الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون-تيارت-
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د

شعبة: العلوم الإنسانية -تاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

موسومة بـــ :

الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس والمغرب الأقصى وانعكاساتها خلال القرن 19م وبداية القرن 20م

إعداد الطالب.
مداح محمد

إشراف أ.د
بليل محمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ودان بوغفالة	أستاذ	جامعة ابن خلدون- تيارت	رئيسا
محمد بليل	أستاذ	جامعة ابن خلدون- تيارت	مشرفا ومقررا
كمال حسنة	أستاذ محاضر أ	جامعة ابن خلدون- تيارت	مشرفا مساعدا
فاطمة حباش	أستاذ	جامعة ابن خلدون- تيارت	مناقشا
توفيق برنو	أستاذ	جامعة معسكر	مناقشا
براهيم عبو	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	مناقشا

السنة الجامعية: 1445هـ/1446هـ -2024م/2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

شـكر وتقدير

الحمد لله الذي له الحمد والملكوت وله الأسماء الحسنى والنعوت العالم فلا يغرب عنه شيء ولا يفوت.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين وعلى سائر أنبيائه المرسلين.

أحمد الله على منه وفضله وإصباغه النعم علينا.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى كل أساتذتي الأفاضل وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور المشرف بليل محمد ومساعده الدكتور حسنة كمال وإلى كل الأساتذة الذين رافقوني في جميع أطوار التكوين.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد

إهـــداء

.

إلى من كان دخول الجنة في رضاهما ولازماني بالدعاء وأكرماني بفضلهما

الوالدين الكريمين.

إلى عائلتي الكريمة.

إلى أرواح أعزاء فقدناهم (الفقيد عبد الرحيم).

إلى كل شهداء الحرية والقضايا العادلة.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

مداح محمد تيارت في 2025/02/22.

المختصرات:

أولا: باللغة العربية.

أ.و.ت : الأرشيف الوطني التونسي.

ش.و.ن.ت : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.

مج : المجلد.

تح : تحقيق.

تع : تعريب.

تر : ترجمة.

تق : تقديم.

مر: مراجعة.

تعل : تعليق.

ت : توزيع.

ن : نشر.

ق : قسم.

ثانيا: باللغة الأجنبية

A.M.R.E : Archives Du Ministère Des Relations Extérieures. (De France).
S.H.A : Société Historique Algérienne.
R.A : Revue Africaine.
M.R.E : Ministère Des Relations Etrangères.
M.A.E : Ministère Des Affaires Etrangères.
IMP : Imprimerie.
ED : Edition.
Pub : Publié.
Lib : Librairie.
T : Tome.
V : Volume.
F : Folio.
Bn : Bobine.

مـــقـدمـــــــة

مقدمة:

اهتم المؤرخون بدراسة تاريخ بلاد المغرب في الفترة الحديثة والمعاصرة، فبحثوا في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذا علاقة المنطقة بالضفة الشمالية لحوض المتوسط، حيث أن المهتم بتاريخ المنطقة يدرك تلك التحولات السياسية والاقتصادية العميقة التي حدثت في مسار إيالات المغرب العثمانية والمغرب الأقصى، حيث تعرضت هذه البلدان إلى تهديدات خارجية وهزّات اقتصادية خلال القرن 19م وبداية القرن 20م، وقد اشتد الوضع وطأة وتأزما بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، فأصبحت أنظار فرنسا متجهة إلى إيالة تونس الحسينية العثمانية شرقا وإلى المغرب الأقصى العلوي غربا.

وما زاد من طموحات فرنسا غير المشروعة هو تفوقها الاقتصادي وقوتها العسكرية التي سيطرت بواسطتها على الجزائر، ولذا فقد تناهى إلى أذهان ساستها وقادتها العسكريين ومنظري الاستعمار لديها بأنّه يمكنهم نهج نفس السياسة الاستعمارية مع تونس والمغرب الأقصى، ولكن بأقل الخسائر العسكرية والمالية والسياسية، دون الوقوع في نفس الأخطاء مستفيدة في ذلك من تجاربها الاستعمارية السابقة.

كما أنّ الوجود والتوغل الفرنسي في تونس والمغرب الأقصى من خلال الامتيازات الاقتصادية والتي حصلت عليها فرنسا في فترات سابقة مستغلة ما كان يعاني منه البَلَدان من مشاكل سياسية داخلية وضعف للسلطة الحاكمة، وكذا الأزمات الاقتصادية والمالية التي اشتدت وطأتها، مما جعلهما في أوقات الضيق والنَّصَب يطلبان قروضا مالية من دول أوروبية خاصة فرنسا، لتنفيذ إصلاحات داخلية، إمّا بضغط خارجي يدعمه فساد إداري داخلي كما حدث في تونس، أو

للتخلص من التزامات مالية فرضت على المغرب الأقصى بسبب الضعف السياسي والعسكري أمام فرنسا وقوى أوروبية أخرى.

ولعلّ الإمتيازات الاقتصادية الواسعة التي حصلت عليها فرنسا قد منحتها فرصة كبيرة للتغلغل في دواليب السلطة التونسية وكذا المغربية وحصولها على الأفضلية في أغلب المعاملات التجارية والمشاريع الاقتصادية، والتي كانت ذات بعد سياسي بأهداف استعمارية على المدى القريب والمتوسط، وسيكون لها انعكاسات خطيرة على سيادة واستقلال البلدين، وما يزيد الأزمة تعقيدا هو التنافس الأوروبي مع فرنسا للحصول على الإمتيازات الاقتصادية، مما جعل هذه الدول الأوروبية تعقد مؤتمرات دولية ومؤامرات سرية من أجل حسم مصير البلدين المغاربيين في سياق الحركة الاستعمارية الأوروبية الحديثة.

دواعي اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار موضوع الدراسة الموسومة بـ :"الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس والمغرب الأقصى وانعكاساتها خلال القرن 19م وبدايه القرن 20م"، إلى عدة عوامل والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- يعتبر موضوع الإمتيازات الاقتصادية من المواضيع الهامة تاريخيا بسبب أنّها مهّدت لفرض الحماية الفرنسية على تونس والمغرب الأقصى بطرق اختلفت كثيرا عن الأسلوب الذي احتلت به فرنسا الجزائر، كما أن أسلوب استخدام التوغل الاقتصادي لتحقيق أهداف استعمارية كانت بريطانيا قد سبقت به فرنسا للتوغل في مناطق كثيرة من العالم آنذاك.

- الرغبة في تبيين النّوايا المبيّتة من طرف فرنسا ومدى التّآمر على البلدين من خلال الإمتيازات الاقتصادية التي حصلت عليها وحولتها من تسهيلات اقتصادية وتجارية إلى فرض قرارات والتدخل في سيادتهما الداخلية.

- تسليط الضوء على تاريخ الامتيازات الاقتصادية الفرنسية وكيفية توغل فرنسا في البلدين ومحاولة إجراء مقاربة تاريخية ذات بعد سياسي لطبيعة هذه الامتيازات وانعكاساتها على البلدين خلال الفتره المذكورة.

- الرغبة في المساهمة في كتابة جزء من تاريخ العلاقات بين ضفتي المتوسط الغربي في الفترة الحديثة والمعاصرة أملا في معالجة واستنطاق بعض الوثائق الأرشيفية بالتحليل وإثراء المكتبة التاريخية الجزائرية بدراسة جديدة في هذه المواضيع التاريخية ذات البعد الاقتصادي والسياسي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه من المواضيع التي تم التطرق إليها من قبل الأطراف المباشرة والفاعلة فيها ألا وهي الكتابات الفرنسية والتونسية والمغربية، وكل هذه الكتابات تناولت الموضوع بالوصف والشرح والتحليل والتفسير والتبرير حسب نظرتها الخاصة وانتمائها الوطني والقومي، بينما يمكن أن تكون هناك نظرة تاريخية من منظور جزائري حيث يسلط هذا البحث الضوء على جوانب مهمة من تاريخ البلدين، كما أنّه يوجد العديد من الدراسات الجزائرية التي تناولت هذا الموضوع، إلا أن هذا البحث ربما تميز بجمعه للبلدين معا في دراسة واحدة، مما يجعل القارئ يتنقل بين صفحات الدراسة للاطلاع على تفاصيل هذا الموضوع الخاص بالبلدين مما يمكنه من المقارنة أو حتى المقاربة بين طبيعة الامتيازات وانعكاساتها.

كما تهدف الدراسة إلى معرفة خطورة الامتيازات الاقتصادية والمعاهدات غير المتكافئة على سيادة البلدان خاصة إن كانت موازين القوى الإقتصادية والعسكرية متباينة ذات فروق كبيرة بين الدولة المانحة للامتيازات والدولة الحاصلة عليها والتي ستستغلها حتما في تبرير تواجدها في هذه البلدان.

تبيين خطر رأس المال وتأثيراته في دفع الحكومة الفرنسية وتوجيه سياستها الخارجية من أجل تحقيق أهداف استعمارية، وهذا ما حدث مع البلدين المغاربيين، وما زال هذا ساريا مع رأس المال في البلدان ذات الميول الإمبريالية.

حدود الدراسة:

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة الذي شمل مجالا جغرافيا واسعا وزخما كبيرا من الأحداث التاريخية والتي لها علاقة بهذه الدراسة، تمّ حصرها زمنيا في الفترة الممتدة خلال القرن 19م حتى بداية القرن 20م حيث يتم التطرق للامتيازات الاقتصادية الفرنسية في البلدين والمنافسة الأوروبية لها قبل فرض الحماية عليهما، أمّا الاكتفاء بهذه الفتره يرجع إلى أنّ الإمتيازات كثيرة ولها جذور تاريخية مبكرة، ولا يمكن الرجوع زمنيا إلى أكثر من ذلك، إلّا أنّه تم التّطرق إلى أوضاع البلدين وطبيعة الامتيازات فيهما أواخر القرن 18م تمهيدا للدراسة، حيث إنّ فترة الدراسة كانت الأكثر تأثيرا على مصير البلدين لانعكاساتها الخطيرة، كما امتد الإطار المكاني بين ضفتي المتوسط الغربي بالتركيز على تونس والمغرب الأقصى وفرنسا وبعض دول أوروبا لعلاقتها المباشرة بالموضوع.

إشكالية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن إشكالية رئيسة تتمثل في معالجة ظاهرة الإمتيازات الإقتصادية الفرنسية في تونس والمغرب الأقصى خلال القرن 19م وبداية القرن 20م، وانعكاساتها على البلدين من خلال تغلغلها والسيطرة على مقدرات البلدين المالية والاقتصادية.

ومن أجل التفصيل في الإجابة عن هذه الإشكالية تم إدراج مجموعة من التساؤلات الفرعية كانت كالآتي:

- كيف ساهمت الأوضاع العامة في البلدين بإرساء قاعدة للتواجد المالي والتجاري الفرنسي فيهما خلال القرن 19م؟
- ما هي أهم الامتيازات الاقتصادية لفرنسا في البلدين وكيف حصلت عليها؟
- ما هي العوامل التي ساعدت على التغلغل الفرنسي وتطور هذه الامتيازات؟
- ما مدى تأثير التنافس الفرنسي الأوروبي على الامتيازات في المنطقة، وما هي انعكاساتها على البلدين؟
- كيف أثّر التّآمر الفرنسي الأوروبي على سيادة ومصير البلدين؟
- ما هي المواقف المختلفة من فرض الحماية الفرنسية عليهما؟

المنهج المتبع في الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة اتباع المنهج التاريخي الوصفي وتوظيف بعض أدواته لتتبع الأحداث التاريخية وتحديد أطرها الزمنية والمكانية ووصف الأوضاع السائدة والمؤثرة على طبيعة هذه الامتيازات، وتحليل المعاهدات بين الأطراف المباشرة وغير المباشرة في هذه الدراسة، وكذا استنتاج طبيعة المؤتمرات الدولية والمؤامرات التي حيكت ضد البلدين المغاربيين بناء على المصادر التاريخية المتوفرة في هذا البحث من وثائق أرشيفية ومصادر مطبوعة ومراجع مختلفة باللغتين العربية والأجنبية. **حيث حاولنا الإستفادة من هذه الوثائق والمصادر**، بغرض خدمة الموضوع وإثرائه، حيث اعتمد البحث على جدلية تاريخية تمثلت في إعطاء البعد الاقتصادي للاستعمار الحديث من خلال الامتيازات الاقتصادية وانعكاساتها على سيادة البلدين.

كما حاولنا جرد أهم هذه المشاريع الاقتصادية والمعاهدات بين فرنسا والبَلدين، وكذا دراسة أساليب فرنسا لتطبيق الأهداف الاستعمارية التي سعت إليها خلال هذه الفترة، وذلك بالاعتماد على الاستنتاج والتحليل من أجل الاجابة على الإشكالية الرئيسة.

الخطة المعتمدة في الدراسة:

للإجابة على إشكالية وتساؤلات هذه الدراسة تم اعتماد خطة شملت مقدمة وأربعة فصول، كل فصل يتكون من مباحث رئيسية تتفرع عنها مجموعة من العناصر الجزئية، وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع والملاحق والفهارس المتنوعة.

كانت البداية بمقدمة تضمنت العناصر الأساسية المشكلة لها، طرحت فيها الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية والتي ستكون الإجابة عنها من خلال فصول البحث والخاتمة.

الفصل التمهيدي جاء بعنوان: "الأوضاع العامة في تونس والمغرب الأقصى نهاية القرن 18م"، وشمل هذا الفصل ثلاثة مباحث، تضمن المبحثان الأول والثاني الأوضاع العامّة في البلدين في هذه الفترة، في حين يتطرق المبحث الثالث للامتيازات الاقتصادية الفرنسية في البلدين حيث تم إيراد نبذة تاريخية عن الامتيازات بصفة عامة وذكر أهمّ الامتيازات والمعاهدات بين فرنسا والبلدين أواخر القرن 18م.

أمّا الفصل الأول تناول: "الإمتيازات الاقتصادية الفرنسية في البلدين خلال القرن 19م وبداية القرن 20م"، فتطرق المبحثان الأوّل والثاني إلى الامتيازات الاقتصادية في تونس والمغرب الأقصى خلال هذه الفترة، حيث تم عرض أهمّ المعاهدات والامتيازات وكيفية الحصول عليها من طرف فرنسا، كما عالج المبحث الثالث أهمّ العوامل المساعدة على التغلغل الاقتصادي الفرنسي في البلدين، فقد ركّز على مدى تشابه هذه العوامل في البلدين المغاربيَّيْن.

أمّا الفصل الثاني فقد تناول: "التنافس الفرنسي الأوروبي على الإمتيازات الاقتصادية في تونس والمغرب الأقصى، حيث تم الإجابة عنه في مبحثين، الأوّل: "التّنافس الفرنسي الأوروبي على الامتيازات في تونس"، والثّاني: "التّنافس الفرنسي الأوروبي على الامتيازات في المغرب الاقصى"، فصّل كل منهما إلى عناصر معنونة

حسب البلدان الأوروبية المنافسة لفرنسا مثل التنافس الفرنسي الإيطالي على الإمتيازات في تونس وهلّم جرا... حيث ذكرت أهمّ الاتفاقيات والمشاريع الاقتصادية والمالية التي استخدمتها الدول الأوروبية للتوغل في البلدين ومعارضة فرنسا لها.

أمّا الفصل الثالث تطرق إلى: "انعكاسات الامتيازات الاقتصادية الفرنسية على البلدين في النصف الثاني من القرن 19م وبداية القرن 20م"، فالمبحثان الأول والثاني تناولا انعكاسات هذه الإمتيازات على البلدين، وكيف مهّدت لفرض الحماية الفرنسية عليهما، ليختم الفصل باستخلاص تأثير تلك الانعكاسات سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا على البلدين.

أمّا الفصل الأخير فقد عرّج على: "فرض الحماية الفرنسية على البلدين وردود الفعل الأولية"، حيث بيّن كيفية استخدام فرنسا القوة العسكرية لتحقيق هدفها الاستعماري، بذريعة حماية أمنها على الحدود مع الجزائر وحماية رعاياها في البلدين الذين يسيّرون تلك المشاريع الاقتصادية والمالية، ويثبتون الوجود الفرنسي في البلدين حيث اختلفت ردود الفعل الأولية بين معارض ومؤيد داخليا وخارجيا.

وقد انتهت هذه الدراسة بخاتمة استخلصت أهم النّتائج والاستنتاجات والتي توضح خطر الامتيازات الاقتصادية الفرنسية وكيف استغلتها فرنسا بالتغلغل إلى البلدين وفرض الحماية عليهما. وقد أُردف البحث بملاحق لإثراء الأطروحة بغرض الإفادة والرجوع إليها مع فهارس للأعلام والأماكن، وقائمه للمصادر والمراجع المتنوعة التي اعتمد عليها البحث.

الدراسات السابقة:

تم التعرض لموضوع الأطروحة في عدة دراسات سابقة بطريقة مباشرة أو كجزء من تلك الدراسات والتي منها كتابات فرنسية مثل كتاب جان ڤانياج "أصول الحماية الفرنسية على تونس 1861-1881" وكتاب عبد المجيد بالهادي "تونس والهيمنة زمن

الاستعمار" وكتابات مغربية مثل كتاب عمر بوزيان: "علاقة المغرب مع فرنسا من خلال الاتفاقيات المبرمة بينهما 1845-1912" وكتاب مصطفى بوشعراء: "الاستيطان والحماية بالمغرب (1863-1894)" إضافة إلى العديد من الدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع وهذه الدراسات المذكورة هي على سبيل المثال لا الحصر.

نقد المصادر والمراجع المعتمدة:

تمّ الاعتماد في الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع والتي تتواجد في أماكن متفرقة بين تونس والمغرب الأقصى وفرنسا، هذه الأخيرة التي لم تسعفني الظروف لزيارتها.

فالمصادر والمراجع التونسية كانت متنوعة وثرية باللغتين العربية والفرنسية، ومنها الوثائق الأرشيفية الموجودة في الأرشيف الوطني التونسي، خاصة السلسلة التاريخية ونسخ من أرشيف وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية موجودة في المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر بجامعة منوبة، هذا الأرشيف استخدم لذكر المعاهدات والاتفاقيات بين تونس وفرنسا خلال القرن 19م، وكذا مراسلات تخص أصحاب رؤوس الأموال ومشاريع الفرنسيين، فقد كانت غنية بالتفاصيل الهامة التي تخدم البحث.

إضافة إلى المصادر المطبوعة والتي لا يمكن للباحث الاستغناء عنها ومنها كتاب ابن أبي الضياف: "إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان"، وكتاب محمد بيرم الخامس: " صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار" المجلد الثاني (القطر التونسي) والذي تناول أخبار البلاط التونسي وأهمّ الأحداث التاريخية من اتفاقيات وامتيازات فرنسية خاصة القرن 19م.

كما أنّ المصادر باللغة الفرنسية متوفرة كثيرا وغنية بتفاصيل الموضوع المدروس ومنها كتاب: (Narcisse Faucon) وقد أورد الكثير من المشاريع الفرنسية في تونس وعنوانه:

La Tunisie Avant et depuis l'occupation Française, Histoire et colonisation, T1.

وكتاب:

Henry Pontet, La Tunisie: son passé, son avenir et la question Financière.

الذي عالج قضية الأزمة المالية واللّجنة المالية التونسية، إضافة إلى كتاب:

Benoit Brunswik, Le Traité de Berlin.

فقد أورد تفاصيل هامة عن مؤتمر برلين لسنة 1878.

أمّا المراجع فقد تنوّعت، ولها أهمية تاريخية كبيرة لاعتمادها على وثائق ومصادر هامة، ولا يمكن للباحث الاستغناء عنها مثل كتاب الباحث جان ڤانياج، "أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861-1881)"، فقد ذكر كل المحطات التي هيأت لفرض الحماية على تونس خاصة وأنه اعتمد على كم هائل من الوثائق في بحثه وبسبب طبيعة الموضوع التاريخية الاقتصادية فقد تم الاستعانة بكتاب عبد المجيد بلهادي، " تونس والهيمنة زمن الاستعمار" والذي أورد الكثير من الامتيازات والمشاريع الفرنسية في تونس، وكذلك كتاب خليفه الشاطر، " التّبعية وتحولات ما قبل الاستعمار، إيالة تونس من 1815-1857".

وهناك مراجع باللغة الفرنسية منها كتاب:

A. Guellouz et autres, Histoire Générale de la Tunisie, T3.

والذي تناول تاريخ تونس في الفترة الحديثة ما بين (1534-1881)، ومقال (Marcel Emerit) في المجلة الإفريقية بعنوان:

La pénétration industrielle en Tunisie et les origines du protectorat.

أمّا فيما يخص المصادر والمراجع المغربية كانت كثيرة ومتنوعة باللغتين العربية والأجنبية حيث تعذر في بعض المواضع التعامل معها للكمية الكبيرة للمعلومات التاريخية ومن تلك المصادر الأولية كتاب عبد الرحمن بن زيدان، " العلائق السياسية للدولة العلوية" الذي أورد الكثير من المعاهدات مع الدول الأوروبية ولنفس المؤلف: "الدّرر الفاخرة في مآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة"، وكتابه: "إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس"، والتي جاءت زاخرة بالأحداث التاريخية، إضافة إلى كتاب محمد بن أحمد الكنسوسي: "الجيش العرمرم الخماسي..."، الذي تحدث عن الجيش المغربي في عهد السلطان المولى سليمان وبهذا لا يمكن ذكر كل مصادر الدراسة باللغة العربية وإنّما يرجع إليها في قائمة المصادر والمراجع، إضافة إلى ذلك المصادر الفرنسية التي عاصرت الكثير من المحطات التاريخية خلال الفترة المدروسة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الوثائق التي تناولت القروض الفرنسية للمغرب سنتي 1904 و1910، وهي من إصدار وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية:

Documents Diplomatiques, Affaires du Maroc (1901-1905)- (1910-1908).

وكذلك كتاب المؤلف (André Leblanc)

La politique Européenne au Maroc A l’époque Contemporaine.

الذي تناول التنافس الفرنسي الأوروبي حول المغرب.

وكتاب: Conférences de Madrid -19 Mai-03 Juillet 1880، الذي اعتمدت عليه في دراسة وتحليل مخرجات مؤتمر مدريد 1880.

ولا يمكن للباحث أن يستغني عن هذا الكتاب الذي تناول أحداث وقرارات مؤتمر الجزيرة لسنة 1906، كمصدر أساسي عن تفاصيل وبروتوكولات المؤتمر.

Protocoles et comptes rendus de la conférence d'Algésiras.

ومن بين المراجع التي خدمت الموضوع كتاب إبراهيم حركات: "المغرب عبر التاريخ" الجزء الثالث لدراسة تاريخ الدولة العلوية، وكذا كتاب محمد القبلي: "موجز تاريخ المغرب" الذي تناول محطات مهمة عن التاريخ المغربي خلال الفترة المدروسة كما أن كتاب مصطفى بوشعراء: "الاستيطان والحماية بالمغرب (1863-1894)" وكتاب إبراهيم كريدية: "الحماية القنصلية أصلها وتطوراتها حتى مؤتمر مدريد سنه 1880" عالجا مواضيع كثيرة وأهمها مسألة المحميين الأوروبيين والمغاربة ودورهم في التغلغل الفرنسي والأوروبي داخل المغرب، وكذلك التعرض للمؤتمرات الدولية مثل مؤتمر مدريد سنة 1880.

كما أن المؤلف روجرز تطرق في كتابه إلى "تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900"، وهو كتاب مهم لاعتماده على الأرشيف البريطاني بكثرة، كما أنّ كتاب عمر بوزيان: "علاقة المغرب مع فرنسا من خلال الاتفاقيات المبرمة بينهما 1845-1912" الجزء الأوّل حيث اعتبر من أهم المراجع التي درست المحطات الهامة لتاريخ العلاقة بين البلدين حتى فرض الحماية، وكذلك كتاب إدموند بورك: "الاحتجاج والمقاومة في المغرب ما قبل الاستعمار(1860-1912)، والذي فصل كثيرا في ردود الفعل الداخلية في المغرب على السياسة المغربية أو التّوغل الفرنسي الأوروبي في البلاد، إضافة إلى مراجع مهمة تناولت العلاقات بين المغرب والدول الاوروبية الأخرى حيث اعتُمد عليها في فصل التنافس الفرنسي الأوروبي على الإمتيازات وكذلك مراجع اهتمت بالسياسة الداخلية للمغرب مثل قضية الضرائب والتجارة، وتأثير الامتيازات الفرنسية عليها.

إضافة إلى بعض المراجع بالفرنسية منها تطرق المؤرخ الجزائري جمال قنان إلى التنافس الألماني الفرنسي حول المغرب في كتابه:

Les relations Franco-Allemandes et les Affaires Marocaines de 1901 à 1911.

وكتاب المؤلفين: (Roger Coindreau et Charles Penz)

Le Maroc Français, Maroc Espagnol, Tanger.

الذي وقف عند الكثير من المحطات في تاريخ المغرب منها ذكر المشاريع الفرنسية في المغرب مثل المؤسسة البريدية والتلغرافية والهاتفية.

وبالرغم من هذا الكم من المصادر والمراجع فهناك الكثير من المؤلفات الهامة التي تخدم الموضوع لم نستطيع الاطلاع والوصول إليها وهذا لعدة أسباب منعتنا من ذلك.

كما أنّ الكثير من مصادر ومراجع الفرنسيين والأوروبيين والتي تناولت الامتيازات والحماية قد عالجتها بمنظور أوروبي استعماري خاصة بعض الكتابات التي تحاملت على تاريخ المنطقة وحتى شعبي البلدين بطريقة بعيدة عن الموضوعية حاملة لكثير من الأفكار الاستعمارية التي برزت خلال القرن 19م وبداية القرن 20م، في البلدان الأوروبية آنذاك.

الصعوبات التي اعترضت الدراسة:

لا شك أنّ كل باحث يتلقى مجموعة من العقبات خاصة إذا أصرّ على إخراج بحثه في أحسن صورة ولعلّ الصعوبات التي واجهناها تمثلت فيما يلي:

- صعوبة التنقلات بين البُلدان التي تواجدت وتشتتت فيها الوثائق الخاصة بالبحث وهي تونس والمغرب الأقصى، خاصة وأن فترات التّنقل صادفت فترة بدايات الحجر الصحي بسبب جائحة كوفيد 19، مما أعاق الحركة في كثير من الأحيان.

- كما أنّ كل باحث يحتاج إلى موارد مادية تكون له عونا في البحث وهذا ما يشكل عقبة خاصة في تكاليف التنقل والإقامة خارج الجزائر والحصول على المادة العلمية وأخص بالذكر هنا عدم التمكن من زيارة الأرشيف الفرنسي بسبب هذه العقبة.

- الإجراءات البيروقراطية المعقدة في بعض مراكز البحث التي منعتني من الاطلاع على الوثائق الأرشيفية المتواجدة في مديرية الوثائق الملكية بالرباط، بالرغم من تقديم وثائق تثبت إنتمائي الأكاديمي وتسهيل المهمة، إلا أنني لم أحصل على الموافقة للاستفادة من رصيد هذه المؤسسة.

وبهذا يبقى المجال مفتوحا للباحثين باعتبار هذه المواضيع التاريخية ذات الطابع الاقتصادي مازالت حقلا خصبا للبحث فيها والإضافة للمكتبة التاريخية، بسبب تشعبها بين الميادين التاريخية والإقتصادية والقانونية خاصة وأن حجم الأرشيفات والمصادر ضخم جدا ولم يستوف كل حظوظه في البحث التاريخي.

وبعون من الله عز وجل تم إنجاز هذا العمل، والذي لا شك أنه تشوبه بعض النقائص شأنه كشأن أي عمل إنساني يحتمل الخطأ والنقصان.

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي

الأوضاع العامّة في تونس والمغرب الأقصى نهاية القرن 18م

أوّلا- الأوضاع العامّة في تونس نهاية القرن 18م.

1- الأوضاع الداخلية في تونس أواخر القرن 18م.

2- السياسة الخارجية لتونس أواخر القرن 18م.

ثانيا- الأوضاع العامّة في المغرب الأقصى أواخر القرن 18م.

1- الأوضاع الدّاخلية في المغرب الأقصى أواخر القرن 18م

2- السياسة الخارجية للمغرب الأقصى أواخر القرن 18م.

ثالثا- الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس والمغرب الأقصى أواخر القرن 18م.

1- مفهوم الامتيازات الأجنبية ونشأتها.

2- الإمتيازات الاقتصاديّة الفرنسيّة في تونس أواخر القرن 18م.

3- الإمتيازات الاقتصادية الفرنسيّة في المغرب الأقصى أواخر القرن 18م.

أوّلا- الأوضاع العامّة في تونس نهاية القرن 18م:

إنّ التّطرق لأوضاع تونس أواخر القرن 18م يقودنا لفترة مهمّة من تاريخها، بقيادة الباي الحسيني حمودة باشا[1] الذي هيّأه والده علي باي[2] لخلافته وأشركه في ممارسة الحكم والنّفوذ منذ 1777م، ولم يَفِ بوعده بتسليم الحكم لابني أخيه محمود واسماعيل بعد خلافة أخيه محمّد باي سنة 1759م ولتدعيم شرعية حكم ابنه فقد طلب له من الباب العالي لقب الباشا وقيادة الأمحال.[3]

بالفعل ارتقى حمودة باي عرش البلاد سنة 1782م في ظروف من الاتفاق والتّفاهم ومن السلام والأمن عكس كلّ المخاوف من الفتنة والصراع على الحكم والمنافسة من ابن عمّه محمود باي الوريث الشرعي، حيث أنّ هذا الأخير لم يلح في طلب الولاية وتأخر عنها لصالح ابن عمّه حمودة.[4]

هذا ما منح الباي الفرصة في إحداث تغييرات وإصلاحات عميقة غيّرت وجه البلاد داخليا وخارجيا.

1-**حمودة باشا:** ولد في 08 ديسمبر 1759، أبوه علي باشا وأمّه جارية من أعلاج القرج اسمها محبوبة، بويع في حياة والده في 09 فيفري 1777، وتولّى السّلطة بعد وفاة أبيه في 31 ماي 1782، كانت له أعمال جليلة واصلاحات هامّة، توفي يوم 15 سبتمبر 1814، يُنظر: أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، مج2، ج3، تح لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدّار العربية للكتاب، 1999، ص11.

2- **علي باي:** (1759-1782)، ولد سنة 1712، والده حسين بن علي، أمّه جنوية، نشأ في باردو، فرّ إلى الجزائر عند مقتل أبيه سنة 1740، وقاد إلى جانب أخيه محمّد الرّشيد حملتين ضدّ علي باشا بمساعدة داي الجزائر سنتي 1746 و1756، تولّى السلطة بعد وفاة أخيه الرّشيد، وبقي في الحكم حتى وفاته سنة 1782. يُنظر: الشافعي درويش "**علي باي الحسيني التونسي 1759-1782 مواقف من سياسته**"، ***مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية***، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، ع3، جانفي 2021، ص726 .

3- عبد الحميد هنية، تونس العثمانية بناء الدّولة والمجال، ط1، أوتار تبر الزّمان، تونس، 2016، ص186.

4- رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814، أطروحة دكتوراه مرقونة، مقدّمة إلى دائرة التاريخ، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1971، ص ص 65- 66.

1- الأوضاع الداخلية في تونس أواخر القرن 18م:

شهدت الأوضاع الداخلية في تونس خلال الفترة ما بين 1782م إلى بداية القرن 19م تغيرات سياسية واقتصادية كبيرة، وهذا بسبب اصلاحات وسياسة حمودة باشا الذي تولّى الحكم في تونس طوال هذه الفترة.

1-1- الأوضاع السياسية والإدارية:

استطاع حمودة باشا(1792-1800) تهدئة الأوضاع السياسية منذ الأيام الأولى لحكمه، فقام بترضية العائلة الحاكمة خاصة ابن عمّه محمود الوريث الشرعي للحكم، حيث قربه إليه وحباه باحترام خاص حتّى صاهره على إحدى أخواته فأصبح المنافس زوجا للأخت، بذلك ضمن ولائه طيلة فترة حكمه، كما أغدق الباي على إخوة محمود العطايا والامتيازات وبذلك تمكّن من كسب ولاء أفراد عائلة عمّه الوريثة الشرعية للحكم، فقد انجذب أبناء عمومته إليه بسبب كفاءته ومعاملته الحسنة لهم.[1]

بالرّغم من سياسة اللين كان حمودة باشا شديد الحذر، وحتّى البطش أحيانا تجاه أمراء البيت المتّهمين بالمخالفة والعصيان [2]، مثل ما حدث مع حسن بن اسماعيل حفيد يونس بن علي باشا فقد كان حسن قد استقرّ بتونس بعد قدومه من الجزائر، وقد قطع على نفسه أن لا يتدخل في شؤون الحكم، ولكن عثر لديه على رسالة لبعض الأعيان بالجزائر، اتّهم على أثرها بتورطه في عملية التجسس، فما كان من الباي إلّا أن تربص به حتّى سنحت الفرصة وأمر بقتله سنة 1799.[3]

1- **رشاد** الإمام، المرجع السابق، ص ص165- 166.

2- المرجع نفسه، ص168.

3- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التّاريخ، ج2، من العهد العربي الإسلامي إلى حركات الإصلاح، إشراف خليفة الشاطر، مركز الدّراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة سنباكت، تونس، أفريل 2007، ص227.

إنّ التّحولات التي شهدها النظام السياسي أدّت شيئا فشيئا إلى تطوّر السلطة الباي إذ أصبح حمودة باشا في أواخر القرن 18م، بدون منازع المسؤول الأول عن الجهازين الإداري والعسكري، وعن السياسة الخارجية، له سلطة مطلقة يختار ويعزل من يشاء ويولي الوظائف الحكومية الأهمية التي يقررها لها بحسب ولاء الأشخاص المعينين فيها، ولعل من بين النّتائج الهامّة لهذا التّطور، هو النزعة نحو الاستقلالية عن السلطان العثماني خاصة فيما يتعلّق بالتعامل مع البلاد الأوروبية، علما أن اسطنبول كانت مكتفية بالحصول على إعلان الولاء والوفاء من حكّام تونس.[1]

من أجل الاستقرار الاستمرارية لم يعمد هذا الباي الى تغيير كبير وسريع في الإدارة وفضل السير على طريق من سبقه، فأقرّ خطط ووزراء أبيه ورجال الدّولة على مراتبهم[2] ماعدا بعض الوزراء مثل الوزير اسماعيل كاهية الذي بادر بالفرار خشية بادرة هذا الباي حيث ذكر صاحب الإتحاف بأنّه كانت هناك وحشة بينهما منذ الصغر توغر بها صدر كلّ واحد منهما.[3]، كما استعان الباي بأهمّ الوزراء في الدّولة آنذاك مثل مصطفى خوجة [4] ووزراء شباب لكن ذوي كفاءة وخبرة مثل يوسف صاحب الطابع.[5]

1- **خليفة** الشاطر وآخرون ، تونس عبر التّاريخ ...، ص 223.

2- ابن أبي الضياف، ج3، المصدر السابق، ص11.

3- المصدر نفسه، ص14.

4- مصطفى خوجة: أصل هذا الوزير من بلاد القرج، جاء مملوكا وسكن بالمدرسة الباشية قرب جامع الزيتونة تعلّم مبادئ العلوم، اشتغل بتجليد الكتب، ثمّ اصطفاه علي باي والد حمودة للخدمة فتولى خطّة الخزندار وصاهر الباي على ابنته وكان مربيا وحارسا لحمودة باشا، حظي بمكانة لدى الأسرة الحاكمة، وولاه حمودة الخطط التي كانت على عهد أبيه، وناب عنه في حربه على طرابلس، توفي في 10 أكتوبر 1800، يُنظر: ابن أبي الضياف، ج 7، المصدر نفسه، ص ص38- 39.

5- يوسف صاحب الطابع: ولد سنة 1763 بالبغدان (ملدافيا)، بيع كمملوك في تونس للقايد بكار الجلولي والي صفاقس الذي أهداه لحمودة باشا ولنجابته وذكائه استخدمه الباي لمسك الختم وطبع الوثائق، وترقى في=

تمكنت تونس أواخر القرن الثامن عشر من التّمتع باستقرار وأمن على المستوى الدّاخلي بالرّغم من بعض الأزمات مثل طاعون 1784-1785 وتقهقر ملحوظ في رخاء البلاد، وذلك بفضل ما كان يتحلّى به الباي حمودة من صفات مكّنته من استغلال بعض الظروف المواتية، وكذلك إلى عدّة أسباب: منها سياسة التّحالف أو الاشتراك مع الأعيان من الأهالي في المصلحة، وكذا الاعتدال النسبي في النظام الجبائي الدّاخلي حيث صار ذلك ممكنا بفضل تضاعف الموارد من الخارج كالجهاد البحري والتجارة الخارجية، كما أنّ العداء التّقليدي للدولة والنظام ولّى في عهد هذا الباشا وعوضته إمّا محاربة "الدّخيل"، أو في مستوى القبائل بوادر صراع طبقي بين العامّة المستغلة والأعيان المحظوظين.[1]

ونظرا لماضي الأتراك السّيء ولجرائمهم وفوضاهم شرع الباي في إزاحة بعض هؤلاء عن المراكز الإدارية والعسكرية الهامّة، ولتحقيق ذلك وحد السلطة في يده من جهة، ومن جهة ثانية استبدال العديد من الأتراك بأشخاص تونسيين مسلمين أو يهود أو أوروبيين في بعض الأحوال، كما استعان بمماليك صغار جلبوا من تركيا وتربوا تربية خاصة ثمّ تدربوا ليتسلموا أهم خطط الإدارة والحكم في تونس.[2]

كما غيّر حمودة باشا نظام انتخاب الولّاة والقياد بنظام التزام كل منهم بمقدار معيّن من المال يتفق عليه مسبقا يدفعه للدولة كلّ سنة على غرار ما كان معمولا به في اسطنبول، ورتب عليهم عيونا تخبره بكلّ تصرفاتهم مع الرّعية، وجعل الكلمة

= المسؤوليات، حتى أصبح مكلفا بوزارة بمثابة وزارة الدّاخلية، وبعد وفاة مصطفى خوجة خلفه فتقلّد خطّة الوزارة الأولى سنة 1800، كانت له أعمال جليلة في تونس، اغتيل في جانفي 1815.

يُنظر: الصادق الزّمرلي، أعلام تونسيون، تق وتع حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص32 وما بعدها. ويُنظر أيضا: ابن أبي الضياف، ج7،المصدر السابق، ص89 وما بعدها.

1- محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع محمد الشاوش – محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص88.

2- **رشاد** الإمام، المرجع السابق، ص460.

الأخيرة في الحكم على صلاحية الوالي أو عدمها لأهالي تلك الولاية الذين كان معظمهم -إن لم يكونوا جميعهم -تونسيين.[1]

لم تكن فترة حكم هذا الباي كلّها كما يريده ويشتهيه من نظام وأمن، فلقد كان لصرامته وبأسه الشديد نتائج عكسية خطيرة كادت أن تودي بحياة الباي بعد أن تآمر بعض غلمان المماليك لاغتياله في 10 فيفري 1792 بسبب معاملته الصارمة وعقابه لهم. فقد أصيب في فكّه الأسفل في محاولة ذبحه على فراشه، فاستنجد البايُ وزيرَه يوسف صاحب الطابع وسليمان كاهية الثاني ويوسف باش مملوك الذين أنقذوا الباي وأصيب صاحب الطابع ويوسف باش بالرصاص.[2]

لقد تجنبت تونس أزمة سياسية حقيقية وهي شغور منصب الباي الذي كان يسعى في هذه الفترة إلى تحقيق نوع من الاستقلالية عن الدّولة العثمانية لدرجة أنّه كان حذرا من مبعوثي السلطان، فقد أجبر أحدهم على نزع سلاحه قبل الدّخول عليه وأعلمه أنّ حمودة باشا أمير ذو سيادة في تونس.[3]

1-2- الأوضاع العسكرية:

أ- تشكيلات الجيش وتعزيزه بالعناصر المحلية:

اقتضت سياسة حمودة باشا تقوية إمكانات البلاد العسكرية بطرق عديدة، منها جلب أعداد وفيرة من جند الترك إلى تونس، بعد أن اختص هذا الجند بقدر كبير من الامتيازات والتبجيل لكسب ولائهم التّام استعدادا لحرب الجزائر خاصة.[4] وبالرّغم من كلّ التّراتيب الخاصة بديوان الجند فإنّ جند الترك سعى دائما للانفراد والتّميز عن المحليين وبقية الفرق العسكرية، وقد تكون هذا الجيش من عدّة

1- **رشاد** الإمام، المرجع السابق، ص460.

2- ابن أبي الضياف، ج3، المصدر السابق، ص21.

3- رشاد الإمام، المرجع نفسه، ص833.

4- المرجع نفسه، ص461.

تشكيلات منها جند التّرك وجند زواوة والصبايحية ومن القبائل المحلية والمزارقة أو فرسان القبائل المخزنية.[1]

ومنذ 1794 وجد حمودة باشا أنّ سياسة الاعتماد على الجند التركي كلية أمر خطير بل سلاح ذو حدّين يهدّد نظام الحكم وأمن البلاد، خاصة أنّ هؤلاء ظلّوا يحافظون على ولائهم الأوّل للسلطان العثماني، فاتّجهت سياسته نحو الاهتمام بتقوية بعض تشكيلات الجيش التي كان أفرادها تونسيين، وبإنشاء فرق جديدة من هؤلاء ومن غيرهم أيضا.[2]

وقد كان تخوّف حمودة باشا من جند التّرك في محلّه وتأكدت تحفظاته على قوّة الجند التركي وعدم ولائهم الكلي للدولة وذلك أنّه اشتعلت ثورة جند الترك بحاضرة تونس في 11 سبتمبر 1811 وثار في تلك الليلة جند حلق الوادي ونوبة الحمامات والكاف، إلّا أنّ الباي أخمد هذه الثورة وقام بتقتيل الثائرين.[3]

لم يكتف الباي بهذا القدر من تونسة عناصر الدّفاع عن الوطن بل التفت إلى الهيئات الشعبية والقبلية من متطّوعة الجيش واهتمّ بهم ونظمهم وسلّحهم خاصّة أوقات الحرب.[4]

ب- الصناعة الحربية وتسليح الجيش:

عمل حمودة باشا على تطوير القدرات العسكرية للبلاد، فاعتنى بالتّحصينات وطوّر إنتاج الأسلحة والمعدّات الحربية، فوقع تكليف المهندس الهولندي هامبر (Humber)بتجديد سور بجيّ باب السويقة وتجديد أبواب المدينة[5]، ومنها برج باب الخضراء وبرج سيدي يحيى السليماني وبرج سيدي عبد السلام وبرج باب سعدون

1- دلندة الأرقش وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النّشر الجامعي، ميدياكوم، تونس، 2003، ص ص150- 151.

2- رشاد الإمام، المرجع السابق، ص461.

3- ابن أبي الضياف، ج3،المصدر السابق، ص ص55- 56.

4- رشاد الإمام، المرجع نفسه، ص 462.

5- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ...، ص 232.

وبرج سيدي قاسم انجليزي وبرج السيدة المنوبية، وعمّر هذه الأبراج بالمدافع والحماة من العسكر وبنى خمس قشلات (ثكنات) لسكنى العسكر، كما حصن حلق الوادي وشحنه بالمدافع لحماية المراكب الحربية.[1]

وإدراكا منه لضرورة المعدّات الحربية الحديثة لضمان التّوازن مع الدّولة المعادية أنشأ الباي وبإعانة من فرنسا واسبانيا عددا من المصانع العصرية بتونس ابتداء من 1787 منها: دار البارود، ومعامل لصناعة المدافع وقذائفها، ومعمل لتذويب النحاس والحديد وصبّه حيث عرف بدار "عمل المدافع" وآخر لصناعة القذائف البحرية.[2]

كما أحدث مصنع حلق الوادي لصناعة السفن الحربية حيث ازداد عدد سفن القرصنة التونسية، بين 1765 و1803 حيث كان عددها سنة 1765م، 40 سفينة و208 مدفعا، وقد زاد عدد السفن سنة 1798 حتى وصل 97 سفينة وعدد المدافع بلغ 1052 من نفس السنة.[3]

1-3- الأوضاع الاقتصادية:

مثل النصف الأخير من القرن 18م وبداية القرن 19م فترة ذهبية في تاريخ البلاد التونسية حيث شهدت انتعاشا اقتصاديا واستقرارا اجتماعيا، على الرغم من حدوث العديد من الجوائح الطبيعية فلم يمنع ذلك من أن يسود الرفاه والمناخ الاجتماعي السليم والاستقرار السياسي نتيجة انتهاج سياسة اقتصادية من قبل حكام تونس،

1 - أحمد الطويلي، بناة الدولة التونسية الحديثة حمودة باشا وأحمد باي وخير الدين، ط1، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس، 2019، ص ص 20-21.

2- الشاطر وآخرون ، تونس عبر التاريخ...، ص 232 .

3- عبد الحميد هنية، المرجع السابق، ص 191.

تمثلت في عدّة إجراءات إصلاحية على مستوى المراقبة الإدارية الصارمة تجاه العمّال، واتباع سياسة جبائية مشجعة للفلاحة.[1]

1-3-1- الزراعة:

نجحت سياسة حمودة باشا في تأمين أسعار رابحة وأسواق خارجية للإنتاج الزراعي التونسي وخاصة بعد سنة 1787، وحمى هذا الباي مدخول المزارع التونسي بمنعه للتجار الأجانب من ابتياع الحبوب من المزارعين قبل نضوج المحصول، وذلك للغبن الشديد الذي كان يصيب هؤلاء في تسعير ثمن حبوبهم، وسمح الباي لأوّل مرة في عهد الحكم العثماني بتصدير المنتوج الزراعي التونسي إلى أوروبا بصفة رسمية باسم الدّولة ومباشرة وعلنية وبهذا تحسنت حالة المواطنين على الرغم من الأوبئة الجوائح التي اجتاحت تونس في ذلك العهد[2]، وتشجيع الفلاحين، فقد حاول حمودة باشا مدّ يد المساعدة للضعفاء منهم والتّساهل معهم حيث كان يقوم بالبيع بنفسه لهؤلاء الحبوبَ والأنعامَ لآجال واسعة، كما كان يقرضهم عند الحاجة ويخفف عليهم الجباية وربما يسقطها في سنين الجفاف وهذا ما شجع الفلاحين لإحياء الأراضي.[3]

حاول الباي أن يوفر للفلاحين الوسائل والتقنيات الحديثة للزيادة من مردود الإنتاج خاصة المحاصيل التي كثر الطلب الخارجي عليها كالحبوب والزيتون، حيث استعان بفرنسيين مختصين في المجال الزراعي للنهوض بهذا القطاع، فاتسع نطاق الفلاحة ازدهرت الأرض.[4]

1- عبد الله الضويوي، الامتيازات الاقتصادية الاجنبية بالبلاد التونسية (1744-1914) من خلال وثائق السلسلة التاريخية بالأرشيف الوطني التونسي، إشراف المنصف الفخفاخ، رسالة علوم التوثيق والمكتبات والأرشيف، المعهد الأعلى للتوثيق، جامعة الآداب العلوم الإنسانية، تونس، 1992- 1993، ص 35.

2- رشاد الامام، المرجع السابق، ص 463.

3- رزيقة محمدي، "**الاصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس في عهد حمودة باشا (1782- 1814)**"، ***مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية***، جامعة بابل، ع 30، كانون أول، ديسمبر 2016، ص 89 .

4- المرجع نفسه، ص89.

1-3-2- الصناعة:

حرص الباي على تشجيع الصناعات المحلية وعمل على إبطال عادة لباس المصنعات الأجنبية المستوردة من الخارج بعد أن بدأ بنفسه وتبعه الأعيان والأهالي [1] ومن ذلك أنّه لما رأى كثرة لبس الشال الكشميري أو الطيلسان في الأهالي فأحضر من الشال المصنوع في جربة عددا ولبس هو منه وألبس رئيس الكتبة، وكان يقول ***"نعم الشال، هذا صنع بلادنا فمالنا لإضاعة أموالنا خارجها"*** [2]،

ويمكن ذكر أهم الصناعات التونسية التي ازدهرت آنذاك.

أ- الصناعة النسيجية:

تواجدت بتونس مناطق تهتم بصناعة النّسيج وهي الحمامات، الجريد و جربة فكان يصنع فيها الصوف، والحرير، هذا الأخير الذي عرف رواجا كبيرا بالإيالة، ولهذه الصناعة معلمون عارفون بها حيث يصنعون مناديل الحرير التي تغطّي بها المرأة التونسية رأسها، كما تصنع أحزمة حريرية، والأعجرة التي تتحجب بها النسوة.[3]

لقد اعتاد التونسيون على امتهان العديد من الصناعات وفروعها والتي انتشرت في ورشات المدن فيصنعون الأقمشة والشاش ومنسوجات الحرير و كذلك إنتاج كبير من الجوارب[4]، وقد تحصنت جزيرة جربة في نسج الشالات التي نالت رواجا في تونس، إذ كانت تتميز بأدق وأتقن شالات شمال إفريقيا.[5]

1- رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 463.

2- محمد بيرم الخامس التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، مج 2، القطر التونسي، تح علي بن الطّاهر الشنوفي- رياض المرزوقي- عبد الحفيظ منصور، ط2، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون- بيت الحكمة، تونس، 1999، ص ص 427-428.

3- رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص 92.

4- J.J.Marcel, Histoire de Tunis, précédée d'une description de cette régence par le Dr Louis Frank, Firnin Didot Frères, Editeurs, Paris, 1851, p 100.

5- رزيقة محمدي، المرجع نفسه، ص 93.

ب- صناعة الشاشية:

استمرّت صناعة الشاشية في الازدهار ولمّا تولّى حمودة باشا الحكم اهتم بهذه الصناعة وشجعها وموّلها والذي شجّع الباي على ذلك هو أسعار تلك الطّرابيش المغربة وانتشار أسواقها في كثير من البلدان[1]، ولأهمية هذه الصناعة فقد كان يتولّى الأعيان والوجهاء منصب أمين على صناعة الشاشية بالحاضرة و هي من الخطط المهمّة، لا يتقدم لها إلّا النّزهاء والعارفون بها.[2]

ت- صناعة الحلي:

ازدهرت صناعة الحلي في هذا العهد و خاصة ترصيع المصوغ بحجر الألماس كبير الحجم[3] أمّا صناعة الحلي من الفضة أو الذهب وحتّى التّجارة فيها كانت أغلبها بيد اليهود وكادت تخلو نهائيا من التّجار المسلمين والأوروبيين و هذا بسبب إتقانهم وخبرتهم في صناعة وتجارة المجوهرات والمعادن الثمينة قديما و حديثا.[4]

ث- صناعة العطور:

عرفت صناعة العطور هي الأخرى مكانة بين باقي الصناعات في تونس، حيث استغلّت ورود وأزهار الأشجار المزهرة في صناعة العطور التي لا تقلّ جودة عن تلك التي تنتج في الخارج وقد بيعت وصدرت كميات كبيرة منها إلى الخارج [5]، وقد أورد الطبيب فرانك في كتابة "وصف الإيالة التونسية": جودة ونقاوة وندرة هذه العطور المصنوعة من مختلف الورود الحمراء والبيضاء وزهر البرتقال وغيرها، كما وصف كيفية تقطيرها وأسعارها وكيفية كشف الغش والتقليد في صناعتها.[6]

1- رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 286.

2- ابن أبي الضياف، ج7، المصدر السابق، ص 20.

3- رشاد الإمام، المرجع نفسه، ص 290.

4- رضا بن رجب، يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية (1685-1857)، تق عبد الحميد الأرقش، ط1، دار المدار الإسلامي، 2010، ص 381.

5- رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص 93.

6- Marcel, Op-Cit, p 84-85.

ج- صناعة الجلد:

لقد أولى البايليك التونسي في العهد العثماني أهمية كبيرة لهذه الصناعة باعتباره مادّة استراتيجية في الميدانين الجبائي والتّجاري. فضلا عن استخدامه ضمن المستلزمات العسكرية البرية منها والبحرية وفي أسواق السراجين والدّباغين والبلغاجيين...، هذا الاستعمال الواسع جعل الدّولة تسارع إلى احتكار جمع الجلد ودبغه وتوزيعه في الدّاخل أو تصديره إلى الخارج.[1]

تراوحت صادرات الجلد بين 100 ألف إلى 300 ألف جلد في السنة، تبعا للأوضاع العالمية، والظرفية الاقتصادية من كميات الأمطار وحالة الماشية [2] التي كلما ساءت أوضاعها تتزايد عدد الجلود بسبب نفوق الحيوانات [3] ومنذ عهد حمودة باشا ارتفعت قيمة اللّزمة على الجلد وتحوّلت من 190 ألف ريال سنة 1787 إلى 240 ألف ريال سنة 1790.[4]

1-3-3-التجارة:

لقد اهتمّ الباي التونسي حمودة باشا بتنشيط التجارة الداخلية والخارجية على حدّ سواء، وفي كلا المجالين حاولت سياسته تحقيق التّونسة بالتّدريج.[5]

1- محمد الحبيب عزيزي، "**مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني بالإيالة التونسية**"، ***مجلّة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية***، جامعة الجزائر 2، مج 5، ع1، الجزائر، 2005/12/31، ص150.

2- خليفة الشاطر، التبعية وتحوّلات ما قبل الاستعمار إيالة تونس - من سنة 1815 إلى سنة 1857، تر: براهيم بلقاسم، مر: أحمد الخصخوصي، ط1، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2015، ص 185.

3- محمد الحبيب عزيزي، المرجع السابق، ص 162.

4- المرجع نفسه، ص 164.

5- رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 463.

أ- التجارة الداخلية:

اهتمّ الباي بتنشيط التّجارة في داخل البلاد باتّباع إجراءات كثيرة ومن ذلك منع التّجار الأجانب من ابتياع المحصولات الزراعية، برسم وسَقِها (تصديرها) للخارج من المزارعين مباشرة، بل يجب أن يتمّ ذلك بواسطة تجّار تونسيين، وهذا لسببين هما ضمان ربح للتّجار المحليين على كلّ صفقة من ناحية، ومن ناحية ثانية حماية الفلاح من الغبن الذي كان يحصل له عندما يبيع كل محصوله أو جزءا منه قبل وقت الحصاد بأثمان بخسة.[1]

وكان التبادل التّجاري يتمّ بين الجهات عبر الأسواق الفلاحية الدّاخلية وهي عادة أسبوعية منتشرة على خطوط التماس بين مختلف الجهات وكان للمحلة دور لا يستهان به في تنشيط المبادلات بين الجهات وذلك لما توفره من أمن وقدرة شرائية وكذلك إمكانيات مالية للتّعامل، إلّا أنّ ذلك لم يكن كافيا، فلا المواصلات كانت تفي بالحاجة و لا الطّرق كانت دائما آمنة.[2]

كانت المناطق الدّاخلية والبعيدة في تونس ترتبط تجاريا مع مدينة تونس المدن الساحلية عن طريق القوافل التّجارية التي كانت تحمل الكثير من السلع مثل قافلة جربة التي كانت تحمل سلع مهمّة مثل الصوف وقافلة بلاد الجريد وغيرها.[3]

ب- التجارة الخارجية:

حاول حمودة باشا استغلال الأوضاع في البحر الأبيض المتوسط لتخليص البلاد من قبضة التّجار الأجانب الذين آمنوا لأنفسهم احتكارا فعليا لتجارة الإيالة الخارجية، فاتّهم هؤلاء التّجار بتفقير البلاد.[1]

1- رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 292.

2- الشاطر وآخرون ، تونس عبر التاريخ...، ص 225.

3- Marcel, Op-Cit, p 123.

لقد سعى حمودة باشا إلى الحدّ من نشاط التّجار الأوروبيين كأن منعهم من التّعامل المباشر مع المزارعين واشتراء منتجات محاصيلهم وألزمهم اللّجوء إلى وسطاء تونسيين وشجّع رعاياه على تعاطي التّجارة فتدرّبوا فعلا على تقنيات التّجارة الخارجيّة بأروبا[2] فأصبحت فرص التّجار التّونسيين متساوية مع الأجانب كالفرنسيين، وتولى التّونسيون بأنفسهم التّجارة في البلدان الأخرى عوض أن توكل هذه المهمّة للتّجار الأوربيين.[3]

وللتّسهيل أكثر على التّجار التّونسيين تمّ إعفاؤهم من دفع " السّراح" (ضريبة على الصّادرات عند تصدير الحبوب والزّيوت ابتداء من سنة 1794م)، فتطوّر عدد التّجار إذ أصبح يفوق المائة وخمسين في أوائل القرن التّاسع عشر وهكذا أصبح التّاجر التّونسي حاضرا في أغلب المحطّات التّجارية المتوسطية كالجزائر وطرابلس الغرب والاسكندرية اسطنبول، سالونيك، إزمير، مرسيليا والموانئ الإيطالية...الخ. ومن بين العوامل الّتي ساعدت رجال الأعمال التّونسيين هو تأهيل الأسطول التّجاري التّونسي[4] وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الّتي يوردها يهود ومسلمون من أوروبا بنسبة 50 بالمائة.[5]

وهكذا فإنّ التّجار تمكّنوا من تبوّؤ مكانة لا يستهان بها في ميدان التّصدير ففي أواخر عهد حمودة باشا أصبحوا يحتكرون نسبة 56 بالمائة من تجارة زيت الزّيتون و 40 بالمائة من عمليات تصدير الحبوب وأكثر من 42 بالمائة من تجارة الخشخاش.

1 -خليفة الشاطر، التبعية وتحوّلات ما قبل الاستعمار...، ص 35

2 - رضا بن رجب، المرجع السابق، ص 410 .

3 - Marcel, Op-Cit, p 123.

4- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ...، ص 230.

5- رضا بن رجب، المرجع نفسه، ص 410.

ويليهم التجار اليهود في تجارة سلع كثيرة كالخشخاش والصابون والجلود والصوف والشمع والدخان.[1]

نجح حمودة باشا عبر سياسة برغماتية نفعية في الاستفادة من الظرفية في حوض المتوسّط، ورسم سياسة تجارية منطقية تشهد على بعد نظره وسداد فكره الاقتصادي كما حاول الباشا بوعي منه بأخطار التسرب الإقتصادي الأوروبي الحدّ من توسّعه بتولّي الدّولة والتّجار التّونسيين مقاليد التجارة الخارجيّة للإيالة.[2]

1-4- الأوضاع الاجتماعية:

لم تقتصر تدابير حمودة باشا الاصلاحية على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية فقط بل تصدّت إلى إحداث تغييرات في مجالات أخرى اجتماعية وصحيّة ودينية وفكرية بقصد محاولة النّهوض بمجتمعه إلى مصاف المجتمعات المتقدّمة في ذلك الزّمن.[3]

إلا أنّ المجتمع التونسي لم يسلم من الأزمات الديمغرافية في هذه الفترة ولعلّ من أخطرها الوباء الكبير الذي اندلع في السنوات الأولى من اعتلاء حمودة باشا العرش فقد ظهر الطاعون في شهر أفريل من سنة 1783 وتواصل في مدّ وجزر مدّة سبعة عشر شهرا ومسّ كلّ الجهات تقريبا في صائفة 1784، وعندما تراجع الوباء كانت البلاد قد خسرت عددا كبيرا من سكانها [4] حيث يذكر ابن أبي الضياف في الإتحاف أنّه مات بسببه أعيان من الحاضره وأثّر في عمران البلاد نقصا فادحا، فحاول الباي اتّباع إجراءات وقائية وعلاجية صارمة فأمر بحرق ثياب الموتى وكسوة

1- خليفة الشاطر وآخرون ،تونس عبر التاريخ...، ص 239، ينظر أيضا: بن رجب، المرجع السابق، ص 410.

2- خليفة الشاطر، التبعية وتحوّلات ما قبل الاستعمار...، ص 36.

3- رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 464.

4- خليفة الشاطر وآخرون ، تونس عبر التاريخ...، ص 238.

بيوتهم وغلقها وسجن مرضى الغرباء بمخازن القلالين لكنّه لقى معارضة شديدة من العلماء والرّعية فتراجع عن قراره.[1]

اتّفق جلّ المؤرخين على تحديد عدد الموتى بسدس السّكان على الأقل وربما كان العدد أقرب إلى الثلث منه إلى السّدس وما زاد الطين بلّة هو تزامن الوباء مع الجدب، إذ حصل نقص كبير في الأمطار خلال الموسم الفلاحي 1783-1784، ممّا زاد الأزمة الاجتماعية والاقتصادية تعقيدا فتفاقمت الهجرة نحو المدن وتعطّل النشاط وضعف الإنتاج الفلاحي إنّ الحدّة التي بلغها هذا الطاعون هي في حدّ ذاتها مؤشر على تدهور الوضع الصحي والمعلوم أنّ الوباء عاد إلى الظهور خلال السّنوات الموالية وذلك إلى غاية سنة 1800 لكن بأقلّ حدّة من ذي قبل.[2]

وبالرغم من النّتائج السلبية على الواقع الديمغرافي بتراجع عدد السكان إلا أنّ من نتائجها إعادة التّوازن بين عدد السّكان وحجم الموارد (أي: التّوازن بين الإنتاج والاستهلاك)، وهذا ما يفسّر ما حققه حمودة باشا من إنجازات اقتصادية.[3]

2- السياسة الخارجية لتونس أواخر القرن 18م:

إنّ نجاح حكم حمودة باشا وما حققه من انتصارات يعود إلى حدّ بعيد إلى حسن استغلاله للظرفية المتوسطية، فقد كانت الدّولة الأوروبية تعيش في ما بين 1792-1815 حروبا جعلتها من جهة في حاجة أكيدة إلى المنتوجات الفلاحية التّونسية ومن جهة أخرى عاجزة عن وضع حدّ للقرصنة التونسية، حيث اغتنم حمودة باشا تلك الظروف للنهوض بالإيالة، وتحقيق الازدهار والاستقرار.[4]

1- ابن أبي الضياف، ج3، المصدر السابق، ص ص 14- 15.

2- خليفة الشاطر وآخرون ، تونس عبر التاريخ ...، ص 239.

3- الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 92.

4 - الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص 66.

لقد كانت سياسة الباي الخارجية تستهدف تحرير تونس من التّسلط الخارجي من جهة ومن جهة ثانية وضع البلاد في مرتبة الدّول ذات السيادة والاحترام، فقد عمل على حفظ العلاقات الطيبة مع حكام الدّول الأوروبية، وفي نفس الوقت ضمان مصلحة تونس في الدّرجة الأولى، وهذا ما جعل علاقاته تتصف بعدم الاستقرار على وتيرة واحدة خاصة مع بعض البلدان كفرنسا و بريطانيا.[1]

ففي كثير من الأحيان انتهج الباي أسلوب القوّة في علاقاته الخارجية لإبراز هيبة الدّولة وتحريرها من التّبعية وهذا ما يفسّر تلك الحروب التي خاضها ضدّ بعض الدّول.

2-1-حرب البندقية (1784-1792):

ترجع الظروف التي أدّت إلى القطيعة بين تونس والبندقية إلى فترة حكم علي باي الحسيني فقد حدث أن سافر عدد من تجار مدينة صفاقس إلى الإسكندرية لأغراض تجارية فاستأجروا سفينة بندقية للعودة إلى بلادهم إلا أنّ السفينة تفشّى على متنها الطاعون ومنعت من الرّسو في مرسى صفاقس.[2] فرجع قائد السفينة البندقي بالسفينة إلى مالطا فتمّ إحراق السلع التّونسية، فطلب التجار التعويض عمّا فقدوه[3] إلّا أنّهم لم يحصلوا عليه، فأصرّ حمودة باشا المطالبة بالتعويض المذكور فكان ردّ البنادقة التماطل وأبلغوا الباي بأنّهم غير ملزمين بالتّعويض، فأعلن الباي الحرب رسميا ضدّ البندقية في 17 جانفي 1784.[4] وطال النّزاع فأقدمت البحرية التونسية بالهجوم وحجز سفن البندقية، هذه الأخيرة التي كانت قصفت حلق الوادي

1- رشاد الإمام، المرجع السابق، ص ص 365- 366.

2- ألفونص روسو، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، تر وتح تق: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس-بنغازي، ص ص 240- 241.

3- ابن أبي الضياف، ج3، المصدر السابق، ص 20.

4- ألفونص روسو، المرجع نفسه، ص 243.

وسوسة بالمدافع واستمرّ الوضع على هذا الشّد والجذب والصّراع حتّى عقد الصلح في أفريل- ماي 1792.[1]

2-2-علاقات تونس بالدولة العثمانية:

باعتبار إيالة تونس مقاطعة عثمانية حكامها من ذوي الأصول التركية وبالرغم من ضعف السيطرة المركزية في الدولة العثمانية، وكذا وجود جالية تركية في الإيالة، فقد استمرّ إعلان الولاء للباب العالي تحت حكم الأسرة الحسينية خلال القرن 18م.[2]

لم يتنكر حمودة باشا للسلطة العثمانية طالما كانت تمنحه مطلق التصرف دونما تدخل منها في شؤون الإيالة الداخلية وفي بلاد المغرب، إلا أنّه أظهر حقيقة نزعته نحو الاستقلال عندما تأخر في إرسال الهدايا التقليدية بمناسبة اعتلاء السلطان العثماني – سليم الثالث- العرش سنة 1789، لكن أوّل النّزاعات الجدية اندلعت في سنة 1793 عندما أطاح العثمانيون بالسلالة القرمانلية في طرابلس وعينوا علي برغل الجزائري حاكما عليها، وخوفا من تحوّل هذه العملية إلى سابقة قد تشكّل خطرا على السلالة الحسينية تدخلّ حمودة باشا وأعاد السلطة للقرمنليين بالقوّة وهكذا أفشل سياسة السلطان سليم الثالث.[3]

ولترضية السلطان العثماني أرسل الباي التونسي سفارة بها الوزير يوسف صاحب الطابع في ماي- جوان 1795 محملة بهديّة قيّمة له. وقد كان بصحبة الوزير

1- ابن أبي الضياف، ج3، المصدر السابق، ص20.

2- A. Guellouz et Autres, Histoire générale de la Tunisie, T3, Les Temps Modernes (941-1247 H/ 1534-1881), 2ème ED, Sud Edition, Tunis, 2015, p 251.

3- خليفة الشاطر، التبعية وتحوّلات ما قبل الاستعمار...، ص 37.

يوسف مجموعة من رجال الدّولة وأعيانها، وقد قدّم جميع المبررات والأسباب التي جعلت باي تونس يقدم على عزل برغل وإعادة القرمنليين للحكم.[1]

استطاع صاحب الطابع إقناع السلطان ونجح في المهمة التي كلف بها حيث تغاضى الباب العالي عن ذلك، وقبل الهدية المقدمة من باي تونس. إلا أنه برز خلاف جديد في سنة 1798 عقب حملة بونابرت على مصر.[2]

لقد أبلغ باي تونس بوجوب إعلانه الحرب ضد فرنسا مثلما أعلنها الباب العالي عليها للدفاع عن الأراضي الإسلامية، وقد استجاب حمودة باشا لتعليمات وأوامر الباب العالي وأعلم قنصل فرنسا بأنّه أعلن الحرب على بلده، إلاّ أنّ القنصل الفرنسي ديفواز(Devoise) تفاوض مع الباي، فأبرمت هدنة يوم 26 سبتمبر 1800 ولما علم الباب العالي بذلك أبدى غضبا كبيرا وقام بتهديدات وضغوط جعلت الباي يتنازل عن الهدنة.[3]

2-3-العلاقات التونسية الجزائرية:

كانت علاقة البلاد التونسية خلال الفترة الممتدة من 1756 إلى بداية القرن التاسع عشر علاقة الدّولة التابعة والمهيمَنِ عليها من قبل داي الجزائر بابا علي[4] الذي قاد حملة على تونس وأقصى علي باشا عن الحكم وعوضه بمحمد وعلي ابني عمّه حسين بن علي في سبتمبر 1756 وقد كان لهذا الحادث نتائج منها: أنّه وجب على باي تونس الاعتراف بسيادة داي الجزائر[5]، ودفع الهدايا والإتاوات حيث كانت تونس

1- ابن أبي الضياف، ج3، المصدر السابق، ص 28- 30.

2- المصدر نفسه، ص 31.

3-Edmond Pellissier de Reynaud, Mémoire sur le consulat général de France à Tunisie(1792-1848), établi et compléter par Mohamed Larbi Snoussi, Edition SAHAR-Tunisie, Juin 2016, pp 24-26.

4- عبد الحميد هنية، المرجع السابق، ص 185.

5- الهادي الشريف، المرجع السابق، ص86.

ترسل سفينة محملة بالزيت ورحيق الورود والشاشيات والملابس الحريرية إلى الجزائر، ففي سنة 1805 طالب داي الجزائر الحاج علي بالهدايا التي امتنع باي تونس عن دفعها واحتجت الجزائر كثيرا عن ذلك الامتناع في الدّفع، وبهذا الامتناع عن دفع الهدايا فقد جعل حمودة باشا تونس تتجه إلى القطيعة النهائية مع دايات الجزائر.[1]

إنّ الأمر الذي دفع حمودة باشا بمنع الهدايا والعطايا هو إحساسه بالقوة في الدفاع والتصدي للجزائريين فصار يتعلل عليهم بالمنع، وزاد على ذلك أنّه استقبل الحاج مصطفى إنجليز[2] باي قسنطينة الفارّ من الجزائر، ووعده بإرجاعه لولايته فأغاظ ذلك داي الجزائر كثيرا.[3]

فهذه الأسباب كانت كفيلة بإشعال الأزمة بين الطرفين فبعث أحمد باشا داي الجزائر المراكب ليأخذوا ما وجدوا من مراكب تونس إلى أن يدفعوا ما عليهم من العادة التي التزموا بها فأخذ مركبين أو ثلاث مراكب.[4]

رفض حمودة باشا الإذعان وأمر برفع العلم التّونسي عاليا في كل مكان من إيالته وتشديد التحصينات على حدوده مع الجزائر وشكّل جيشا على الحدود في جوان 1806[5] وزاد حنق داي الجزائر بعدما أمر حمودة باشا بتطبيق عقوبة الضرب

1- Féraud (L.Charles), "***Les Harar seigneur, Des Hanencha "***, Etude Historiques sur La province de Constantine, ***R.A***.V18, par société Historique Algérienne, Alger, 1874, p 358.

2- مصطفى إنجليز: باي قسنطينة من 1789-1803 وهو تركي قديم في المدينة بسبب الشكاوي المقدمة ضدّه لفساد ابنه وأذاه للرعية، فأمر الداي بعزله وانتقاله إلى الجزائر بأولاده سنة 1803، فهرب إلى تونس، وكان سببا في اندلاع الحرب بين البلدين، ينظر: محمد صالح بن العنتري، تاريخ قسنطينة أو فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، مر و تح: يحي بوعزيز، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 68- 69.

3- ابن أبي الضياف، ج3، المصدر السابق، ص 40.

4- أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تح: توفيق المدني، ط2، س و ن ت، الجزائر، 1980، ص 96.

5- ألفونص روسو، المرجع السابق، ص 278.

بالفلقة على رعايا وتجار جزائريين في تونس واعتبر ذلك إهانة مخزية إلا أنّ داي الجزائر لم يشرع في القتال بسبب المشاكل الداخلية.[1]

إلاّ أن باي تونس جهز محلة خفية وحاصر قسنطينة شهرا كاملا وقصفها بالقنابل وهلك فيها الكثير من النساء والصبيان والرجال[2]، وقد كان انطلاق الحملة على قسنطينة في 24 جانفي 1807[3] بعشرين ألف مقاتل مجهزا بآلات حربية من أسلحة ومدافع ومهاريس، حيث استبسل أهل المدينة في الدّفاع عنها إلى أن جاءت الإمدادات من الجزائر برا وبحرا[4]، فانهزم الجيش التّونسي وفرّ تاركا خلفه الأموال والذخائر والأسلحة والأسرى فسيطر عليها الجزائريون.[5]

لقد تطوّرت الخلافات بين البلدين وتواصلت الأزمة حتى توفي حمودة باشا سنة 1814، ثمّ وفاة داي الجزائر الحاج علي في مارس 1815، وكذا مقتل الحاج محمد الخزناجي خلفه. ومع مجيء عمر باشا دايا على الجزائر تحسّنت في عهده العلاقات الجزائرية التونسية.[6]

2-4- العلاقات التونسية الفرنسية:

كانت العلاقات بين البلدين خلال عهد علي باي وطيدة خاصّة مع الأوساط التّجارية وكانت تستند إلى المعاهدات القديمة التي تتجدد كلّ مدّة فتحصل بموجبها فرنسا على امتيازات قُمرقية وتجارية بفتح وكالات تجارية.

1- ألفونص روسو، المرجع السابق ، ص 279.

2- ابن أبي الضياف، ج3، المصدر السابق، ص 41.

3- أحمد الشريف الزهار، المصدرالسابق، ص 96.

4- صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تح وتق: رابح بونار، ش ن و ت، 1394 هـ- 1974م، ص ص 37- 38.

5- أحمد الشريف الزهار، المصدر نفسه، ص 38.

6- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، ط1، دار الألمعية للنشر، الجزائر، 2013، ص 323.

لكن العلاقات تدهورت بعدما احتلت فرنسا جزيرة كرسيكا فرفضت تونس ذلك الاحتلال وأفضى هذا الخلاف إلى إعلان فرنسا الحرب وقصف مدن ساحلية تونسية وانتهت الأزمة بإبرام معاهدة سلم بباردو سنة 1770 وتطبيع العلاقات بين البلدين ونشطت التجارة خاصة تصدير الحبوب إلى فرنسا.[1]

لقد توالت المعاهدات بين البلدين لتوطيد العلاقات التجارية خلال النصف الثاني من القرن 18م، حيث تؤكّد على التزام البلدين باحترام المعاهدات السابقة[2]، حتى معاهدة 26 سبتمبر 1800 بين حمودة باشا وقنصل فرنسا ديفواز الذي كان محتجزا في تونس فتمّ توقيع الهدنة وتحصل القنصل على الحرية واستعاد نشاطه، إلّا أن الدّولة العثمانية علمت بالأمر وقامت بتهديدات جعلت الباي يتنكر للهدنة وقام بطرد الفرنسيين إلى بلادهم حتّى تمّ التفاوض مرّة أخرى حول السلم في 26 مارس 1802 وتمّ تجديد معاهدة 1742 التي تضمن معاملة الفرنسيين على أنّهم الرعايا الأكثر امتيازا في تونس.[3]

بالرغم من الصعوبات التي واجهت السياسة الخارجية لتونس أواخر القرن 18م فقد استطاعت تحقيق استقلالية واسعة وأصبح باي تونس حمودة باشا يرى أنّه ند قوي للجزائر وللدّول الأوروبية، إلا أنّ وفاته جعلت الأمور تتوجه للتّأزم الداخلي وإصلاحاته أخذت منحى غير الذي أراده، وستكون لها آثار غير محسوبة العواقب على السّيادة التونسية.

1- عبد الحميد هنية، المرجع السابق، ص 185.

2- رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 440.

3- Pellissier, Op-Cit, p25.

ثانيا: الأوضاع العامّة في المغرب الأقصى أواخر القرن 18م:

عرف المغرب خلال القرن 18 نهاية فترة هامّة من التّاريخ حيث كانت الأيّام الأخيرة من حياة المولى اسماعيل[1] مضطربة نتيجة ضعفه وتآمر المقرّبين عليه، ومع وفاته دخل المغرب في حروب داخليّة ونزاعات على السّلطة امتدّت من سنة 1727م إلى سنة 1757م واشتملت على حكم ستّة من السّلاطين، ولم يخرج المغرب من هذه الفترة إلا بوصول المولى محمّد بن عبد اللّه[2] إلى الحكم عام 1757م، وتعتبر فترة حكمه الّتي امتدّت إلى عام 1792م من أزهى الفترات في تاريخ المغرب حيث عاد الاستقرار وازدهرت التّجارة إلّا أنّه بعد وفاته ظهر الضّعف و انعزلت البلاد وتدهور الإقتصاد واستغلّ الأوروبيون هذا الحال وطالبوا بالكثير من الامتيازات السّياسية والتّجارية.[3]

1- المولى اسماعيل: من مواليد 1056ه/1646م بسوس أو فيلالة، ثالث سلاطين الدّولة العلوية بالمغرب الأقصى بويع بالخلافة في 16 ذي الحجّة 1082ه/الموافق ل أفريل 1672م وعمره 26 سنة وهذا بعد وفاة أخيه المولى رشيد، وبقي في الملك 57 سنة، وطد أثناءها حكمه واعتبر من أقوى السّلاطين العلويين، اتّخذ مكناسة عاصمة له، توفيّ في 28 رجب 1139ه/الموافق ل 29 مارس 1726م.ينظر: محمد الصيغر اليفرني، روضة التّعريف بمفاخر مولانا اسماعيل بن الشّريف، تح: عبد الوهاب بن منصور، ط2، المطبعة الملكيّة، الرّباط، 1995، ص38 وما بعدها.

وينظر أيضا: محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدّولة العلوية وعدّ بعض مفاخرها غير المتناهية، ج1، تح: إدريس بوهليلة،ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة، دار أبي رقراق للطّباعة والنّشر، الرّباط، 2005، ص278 وما بعدها.

2- محمد بن عبد الله بن اسماعيل الشريف السلطان العلوي، ولد سنة 1134ه/1722م بمكناس استخلفه والده على مراكش سنة 1746م، بويع سلطانا بفاس في 25 صفر 1171ه/نوفمبر 1757م وعمره 38 سنة، شجّع صناعة السّفن وعقد الكثير من المعاهدات مع دول أوروبا، اعتبر عهده أوج القرن العلوي الأوّل، توفيّ في 24 رجب 1204ه/11 أفريل 1790م ودفن بالرّباط. ينظر: معلمة المغرب، ج20، انتاج الجمعية المغربية للتّأليف والنّشر، مطابع سلا، الرباط 2004، ص 7019 وما بعدها.

3- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2014، ص ص 42- 43.

1- الأوضاع السّياسية الدّاخلية في المغرب الأقصى أواخر القرن 18م:

عرفت الأوضاع السياسية أواخر القرن الثامن عشر أحداثاً واضطرابات ممّا أثر على إستقرار المغرب، فاتخذ المخزن إجراءات علّه يجد حلولا لمشاكله.

1-1- الاضطرابات والفوضى في عهد المولى سليمان:

عند تولّي المولى سليمان[1] الحكم سنة 1792م كانت البلاد قد دخلت في فوضى وصراعات داخليّة، وسبب ذلك أنّ الرّأي العامّ في المغرب انقسم إلى ثلاثة أقسام، حيث بويع ثلاثة من أبناء المولى محمد بن عبد الله في وقت واحد، مسلمة في الشّمال وهشام في الجنوب وسليمان في الشّرق وبدأت نار الحرب الأهلية بين الأخوة، ثمّ بين القبائل والمولى سليمان بعد أن تغلّب على أخويه.[2]

انتشرت التّمردات والثّورات داخل البلاد كتمرّد عبد الملك بداية 1795 وهو ابن عمّ المولى سليمان والّذي ولاه على قبيلة الشّاوية الثّائرة على السّلطان، وما كان عبد الملك يستقرّ في منصبه حتّى بادر إلى المطالبة بالبيعة لنفسه، فأرسل إليه السّلطان جيشا فرّ من أمامه عبد الملك ومن بايعه من أهل الشّاوية.[3]

1- المولى سليمان: أحد أبناء السلطان محمّد بن عبد الله، ولد بمراكش في 1180هـ/1766م عيّنه أخوه السلطان يزيد خليفة عنه بمراكش، ثمّ بويع سلطانا للمغرب في رجب 1206هـ/1792م، اصطدم مع بعض القبائل وشيوخ الزّوايا الصوفية مثل الوزانية والدّرقاوية، عرف عهده عدّة مشاكل سياسية واقتصادية وأمنية توفي بمراكش يوم 13 ربيع الأول 1238هـ/28 نوفمبر 1822م.
ينظر: أبو القاسم الزياني، الروضة السليمانية في ذكر ملوك الدّولة الإسماعيلية ومن تقدّمها من الدّول الإسلامية، مخطوط مصور، مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز، الدّار البيضاء، و 230.
وينظر: عبد الرّحمن بن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1937، ص67. وينظر أيضا، معلمة المغرب، ج15، المرجع السابق، 2002، ص 5096 وما بعدها.

2- امحمد بن أحمد بن عبود، مركز الأجانب في المغرب، دراسة قانونية توضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله، ط3، منشورات عكاظ، ص ص 79- 80.

3- هاشم المعروفي، عبير الزّهور في تاريخ الدار البيضاء وما أضيف إليها من أخبار آنفا والشاوية عبر العصور، ج1، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء، 1987، ص 179.

إلّا أنّ خطر ثورات القبائل البربريّة كان أكبر من ذلك على المغرب فقد ألحقوا هزائم منكرة بجيش السّلطان وعاثوا في الطّرقات فسادا فقتلوا وقطعوا المواصلات بين العاصمة فاس وباقي المدن الكبرى، وقد اختتمت المعارك الدموية بين السلطان والقبائل بكارثة لم يتقدّم لها نظير في تاريخ البلاد، وكان فيها القضاء المبرم على هيبة الدّولة وقوّتها المعنويّة والمادّية.[1]

لقد عمت الفوضى والاضطرابات في البلاد خلال العقد الأخير من القرن 18م وما إن تهدأ ثورة حتى تقوم أخرى، فمن اضطرابات الشاوية (1792-1795) إلى اضطرابات الشمال من (1792-1799) الّتي تمّ القضاء عليها بالقوّة؛ إلى اضطرابات حوز مراكش (1791-1796) والّتي انتهت بسبب الخلافات الّتي دبّت بين قادتها فأدّت البيعةَ للمولى سليمان. إلى ثورات قبائل الأطلس الأوسط بداية في قبائل بني زمور1796، وثورة قبائل آيت يمور 1798 وفي أواخر 1799 اتسعت حركة التّمرد فحشد المولى سليمان جيشا من خمسين ألفا إلا أنه انهزم في بداية 1800 ومات أهمّ القادة واستمرت الاضطرابات مطلع القرن 19م وخلال فترة حكم المولى سليمان حتى وفاته سنة 1822.[2]

2- الأوضاع العسكريّة:

لقد عمل المولى محمد بن عبد الله فرض سيطرته على الجيش من خلال افقاده مراكز النفوذ في البلاد فقام في أواخر عهده بتركيز أكثرية الجيش المخزني النّظامي على السّواحل لحمايتها من هجومات القبائل المجاورة، ومن طلاّب الملك ومن هجومات القراصنة الأجانب وهكذا أصبح الجيش مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمبادلات

1- امحمد بن أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص 81.

2- ابراهيم حركات، المغرب عبر التّاريخ، ج3 (من نشأة الدّولة العلوية إلى اقرار الحماية)، ط2، نشر وتوزيع دار الرّشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994، ص 132 وما بعدها.

التجارية الخارجية[1] الّتي أكسبت المولى محمد بن عبد الله تفوقا عسكريا؛ ليس بالاعتماد على الرّفع من عدد الجنود، بل بالاعتماد على تفوق تقني للجيش المخزني بسبب الأسلحة الّتي كانت تدخل في هذه المبادلات والأجور الّتي كانت تؤدى بانتظام بفضل مداخل المكس والتّجارة الخارجية. إلّا أنّ المولى سليمان قام بالتخلي عن المكس وأغلق الموانئ المغربية أمام التّجارة الخارجية.[2]

بهذا فقد نهائيا الوسائل الكفيلة التي تجعل النّواة العسكرية المخزنية أداة فعالة لهذا كانت كل حركاته الدّاخلية الّتي خاضها بالإعتماد على نواة ضعيفة من بقايا العبيد والودايا والشراكة وعلى جيوش القبائل مرهونة دائما بالأحلاف القبلية وتقلباتها.

وهكذا يكون الجيش المغربي قد دخل القرن التاسع عشر بأسس تولّدت عن واقع البلاد السياسي والاقتصادي والبشري، وبهيكل مبني على التكامل بين قوات قبلية ونواة مخزنية تحرّكها الصراعات السياسية وتقلص الموارد المالية.[3]

2-1- تعداد الجيش وتنظيمه أواخر القرن 18م:

عندما تولّى المولى سليمان مقاليد الحكم كان عدد الجيش لا يتجاوز 2400جندي منهم 2000 من العبيد، و 400 من الودايا، ذلك أن الفتن وحالة الفوضى الّتي تلت وفاة المولى اليزيد أدت إلى تشتت الجيش النظامي، فحاول المولى سليمان الاعتماد على اتحادية أيت إدراسن البربرية وخاصة قبيلة بني مطير لاخضاع البلاد أما الجيش النّظامي فلم يكن عدده يتجاوز 4000 فرد سنة 1793، كذلك قرّر السلطان في سنة 1796 إدراج قبيلتي شراكة وأولاد جامع ضمن قبائل الكيش، وأعاد بناء جيش

1- ثريا برّادة، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص 96.

2- المرجع نفسه، ص97.

3- المرجع نفسه، ص ص97- 98.

الأودايا بتوفير العدد والخيل لحوالي 3000 فرد منهم، وفي سنة 1798 جند السلطان قبيلة بني أحسن العربية ضمن الجيش المخزني.[1]

كان أفراد الجيش النّظامي يتقاضون شهريا مقدار مثقال، وكسوتين سنوي، وقدرا من الحبوب لعائلاتهم وخيولهم، كما يحصلون على السكن والعدة العسكرية أما مقاتلوا قبائل الكيش فكانوا يحصلون على امتيازات واعفاءات جبائية معينة نظير خدماتهم ويحصلون من المخزن على الأسلحة والكسوة، كما اختار السّلطان حرسه الخاصّ بعدد 1400فرد، وقد افتقد الجيش للإطارات العسكرية المختصة في المدفعية[2] ولم يكن هناك فرق كبير بين الجيش المحزني ومقاتلي القبائل من حيث اللّباس والمظهر الخارجي، وقد حاول السلطان سليمان اللّجوء إلى خبرة العلوج والفارّين من الجيوش الأوروبية، وتكوين إطارات عسكرية في جبل طارق للتمرس على سلاح المدفعية، إلا أن محاولات الإصلاح كانت ظرفية ومتقطعة.[3]

3- الأوضاع الإقتصاديّة:

بعد بيعة محمد بن عبد الله اتخذت الإجراءات الأولى بتوظيف المكس على الأبواب والسلع والمنتجات الفلاحيّة، وكذا تبادل المنتجات الزّراعية الفائضة عن الاستهلاك المحلّي بالأسلحة والموادّ الحربيّة، فأصبح القمح تارة يُتبادل بهذه المواد وطورا يباع نقدا للخارج وتكاثرت المراكز التّجارية بأغادير والصويرة وآسفي والرباط والعرائش، إلاّ أنّه أسقطت الضّرائب والمغارم في سنين القحط والمجاعة بين (1776-1782) وبعد استقرار الأوضاع عاد المغرب إلى تصدير القمح بعدما كان قد توقف عن

1- محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدّولة والدّين1792-1822، تر محمد حبيدة، ط1، ن المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، 2006، ص 65.

2- المرجع نفسه، ص ص67- 68.

3- المرجع نفسه، ص69.

ذلك بسبب المجاعة وارتبط بمعاهدات مع دول كثيرة في آن واحد، أكثرها تجارية واقتصادية.[1]

إلّا أنّ وفاة السّلطان محمد بن عبد الله أعلنت عن بداية مرحلة جديدة من الاضطرابات السياسية والأزمات الدّيموغرافية والاقتصاديّة حيث دخل المغرب منذ 1790 مرحلة مضطربة وممتدة حتى اصطلح بعض مؤرخي المغرب على القرن الّذي يلي هذه المرحلة بـ" القرن التّاسع عشر الممتدّ" بسبب التّحولات الّتي تخللت الحقبة وامتداداتها الّتي غطّت المرحلة بأكملها.[2]

3-1- السّياسة الماليّة:

اتّسمت السّياسة المالية في عهد المولى سليمان في مجموعها بالتّقشف في النّفقات وحصر الضّرائب والدّخل في الموارد الشّرعية، واسقاط المكوس المفروضة سابقا في الأسواق وأبواب المدن وعلى السّلع والغلال والتّبغ والجلد، وذلك خمسمائة ألف مثقال تعادل دخل المراسي ومن هذا المكس كان تجهيز الجيش ورواتبه وسلاحه وكسوته، فأدّى التّقشف إلى تقلص رواج المصنوعات الأجنبية والإكتفاء بالمنتوج المحلي.[3]

أمّا في المجال النّقدي فقد انتشرت العفوية والعرف في التّعاملات بين النّاس مما طبع سلوكهم أسلوب التّعدّدية أثناء التّبادل وفي مستويات مختلفة. فهناك نقود محليّة وأخرى عمومية رسميّة حيث أصدرت قرارات وأوامر سلطانيّة عن طريق العمال للفصل في قضايا رواج النقود وخاصة تحديد أسعار صرفها، كما كانت تقبل القطع النّقدية المعدنية وتقبل ما يعادلها وزنا أو عددا من سبيكة المعدن أو الحلي

1- ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص ص102- 103.

2- محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011، ص446.

3- ابراهيم حركات، المرجع نفسه، ص ص155- 156.

حيث أنّ سعر الصرف اتجه نحو الانحدار، وتدهور السيولة النقدية بعد عهد السلطان المولى اسماعيل[1] ، فبعد أن كان الريال في عهده يساوي ثلاثة أرباع المثقال ذهبا، أي سبع أواقٍ ونصفا، صار في بداية القرن 19م يعادل مثقالا أي عشر أواق.[2]

3-2- الزّراعة:

إنّ تكوين وتشكيل التّربة وخصوبتها وتنوع المناخ واتساع السهول إضافة إلى وجود شبكة مائية من أودية وجداول جعل الزّراعة منتشرة في كامل المغرب خاصة في الشمال إلّا أنّها بقيت تقليديّة ومرتبطة بتقلبات المناخ ومخاطر الكوارث الطّبيعية الّتي خضعت لها كل بلدان البحر الأبيض المتوسط، ولم يكن الفلّاح يملك أمام قساوة الطّبيعة من جفاف وجراد حلولا يخرج بها من أزمته؛ ومع ذلك فإنّ الأرض كانت تنتج في الأوقات الّتي كانت تنجو فيها من مثل هذه المصائب ما يكفي لسدّ حاجيات أهاليها وكذلك التّصدير.[3]

لم تتطوّر الفلاحة كثيرا لمدّة قرون حيث بقت تستخدم التّقنيات الفلاجية القديمة، فقد كان المحراث الخشبي والمنجل هما الأداتان الوحيدتان اللّتان استعملها الفلاحون، ونظرا لجودة التّربة وقلّة السّكان في السّهول الساحلية فإنّ هذه التّقنيات البسيطة كانت كفيلة لتلبية حاجيات السّكان، إلاّ أن المحاصيل اختلفت حسب النّطاق الجغرافي المجودة فيه في حين كانت السّهول تزرع بأنواع الحبوب خاصة القمح. كانت المناطق الجبليّة مثل الرّيف وجبالة... تعتمد على الاستغلال المكثّف للأرض، فلم تحتلّ زراعة الحبوب إلّا مرتبة ثانوية لاعتماد السّكان على غراسة الأشجار المثمرة وزراعة القطاني والخضر والزّيتون والتّين والحمضيّات.

1- عمر آفا، النقود المغربية في القرن الثامن عشر أنظمتها وأوزانها في منطقة سوس، ط1، ن كلية الآداب بالرباط، صفيحة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، 1993، ص ص105- 107.

2- ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص156.

3- محمد المنصور، المرجع السابق، ص73.

لقد كانت المرحلة الأولى في عهد المولى سليمان(1792-1797) مرحلة رخاء حيث كانت محاصيل القمح وفيرة ورخيصة مما جعلها أهم مادّة تصديرية في مراسي الشّمال والجنوب على السّواء، لكن الأمور تغيرت في 1798 عند ما حلّ بالبلاد الجفاف واكتساح الجراد للمحاصيل فصار ثمن القمح باهظا لكن أسوء كارثة عرفتها البلاد في سنة 1799. لم تكن زراعية بل ديموغرافية فالطاعون الكبير أتى على قسم كبير من السّكان فأصبحت المحاصيل الزّراعية على وفرتها دون فائدة بسبب انعدام من يجمعها من الحقول فقد قلت اليد العاملة وغلى ثمنها، فقد عرفت المواد الغذائية غلاءا كثيرا في المرحلة الّتي تلت الوباء فهلاك الأهالي وغزارة الأمطار شتاء 1799 حالا دون قيام الفلاحين الناجين بزراعة الأرض.[1]

3-3- الصّنـاعـة:

كان للعزلة المنتهجة في المغرب دور في الحفاظ على الصّناعة بالبلاد، حيث لا يزال العامل في هذه الفترة يستخدم الأدوات العتيقة، ويعمل بنفس الأساليب الّتي اتبعها أسلافه قديما دون تغييرات ملحوظة ودون تحسين وتطوير لهذه الأساليب.[2]

كما ارتبط رخاء الصانع وبشكل وثيق بسير الفلاح فكلّما ازدادت المحاصيل وزادت مداخيل الفلاحين في الأرياف فكلما اقبلوا على اقتناء المنتوجات الّتي يصنعها الحرفيون في المدن، فلقد وفر صناع الحواضر للقبائل الأسلحة والسروج والمواد الجلديّة والأقمشة وسائر الأدوات المنزليّة، حيث شهدت الحواضر تمركز الصّناع بالأساس ومنها: فاس وتطوان والرباط وسلا وفي الجنوب مثل مراكش وتارودانت.[3]

إنّ قائمة الأنشطة الحرفيّة كثيرة ومتنّوعة مثل الأقمشة والمطرزات والفخار وخيوط الكتان والقطن والصوف وخلط الأقمشة بالحرير المستورد[4]، وصناعة

1- محمد المنصور، المرجع السابق، ص 74 ما بعدها.

2- Frisch , Op-Cite, p226.

3- محمد المنصور، المرجع نفسه، ص ص80- 81.

4- Frisch, Ibid, p 226.

الجلد كالدّباغة والخرازة والسراجة والدرازة، وصناعة النحاس والأسلحة الخفيفة، وكلّها صنائع غطت السوق المحلية وصدّر منها إلى الخارج.[1]

3-4- التّجـارة:

3-4-1- التّجارة الدّاخليّة:

لم يعرف الإقتصاد المغرب التّقليدي حدودا واضحة المعالم بين مجال الصّناعة والتّجارة فقد كان الصّانع هو من يسوّق منتجاته، فأمّا التّجار فغالبا ما كانوا يزاولون تجارة الجملة خارج المدينة أو خارج البلاد كلّها، وهؤلاء كان عددهم أقلية ويتركزون في الحواضر الكبرى.[2]

إنّ الوضع التّجاري في بلد غنيّ بطبيعته بعيد كلّ البعد من تحقيق طموحات تجارية كبيرة وهذا بسبب سياسة السلطان الإنعزالية وضعف الإرادة وأداء المخزن الّذي يسعى من أجل إبعاد السّكان قدر الإمكان عن الإتّصال والإختلاط بالأوروبيين، حيث اعتبرت سيطرة وسيادة المخزن على التّجارة الخارجيّة عقبة أمام التّصدير إلى الخارج وأصبح الإتجار في منتجات معيّنة من البلاد غير عملي على الإطلاق.[3]

وبقيت السوق الداخلية مشبعة بالسلع الّتي يوفرها الصناع محليا وظلّت في مأمن من منافسة السّلع الأوروبية الّتي فرضت عليها القيود إلّا من بعض المنتجات. ومن أبرز المنتوجات المحلّية الرّائجة في الأسواق المغربيّة المنتوجات الجلديّة والصّوفية والبُلغة الفاسية والحايك الفيلالي والأواني النّحاسية والمنتوجات القطنية والكتان البلدي.[4]

1- محمد المنصور، المرجع السابق، ص 81.

2- المرجع نفسه ص87.

3- Frisch, Op-Cit, p229.

4- محمد المنصور، المرجع نفسه، ص ص 85- 86.

3-4-2- التّجــارة الخارجيّـة:

عمل المولى سليمان مراقبة حركة التّصدير والإستيراد قدر الإمكان وعاقب الأطراف المتّهمة بالتّهريب وبدأت اجراءات الحد من التّصدير يتّسع نطاقها حتّى شمل المنع الكلّي للتّصدير عدّة موادّ، خصوصا بعدما تأكّدت عمليّات التّهريب من موانئ الشّمال خاصّة وهذا بداية القرن التّاسع عشر، فمنع تصدير الزّيت والحبوب والصّوف والمواشي، ومن ثمّ أصبح للسّلطان العذر في التّحفّظ على سياسة الإنفتاح تجاه الأطراف الأوروبية الّتي اعتبرت أنّها لا تحترم سيادة البلاد.[1]

كانت هذه الإجراءات معاكسة ومتناقضة تماما مع السّنوات الأولى لحكم المولى سليمان الّذي رأى في سياسة الإنفتاح ضرورة، حيث سمح في سنة 1792 بتصدير الحبوب على نطاق واسع، وفتح المراسي في وجه التّجار الأوروبيين.[2]

يذكر الضّعيف بأنّ الأوروبيين تكاثروا بالمدن السّاحليّة وتهافتوا على الحبوب والموادّ الغذائيّة والماشية حيث يقول: ***"...و لم يبق ثور عند الشّاوية إلّا أتوا به للنّصارى دمرهم الله...وبأنّ الرّباط تكاثرت به النّصارى ويمشون للأسواق بالثّلاثين والأربعين والعشرين..."***.[3]

وبما أنّ سياسة الباب المفتوح التّجارية هذه قد أملتها اعتبارات تكتيكيّة فإنّها تبددّت بمجرّد أن توحدت البلاد بعد إخضاع المناطق المتمرّدة مثل دكالة والشّاوية عام 1797 تبنى المولى سليمان موقفا مغايرا تماما، وعمل على التّضييق ورفع الرّسوم الجمركيّة على الصّادرات، وتمّ إغلاق المراسي في وجه الأوروبيين احتجاجا على الأساطيل الأوروبية المتصارعة لعدم احترام العلم المغربي، ويبدو أن وباء 1799-1800

1- ابراهيم حركات، المرجع السّابق، ص ص 157- 158.

2- محمد المنصور، المرجع السابق، ص139.

3- الضعيف، المصدر السّابق، ص274.

أدّى إلى تراجع الإتّصال مع العالم الخارجي، قد منح السّلطان فرصة لبداية سياسة حمائيّة.[1]

4- الأوضاع الاجتـماعيّــة:

غدت أزمة السلطة مترافقة مع سوء التّسيير الإداري والفتن والانتفاضات الّتي عمّت سائر أرجاء المغرب خلال عهد السّلطان سليمان، فلم تبق من نتيجة متوقعة لذلك على المستوى الاجتماعي، سوى أن نلحظ ذلك الشّرخ العميق والانفصام الحادّ الذي سجّل في مستوى علاقة السّلطة بالمجتمع وهو ما برز جليّا في علاقات السّلطة بالقبائل والزّوايا، فبالرّغم من طبع السّلطان الهادئ وتساهله مع الرّعية حسب ما يذكره مؤرخو المغرب فإنّ عهده عرف الكثير من الانتفاضات القبلية والدّينية فشبّت تلك الصّراعات بين القبائل والسّلطة وطالت حتّى كادت تهدّد كيان الدّولة، ممّا جعل السّلطان يطمح إلى تحقيق نفوذ فعلي للسّلطة إلى جانب النّفوذ الرّوحي.[2]

وما زاد من انفصام السّلطة عن المجتمع هو اتّهام السّلطان لبعض الزّوايا بممارسة البدع وتمّ إلغاء إقامة المواسم وتشديد العقوبات لكلّ مخالف لتعاليم السّلطان فاعتبر شيوخ الزّوايا هذا بمثابة إعلان حرب ضدّها فثارت الكثير من هذه الزّوايا ضدّ السّلطان سليمان.[3]

إلّا أنّ المجتمع المغربي لم يكن يعاني هذه الفوضى فقط بل جاء ما هو أكثر دمارا وخرابا لهذا المجتمع، ألا وهو الطّاعون الكبير.

1- محمد المنصور، المرجع السابق، ص140.

2- حسني عبد اللّطيف، "جوانب من الأوضاع السّياسية والاجتماعيّة بالمغرب خلال عهد السلطان مولاي سليمان"، أعمال الدّورة الرّابعة جامعة مولاي الشريف الخريفية، مطبعة الأمنية، الرّباط، 1992، ص ص121-123.

3- المرجع نفسه، ص124.

1-4- الطّـاعون الكبيــر 1799-1800:

لم يكد المولى سليمان يوحد البلاد ويمد سلطته في جميع النواحي حتّى عصفت بالبلاد كارثة لم تشهدها منذ أجيال تمثّلت في وباء 1799-1800 الّذي عرف باسم الطّاعون الكبير والّذي كانت به عواقب اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسية بالغة، حيث وصل عدد الموتى بفاس مثلا 2500 ضحيّة في اليوم حسب التّقديرات المغربيّة المعاصرة، ومما مهد الطريق أمام هذا الوباء الفتّاك قلّة المحاصيل الزراعية لعام 1798 حتى محصول سنة 1799 فقد ضاع جزء هامّ منه جرّاء اكتساح الجراد لبعض المناطق وقلّة اليد العاملة التي هلكت في هذا الطّاعون.[1]

ويذكر الضعيف في تاريخه أنّ من بين أسباب انتشار الوباء هي تنقلات الجيش المغربي بين المدن فقد تنقل جيش الودايا من فاس الجديد لناحية آسفي فنقل العدوى إليها ثمّ إلى دكالة وعبدة وأحمر وغيرهم ثم سار إلى مراكش التي كانت أصيبت، "فقد مات من الخلق ما لا يحصي عدده إلا الله تعالى"، ويصف الضعيف تحركات السلطان سليمان وجيشه والذي ساهم في نشر العدوى بقوله: "***وكأنّه نهض بجنديين، جند من العسكر وجند من الوباء***".[2]

كان لهذا الوباء عواقب اجتماعية ديمغرافية فقد هلك ما بين الربع والنصف من مجموع السّكان فساهم في تراجع التّجارة خاصّة البحرية وكان للوباء دور في تحديد مصير المخزن وسياسته في مطلع القرن التاسع عشر فقد رسّخ سلطة المولى سليمان وذلك بالإسهام في إضعاف قبائل عبدة ودكالة المتمرّدة، ويحصد عددا من رؤوس العصيان وهلك إخوة السلطان اللذان نازعاه الحكم، فلقيا حتفهما في هذا

1- محمد المنصور، المرجع السابق، ص 169.

2- الضعيف، المصدر السابق، ص 312 وما بعدها.

الوباء. إلّا أنّ الوباء ساهم في إضعاف المخزن وخلخلة مؤسساته بعد هلاك الكثير من الموظفين الأكفاء والأمراء ذوي الخبرة الإدارية والسياسية.[1]

لكن رغم جسامة الخسائر الديمغرافية التي خلّفها الوباء، فإنّ المغرب استطاع تعويضها نظرا للارتفاع الهامّ في نسبة الولادات، والازدهار الفلاحي الذي عرفه خلال العقد الأوّل من القرن 19م ناهيك عن غياب الأوبئة والمجاعات خلال هذه الفترة، ممّا ساهم في نموّ سريع للسكان.[2]

لقد ساهم الوباء في ترسيخ وتقوية سلطة المولى سليمان على المغرب إلى العقدين الأولين من القرن التاسع عشر فيذكر الكنسوسي ذلك معبرا عنه بقوله: ***"... وانقطع الوباء في الغرب آخر السنة الثانية عشرة بفاس ومكناس ونواحيها، وظهر في الدنيا سرور وفاضت الخيرات بمتخلف الأموات وذلك مصداق البركة في بقية الجوائح، وكذلك لا تكرهوا الفتن فإنّها حصاد المنافقين، ولمّا مات العتاة والظلمة ومشاهيب البلاء وشياطين القبائل، تمهدّت المملكة بمولانا سليمان فلم يبق له معارض ولا منازع"***.[3]

5- السياسة الخارجية للمغرب الأقصى أواخر القرن 18م:

كانت الأحداث الدّولية تسير بسرعة مع الثورة الفرنسية وظهور الصراع الدّولي في القارّة الأوروبية، فاضطرّ المولى سليمان اتّباع سياسة العزلة بهدف تجنب أطماع الأوروبيين، لكن هذه العزلة عادت بالوبال على اقتصاد البلاد ولم تمنع الأوروبيين من

1- محمد المنصور، المرجع السابق، ص ص 173- 175.

2- إكرام شقرون، "**الطاعون الكبير بالمغرب (1798-1800) دراسة ديمغرافية**"، ***مجلة عصور الجديدة***، مج 10، ع4، ديسمبر 1442هـ/2020م، ص 282.

3- محمد بن أحمد الكنسوسي، الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي، ج1، تق وتح وتعل أحمد بن يوسف الكنسوسي، ص 281.

اكتشاف نقاط الضعف التي يمرّ بها المغرب، واستغلالها في المطالبة بامتيازات سياسية وتجارية.[1]

والواقع أنّ الإبقاء على علاقات سلمية مع أوروبا من 1792 إلى 1822 لم يكن في المتناول دون مراقبة النشاط القرصني في البداية وتعطيل الجهاد البحري بالمرة في وقت لاحق، وكان المولى محمد بن عبد الله قد نجح إلى حد كبير في مراقبة هذا النشاط، أمّا المولى سليمان فقد ذهب أبعد من ذلك بحلّ الأسطول عندما أصبح من الواضح أنّ البلاد تفتقد للوسائل الضرورية لمواكبة التّطورات التكنولوجية الأوروبية.[2]

5-1- العلاقات المغربية الفرنسية:

إنّ انتصارات فرنسا ونابليون (Napoleon) في أوروبا زادت في سمعته إلى درجة جعلت المولى سليمان يشعر أنّ عليه أن يظهر إعجابه، فتوجهت سفارة مغربية استقبلها نابليون في سانت كلود حيث لقبه السفير المغربي "سلطان السلاطين" إلاّ أنّ هذه المجاملة لم تمنع السلطان من الشعور أنّه متأثر بالأسطول البريطاني أكثر من تأثره بالجيش الفرنسي، فسعى نابليون لكسب السلطان ضدّ انجلترا وأرسل إلى المغرب الكابتين بوريل (Burel) لإخراج السلطان من حياده ولكن السلطان رفض. كما رفض الامتناع عن تموين جبل طارق رغم مضايقات الحصار الفرنسي التي سببت أضرار للتجار المغاربة.[3]

نشطت حركة القرصنة الفرنسية فيما بين 1791-1815 حتى تدخلت وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية غير ما مرة لتعويض ضحايا القرصنة وكان من بين

1- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 43.

2- محمد المنصور، المرجع السابق، ص ص 191- 192.

3- محمود علي عامر ومحمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث "المغرب الأقصى-ليبية"، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1999-2000، ص 128.

هؤلاء مغاربة قد يبقون في الأسر سنوات عديدة قبل النظر في أمرهم، ومن بينهم شخصان أبحرا من تطوان سنة 1797، كما استولى القراصنة الفرنسيون على باخرة ملكية وتدخل العاهل لاستخلاصها وبعث بوفد إلى حكومة الثورة الفرنسية مكوّنا من الفقيه عبد الرحمن ابن زكور والحاج محمد بن صالح، وقد وقع هذا الأخير هو أيضا في الأسر فكتب السلطان خطابا إلى حكومة الثورة يذكرها بالمعاهدات التي يجب أن تحترمها كما يلتزم بها الطرف المغربي وأخيرا رفع الحجز عن البضائع المقرصنة بقرار صدر عن حكومة الثورة في 28 مارس 1799 كما أطلق سراح المحتجزين عن طريق القنصل الفرنسي بسانتاكروز.[1]

ومع بداية القرن التاسع عشر وبعد تنصيب نابليون الأوّل امبراطورا لفرنسا أرسل المولى سليمان بعثة دبلوماسية لتهنئة نابليون في 07 سبتمبر 1807 وألقى المبعوث المغربي خطابا هنأ فيه الامبراطور باسم العاهل المغربي وعرض عليه قبول الهدايا التي حملها من المغرب وعبر عن أمانيه باستمرار الصداقة بين البلدين وعلى إثر هذه السفارة نشطت العلاقات التجارية بين الجانبين إلى حين توقفها بسبب الحصار المتبادل بين السفن البريطانية والفرنسية.[2]

5-2- العلاقات المغربية البريطانية:

كانت بريطانيا عندما استقرّ سليمان في الحكم قد انغمست تمام في حرب ضدّ فرنسا الثورة، وقد طالت هذه الحرب لتمتدّ حتى عام 1815 حيث انتهت بالانتصار على نابليون وكان تأمين جبل طارق أمرا أساسيا لعمليات الأسطول البريطاني ممّا أدّى

1- ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 165.

2- المرجع نفسه، ص 166.

إلى أن تكتسب علاقات بريطانيا مع المغرب أهمية خاصة خلال تلك الفترة ولم تدخر لندن أي جهد للإبقاء على الطابع الودّي لتلك العلاقات.[1]

فقد جاء في التعليمات التي صدرت إلى القنصل العام ماترا (Matra) [2]، في 12 أوت 1796 ما نصّه "لا تهمل آيه وسيلة في مكنتك استخدامها للحفاظ على حسن التفاهم القائم بين جلالة الملك وامبراطور المغرب وإنمائه"[3]

وفي سنة 1801 تمّ عقد معاهدة فاس مع بريطانيا من واحد وأربعين شرطا أقرّ فيها جميع المعاهدات المنعقدة سابقا بين البلدين وقعها عن بريطانيا القنصل ماترا [4] وعن المغرب الحاج عبد الرحمان أشعاش.[5]

استمرّت الحكومة البريطانية في إعطاء تعليماتها لكل قنصل جديد في المحافظة على العلاقات الحسنة مع المغرب، ولاشكّ أنّ انتصار الأسطول البريطاني في معركة الطرف الأغرّ كان لها تأثير في علاقات المولى سليمان مع بريطانيا، فالسلطان حاول أن يحصل على عون بريطانيا في تحرير سبتة مقابل كلّ المواد التموينية التي ترغب بها برسوم مخفضة وبدا لبعض الوقت أنّ بريطانيا على استعداد لقبول اقتراح السلطان الذي وافق على احتلال بريطانيا لجزيرة بريجيل الصخرية سنة 1808 والمتاخمة

1- روجرز (ب.ج)، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900، تر وتعل دكتور يونان لبيب رزق، ط1، الشركة الجديدة دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1981، ص ص 171- 172.

2- ماترا: القنصل العام البريطاني في طنجة منذ 1787، ينظر: روجرز، المرجع نفسه، ص 164.

3- المرجع نفسه، ص 172.

4- عبد الرحمان ابن زيدان العلوي، العلائق السياسية للدولة العلوية، تق وتح: عبد اللطيف الشادلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999، ص 85.

5- الحاج عبد الرحمان اشعاش التيطواني كان سنة 1811 أمينا بمرسى الرباط ثم واليا على تامسنا الرباط في 1813، وعزل من منصبه 1815، وفي سنة 1823 عمل في سلك الأمناء بطنجة، ينظر: مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب 1280-1311/1863-1894، ج2 (مدن الشمال)، تق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1987، ص 742.

لسبتة لفرض الحصار عليها، لكنّ ثورة الشعب الاسباني ضدّ الفرنسيين ألغت المشروع وانسحب البريطانيون من الجزيرة.[1]

5-3- العلاقـات المغربيّة الإسبانيّة:

دعى علماء الحقبة السّليمانية إلى اليقظة مؤكّدين أنّ ما وقع لمصر من فساد واحتلال فرنسي يخشى أن يقع مثله لسائر البلدان، فقد ساعد الوضع السّياسي باسبانيا والحركة المحمومة للأساطيل الأوروربية بمضيق جبل طارق على جعل التّهديد أمرا حقيقيّا فبعد سنة 1795 أصبحت اسبانيا أكثر حلفاء فرنسا انقيادا داخل أوروبا وتحوّلت بالتّالي إلى أداة طبيعيّة في يد نابليون يوظّفها لتحقيق مطامعه بشبه الجزيرة الابيرية، حيث راجت شائعات في 1800 بخصوص وجود اتّفاق سرّي بين فرنسا وإسبانيا تتنازل الأخيرة بموجبه عن مدينة سبتة لفائدة الجيوش الفرنسيّة.[2]

وقد اشتكى العلماء للسّلطان بأنّ سكان السّواحل لا يملكون وسائل الدّفاع بسبب منع المخزن للرعيّة من شراء الأسلحة والبارود، فلمّا بلغت الشّكوى إلى السّلطان اضطرّ إلى رفع الحظر عن بيع البارود والأسلحة بالرّغم من خطورة هذه العمليّة على الأمن الدّاخلي.[3]

كانت المخاوف من اسبانيا جدّية على الرّغم من أنّ وزير خارجيّة السلطان بن عثمان كان ذا ميول ودّية تجاه الإسبان، كما كان يتلقى المال منهم. وفي مقابل ذلك سمح للسّفن الإسبانية بالإبحار تحت أعلام مغربية أو سمح للسّفن المغربيّة بحمل البضائع الاسبانيّة مما خلق مشاكل حقيقيّة مع الأسطول البريطاني.[4]

1- علي عامر، خير فارس، المرجع السابق، ص 129.

2- محمد المنصور، المرجع السابق، ص200 .

3- المرجع نفسه، ص 201.

4- روجرز،المرجع السّابق،ص 172.

ولتحسين العلاقات بين البلدين بين البلدين تمّ عقد معاهدة مكناس في 01 مارس 1799 مع اسبانيا بواسطة الوزير بن عثمان والسفير خوان سلمون (Juan Salmon) المفوّض من قبل كارلوس الرّابع (Charl IV) ملك اسبانيا (1788- 1808)، أقر فيها ما كان بين الدّولتين سابقا وأضيف إليها اتفاقيّة سياسية تجارية جعل فيها للرّهبان حقّ البقاء في المغرب محترمين متعاطين للأدوية، فيما إذا اندلعت الحرب بين الدّولتين، كما كان ذلك سابقا في عهد المولى أبي النّصر اسماعيل.[1]

5-4- العلاقات المغربيّة الجزائريّة:

كانت العلاقات الجزائريّة المغربيّة منذ سنة 1551 إلى غاية الإحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 تتراوح بين التّفاهم تارة والتّوتّر تارة أخرى، من جرّاء محاولة المغرب التّوسّع على الغرب الجزائري، لكن جيوشه كانت كلّ مرة تهزم على يد القوات الجزائريّة، كما أنّ ملوك المغرب المتعاقبين على الحكم لم تكن لهم سياسة خارجيّة ذات مبادئ ترتكز عليها خاصّة تجاه الجزائر، فكانوا يلجأون إلى الجزائريين في أوقات ضعفهم لكن دون التّخلّي عن ربط تحالفات مع الإسبان والبرتغاليين لغزو الجزائر.[2] وما إن يشعر هؤلاء الملوك بالقوّة العسكريّة لديهم أو يلحظوا ضعفا في الدّاخل الجزائري حتى يغتنموا الفرصة للهجوم على الجزائر.[3]

ومن ذلك حملتي المولى اسماعيل على الغرب الجزائري، الأولى سنة 1693 والثّانية 1701، حيث مني الجيش المغربي في الحملتين بهزيمة نكراء[4] خاصّة الحملة الثّانية فقد ذكر القنصل الفرنسي في رسالة له في 14أفريل 1701 بأن داي الجزائر

1- ابن زيدان، العلائق السياسية، المصدر السّابق،ص 83.

2 - غيلاني السّبتي، **قراءة في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية(1516-1912)**، ***مجلة الإحياء***، مج12، ع1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة(الجزائر)، 2010/12/01، ص 514.

3- المرجع نفسه، ص 514.

4-صالح عباد، المرجع السابق، ص 229 وما بعدها.

توجّه بجميع قواته لمحاربة المولى اسماعيل المتواجد على التّراب الجزائري قرابة أربعة أشهر، وتوقع أن يحدث الجزائريون مجزرة في صفوف الجيش المغربي.[1]

وهذا ما حدث بالفعل فقد تكبّد الجيش المغربي هزيمة نكراء وجرح السّلطان اسماعيل وكاد أن يقع أسيرا في أيدي الجزائريين الّذين رجعوا يحملون ثلاثة آلاف رأس من رؤوس الجند المغربي.[2]

لقد عرف المغرب في أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م، ضعفا ومشاكل سياسية واقتصادية وعسكرية، فقد أدرك المولى سليمان ضعف إمكانياته العسكرية ولهذا نهج في علاقاته الخارجية نهجا سلميا، وتجنب أن يزجّ نفسه في خصومات خارجيّة، فقد حرص على إبقاء الصّلات الودّية مع جيرانه أتراك الجزائر الّذين احتلوا وجدة في أوائل عهده ثمّ انسحبوا منها بطريقة سلميّة. إلّا أنّ المولى سليمان اتُهم من طرف باي وهران بأنّه هو الّذي يغري الثّوار الدّرقاويين في الغرب الجزائري ويشجّعهم على خلع طاعة الترك ومبايعة سلطان المغرب[3]، حتّى أنّ المولى سليمان كانت له صلة بعبد القادر بن الشريف الدّرقاوي ففي سنة 1812 قبل بتوفير الملجأ له بعد فراره من الجزائر إلى المغرب[4] بعدما تعرّض لهزائم كبيرة أمام الباي الجديد لوهران الباي المقلج الّذي قضى على تمرده في الغرب الجزائري.[5]

عانى المغرب الأقصى أواخر القرن 18م من مشاكل معقّدة سياسيا واقتصاديّا وأمنيا وتواصلت شدّتها مع بداية القرن 19م، وهذا ما أثّر سلبا على سلطة الملوك العلويين داخليّا، وعلى سياستهم خارجيّا، ممّا أتاح الفرصة للقوى الأوروربية التّدّخل في الإقتصاد والسّياسة الدّاخليّة للمغرب بالرّغم من العزلة الّتي اتّبعها المولى سليمان

1- H.D. de Grammont, "***Correspondance Des Consuls d'Alger"***, ***R.A***, N° 31, 1887, p 439.

2- صالح عباد، المرجع السابق، ص233.

3- علي عامر، وخير فارس، المرجع السابق، ص125.

4- محمد المنصور، المرجع السّابق، ص287.

5- أحمد الشريف الزهار، المصدر السّابق، ص 87.

طيلة فترة حكم وستظهر تأثيرات ذلك بصورة جليّة بعد الإحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830.

ثالثا: الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس والمغرب الأقصى أواخر القرن 18م:

إنّ التّطرق لموضوع الامتيازات الأجنبية بصفة عامّة والامتيازات الاقتصادية بصفة خاصة يقودنا بالضرورة إلى التطرق إلى تعريف الامتيازات الأجنبية بصورة موجزة وذلك لفهم الخلفيات التاريخية لها.

1- مفهوم الامتيازات الأجنبية ونشأتها:

إنّ كلمة الامتيازات المتعارف عليها في اللغة الأجنبية "Capitulation" اشتقت من الكلمة اللاتينية "Capitula " التي تعني "بند" ولكنها استخدمت في معاهدات الدولة العثمانية لتعني منح السلاطين العثمانيين امتيازات تجارية لدولة أجنبية وقد اختلفت آراء المؤرخين فيما يتعلق بالمصطلح لكلمة "Capitulation "، فيعتقد الغربيون أنّ هذه الكلمة تعني خضوع المسيحي واليهودي لإرادة المسلم لكي يحصل على السلام ومن جهة أخرى يعتقد المؤرخين الشرقيون أنّها تعني خضوع سلطان الدّولة العثمانية للقوى الأجنبية، ذلك لأن السلطان منح الأجانب تيسيرات عديدة لم يسمح بها لرعاياه أنفسهم.[1]

لقد منح الباب العالي وهو في أوج سلطته وقوته حقوقا واسعة إلى رعايا الدّول المسيحية الذين يقيمون مؤقتا أو بصورة دائمة على الأراضي الخاضعة لسلطته وهيمنته إنّ هذه المعاهدات خلقت استثناءً في القانون العام والمبادئ التي تستند عليها الدّولة فحصل الأوروبيون على ضمانات وامتيازات أخرى جد واسعة من بينها

1- يوسف علي رابع الثقفي، "**معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 941 هـ- 1535م**"، ***مجلة كلية الشريعة والدّراسات الإسلامية***، جامعة أم القرى، ص 147.

أنّهم لا يخضعون لقوانين الدّولة المستقبلة وإنّما يخضعون لقوانين بلدانهم والتي يمثلها الدبلوماسيون والقناصل.[1]

فتطبيق نظام الامتيازات كان منتشرا في بلاد العالم بأسرها أي قاعدة "شخصية القانون" التي جعلت الأجنبي يحمل قانون بلاده معه حيثما حلّ وقد كان هذا النّظام بالأصل طبيعيا، حيث أنّه لم يحطّ من سيادة الأتراك أو باستقلال بلادهم.[2]

وذهب بعض رجال القانون في تعليل الامتيازات الأجنبية بأنّه يتعذر أن توجد علاقات ثابتة مستمرة بين شعوب تختلف اختلافا بيّنا في دينها وأخلاقها وفي قوانينها وعاداتها إلّا إذا وجدت الشعوب التي يدفعها نشاطها إلى الأخرى ضمانات استثنائية بغيرها لا يمكن أن تحقق له طمأنينة على الأموال أو الأنفس لذلك كانت ضمانة قضائهم الوطني (المراد هنا الأجنبي) أهمّ ضمانة يطلبها الأجانب لتأمينهم إذ بها وحدها يستطيعون أن يقوموا بمنشآت ثابتة ومنتجة.[3]

تعدّ معاهدة فيفري 1535 المعقودة بين الدّولتين العثمانية والفرنسية أهمّ قاعدة للامتيازات الأجنبية في العالم الإسلامي حيث هدف السلطان سليمان القانوني من ورائها أن يبرهن لملوك أوروبا الذين كانو يعادونه بدافع الدين أنّ صداقته مفيدة وأنّ من يتقرب منه يجني منافع وامتيازات كثيرة حيث أحيت هذه المعاهدة الموانئ الشرقية بعد الجمود التجاري الذي شهدته إثر اكتشاف رأس الرجاء الصالح وتحّول تجارة الهند عن طريقه.[4]

1-Cirilli, Gustave, Un Ancien Diplomate, Le régime des Capitulations son Histoire - son Application- Ses Modifications, Librairie plon, Paris, 1898, p 09.

2- نسيم سوسة، التّعليل التّأريخي لمنشأ الامتيازات الأجنبية الخاصة في الامبراطورية العثمانية، مطبعة الجمعية الخيرية، بغداد، ص 16.

3- محمد بهي الدين بركات بك، كلمة عن منشأ الامتيازات الأجنبية وبعض تطوراتها، المطبعة الرحمانية، مصر، 1936، ص 02.

4- محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدّولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2013، ص 198.

ثمّ تلتها معاهدة أخرى مع إنجلترا في 1579، ومع هولندا في سنة 1598، ومع المجر في سنة 1615، وروسيا في سنة 1700، ومملكة نابولي سنة 1740، ومع فرنسا في سنة 1740،ومملكة الدانمارك في 1756، وإسبانيا في 1782، وأمريكا في 1830.[1]

لم تشكّل معاهدات الامتيازات الأجنبية أي ضرر أو خطر على الدّولة العثمانية في مراحل قوتها وسيطرتها، إلّا أنّها كانت لها نتائج سلبية على سيادة الدّولة على بعض أقاليمها خلال مراحل ضعفها، حيث استندت إليها الدّول الأوروبية في تثبيت جالياتها على الأراضي العثمانية وبخاصة الولايات العربية، كما اعتمدت عليها للتّدخل في شؤون الدّولة العثمانية الدّاخلية وأصبحت هذه الامتيازات سندا لهذه الدّول للتّغلغل وتقييد حرية الدّولة وخاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.[2]

إنّ نتائج الإمتيازات على الدّولة العثمانيّة ستنعكس بالضّرورة على باقي أقاليمها خاصّة العربيّة ومن بينها إيالة تونس الّتي ستعرف هذه الإمتيازات نموا فيها خاصّة خلال القرنين 18م و19م وهذا بسبب ارتباطها بالدّولة العثمانيّة، وكذا موقعها الإستراتيجي الرّابط بين الجزء الغربي والشّرقي لحوض المتوسّط.[3]

أمّا المغرب الأقصى فقد احتلّ موقعا هامّا في سياق التّبادل التّجاري المتوسّطي نظرا لموقعه الإستراتيجي الهامّ وانفتاحه على المحيط الأطلسي من جهة وعلى البحر الأبيض المتوسّط من جهة أخرى، ولطول سواحله، وكان بين المغرب ودول أوروبا علاقات ظرفية تتّسم بنوع من التّوازن حتّى أواخر القرن الثّامن عشر الميلادي إلّا أنّ

1- عمر لطفي بك، الامتيازات الأجنبية، مطبعة الشعب، مصر، 1322هـ، ص ص 14- 15.

2- محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص ص 579- 580.

3- درويش الشّافعي، **"العلاقات التّونسية الفرنسيّة ما بين 1577 و 1685 (التّميز والتّنوع)"**، ***مجلّة روافد للدّراسات والأبحاث العلميّة في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة***، مج4، 02 ديسمبر 2020، ص 346.

الوضع تغيّر في بداية القرن التّاسع عشر للميلاد بتطوّر المتغيّرات الدّولية. فخلال هذا القرن أخذت المدنية الغربية تضفي تأثيراتها على سائر بلدان العالم الإسلامي[1]

فخضع البلدان (تونس والمغرب الأقصى) إلى نفس الظّروف والتّأثيرات، وبصورة حتميّة سيخضعان لنفس النّتائج.

2- الإمتيازات الإقتصاديّة الفرنسيّة في تونس أواخر القرن 18م:

مثلت فترة حكم علي باي وابنه حمّودة باشا 1759-1814 فترة ذهبيّة في تاريخ البلاد التّونسيّة حيث شهدت البلاد انتعاشا واستقرارا اجتماعيّا وسياسيّا، هذا المناخ السّليم ساهم في انتعاش اقتصاد البلاد. ممّا جعل التّجارة الخارجيّة تنشط خاصّة في مرسيليا والقرنة وهو ما مكّن البلاد من ضمان استقلالها الإقتصادي.[2]

هذا الأمر جعل فرنسا تحرص على تجديد المعاهدات القديمة مع حكّام تونس وأهمّ ما فيها تلك الإمتيازات القمقرية على واردات الفرنسيين إلى تونس الّتي لا تفوق ثلاثة بالمائة من قيمة الواردات الفرنسيّة مقابل 10 بالمائة لغيرها من البلدان.[3]

لقد ازدادت المعاملات التّجارية بين البلدين فقد كانت السّفن التّجاريّة الفرنسيّة الّتي تنقل الحبوب المصدّرة من الموانئ التّونسيّة في ازدياد كلّ سنة فبين سنتي (1751-1760) قدّر عدد السّفن الفرنسيّة 288 سفينة بنسبة 3،51 بالمائة من إجمال السّفن الواردة للموانئ التّونسيّة، وارتفع هذا العدد خلال(1761-1785) إلى 383 سفينة بنسبة 6،32بالمائة وازداد ارتفاعا بين سنتي (1771-1785) إلى 586 سفينة

1- مصطفى بطراوي، **"الإمتيازات الأوروبية في المغرب الأقصى- ظهورها وتطوّرها خلال القرنيين 18 و 19"**، ***مجلّة الحكمة للدّراسات التّاريخيّة***، مج 5، ع 12، ديسمبر 2017، ص 130.

2- عبد الله الضويوي، المرجع السّابق، ص 25.

3- عبد الحميد هنيّة، المرجع السّابق، ص 185.

بنسبة 6،78 بالمائة وهذا بين مدى الألويّة الّتي يحصل عليها المتعاملون الفرنسيّون في تونس.[1]

كما أقرّ علي باي امتياز فرنسا التّجاري بشأن صيد المرجان والإتجار به كما ميّزهم بحقّ فتح مصرف في بنزرت 1768. عندما ألحقت فرنسا جزيرة كورسيكا بترابها أحدثت قطيعة لم تدم طويلا، وأعطى الباي شركة افريقيا الفرنسيّة جزيرة جالطة[2] عوضا عن رأس نيقرو (تامكرت) بعد عقد الصّلح بإبرام معاهدة باردو سنة 1770 للسلم، كما سمح الباي بتركيز أربعة مصارف على ساحلي الوطن القبلي في سنة 1781، وكانت فرنسا مدينة بهذا الوضع الممتاز أوّلا وبالذّات إلى مصطفى خوجة صهر الباي ووزيره الأوّل.[3]

لقد كان الوزير مصطفى خوجة ذا كلمة مسموعة لدى الباي وكان يأخذ بأرائه في قضايا الدّولة، إلّا أنّ هذا الوزير كان ذا توجّهات وأفكار فرنكوفيلية حيث أنّ آرائه لم تكن مستوحاة من شخصه هو فقط ولم تكن تراعي مصالح الدّولة ولا حتّى طموحه الشّخصي، بل كانت تملى عليه من طرف الحكومة الفرنسية وغرفة التّجارة في مرسيليا الّتي اشترت ضميره وأصبح يخدم مصالحها. حيث أضحت الحكومة الفرنسية توجه أخطر وأهمّ قرارات الحكومة التّونسيّة لمدّة عشرين عاما رغم قوة شخصية علي باي وحمّودة باشا من بعده.[4]

لقد حافظت فرنسا على امتيازاتها في تونس بعقد الكثير من المعاهدات في عهد حمودة باشا هي:

1- عبد الله الضويوي، المرجع السابق، ص 26.

2-جالطة: جزيرة صغيرة تقع شمال شرق مدينة طبرقة بشمال تونس.

3 - شارل أندري جوليان، تاريخ افريقيا الشّمالية.تونس-الجزائر-المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830م، ج2، ط2، تح محمد مزالي والبشير بن سلامة ، الدار التّونسية للنشر، تونس، 1983،ص 384 .

4- Guellouz.Et Autres, Op-Cite, pp 253-254.

- معاهدة أبرمت يوم 21 جوان 1781 تتعلق بتجديد امتياز صيد المرجان بتونس وبيعه، أمضى على المعاهدة بقصر باردو كل من علي باي وابنه حمودة وقنصل فرنسا دي روشي(De Rochie).[1]

- معاهدة أبرمت يوم 08 أكتوبر 1782 وطدت العلاقات التجارية والسياسية بين البلدين ونظمت امتياز صيد المرجان في المياه التونسية لفرنسا، وأمضى على المعاهدة بقصر باردو كل من حمودة باشا وقنصل فرنسا دي روشي.[2]

- معاهدة أبرمت يوم 25 ماي 1795 تؤكد التزام البلدين باحترام المعاهدات السّابقة وتضبط المياه الإقليميّة لكلّ من البلدين وقّع عليها حمّودة باشا وقنصل فرنسا ديفواز وقد نقحت موادّ هذه المعاهدة يوم 15 أوت 1795.[3]

والملاحظ أنّ الكثير من المعاهدات تمّ فيها منح الإمتياز والإحتكار التّجاري للشّركة الملكية الإفريقية مثل صيد المرجان وبيعه من البلدان المغاربية وقد فصل ماصون (Masson) في كتابه الكثير من الأنشطة التّجارية والاقتصاديّة لهذه الشّركة بالتّفصيل مثل صيد المرجان وتجارته في الفصل الثّامن عشر من كتابه تاريخ المؤسّسات والتّجارة الفرنسيّة في بلدان افريقيا البربريّة.[4]

لقد حرص حمودة باشا على حماية المصالح الفرنسية في بلاده منذ تولية العرش، ما إن تولّى الحكم لشهرين فقط. حمل خطابا وجّهه إلى ملك فرنسا لويس السّادس عشر (LOUIS XVI) بتاريخ 10 جويلية سنة 1782. وقد عبر حمودة في خطابه المذكور للملك الفرنسي، عن إخلاصه لشخصه، وأفصح له عن مدى ما يوليه

1- ألفونص روسو، المرجع السّابق، ص237.

2- رشاد الإمام، المرجع السابق، ص440. ينظر أيضا: روسو، المرجع نفسه، ص239.

3- Marcel, Op-Cit, p197

4- Paul Masson, Histoire des Etablissements et du Commerce Français Dans L'Afrique Barbaresque (1560-1793) (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc), Imp Lithographie Barlatier Marseille, Librairie Hachette, Paris, p 504.

من عناية فائقة للحفاظ على المعاهدات المبرمة بين بلاده وفرنسا، وكذلك اهتمامه بسلامة التّجارة الفرنسية في إيالته.[1]

واستمرّ هذا الحرص حتّى بالرّغم من أوامر الدّولة العليّة للباي بإعلان الحرب على الفرنسيين لما غزا نابليون مصر، فتحفظ الباي متعللا للباب العالي بكثرة الخلطة التّجارية المتقادمة وبتداخل مال التّونسيين ومال الفرنسيّن فلو تعرّض لأموال الفرنسيين لكان تعرّضًا لمال التّونسيين حتّى قال التّجار الفرنسيين إذ ذاك بأنّهم بلا قنصل أحسن حالا من وجود القنصل، وقد لاقى الباي معارضة له في الدّاخل. وعند وقوع الصّلح عرفها له نابليون الأوّل وصارت بينهما مهاداة واعتراف بالكمال.[2]

3- الإمتيازات الاقتصادية الفرنسيّة في المغرب الأقصى أواخر القرن 18م:

إنّ الصّعود الأوروبي خلال القرن 18 والتّوجّه للسّيطرة خارج أوروبا جعل بلدانا مثل فرنسا تسعى للحصول على امتيازات بعقد معاهدات للسّلم مثل معاهدة السّلم والصّداقة الفرنسية المغربيّة أواسط القرن 18.

3-1- معاهدة السّلم والصّداقة الفرنسيّة المغربية 28 ماي 1767:

كانت هذه المعاهدة ضرورية لسببين، أوّلهما أنّها نظريّا أسست للعلاقات الفرنسية المغربية لما يقرب القرن من الزمن حتى الإتفاقيّة التّجارية لسنة 1863، وثانيهما سمحت للمؤرّخين فهم الرّهانات الاقتصاديّة لهذه الفترة، لاسيما ضعف التّكوين الاجتماعي المغربي وتهميشه في النّظام الاقتصادي العالمي، وبالطّبيعة سيتبع هذه المعاهدة الّتي وقّعها المولى محمّد بن عبداللّه فتح الطّريق أمام اندماج الإقتصاد المغربي في العمليّة الدّولية للتّنمية الرّأسماليّة.[3]

1- ألفونص روسو، المرجع السابق، ص 239.

2- محمد بيرم الخامس، ج1، المصدر السّابق، ص 136 .

3-Mohamed Salahdine, Maroc:Tribus, Makhzen et Colons, essai d'Histoire Economique et Sociale, ED le Harmattan, Imprimer Par Corlet, Condé-sur Noireau, 1986, p 26.

لقد أقرّت هذه المعاهدة مجموعة من الإمتيازات للتّجار الفرنسيين بالمغرب بموجب البند الحادي عشر يمكن لملك فرنسا أن يحدّد عدد القناصل الّذي يمثّلونه في موانئ المغرب لمساعدة التّجار والقباطنة والبحّارة[1] كما نصّت بنود أخرى على أنّ التّجار الفرنسيين يمكنهم البيع والشّراء في جميع أنحاء المغرب دون دفع رسوم إضافية، فقد أُعجبت غرفة التّجارة في مرسيليا بالمعاهدة لأنّ الملاحة والتّجارة ستكون أكثر أمانا من ذي قبل مع المغرب.[2]

لقد أدّى توقيع المعاهدة إلى تشجيع التّجّار الأوروبيين، وزيادة كبيرة في المبادلات التّجاريّة، ففي عام 1766 جاءت إلى مرسيليا 08 سفن فقط محمّلة بقيمة 348,790 جينها من البضائع أمّا في عام 1768 وصلت 33 سفينة محمّلة بشحنات بقيمة 1.195.080 جنيها وصرحت الغرفة التّجاريّة بأن سبب الزّيادة غير العاديّة في المبادلات التّجاريّة يرجع إلى عقد المعاهدة في 1767 وأنّ السّلم بين البلدين انعكس بطريقة إيجابيّة على التّجارة والتّسهيلات الّتي وافق عليها الطّرفان.[3]

3-2- سياسة الإنغلاق وأثرها على التّجارة الخارجيّة أواخر القرن 18م:

تميّز عهد السّلطان سليمان بما يعرف بسياسة الإحتراز الّتي فرضها الوضع الدّولي العام آنذاك[4] فقد تسرّب إلى نفسه الرّعب من الدّول الأجنبية، فما كاد يصل إلى علمه أنّ أسطولا أجنبيّا يقوم بحركات تجمُّع قرب جبل طارق حتّى يوقف أعماله إلا أن يتبيّن أنّ ذلك الأسطول لم يكن يقصد الإعتداء على البلاد، لدرجة أنّه أقدم فيما بعد على عمليّة خطيرة ألا وهي تفكيك وحلّ الأسطول المغربي وتوزيع وحداته

1- ابن زيدان: عبد الرّحمن بن محمّد السجلماسي، إتحاف أعلام النّاس بجمال أخبار خاضرة مكناس، ج3، تح علي عمر، ط1، ن مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، 2007، ص 316.

2- Salahdine, Op-Cit, p 27.

3- Masson, Op-Cit, pp 643-644.

4- مصطفى بطراوي، المرجع السّابق، ص135.

على أقطار شمال افريقيا مبرّرا عمله بأنّه يريد تجنّب الاحتكاك بالأساطيل الأوروبيّة.[1]

إنّ هذه السّياسة قد أدّت إلى عزل المغرب عن العالم الخارجي وانعكست مباشرة على التّبادل التّجاري المغربي الأوروبي وبما فيه الفرنسي، فقد فرض السّلطان تعريفة جمركيّة تقدّر ب 50 بالمائة على التبادلات الخارجيّة، وحدّد تنقل الأجانب المقيمين في المغرب وجعل من طنجة مقرا لممثّلي الدّول الأجنبيّة المعتمدين في المغرب.[2]

ممّا لا شكّ فيه أنّ الإعتبارات الدّينيّة كيفت إلى حد كبير موقف المولى سليمان من التّجارة الأوروبية فالرّغبة في الحدّ من الآثار السّلبيّة النّاجمة عن الإختلاط بالنّصارى، ومعارضة العلماء والقوى المحافظة. لقد اعتبر المولى سليمان أنّ الإختلاط بالكفّار مفسدة للدّين وأنّ معاملة التّجار للكفار حرام وأموال الكفّار حرام، إضافة إلى العادات الذّميمة الّتي يجلبها الأوروبيّون للمغرب، كما أنّ فتح باب التّصدير على مصراعيه يزيد من ارتفاع الأسعار وندرة المنتجات الفلاحيّة في السّوق المحليّة.[3]

وقد ساهم عامل آخر في نفور المولى سليمان من التّجارة مع أوروبا وهو علاقات التّجّار الأوروبيّين ومصالحهم مع الأمراء المتناحرين على الحكم بين سنتي 1792- 1798 وهو ما عرقل جهود السّلطان لتوحيد البلاد، فإنّ الوضع السّياسي الأوروبي أقنع السّلطان الإحجام عن التّجارة مع أوروبا خاصّة بعد تعرّض مراكب تحمل العلم المغربي للقرصنة وبالرّغم من مراسلة السّلطان إلى نابليون بغية استرجاع أمتعة التّجار المغاربة لكن بدون جدوى. كل هذا جعل السّلطان ينتهج سياسة أكثر حذرا وانغلاقا تجاه القوى الأوروبية.[4]

1- امحمد بن أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص ص82- 83 .

2- مصطفى بطراوي، المرجع السابق، ص 135.

3- محمد المنصور، المرجع السابق، ص ص116-117.

4- المرجع نفسه، ص ص119- 120.

ومن خلال ما ذكر سابقا في هذا الفصل يمكننا استخلاص مايلي:

إنّ تأثير الأوضاع الدّاخليّة للبلدين الّتي عرفت خللا وضعفا في الأنظمة الإقتصاديّة ومعاناة البنى الإجتماعيّة القاعديّة، وغياب التصّور الإقتصادي والأمني لدى النّخب الحاكمة، إضافة إلى عدم الإستقرار السّياسي الّذي طال البلدين في فترات ليست بالقصيرة خلال النّصف الثّاني من القرن الثّامن عشر، وكذا ضعف الأداء السّياسي والدّبلوماسي مع الخارج خاصّة أوروبا، وتأثير الصّعود الصّناعي والتّجاري الفرنسي خلال نفس الفترة، مع تأثيرات الثّورة الفرنسية داخليّا وخارجيّا، كلّ هذه العوامل قد أرست قاعدة للتّواجد المالي والتّجاري الفرنسي في البلدين مما يمهد ويسهل تطوّر الإمتيازات الإقتصاديّة الفرنسية فيهما خلال القرن 19م.

الفصل الأول

الفصل الأول

الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في البلدين خلال القرن 19م وبداية القرن 20م

أوّلا-الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس خلال القرن 19م.

1- التغلغل الفرنسي بواسطة الامتيازات والمعاهدات غير المتكافئة في تونس.

2- تسرّب رأس المال الفرنسي في تونس.

ثانيا- الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في المغرب الأقصى خلال القرن 19وبداية القرن 20.

1- تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية للمغرب الأقصى في النصف الأول من القرن 19

2- التغلغل الفرنسي بواسطة الامتيازات والمعاهدات غير المتكافئة في المغرب الأقصى.

3- القروض الفرنسية للمغرب الأقصى بداية القرن 20م.

ثالثا- العوامل المساعدة على التغلغل الاقتصادي الفرنسي في البلدين.

1- عقم الإصلاحات المتبعة في البلدين خلال القرن 19م.

2- ضعف السلطة المركزية وتراجع الأداء السياسي.

3- الفساد والإفلاس المالي للبلدين.

أوّلا: الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس خلال القرن 19م

طالما تطلعت فرنسا إلى تونس بغرض الاستفادة من ثرواتها الطبيعية المتعدّدة وموقعها الاستراتيجي بالنسبة للبحر الابيض المتوسط، فالسيطرة عليها معناه السيطرة على المنطقة الوسطى لهذا البحر، فعملت على مضاعفة تغلغلها الاقتصادي والثقافي عن طريق شركاتها ومصارفها، وكذلك مضاعفة أعداد الرحالة والمبشرين لخلق قاعدة متينة في البلاد وتحتاجها مستقبلا لتحقيق أهدافها التّوسعية.[1]

أغرى الوهن الذي أصبحت عليه تونس منذ 1814 الدّول الأمبريالية بالتّدخل بصفة سافرة في شؤونها الدّاخلية لتوسيع دائرة مصالحها، وكانت قاعدة التعامل بينها وبين تونس هي التّلويح بالقوة لفرض ما تراه من شروط وامتيازات، وتأتي فرنسا في صدارة الدول التي استفادت من هذا الوهن في تونس لتجبر البايات على توسيع نظام التنازلات وقد كان احتلال الجزائر إيذانا بدخول تونس تحت المظلة الاقتصادية الأوروبية وخاصة الهيمنة الفرنسية، وما إن استقرّ لها الأمر في الجزائر حتى سعت إلى فرض معاهدات غير متكافئة تضمن لها توسع تجارتها بتونس وتعترف لها بالتفوق الاقتصادي .[2]

1- التغلغل الفرنسي بواسطة الامتيازات والمعاهدات غير المتكافئة في تونس:

أجبرت تونس بطريقة أو بأخرى على تقديم امتيازات اقتصادية ومعاهدات غير متكافئة لتجار ورعايا الدّول الأوروبية المحميين، وخاصة فرنسا التي تحصلت على توقيع معاهدة في 08 أوت 1830 و 12 جويلية 1871 التي يتم بموجبها سحب الامتيازات

1- صلاح الدين حسن السوري آخرون، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي منذ أقدم العصور حتى سنة 1911م، ج1، ط1، ن المركز الوطني للمحفوظات والدّراسات التاريخية، طرابلس-ليبيا، 2011، ص681.

2- نورالدين الدّقي، تونس من الإيالة إلى الجمهورية 1814-2014، ط1، المنشورات الجامعية بمنوبة، منوبة، 2016، ص43.

التي تحصلت عليها الدّول الأوروبية لصالح فرنسا ورعاياها، وقد اعتبرت معاهدة 1830 القاعدة الأساسية لما أتى بعدها من معاهدات.[1]

كما أنّ حملة إكسماوث (Exmouth) على السواحل المغاربية سنة 1816 جسدت بداية فترة التّوسع الأوروبي بعد نهاية الحروب النابليونية وفرض وقف نشاط القرصنة الذي كان يوفر مداخيل هامّة للفئة الحاكمة، وبدأت التّجارة الأهلية تواجه صعوبات جمّة في الدّاخل والخارج جرّاء تدفق البضائع الأوروبية واكتساحها للأسواق التونسية.[2]

وبهذا فقد حصلت فرنسا بموجب معاهدة 30 جانفي 1824 والمكونة من خمسة شروط، حيث اعترفت بحماية الفرنسيين القاطنين في تونس وقدمت تخفيضات ضريبية وقُمرقية على السلع التي يجلبها الفرنسيون إلى تونس كما تمّ الاتفاق في الشرط الأخير من المعاهدة على الفصل في الخصومات والنّزاعات والمطالب التي بين الدّولتين ورعاياهما وذلك بأداء جميع الديون المترتبة عليهم منذ سنة 1796.[3]

كما تمّ التّأكيد على هذه المعاهدة بعقد معاهدة أخرى من نفس السنة في 15 نوفمبر 1824 حيث حصلت فرنسا على إعفاء كل المواد والمنتوجات المخصصة للاستهلاك للموظفين في القنصلية الفرنسية في تونس وكذلك التجار الفرنسيين من دفع رسوم أو معاليم قُمرقية عند دخولها الإيالة التونسية.[4]

بدأت فرنسا مبكرا في استغلال هذه المعاهدات، فبدأت تلح بتطبيق بنودها فطالبت بديونها القديمة وديون رعاياها على الإيالة التونسية خاصة وأنهم كانوا يعرفون انتعاش خزينة الإيالة في هذه الفترة، وقد نصت معاهدة 21 ماي 1824 على

---

1 - عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة زمن الاستعمار، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر جامعة منوبة، السانباكت، تونس، 2016، ص ص 14- 16.

2- محمود فروة، التجارة والتجار في تونس (1881-1956)، كلية العلم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس، 2009، ص 472.

3 - أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق 205، الملف 64.

4 - المصدر نفسه.

الالتزام بتسليم الديون والتسهيل في ذلك من طرف الإيالة، فكانت المراسلات تأتي تباعا لتونس والتي تطالب بالالتزام بمعاهدة ماي 1824 ومن ذلك الرسالة الصادرة في 25 ديسمبر 1847 إلى أحمد باشا[1] حيث تطالب فرنسا بديون التاجرين أغيليون (Aguillon) وبونتوس (Pontus) الفرنسيين وقيمتها 81 ألف ريال تونسي من عوائد المرجان لسِتِّ سنوات، وتقادم هذا الدين وتضاعف حتى دفع إلى ورثة التاجرين في 12 ماي 1861.[2] (ينظر الملحق رقم 06)

1-1- امتياز استغلال منجم الرصاص بجبل الرصاص بحمام الأنف 1828:

تمّ الحصول على هذا الامتياز عقب توقيع عدّة اتفاقيات ومنها تلك التي كانت بين حسين باشا[3] ومهندس المناجم الفرنسي بينوا (Benoit Paul Emile Clapeyron) يمنحه بموجبها امتياز استغلال منجم الرصاص بجبل بحمام الأنف والتي وقعت في أوت 1828، وتتضمن 17 بندا، منها كيفية الاستغلال وطرق دفع الأقساط، حيث قدّر المبلغ الكلي لاستغلال معدن الرصاص بـ 200 الف ريال، ينقسم المبلغ على دفعات بـ 2000 ريال حسب الاحتياج، حيث تكون الدّفعة الأولى 15 ألف ريالا بداية من جانفي 1829 يدفعها المهندس بينوا الذي حدّد حصته من هذا الاستغلال إن تمّ

1 - أحمد باي: باي تونس (1837-1855) قام بحركة إصلاحية فنظم الجيش، أنشأ مدرسة عسكرية، أعدّ مرسى حربيا ودارا لصناعة السفن واهتمّ بالتعليم، زار فرنسا، وقام بغلق سوق العبيد وأعتقهم في تونس كل هذا زاد من عجز الخزينة ولم تتحمل هذه الإصلاحات، كما اشتركت تونس على عهده في حرب القرم 1854 إلى جانب الدّولة العثمانية، ينظر: شوقي عطاالله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)، ط1، نشر مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1977، ص114 وما بعدها.

2 - أ.و.ت. السلسلة التاريخية، الصندوق 219، الملف 335.

3-حسين باي: ابن محمود باي، حكم تونس من 1824-1835، قام بالكثير من الإصلاحات، عاصرت ولايته أحداثا خطيرة في العالم الإسلامي، منها معركة نافارين 1827، والاحتلال الفرنسي للجزائر 1830. ينظر: شوقي عطا الله الجمل، المرجع نفسه، ص113.

الحصول على كمية المعدن اللازمة وحدّد الأقساط والضرائب اللازمة على ذلك في باقي فصول الاتفاقية.[1] **(ينظر الملحق رقم 01)**

1-2- امتياز صيد المرجان بالسواحل التونسية 1832:

حصلت فرنسا على هذا الامتياز خلال القرن 18م، حيث أنّ الشركة الإفريقية التي كانت قد حصلت على امتياز صيد المرجان بالقالة شرق الجزائر، قامت بتوسيع نشاطها في المجال البحري الممتد من الشرق الجزائري إلى كل السواحل التونسية وذلك بعقد اتفاقية بين تونس وفرنسا في 24 جوان 1781م، تضمنت عشرة شروط تمنح بموجبها الامتياز الحصري لصيد المرجان في جميع المياه التونسية من طبرق في الشمال الغربي حتى حدود إيالة طرابلس في الجهة الشرقية عبر سفنها باستثمار قدره 135000 ريال، ومعه مجموعة من التّسهيلات التي تحصل عليها السفن والتجار الفرنسيون.[2] (ينظر الملحق رقم 07)

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر بسنتين تم التأكيد على الاتفاق بعقد فرنسا معاهدة مع باي تونس في 24 أكتوبر 1832 حصلت بموجبها على احتكار صيد وتجارة المرجان في مياه الإيالة وأصبحت في مقام يفوق كل الدول الأوروبية التي تتاجر مع تونس وهي مرحلة أولى نحو التوغل مستقبلا في دواخل البلاد اقتصاديا ثمّ عسكريا.[3]

1-3- مصنع الملف بطبربة 1844:

بدأ أحمد باي منذ 1839، في بناء مصنع للملف بالبطّان، قرب طبربة، فأقيم على وادي مجردة في وسط سهل شاسع اشتغل بالطاقة التي توفرها مياه هذا الوادي

1 - أ.و.ت.السلسلة التاريخية، الصندوق 239، الملف 575، الترقيم 609- 612.

2 - أ.و.ت.السلسلة التاريخية، الصندوق 238، الملف 550، الترقيم 63-67.

3- محمود فروة، المرجع السابق، ص473.

وكلّف الفرنسيان فرنسوا بينوا (François Benoit) ببناء المصنع، ولوي قيرو (Louis Guiraud) بتجهيزه وانتداب العمال ورؤسائهم من أوروبا.[1]

تم شراء الأنوال من إنجلترا وانتداب العمال من فرنسا، وتولى أحمد باي تدشين المصنع بنفسه وسط احتفال كبير، سنة 1844، وكان المصنع يشغل عشرة رؤساء عمّال وثمانية وعشرين عاملا فرنسيا، كانوا يؤطّرون في كل مراحل الإنتاج ما يقارب الأربعمائة من العمّال التونسيين.[2]

تمّ بناء دار الملف بآلاتها على يد أبي عبد الله محمّد بن عياد وقد أعجب بها الباي ورجال الدّولة فهي من المصانع الهائلة والمباني الرفيعة، يحرك الوادي آلاتها على أسلوب عجيب ... إذ لم يتقدم مثلها مع ما فيها من مصلحة البلاد وهذا على حسب قول بن أبي الضياف، كما أنّ شيخ الإسلام أبو عبد الله محمّد بيرم مدح هذا المشروع في قصيدة له.[3]

كان المطلوب من المصنع تأمين الملف الضروري لكسوة جيش الإيالة، إلا أنّه وبعد ثلاث سنوات بدأ المصنع في التّداعي وتوقف عن العمل سنة 1847 بسبب مشاكل الصيانة كذلك التّخريب والإهمال وانعدام الكفاءة قد اجتمعت للإضرار بالمنشأة، كما أنّ وجود عدد كبير من التّقنيين الفرنسيين أرهق ميزانية الدولة وكل ذلك من أجل نتائج مخيبة للآمال، لذلك ترك أحمد باي المصنع يتدهور.[4]

1-خليفة الشاطر، التبعية وتحوّلات ما قبل الاستعمار...، ص ص486-487.

2- المرجع نفسه، ص487.

3- ابن أبي الضياف، ج4، المصدر السابق، ص ص 76-77.

4- خليفة الشاطر، المرجع نفسه، ص488 وما بعدها.

1-4- مشروع ماء زغوان 1859:

لما كانت المدن التّونسية في حاجة كبيرة إلى التّزود بالمياه قرّرت الحكومة إنجاز مشروع نقل مياه جبل زغوان بطرق حديثة ولذلك قرّر محمّد الصادق باي[1] في سنة 1859 إعادة بنائها وتطويرها، فاستدعى المهندس الفرنسي كولان (Colin) للقيام بذلك وبعدها بسنتين بلغ تدفق القنوات الجديدة 17000 متر مكعب من الماء يوميا، لكن الحكومة لم تستطع دفع المبالغ المتفق عليها للفرنسيين، ونتج عن ذلك مشاحنات بين الطرفين تسببت في الإضرار بالعلاقات التونسية الفرنسية.[2]

إنّ الحاجة لتمويل المشروع جعلت الخزندار يرفع الضرائب على المحاصيل كما لجأت الإيالة إلى الاستدانة من الخارج عوض الاقتراض من داخل البلاد، بسبب أنّ الدّيون الخارجية أقلّ فوائد ربوية من القروض الداخلية.[3]

إلّا أن موافقة الباي على المشروع لقي معارضة كبيرة من رجال الدولة ما عدا مصطفى خزندار[4]، وقد برر البعض رفضهم بحجة التكلفة الكبيرة لإنجاز المشروع الذي لا يعود بالنفع على الإيالة التي لا تستطيع أن تقترض أموالا باهظة لتمويله.[1]

1- محمد الصادق باي : باي تونس 1859-1881، حاول إصلاح أوضاع البلاد، إلا أنّ الأوضاع المالية والاجتماعية تدهورت بسبب فساد رجال السلطة في عهده، ضاعف الضرائب فاشتعلت الثورة في 1864، وتدهورت الأوضاع وأفلست خزينة الدّولة، وتدخل الأجانب في شؤون البلاد، وفي عهده وقعت تونس تحت الحماية الفرنسية، 1881، توفي في أكتوبر 1882. ينظر: شوقي عطا الله الجمل ، المرجع السابق، ص118 وما بعدها.

2- Marcel Emerit, "***La Pénétration Industrielle et Commerciale en Tunisie et Les Origines du Protéctorat "***, In ***R.A***, V96, 97ème Année, Bulletin trimestriel pub par S.H.A, Alger, 1952, p 199.

3- Marcel Emerit, "***Les crises des Finances Tunisienne et les origines du protéctorat "***, In ***R.A***, V93, 94ème Année, Bulletin trimestriel pub par S.H.A, Alger, 1949, p 251.

4- مصطفى خزندار: الوزير الأكبر في عهد الصادق باي ارتبط اسمه بقضايا الفساد في الإيالة،فرض الكثير من الضرائب ورفع الجباية، وعارض إصلاحات خير الدين، وقد ورط تونس في الاستدانة من الخارج=

أقرّ الباي المشروع بحجة أنّه أعطى كلمته للقنصل الفرنسي وأمر بعمل اتفاق مع المهندس على يد القنصل، ويدفع للمهندس سبعة ملايين ونصف مليون فرنك كانت الإيالة قد استدانتها بفائدة ربوية قدرها ستة بالمائة إضافة إلى دفع ثمن الأنابيب.[2]

يذكر محمد بيرم الخامس في صفوة الاعتبار بأنّ مبلغ المشروع كان اثنا عشر مليونا تدفع على أربعة أقساط، كما أوجد بيرم الخامس أعذارا للباي في إنجاز هذا المشروع باعتباره سيعود بالفائدة على الإيالة على المدى البعيد، بخاصة في سنوات الجفاف وفي فصل الصيف حيث ينقص الماء في الآبار والمجاري، كما يذكر أنّ السنوات التي لحقت إنشاء المشروع نمت فيها الفلاحة وارتفعت أسعار الأراضي وأجور العمال خاصة الخماسة، وارتفعت أسعار الماشية مما زاد دخل الإيالة.[3]

مثلّ ماء زغوان أحد المشاريع الكبرى التي انطلق إنجازها سنة 1859 لكن تأثيراته المالية امتدّت إلى سنة 1863م أو حتّى أبعد من ذلك وكان بالنسبة للبلاد بمثابة المصيبة الكبرى، حيث أنّ مصطفى خزندار لعب دورا أساسيا في الدفع إلى إنجاز هذا المشروع بهدف الاستفادة من عمليات التلاعب والسمسرة، فقد بدأت قيمة المشروع بحوالي سبعة ملايين فرنك، ثمّ ارتفعت إلى اثني عشر مليون فرنك وأن تلاعب خزندار أدّى إلى نزاع مع المهندس الفرنسي كولان حول عدم حصوله على حقوقه المالية وأنّ هذا الأمر لم يقع حلّه إلا مع سنة 1875م.[4]

=عزل من منصبه سنة 1873. ينظر: أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، ص165 وما بعدها.

1- ابن أبي الضياف، ج4، المصدر السابق، ص ص261-262.

2- المصدر نفسه، ص263.

3- محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص ص 446-447.

4- عبد المجيد بالهادي، الوعي بالمسألة الاقتصادية في فكر النخبة التونسية (1860-1956)، مركز النشر الجامعي، 2011، ص135.

لقد توغل الفرنسيون في دواخل البلاد وما سهل أمورهم وجود أشخاص فاسدين في السلطة أمثال الوزير مصطفى خزندار، ولم يكن هذا المشروع سوى واحدا من باقي المشاريع على غرار مشروع التلغراف.

1-5- مشروع التّلغراف:

كانت مشاريع مد خطوط التلغراف في أوروبا الغربية إنجازا تقنيا وعلميا هائلا ووسيلة من وسائل الاتصال العصرية، إلّا أنّ مشروعا من هذا النوع في تونس لم يلق الترحاب الكافي والقبول، نظرا لأهميته الاقتصادية المحدودة[1]، إلّا أنّ فرنسا تحصلت على امتياز مد شبكة التّلغراف التونسية التي دشّن أوّل خط لها سنة 1857 في عهد محمد باي وكان الموظفون المشرفون عليها من الفرنسيين، واقتصر التونسيون على وظيفة موزعي البريد والمترجمين.[2]

استمرّت فرنسا في عقد العديد من الاتفاقيات مع تونس من أجل توسعة مشروع التلغراف إلى مدن تونسية أخرى، وحتى خارج تونس نحو الجزائر وأوروبا وضبط كيفية استغلاله وتوظيف تعريفة المراسلات التلغرافية، وفي 02 أوت 1859 طلب نائب القنصل الفرنسي بتونس من الإيالة الموافقة على إنشاء خط تلغراف يربط بين عنابة ومدينة تونس وتكون حراسة الخط من طرف العساكر الفرنسيين.[3]

أسند الخزندار إلى فرنسا في 24 أكتوبر1859 حق امتياز مد شبكة تلغرافية في الإيالة بين تونس والجزائر، على أنّ تلك الصفقة لم تكلف مالية الباي أيّ بذل بما أنّ وزارة الجزائر تعهدت بتحمّل كلّ المصاريف.[4]

1- عبد المجيد بالهادي، الوعي بالمسألة...، ص135.

2- محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية، تونس، ص24.

3- أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق 235، الملف 485، و01

4- جان ڤانياج، أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861-1881)، تر عادل بن يوسف ومحمد محسن البواب، مر أحمد خالد، تق محمد عامر غديرة، برق للنشر والتوزيع، مطابع سنباكت، تونس، 2012، ص 156.

في 19 أفريل 1861 وقعت اتفاقية تنص على إيصال التلغراف من بنزرت إلى تونس وربط التلغراف البحري بالتلغراف البري وتوصيل خط بري داخل الإيالة وربط تونس بصفاقس، وإنشاء مراكز للتلغراف، وصيانته في بنزرت، وحلق الوادي والكاف وسوسة وصفاقس.[1] **(ينظر الملحق رقم 02)**

كما وقعت اتفاقية أخرى في 01 ماي 1865 احتوت 11 بندا، مع شرط آخر إضافي مهم وقع في 07 ماي من نفس السنة ينص على التزام تونس بدفع نصف مصاريف ثمن خيط (سلك) التلغراف البحري بين القالة بالجزائر وبنزرت ومرسالة (Marsala) في صقلية، وتحصل تونس على نصف مداخيل خدمات هذا الخط كل سنة.[2]

في 18 أوت 1866 تمّ الانتهاء من ربط التلغراف البحري من مرسالة إلى بنزرت وربط التّلغراف البري بين تونس والكاف وقد تمّ التّأكيد على اتفاق سنة 1861 باتفاق آخر في 27 ديسمبر 1866، حيث طلب دي بوفال (De Bouval) القنصل الفرنسي بتونس من الباي الدّعم المالي للسيد جاكي (Jakie) رئيس خدمة التّلغراف لإتمام عملية الإشراف على المراكز التّلغرافية والتّسهيل له في ذلك.[3] **(ينظر الملحق رقم 03)**

لم يكن هذا المشروع هو الوحيد الذي سيربط تونس بالجزائر المستعمرة الفرنسية فهناك خط السّكة الحديدية الذي سيزيد ربطها أكثر ويسهل نقل البضائع والجنود الفرنسيين مستقبلا.

1-6- امتياز مشروع السكك الحديدية 1876:

تمّ إنشاء شبكة خطوط السّكك الحديديّة بالإيالة التّونسية في ظروف تميّزت بتنافس شركات رأسماليّة إنجليزيّة وإيطاليّة وفرنسيّة، فقد حصل الإنجليز من الباي

1 - أ.و.ت، الصندوق 235، و17.

2 - المصدر نفسه، و09.

3 - المصدر نفسه، و15-17.

سنة 1871 على امتياز استغلال خط تونس –حلق الوادي- المرسى، وضمنت إيطاليا القروض الّتي خصصت لتمويل هذا الخطّ، كما ضمنت فرنسا القروض الّتي أنجز بها خطّ تونس- دخلة جندوبة (سوق الأربعاء) أو خطّ مجردة الّذي وضع عاصمة البلاد في علاقة مباشرة مع الجزائر. فهذا الإمتياز الّذي حصلت عليه فرنسا بطول 220 كلم منذ سنة 1876 قد أنشأته شركة باتينيول (Batignolles) العاملة بشرق الجزائر وقد كلفت سنة 1877 الشّركة المنبثقة عنها، وهي شركة السّكك الحديديّة عنّابة-قالمة بمدّ واستغلال شبكة السّكك الحديديّة الجزائريّة التّونسيّة.[1]

انطلقت الأشغال في 30أفريل1877 عبر مراحل فالأولى من تونس سلمت في 24جوان 1878، أمّا الثّانية من طبرية إلى مجاز الباب في 30سبتمبر1878 والثّالثة من مجاز الباب إلى وادي زرقة بتاريخ 30ديسمبر1878 والرّابعة من وادي زرقــة إلى باجة في 1سبتمبر1879،والخامسة من باجة إلى (سوق الأربعاء) دخلة جندوبة في 30سبتمبر1879، وتمّ تمديد الخطّ من دخلة جندوبة حتّى غار الدّماء (المحطّة الحدوديّة) للاستغلال في 3مارس1880.[2]

حاول الباي توفير مداخيل إضافية وقويّة تساعد تونس في تسديد الدّيون المتراكمة على عاتقها، فقام بفتح مناقصة واسعة لاستغلال كلّ موارد البلاد وخاصّة الموادّ المنجمية المكتشفة في كامل الإيالة ومنها في غرب تونس على حدود الجزائر حيث حاول استغلال عائدات هذه المعادن بنفسه فلم يمنح هذا الإمتياز لشركات أوروبية بل أحضر مهندسين من فرنسا للتّنقيب عنها واقتنع أنّه لتسهيل استغلالها ونقلها إلى الموانئ هو قرب السّكة الحديديّة قيد الإنشاء المارة في المنطقة وبهذا يجب إنجازها

1- محمود فروة، المرجع السّابق، ص ص426-427.

2- Narcisse Faucon, La Tunisie Avant et Depuis L’occupation Française Histoire et Colonisation, T1 Gographie-Histoire, Editeur Augstin Challamel, 1893, p252.

وقد حصلت فرنسا على هذا الإمتياز وأصبحت بذلك المسيطرة على أهمّ المشاريع في هذا القطاع.[1]

1-7- اتفاقيات صناعة السفن والمراكب البحرية: (ينظر الملحق رقم 04)

احتوت الأرشيفات التّونسيّة وثائق معتبرة تتناول أوضاع القرن 19 من مراسلات واتّفاقيّات حول التّجارة والصّناعة وغيرها. منها ما تعلّق بمراسلات وتقارير واتّفاقيّات بين الدّولة التّونسيّة وبعض البلدان الأوروبيّة خاصّة فرنسا متعلّقة بصنع المراكب الحربيّة والبحرية، كان بعضها على عهد أحمد باي بسبب إصلاحاته العسكريّة لتطوير الأسطول وتوالت بعده الاتّفاقيّات مثل اتّفاقية 28فيفري1864 الموقّعة في عهد الصّادق باي بين تونس ممثلة بالسّيد مصطفى وزير الخارجيّة وفرنسا ممثّلة في السيد جان لوسيان (Jean Lucien) أحد المكلّفين بصناعة السّفن بمدينة بوردو الفرنسيّة، من أجل بناء فرقاطة بخارية على الشّروط الخمسة عشر المتّفق عليها حيث تبيّن حجمها ومقاييسها الهندسيّة وقوتها وكيفيّة تسليمها وصيانتها ومدّة الإنجاز... وقد كان مبلغ السّفينة 750 ألف فرنك تدفعها تونس على خمسة أقساط.[2]

كانت هذه الاتّفاقيات تعقد والامتيازات تمنح لفرنسا وغيرها في وقت كانت الخزينة تعاني من العجز الكبير ومقبلة على إفلاس سيدخل البلاد في تعقيدات سياسيّة خطيرة تهدد سيادتها.

2- تسرّب رأس المال الفرنسي في تونس:

إنّ مشروع ماء زغوان واستغلال المناجم والتلغراف والسّكة الحديديّة والاصلاحات الّتي قام بها البايات في الميدان الاقتصادي والعسكري والإداري إضافة إلى الفساد المالي وسوء التّيسير والضّغوط الخارجيّة الأوروبية على تونس أوجد

1- Emerit, La penetration…, Op-Cit, p199.

2- أ.و.ت، السّلسلة التّاريخية، الصندوق 187، الملف 1080، التّاريخ الأدنى والأقصى (1815-1874)، الترقيم من1 - 135

وضعا صعبا جعل الإيالة تلجأ إلى الإستدانة من الخارج وخاصّة فرنسا الّتي ستتوغّل أكثر عن طريق بنوكها وقروضها.[1]

2-1- إصلاحات أحمد باي وبداية الأزمة المالية:

تولّى أحمد باي تحديث الإيالة التّونسية متأثّرا بما شاهده في فرنسا أثناء زيارته لها، فقد كان منجذبا إلى فرنسا دون غيرها انجذابا. ولذا نجده اعتمد أساسا على الفرنسيين بإدخال مظاهر المدنية الأوروبية إلى الإيالة وخاصّة إنجازاته التّحديثية في الميدان العسكري، وذلك بإحداث جيش نظامي ضخم نسبيا وإنشاء مدرسة عسكريّة في باردو، هذا فضلا عن تأطير هذا الجيش وتلك المدرسة بفنيين وضباط وأساتذة وتقنيين فرنسيين الّذين اندسّ في صفوفهم بعض الجواسيس والمخبرين وهذا شكل خطورة على الإيالة وسلامتها، كما أنّه أقام مصنعا للذّخيرة.[2] حيث استجلبت من فرنسا الأزياء والبارود والأسلحة، وعُهد إلى مهندسين فرنسيين استغلال منجم الرّصاص بجبّةّ، وبناء مصانع عصريّة كمعمل النّسيج بطبربة ومعمل سميد بالجديدة، ومدبغة ومعمل بارود ومعمل لصهر وصنع المدافع، ولزم لذلك استراد التّجهيزات والآلات من أوربا وتعهّد جيشا من العمَلة والمتاجرين الوافدين من فرنسا بتكاليف باهضة.[3]

وأراد أن يكون له بحرية حربية فأمر بشراء بعض القطع الخفيفة وقام ببناء مرفأ غار الملح، كما شيّد قصرا صيفيّا بحلق الوادي، وقصرا شتويا فخما تماهيا مع قصر فرساي الفرنسي، كما اجتهد في بناء مدينة ملكية حول قصره، لقد أسرف أحمد باي وبذّر كثيرا من الأموال فلم يبال بالمال ولم تكن مداخيل البايليك كافية

1- محمد مداح ومحمد بليل، **"رأس المال الفرنسي وامتيازاته في تونس قبل1881"**، ***مجلّة عصور الجديدة***، مج10، ديسمبر2020، ص ص338-339.

2- محمود عبد المولى، المدرسة الحربية بباردو، ط1، تونس، 2003، ص ص37-38.

3- جان ڤانياج ، أصول الحماية...، ص ص 147-148.

لتسديد تلك المصاريف. فقد كان الباي يعتمد على مصطفى خزندار في المسائل المالية، والّذي لم يكن بتلك الكفاءة المرجوة، فما فتئت المصاريف العسكرية أن استنفذت ثلثي مداخيل الباي.[1]

إنّ هذه المشاريع لم تتحمّلها خزينة الباي، وقلّت مداخيل الإيالة فاضطرّ الباي إلى الزّيادة في الضّرائب فاشتكى الرعية من الجباة واللزامين حتّى أنّ الباي جلس في المحكمة لا يسمع إلّا شكايات المتظلمين من الإجحاف في جمع الضّرائب.[2]

غير أنّه بقي في حاجة إلى المال ولزم ذلك إيقاف اشغال البناء بالمحمديّة وعدم صرف الأجور والمرتبات، واضطرّ إلى تسريح الجيش في جانفي1853، كما أهملت المصانع وانهارت مباني المحمديّة قبل الإنتهاء من إنجاز الأشغال بها وانهارت طموحات الباي الّذي أصابه المرض منذ جويلية 1852 وأصبح عاجزا لا يهتم بشؤون الدّولة ممّا أفسح المجال لاستشراء فساد الخزندار[3] وشريكه محمود بن عيّاد[4] الّذي سعى في خراب الإيالة ونهب خزينتها وأموالها وإثقال الأهالي بالضّرائب المحجفة حسب تعبير الجنرال حسين، حتّى أن الباي وصفه أمام الجميع بالخيانة حين وصول خبر حصوله على الجنسيّة الفرنسيّة بعد فراره من البلاد.[5]

1- جان ڤانياج ، أصول الحماية...، ص148.

2- ابن ابي الضياف، ج4، المصدر السّابق، ص144.

3- جان ڤانياج، أصول الحماية...، ص149.

4- بن عياد: من عائلة ذاق جاه، ولد بجربة سنة 1810 خدم العرش الحسيني كقايد جربة وسوسة ثم كاهية بنزرت، ثم ملتزما لكثير من اللزمات، عين قاضيا للدولة في دار المال، اقترن بقضايا الفساد والاختلاس تهريب الأموال لأوروبا، فرّ لفرنسا وحصل على جنسيتها في سبتمبر 1852، وبقي ملاحقا من الحكومة التونسية حتى وفاته في 1880. ينظر: محمد مداح، المرجع السابق، ص341.

5- الجنرال حسين، حسم الإلداد في نازلة محمود بن عياد، تق وتح الشيباني بن بلغيث وفتحي القاسمي، تونس، 2002، ص50 وما بعدها.

2-2- الفساد المالي والإداري:

لعلّه من سوء السّياسة أنّه التقت على البايات أسباب شتى لتدفع بهم نحو الإفلاس دفعا. منها خضوعهم للتّدخل الأجنبي وتولية رجال لا همّ لهم إلا نهب البلاد من أمثال مصطفى خزندار...، فضلا عن سوء الإدارة والإنفاق في مظاهر القوّة بدون حساب.[1]

احتفظ مصطفى خزندار بكلّ نفوذه وكان يثري على حساب الجميع بدون حياء فكانت هدايا الباي وأراضي الدولة التي يقدمها له جزاء خدماته تضاف إلى آلاف الفوائد التي كان الوزير يستغلها بفضل وظائفه، فإن بيع المناصب كان معروفا لدى الخاص والعام وكان للوزير سماسرة مختصون في تلك الصفقات وكان مقدار الفدية يناقش ويحول جزء منه إلى خزينة الباي الخاصة، أما النصيب الأوفى فيبقى بأيدي الوزير الذي يستولي على المقدار كله في غالب الأحيان. فكان القايد اللزّام دائما على استعداد ليقدم الهدية للوزير بعشرة آلاف ريال، فإنه يجمع من الأهالي الخمسة عشر والعشرين ألفا ليحتفظ بالفارق لنفسه وتكون حصانته مضمونة مسبقا.[2]

وما كانت عليه العدالة من ارتشاء فقد كان يعرف الوسيط الذي يمكن الالتجاء إليه للتحصل على عطف الوزير. وكان الخزندار يبيع الرتب والأوسمة العسكرية ويقوم بتوسيم القياد والخلفاوات اعتباطا مقابل أتاوات طوعية قليلة، ولم تكن تكفيه السرقة، بلى كان يصرف على أهله وحاشيته من مال الحكومة فكان يبتز المخازن ومزودي الدولة كما يفعل مع الخزينة العامة، لقد تقبل الوزير بكل ترحاب حماس

1 - نورالدين الدقي، تونس من الإيالة...، ص50.

2 - جان ڤانياج، أصول الحماية...،ص149.

الباي لتحديث جيشه وإحداث المصانع فكانت الصفقات بالنسبة إليه مصدر أرباح طائلة.[1]

توفي المشير أحمد باي في 30 ماي 1855 وخلفه ابن عمّه محمد باي وتمكن مصطفى خزندار من كسب ودّه، واشترى بأغلى الأثمان مقربي محمد باي ليحتفظ بوزارته.[2]

2-3- البنوك والقروض الفرنسية في تونس:

اضطرّ الباي إلى التّداين بالبيع المسبق لرخص التصدير (تسكرة) هذا مع إفلاس العديد من الأعيان ورجال الأعمال التونسيين، واشتدّ الضعف المالي بهروب اللّزام العام محمود بن عياد إلى فرنسا حاملا معه مبلغا ماليا كبيرا وتاركا على عاتق الدولة دينا من صنعه بمبلغ 20 مليون ريال ما يعادل ضعف المداخيل السنوية للخزينة، واشتدّت ظاهرة الاختلاس والتّبذير في إدارة الجباية وفي طريقة عيش الفئة الحاكمة.[3]

لم تنته المصائب الاقتصادية في تونس بل زادت بتعيين الخزندار اليهودي لزاما عاما جديدا مكان بن عياد ألا وهو نسيم شمامة[4] الذي سيطر على أهم موارد البلاد دون رقيب وكان القايد نسيم يحاكي بحذق خطى بن عياد في ابتياع اللزمات والمكوس ويضارب بالمواد المصدرة والمسكوكات والدّفوعات، كل هذا ليرضي شراهة الوزير

1- جان ڤانياج، أصول الحماية...، ص149.

2- المرجع نفسه، ص153.

3- الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ...، ص12.

4 - نسيم شمامة: سمسار يهودي ولد بتونس في 1805 توفي بالقرنة يوم 24 جانفي 1873، دخل في خدمة الجنرال بن عياد كخادم في خزناجي قبل 1850 ثم في أفريل 1860، غادر تونس في جوان 1864 حاملا أموالا مسروقة، توفي تاركا ثروة تقدّر بـ: 27.718.688 فرنك سنة 1881. ينظر: جان ڤانياج، أصول الحماية...، ص151.

الأكبر[1]، انساق البايليك في التّداين وتدرّج في قروض الإفلاس بداية من سنة 1862 بقرض داخلي للتمويل بواسطة مصطفى خزندار بلغت قيمته 28 مليون فرنك بفائض 12 بالمائة من تجار يهود غيرهم من سكان البلاد.[2]

2-4- القرض الفرنسي لتونس سنة 1863:

إنّ ارتفاع الدين الداخلي، والحاجة الملحة للحصول على قروض جديدة جعلت مصطفى خزندار يفكّر في الاقتراض من الخارج حيث لم يبق في باردو من يعارضه ويزعجه ولم يلق أي صعوبة تعترض سبيله لحمل المجلس الكبير على التّرخيص في اقتراض 25 مليون فرنك وأعلم حالا باريس ولندن بأنّ الحكومة عازمة على التّفاوض.[3]

عمل ليون روش (Léon Roches)[4] قنصل فرنسا كلّ ما في وسعه لإقصاء أصحاب البنوك الإنجليز من الدخول في هذا القرض، أمضى العقد في 10 ماي 1863 بعد ثلاثة أسابيع من المفاوضات بين الحكومة التونسية وهنري سرنوشي (Henri Cernuchi) وكيل بنك إرلنجي (Erlanger) وتقرر أن يكون القرض بمبلغ 35 مليون فرنك بما في ذلك كل المصاريف لكنه بلغ في الحقيقة 39.346.000 فرنك وتقرر أن يكون خلاص

1 - المرجع نفسه، ص154 وما بعدها

2 - الشاطر وآخرون ، تونس عبر التاريخ، ص12

3- جان ڤانياج،أصول الحماية...، ص ص 165- 166.

4- ليون روش: ولد في غرونوبل في 27 سبتمبر 1809، مترجم رئيسي في الجيش الإفريقي 1835 وهو جاسوس فرنسي عمل مترجما لدى الأمير عبد القادر في الجزائر 1837-1839، رقي لرتبة مترجم من الدّرجة الأولى في 1840 ثم مترجم رئيسي في 1841 ثم قنصلا بترياست في نوفمبر 1849. قنصل عام بطرابلس الغرب في ماي 1852، فقنصل عام ومكلّف بالشؤون التونسية في 01 جويلية 1855 ثم وزيرا مفوضا باليابان في أكتوبر 1863 أحيل على التقاعد 1870، توفي في 1901. ينظر: فتيحة بن حميمد، "**دور المستشرق والجاسوس الفرنسي ليون روش في توطيد أركان الاستعمار الفرنسي بالجزائر**"، ***المجلة التاريخية الجزائرية***، مج5،ع2، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، 2021، ص 672-683. وينظر أيضا: جان ڤانياج، أصول الحماية...، ص39.

هذا الدين خلال خمسة عشر سنة ونصف، فقد كان الباي ملتزما حينذاك بإرجاع 65.100.00 فرنك مقابل قرض حقيقي بـ 37.772.960 فرنكا وكان على مؤسسة إرلنجي أن تصرف المقادير على ستة أقساط متتالية من 18 جوان إلى 29 ماي 1865 وقد لوحت جماعة إرلنجي بسهولة جمع القرض حسب ادّعائهم وكان من المفروض أن يستعمل مدخول القرض في تسديد ما بين 25 و30 مليونا من الدين وتطوير صناعة وفلاحة البلاد، ونوّه قنصل فرنسا بنجاح الصفقة معتبرا شروط القرض أخف بكثير من شروط المقرضيين المحليين.[1]

غير أنّ الفصول المتعلقة بالعمولة والسمسرة وتزييفات الحسابات والمساعدات الخاصة جعلت من تلك العملية الشريفة في الظاهر عملية احتيال حقيقة، تحت ضمان الحكومة الفرنسية وتجاوزات وتواطؤ الخزندار.[2]

لقد بددت الأموال التي تداينتها الحكومة في ماي 1863 إلى ثلاثة أرباع في أقل من سنة وارتفع الدين المحلي بسبب القرض الخارجي إلى أكثر من الضعف وحاول الخزندار تجديد تلك العمليات، غير أنّه منع من ذلك بسبب الانتفاضة العامّة سنة 1864.[3]

يعتبر هذا القرض مثالا للقروض المفلسة التي ظهرت مع الصدمة الأوروبية التي استخدمها المضاربون والدبلوماسيون والسماسرة لتخريب البلاد تيسيرا للاستحواذ عليها، ولما تبين التّأزم المالي للدولة عزم الباي من جديد الترفيع في الجباية الداخلية تحت ضغط الدائنين، فأقدم على الإضرار بالاقتصاد وعلى الفتنة الاجتماعية

1 - جان ڤانياج، أصول الحماية...، ص169- 170.

2 - المرجع نفسه، ص170.

3 - المرجع نفسه، ص172.

والسياسية لما قرر مضاعفة "المجبى"[1]، أو الإعانة من 36 إلى 72 ريالا في سبتمبر 1863.[2]

2-5- مضاعفة الضرائب:

ضاعف الباي ضريبة الجباية من 36 إلى 72 ريالا وفكّر في تعميمها على الأهالي باستثناء سكان العاصمة وأن يوظف أداءً جديدا على الرّياع والعقارات والحيوانات واقترح تقسيم الأهالي المطالبين بدفع الإعانة إلى ثلاث فئات: فئة دنيا تبقي لها الدولة على ضريبة الإعانة كما هي بـ 36 ريالا وفئة متوسطة تضاعف لها الإعانة فتصبح 72 ريالا وفئة ثالثة تنزاد لها الإعانة إلى ثلاث مرات فتصبح 108 ريالات.[3]

لقد كان الوزير الأوّل مصطفى خزندار أكثر المتحمسين لتطبيق هذه الإصلاحات الجبائية والإدارية على النمط الأوروبي، إلّا أنه اصطدم بمعارضة شديدة من طرف بعض الأعيان والمسؤولين في الحكومة أمثال الجنرال خير الدين[4] والجنرال حسين[5]

1 - المجبى: هي ضريبة شخصية مقدارها 36 ريالا أقرها محمد باي 1856، يدفعها البالغون باستثناء السكان الأصليين لمدن تونس والقيروان والمنستير وسوسة وصفاقس، حيث قوبلت بامتعاض من الأهالي، ينظر: جان ڤانياج، أصول الحماية، ص95.

2 - الشاطر و آخرون، تونس عبر التاريخ...، ص12.

3 - ابراهيم بن جمعة بلقاسم، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التّونسية من " 1861م إلى 1864م"، سلسلة التّاريخ، مج XXXV، كلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة تونس، الشّركة العامة للطباعة، تونس، 2002، ص322.

4 - خير الدّين: ولد ما بين 1810-1820 شركسي من المماليك، خريج مدرسة باردو الحربية، تولى عدة مهام منها وزيرا للحربية 1855، رئيسا للمجلس الإستشاري الأكبر، عينه الصادق باي في 1869 رئيسا للجنة المالية الدّولية، ثمّ تولى الوزارة الكبرى في أكتوبر 1873. وفي 1878 عينه السلطان العثماني عبد الحميد صدرا أعظم، توفي في جانفي 1890.ينظر: أحمد الطويلي، المرجع السابق، ص47 وما بعدها.

5 - الجنرال حسين: شركسي الأصل من المماليك خريج مدرسة باردو الحربية، رقي إلى أمير ألاي في قصر الباي، وعضو المجلس الأكبر، ثم رقي إلى أمير أمرا ثم وزير للمعارف والنافعة(الأشغال العمومية)، توفي في إيطاليا عام 1887، ودفن في اسطنبول. ينظر: الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تق وتعل حمادي الساجلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986، ص79 وما بعدها.

الذين كانا في شبه عزلة داخل المجلس الأكبر، حتّى أنهما اضطرّا لتقديم استقالتهما والذهاب للخارج.[1]

دخلت تونس في ستينيات القرن 19 مرحلة جد عصيبة من التّسيب والفوضى في هياكل الإيالة اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا واستعصى على البايات الحسينيين الحد من تفاقم الأزمة الّتي عصفت بالبلاد لأن عشوائية الدّولة في مجال الجباية لم يزد الحركة الاقتصادية إلا عطالة وغضبا من الأهالي.[2]

2-5-1- موقف الأهالي من السّياسة الجبائية:

حمل غضب الأهالي من هذه السّياسة إلى العزوف وبشكل حادّ عن كل عمل منتج حيث خربت القرى والأرياف وتبعثر الأهالي وتفاقمت ظاهرة الإحتماء بالمناطق الجبليّة الوعرة والعروش القبلية، فاستفحلت الأوبئة ممّا أدّى إلى نقص في القوى العاملة الفلاحيّة، فتراجعت المساحات المزروعة، واستفحلت الأزمة ممّا زاد بؤس الأرياف وتعاسة أهاليها، ممّا أعجزهم عن الإسهام في إصلاح ما فسد من عيون المياه وسدود المجاري وقنوات الري فباتوا مهدّدين بالعطش والجوع.[3]

واجه الأهالي هذه السّياسة الجبائيّة والأوضاع المتردية برفض قرارات البايات وتصرف اللزامين الّذين تعسّفوا في جمع الضّرائب حيث ظهرت تمردات كثيرة في القبائل[4] ومن ذلك ثورة بن غذاهم[5] في ربيع 1864، حيث فوجئت الحكومة

1 - جان غانياج، ثورة علي بن غذاهم1864، تر لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس ، 1965، ص 11.

2 - ابراهيم بلقاسم، المرجع نفسه، ص329.

3 - المرجع نفسه ص 329.

4 - إدريس رائسي، القبائل الحدودية التونسية-الجزائرية بين الإجارة والإغارة (1830-1881)، ط1، الدار التونسية للنشر، أريانة، تونس، ص161.

5 - علي بن محمد بن غذاهم: من قبيلة ماجر بالوسط الغربي، دعى للانتفاضة على البايات نتيجة مضاعفة المجبى، أطلق عليه لقب باي الشعب وفي 1865 لجأ إلى الجزائر بعد انهزامه واستقرّ بقسنطينة ثم=

التّونسيّة بقيام ثورة شنتها عدّة قبائل، لم تلبث في ظرف أسابيع أن عمت البلاد بأسرها بسبب عدم تقبّل الشّعب لرفع الضّرائب ورفض الإصلاحات المتأثّرة بالنّمط الأوروبي، فالمصاريف الباهظة جراء الإصلاحات العسكريّة والسّياسية والقضائيّة وفي البنى التّحتيّة اقتطعت من جيوب الأهالي المتذمرين أصلا من الجباية السّابقة. فقد أعلن الأعيان وأنصار الثّورة عام 1864 شعارهم الرّافض للأوضاع والإصلاحات ***"كفانا مجبى ومماليك ودستورا"***.[1]

لقد راسل القناصل الأوروبيون بلدانهم من أجل حمايتهم من الأهالي إذا دعت الضرورة لذلك، فأرسلت الحكومات الإنجليزيّة والفرنسية والإيطاليّة سفنا حربيّة للإيالة التّونسية استجابة لنداء قناصلها وحماية رعاياها، وأصبحت هذه السّفن تجوب سواحل الإيالة قصد حمل الرّاغبين في الذّهاب إلى أوربا، ومن جملة من لاذوا بالفرار في 08جوان1864 القايد نسيم القابض العام للحكومة التّونسيّة الّذي خان الأمانة وحمل معه عشرين مليون فرنك ممّا أدخل الخزينة في أزمة.[2]

في 29 أفريل 1864توجه القنصل شارل ديبوفال إلى قصر باردو مصطحبا معه قائد الأسطول الفرنسي ومساعده ومعهما المترجم وقد أبلغه طلبا رسميا من حكومة الامبراطور نابليون الثالث (Napoléon III) ينص على ضرورة إبطال العمل بالدستور وحاول الباي الرفض إلا أنّ القنصل شدّد على مسؤولية الباي وحاشيته عن تدهور الوضع في البلاد، وفي 01 ماي 1864 اضطرّ الباي أن يبلغ المؤسسات التي أحدثها الدستور أي: المجلس الأكبر ومحكمة الجنايات ومحكمة التحقيق (الاستئناف) أمرا

=دخل تونس في فيفري 1866، فألقي عليه القبض وتوفي في سجنه سنة 1867. ينظر: جان غانياج، ثورة ...، ص20 وما بعدها.

1 - المرجع نفسه، ص11-12.

2 - المرجع نفسه، ص23.

مقتضبا لم يتجاوز سطرا واحدا مفاده أنّ المصلحة تقتضي أن تكف المؤسسة عن ممارسة نشاطها وبهذا انتهى عهد الأمان والدستور[1]،

أخْمَد البايليك انتفاضة 1864 وقد ابتز أموال الرعية بمقدار 100 مليون ريال بما يقارب مداخيل حوالي 20 سنة جبائية وسرعان ما التجأ إلى الاقتراض الخارجي من جديد في سنة 1865.[2]

2-6- القرض الفرنسي لتونس سنة1865:

لقد دفعت هذه الأزمة المالية مع نهاية سنة 1864 وبداية سنة 1865 بالصادق باي ووزيره مصطفى خزندار إلى فرض خطايا وأداءات على الصف الحسيني من القبائل التي ساندته في قمع انتفاضة 1864، كما التجأ الأهالي إلى التداين ورهن أملاكهم لدى المرابين من اليهود والأروبيين فتعطل النشاط الإنتاجي وتراجعت موارد ومداخيل الدولة إضافة إلى تهريب القايد شمامه الأموال إلى الخارج دون أن تقع محاسبته.[3]

هكذا أصبح الوضع في تونس مهيئا من جديد خلال سنة 1865 ليتوجه البايليك إلى الاقتراض من الخارج ومن نفس الأطراف التي قدّمت أو ساهمت في تقديم قرض سنة 1863، وقد وقع الحصول على قرض سنة 1865 عبر ثلاث مراحل منفصلة وشاركت فيها ثلاث أطراف مالية وهي مصرف إرلنجي ومصرف أوبنهايم من خلال ممثله موربيرقو (Morpurgo) ومصرف الإسقاط بباريس.[4]

1 - الحبيب بولعراس، تاريخ تونس أهم التواريخ من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة، تر الصادق بن مهنّي، سراس للنشر، فنزي معامل الطباعة، تونس، 2015، ص ص 479-480.

2 - الشاطر و آخرون، تونس عبر التاريخ ...، ص17.

3 - عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة ...، ص42.

4- المرجع نفسه، ص 42.

فقد أبدى الإرلنجيون موافقتهم ووجهوا المفاوض قيّوم شميت (Guillaume Schmidt) كوسيط وكان لهم حلفاء في باردو فتمّ التوقيع على عقد يوم 01 نوفمبر 1864 يهيء لقرض بقيمة 15 مليون فرنك وبنسبة فائدة سبعة بالمائة وقدمت تونس كرهن وضمان له المداخيل الجمركية التي تقارب مليوني فرنك سنويا، كما التزمت بدفع 1.800.000 فرنك سنويا لمدّة 15 سنة لسداد الدين وفوائده، غير أن الفصل الثالث يلزم الإيالة بدفع 72 فرنكا مقابل كل 100 فرنك من رأس المال الاسمي وإجمالا ستدفع الإيالة 27 مليون فرنك خلال 15 سنة مقابل قرض قدره 10.365.000 فرنك.[1]

أمّا المرحلة الثانية فقد انطلقت إثر حضور مجموعة أخرى من السماسرة والوسطاء والمصرفيين إلى تونس خلال أواسط شهر نوفمبر 1864 وقد عرضوا خدماتهم على مصطفى خزندار وبالفعل فقد تمكن موربيرقو ممثل مصرف أوبنهايم من عقد اتفاق قرض مع الدولة التونسية بقيمة 10 مليون فرنك تضمنه ضريبة القانون على غراسة الزياتين.[2]

وانتهت المرحلة الثالثة المتعلقة بقرض سنة 1865 باتفاق بين موربيرقو وإرلنجي وتواصلا إلى دمج حقوقها وضم القرضيين مع الضمانات والامتيازات المرصودة لكليهما وتم في فيفري 1865، كما انضم إلى العملية مصرف الإسقاط بباريس تبعتها عمليات غامضة بين إرلنجي وكونتوار دي اسكونت (Comptoire d’escompte) .[3]

لقد بلغ إدماج العمليتين في قرض واحد بقيمة 27.955.848 فرنك بدعم من كونتوار دي سكونت بباريس الذي بدأ من الستينيات استراتيجية توسعية جديدة تمكنه من تجاوز الإطار الباريسي الضيق واستفاد باي تونس من هذه النزعة الانفتاحية للبنك الباريسي فأبرم معه عقدا في 28 جوان 1866 للحصول على قرض

1 - جان ڤانياج، أصول الحماية ...، ص220.

2 - عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة ...، ص43.

3 - Emerit, Les Crises, pp 253-254.

2.502.462.81 فرنك، ومنذ تلك العملية دخلت الديون التونسية مرحلة جديدة لا تتعلق فحسب بطبيعة المقرض الذي أصبح مؤسسة مالية رسمية وإنما بالفائض المرتفع (ثمانية بالمائة) وبمدّة الدين (ثلاثة أشهر) بهدف تسديد قرض 1863، وبعد انتهاء المدة المحددة لم يكن بوسع الباي سوى أن يسدد 700.000 فرنك فتمّ تأجيل الدفع إلى 30 مارس 1867 ولكن بفائض جديد.[1]

اتخذ التلاعب بأموال هذا القرض، نفس الأشكال التي عرفها قرض سنة 1863 وساهمت في هذه العملية نفس الأطراف، فقد استمرّ مصطفى خزندار في سياسة التبذير والإسراف، إذ استخدم جزءا من هذه الأموال في شراء أسلحة وفرقاطة حربية لم يكن هناك مجال للاستفادة منها، وتضمنت بنود العقد أبوابا أخرى يمكن النفاذ منها للتلاعب بالأموال، فقد نص البند الثالث مثلا على أن يخصص لإرلنجي 300.000 فرنك اعترافا له بما بذله من جهد وتفان في إبرام العقد ويحصل إرلنجي حسب الفصل العاشر على 4500 فرنك في كل سداسي معلوم عمولة سمسرة.[2]

بعد تبديد الأموال، سارع خزندار من جديد لترتيب قرض آخر، إلا أن الأوساط المالية المضاربة أصبحت تنتظر إفلاس الإيالة وفشلت مساعي الاقتراض مرتين، ذلك أنّه تبين منذ سنة 1867 عجز تونس عن معالجة صعوبتها المالية فحرص رجال الأعمال الأوروبيين وخاصة الفرنسيون منهم ذوي رؤوس الأموال الأكبر قسطا الموظفة في قرضي 1863م و1865م إلى تتويج هيمنتهم المالية على الإيالة، ومع فشل ترتيب قرض 1867 الذي كان إيذانا باقتراب الإفلاس تم تنصيب لجنة مالية سنة 1869م لتسيير أموال الإيالة. وبهذا فقد تمّ إعادة جدولة دين الدولة التونسية لتيسير خلاصه لصالح المستفيدين وذلك بتخفيضه من 160 إلى 125 مليون فرنك.[3]

---

1 - محمد الأزهر الغربي، تونس رغم الاستعمار، ط1، مخبر دراسات مغاربية، المغاربية لطباعة إشهار الكتب، تونس، 2013، ص ص50-51.

2 - عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة ... ، ص44.

3 - خليفة الشاطر و آخرون، تونس عبر التاريخ...، ص17.

أشرفت الإيالة على الإفلاس وعجزت عن تسديد ديونها حيث نجد أنّه مع بداية سنة 1874 بدأت المطالبة بالديون من قبل الدائنين فبدأت المراسلات تفد على حكومة الباي ووزيره خير الدين من ممثلي فرنسا وإنجلترا وإيطاليا يطالبون بتسديد ديون العائلة الحسينية لفائدة مقرضين أوروبيين حسب اتفاق 1867 الموقع بين إيطاليا وفرنسا وإنجلترا.[1] (ينظر الملحق رقم 05)

أصبحت الديون الخارجية خطيرة وقد اقترنت بامتيازات ومشاريع تنفذ داخل الدولة فتعجز الدّولة عن سدادها مما جعلها تحت ضغط الشركات وأصحاب رؤوس الأموال والبنوك ليتحكموا في دواليب الاقتصاد والسلطة.[2]

ومن هنا نلاحظ بأن الكثير من الإصلاحات التي قام بها البايات في تونس طيلة هذه الفترة قد استنفذت جهود ومالية الدولة، خاصة وأن الكثير منها لم تكن ذات جدوى اقتصادي وعائد مالي، وإنما كانت من أجل التغيير فقط أو لتأثر البايات بالنمط الأوربي الحديث أو بسبب الضغوط الخارجية والتي كانت بتواطئ من الوزراء والمسؤولين التونسيين. وبهذا تسلطت الرأسمالية الفرنسية على الإقتصاد التونسي بطريقة أوحت بضعف الإيالة وتراجع سيادتها مما فتح المجال للدول الأوربية للدخول على خط التنافس مع فرنسا من أجل حصولها على امتيازات كالتي حصلت عليها فرنسا، وهذا ما سيزيد تعقيد الأوضاع السياسية والاقتصادية والإجتماعية.

1 - أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق 228، الملف 413، الملف الفرعي: 4، التاريخ الأدنى والأقصى، 1874، الترقيم من 241-315.

2 - محمد مداح، المرجع السابق، ص341.

ثانيا- الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في المغرب الأقصى خلال القرن 19م وبداية القرن 20م.

منذ أن وطدت فرنسا أركانها في الجزائر حتى فكّر قادتها وأصحاب رأس المال فيها إلى توجيه أنظارهم إلى الغرب كما وجّهوها إلى الشرق في تونس، خاصة بعد الإنتصار العسكري على المغرب سنة 1844 وتخوفها من المنافسة الأوروبية فسارعت إلى تنفيذ مشروعها.

1- تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية للمغرب في النصف الأول من القرن 19م:

إن كان مؤرخو تونس قد اصطلحوا على القرن 19 في بلادهم مصطلح "القرن العصيب". فإنّ مؤرخي المغرب الأقصى أطلقوا عليه مصطلح "القرن التاسع عشر الممتد" خاصة بعد وفاة المولى سليمان 1822 والهزة الكبرى التي عرفتها الضفة الجنوبية للمتوسط من جرّاء احتلال الجزائر 1830.[1]

إضافة إلى التطورات الحاصلة بأوروبا التي أهلتها لاحتلال موقع السبق لبقية العالم، وعلى العكس فلم تحظ التغيرات الواقعة بالمغرب بما يكفي من الاستمرارية لكي تؤتي أكلها بسبب الأزمات السياسية وتحجر البنيات التقليدية وتوالي الكوارث البيئية فكانت البداية للشعور بالقصور أمام التفوق الأوروبي، وبحكم موقعه الجغرافي غير بعيد من أوروبا وعجزه في تجاوز دوامة الأزمات فأصبح من بين المناطق التي تثير الأطماع التوسعية الأوروبية ولاسيما فرنسا إبان الحقبة المركانتيلية (النزعة التجارية) كنزوعها نحو المزيد من المركزة والتحكم في المجال الاقتصادي، وتشجيع الصادرات بغية تنمية المدخرات من المعادن النفيسة.[2]

1 - محمد القبلي، موجز تاريخ المغرب، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2005، ص273.

2 - المرجع نفسه، ص272.

لقد تعقدت أوضاع المغرب السياسية خاصة بعد ضرب هيبة الدّولة والسلطان إثر وقوعه شخصيا أسيرا لدى القبائل الثائرة في وقعة ظيّان 1819م/1234هـ، ومقتل ابنه في هذه الوقعة إضافة إلى الخسائر الفادحة في جيشه، إلا أن الثوار عفوا عنه وأطلقوا سراحه وأعادوه إلى مكناسة، وبهذا لم يمتثل له بعدها أمر من عصاتها حتى وفاته.[1]

لم تنته أزمة المغرب بوفاة السلطان المولى سليمان بل استمرّت وأخذت منحى خطيرا في عهد خلفه المولى عبد الرحمن بن هشام (1822-1859).[2]

2- التغلغل الفرنسي بواسطة الامتيازات والمعاهدات غير المتكافئة في المغرب الأقصى:

2-1- الاتفاقية الفرنسية المغربية 1823:

عملت فرنسا للحصول على امتيازات أو تجديدها في هذه المرحلة، حيث تمّ الاتفاق مع المولى عبد الرحمن بن هشام سنة 1823، والذي أقرّ المحافظة على اتفاقية جدّه السلطان محمد بن عبد الله الموقعة مع فرنسا سنة 1767.[3]

1 - أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدولة العلوية، القسم الثاني، ج8، تح وتعل جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997،ص 134 وما بعدها.

2 - السلطان أبو زيد عبد الرحمن بن هشام: ولد عام 1204هـ/1789م، بويع له بفاس من عمه السلطان سليمان في 16 ربيع الأول 1238هـ الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 1822، أولى اهتماما بالتعليم، كما حصن فاس بالآلات الحربية، وفي عهده اصطدم بالقوات الفرنسية، وانهزم في معركة إيسلي 1844، وأجبر المغرب على توقيع معاهدتي طنجة 1844، ولالا مغنية 1845، توفي في يوم الاثنين 29 محرم 1276 الموافق لـ 29 أوت 1859ودفن بمكناس. ينظر: بن زيدان، الدّرر...، ص78 وما بعدها. وينظر: معلمة المغرب، ج17، المرجع السابق، ص5902.

ينظر أيضا: بلعربي نور الدين، "**معركة إيسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير**"، ***مجلة الحكمة للدراسات التاريخية***، مج5، ع12، 02 ديسمبر2017، ص99- 111.

3 - ابن زيدان، العلائق ....، ص98.

ففي هذه السنة 1823 أذن السلطان بتصدير أربعة آلاف رأس من الثيران وثلاثمائة ألف قنطار من الشعير لتموين الجيش الفرنسي حينئذ في إسبانيا على سبيل الامتياز، ونصّ الاتفاق المنعقد على سبعة شروط بين نائبي الطرفين بحضور القائد محمد أميمون الكرواني عامل طنجة.[1]

نصت الاتفاقية على تصدير سلع ومواد منها الثيران والشعير والشمع والجلد، وأن ييسر للفرنسيين الحصول على كل ما يحتاجونه من سائر المراسي المغربية المذكورة في الاتفاق كمرسى تطوان والعرائش وطنجة من غير أن يتعرض لهم أحد حيث نص الشرط السابع من هذه الاتفاقية أن يخص الفرنسيون الموجودين بإسبانيا بهذا الامتياز دون غيرهم من الأوروبيين.[2]

وبسبب الأزمة التي ضربت المواشي الأوروبية أخذ المغرب وابتداء من سنة 1832 في وسق مادتي الجلود والصوف، وقد عرف تسويق الصوف إقبالا أوروبيا كبيرا خاصة من طرف مصانع إنجلترا وفرنسا، الشيء الذي حدا بالسلطان إلى الزيادة في رسومها منذ السنة الموالية فضلا عن أداء الرسوم الجمركية كان التجار مطالبين بأداء مادّة البارود، وقد ظلت هذه المادّة ملازمة للرسوم الجمركية أثناء تصدير الصوف طيلة فترة حكم عبد الرحمن بن هشام.[3]

2-2- التّوغل التجاري الفرنسي في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن 19:

سعت الدول الاستعمارية منذ منتصف القرن 18م في أن يكون لرعاياها بالمغرب من الامتيازات ما يفوق الحقوق التي يتمتع بها المواطن الأصيل، ويقود إلى تمهيد السبل لتدخلاتها في شؤونه الداخلية وبالتالي إلى الإجهاز على مقومات سيادته

1 - ابن زيدان، إتحاف ...، ج5، ص172.

2 - المصدر نفسه، ص ص173- 174.

3 - خديجة بن بوسلهام، المخزن والمجتمع في النصف الأول من القرن التاسع عشر. عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام 1822م-1859م، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2013، ص185.

واستقلاله فقد كان المغرب يتحكم في التشريع والتنظيم لتجارته الخارجية مع الدول الأوروبية بتحديد الموانئ الواجب فتحها في وجه تجار أوروبا وتحديد قيمة الرسوم الجمركية للتصدير والاستيراد، إلّا أنّه مع بداية النصف الثاني من القرن 19م ضعفت سلطة المغرب في التحكم بأمور تجارته الخارجية وأبرم جملة من المعاهدات الاقتصادية غير المتكافئة التي أصابت اقتصاد البلاد بأزمات خانقة لم يستطع الفكاك منها.[1]

لم تكن فرنسا تشكل استثناءا عن الدّول الأوروبية حيث عملت بكل الوسائل المتاحة لها لأخذ حصتها من الامتيازات الممنوحة لباقي الدول، فقد شكّلت معركة إيسلي سنة 1844 نقطة تحول كبرى حيث انهزم الجيش المغربي هزيمة كبيرة أمام الفرنسيين وتعمقت أضرارها بقصف فرنسا لطنجة والصويرة وما انجرّ عن هذه الهزائم من هلع وفوضى في البلاد.[2]

أصبح السلطان عاجزا عن مقاومة مطالب الأجانب خاصة فرنسا المنتصرة التي أصبحت تملي إرادتها على المخزن للحصول على مكاسب وامتيازات فوقّعت معاهدتين ومن بين شروطها الاستفادة من المنافع التجارية.[3]

استشعر المخزن الخطر الذي يشكّله التسّرب الأوروبي إلى المغرب فعمل منذ أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر على إنشاء دار النيابة كمؤسسة ثم اختيار طنجة مقرا لها لكونها العاصمة الدبلوماسية والمقر الدائم لرؤساء البعثات

1 - ابراهيم كريدية، الحماية القنصلية أصلها وتطوراتها حتى مؤتمر مدريد سنة 1880، شركة الطبع والنشر زاوية زنقتي فوزيي وبوزانسي، الدار البيضاء، ص05.

2 - الناصري، الاستقصا، ج9، المصدر السابق، ص ص52-53..

3 - عمر آفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات والتحولات 1830-1912، ط1، مطبعة الكرامة، الناشر مكتبة دار الأمان، الرباط-المغرب، 2006، ص39.

الأجنبية المعتمدين بالمغرب، وأيضا لبعدها عن العاصمتين السياسيتين (فاس ومراكش)[1]، كما أنّها كانت أعظم ثغور الإيالة وأكبر المراكز السياسية والتجارية.[2] كما أن فتح باب حماية الأهالي بالأجنبي ومخالطته له، وصعوبات المخابرات السياسية بين الدّولة المغربية والدّول الأجنبية اضطرّ السلطان إذ ذاك لتنصيب نائب عنه خاص للمفاوضة مع نواب الدّول الأجنبية نزلاء طنجة وغيرها في كل الشؤون الخارجية.[3]

لتعزيز مكانة وحصة فرنسا الاقتصادية في المغرب، سعى المفاوضون الفرنسيون أصحاب المصالح الاستعمارية إلى الجمع والتّوفيق بين المكاسب السياسية والإجراءات والتدابير التجارية بهدف إعادة فتح التجارة المغربية في الشرق باتجاه الجزائر المستعمرة الفرنسية، لقد كان انفتاح التجارة البحرية الأوروبية على المغرب منذ عام 1830 قد كشف عن إمكانيات وموارد هامّة للقوى الأوروبية، كما أنّ المكانة التي احتلتها فرنسا في هذه التّبادلات التجارية ظلّت قائمة لكن غير متناسبة مع الدور الذي تطمح إليه فرنسا، خاصة أنّ التجارة الانجليزية أصبحت أكثر دراية بالسوق المغربي، فتكيفت بشكل أفضل مع احتياجاتها وبأقلّ التكاليف واحتلّت مكانة بارزة في المبادلات التجارية المغربية.[4]

عملت فرنسا على معالجة هذا التأخر فبذلت جهودا لإعادة الانفتاح المغربي على الشرق، خاصة أنّه تمّ تقدير أنّ تكاليف النقل ستكون أقل، وأنّ مراكز الإنتاج

1 - مصطفى أبكير، التمثيل القنصلي الأجنبي في المغرب خلال القرن التاسع عشر، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2016، ص96.

2 - عبد الرحمن بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدّولة، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، ص307.

3 - نفسه.

4- Mohamed Lakhssassi, Le Maroc Face La France, Pendant La Conquête et L'Occupation De L'Algérie (1830-1851), Les Incidences Déstabilisatrices Du Voisinage Colonial, Edité Par Le Haut Commissariat aux Anciens Résistants et Anciens Membres De L'armée De Libération, 1ED, Editions et Impressions Bouregreg, Rabat, 2009, p 47.

الزراعية والصناعية المغربية أقرب إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط الجزائرية من الموانئ الأطلسية المغربية، إن هذا المحور التقليدي بين المغرب الأقصى والجزائر سيحرك مستقبلا التجارة البحرية والبرية ولهذا سعت فرنسا لعقد اتفاقيات تمكنها من ذلك.[1]

عزم الفرنسيون على استكمال التحكم في دائرة استعمارية تمتد من تونس شرقا إلى المغرب غربا في اتجاه دول غرب إفريقيا جنوبا، وتقوى هذا المطمح بعد هزيمة المغرب أمامهم في واقعة إيسلي 1844 والتي مثلت أول اختراق عسكري أوربي للمجال المغربي منذ انتصار واد المخازن 1578[2]، فقد كانت فرنسا عازمة على احتلال المجال المغربي واتضحت النوايا الفرنسية من خلال الاختراقات المتعددة للتراب المغربي في الحدود الشرقية وكذا قيامها بقصف العديد من المدن الساحلية الأطلسية كالصويرة سنة 1844.[3]

2-3- الاتفاقية الفرنسية المغربية سنة 1863:

أحسّت فرنسا بالغبن أمام امتيازات الدول الأخرى كإنجلترا 1856 واسبانيا 1861، فسعت جاهدة لكي تكون لها نفس الامتيازات بل أكثر، وتحقق لها ذلك في الاتفاقية المغربية المبرمة في 19أوت 1863[4] وهي المعروفة بتسوية بكلارد[5]

1- Lakhssassi, Op-Cit, p 47.

2 - أحمد تانضافت، التسرب الأوروبي بالسواحل الأطلسية الجنوبية للمغرب (1836م – 1895م)، ن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2014، ص71.

3 - المرجع نفسه، ص71.

4 - علي حَسَني، التحول المعاق الدولة والمجتمع بالمغرب الحديث مساهمة في تاريخ المؤسسات والتحولات الاجتماعية 1830-1912، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000، ص109.

5 - بيكلارد: عين وزيرا لفرنسا بالمغرب نهاية 1862، التحق بهذا المنصب في 30 ماي 1863، وهو أول وزير مقيم عينته فرنسا بالمغرب بعد أن كان الممثل الفرنسي قبل ذلك في مرتبة قنصل فقط، توفي بيكلار في أول مارس 1864، وكان عمله بالمغرب مهما رغم قصر المدة التي قضاها فيه. ينظر: عمر بوزيان، علاقة

(Béclard) أو اتفاق "السماسرة" حيث مارست فرنسا من جهتها ضغوطا قوية لتوسيع نفوذها ومصالحها التجارية، وقد سمحت هذه الاتفاقية لفرنسا وغيرها من الدّول الأجنبية المتعاهدة مع المغرب حق بسط الحماية القنصلية على المزيد من الرعايا المغاربة بصفتهم أعوانا أو سماسرة أو شركاء للتجار الأجانب المقيمين بالمغرب، وذلك تيسيرا لخدمة الدّور التّجارية الأجنبية.[1]

وقع الاتفاقية عن الجانب الفرنسي بيكلارد وعن الجانب المغربي محمد بركاش[2] الذي تولى شؤون دار النيابة في وقت ازدادت فيه المشاكل الدبلوماسية بازدياد التغلغل الأجنبي، واعتبرت من أخطر المعاهدات التي وقعها المغرب مع أوروبا خلال القرن التاسع عشر.[3]

والملاحظ أنّ فرنسا قد حصلت في الاتفاقية على الامتيازات التي حصلت عليها الدّول الأوروبية إنجلترا واسبانيا وزادت توسعا في الامتيازات لتجارها الذين سيتوغلون أكثر في المغرب باحثين عن السبق والتنافس ضد الأوروبيين للحصول على الحمايات والتّسهيلات.

أصبح المغاربة المستفيدون من وضعهم كمحميين غير خاضعين للاختصاصات القضاء المغربي فضلا عن إعفائهم من جميع أنواع الضرائب والكلف المخزنية، ولا تخفى الآثار السلبية لذلك على مداخيل بيت المال، خاصة وأنّ الأثرياء هم الذين

المغرب مع فرنسا من خلال الاتفاقيات المبرمة بينهما بين 1845-1912، ج1، جامعة الحسن الثاني -عين الشق- الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005، ص116.

1 - محمد القبلي، موجز...، ص ص287- 288.

2 - محمد بركاش: ولد بالرباط حوالي 1814، تدرج في الإدارة المخزنية عين في عهد المولى عبد الرحمن كعامل على الدار البيضاء وأمينا لمرساها، رقي في عهد المولى محمد بن عبد الرحمن مسؤولا للشؤون الخارجية بطنجة 1860 ثم إدارة شؤون دار النيابة بطنجة 1862، ترأس الوفد المغربي في مؤتمر برلين 1880، توفي في أكتوبر 1886. ينظر: معلمة المغرب، ج4، المرجع السابق، ص ص1175- 1179.

3 - العثماني أولاد الفاضل، دار النيابة السلطانية بطنجة والتّدخل الأجنبي في المغرب *النائب محمد بن العربي الطريس نموذجا*، سلسلة شرفات، ع78، أكتوبر 2016، منشورات الزمن، توزيع سبريس، مطبعة بني ازناسن سلا، المغرب، 2016، ص14.

كانوا يسارعون إلى الاحتماء بالأجانب، ليبقى الفقراء من بين الرعية هم المستهدفون بالمكوس والكلف المفروضة عليهم من قبل المخزن.[1]

لقد اقترح المتفاوض الفرنسي مشروع الاتفاق على المتفاوض المغربي حيث قسم الحماية إلى ثلاثة أقسام.

- حماية تمنح للأهالي المستخدمين بدور السفراء والقناصل كالكتاب والحراس والخدم.
- حماية تمنح للسماسرة الوطنيين الذين يتوسطون بين التجار الأوروبيين والتّجار المغاربة.
- حماية تمنح للمتخالطين من سكان المناطق القروية مع قناصل الدول الأجنبية وتجارها في غير أمور التّجارة.[2]

رغم الهزائم العسكرية للجيش المغربي فإنّ السلطان محمد بن عبد الرحمن (1859-1874) لم ينهزم نفسيا رغم حداثة عهده بالملك، ولكنه كان قد تدرّب وهو ولي للعهد وخليفة لوالده على مراكش على العمل السياسي والإداري وعلى التفكير في شؤون الدولة، لذلك كان يقدّر تغلغل النفوذ الأجنبي التجاري السياسي عن طريق القناصل، والعسكري باحتلال بعض المناطق، ورغبة منه في تجنب السيطرة الأجنبية كان يعمل على تحقيق بعض الإصلاحات، كشق الطرق وإنشاء سكة حديدية وإصلاح موانئ، حيث اتفق مع الإنجليز لتجهيزها، كما تحصل الفرنسيون على مشروع إنشاء منارة سبارتيل في طنجة سنة 1860، تحت إشراف مهندس فرنسي بدأت عملها سنة 1864 واتفق على انجاز هذا المنار بمبلغ 330 ألف فرنك.[3]

1- محمد القبلي، تاريخ المغرب ...، ص469.

2 - عمر بوزيان، المرجع السابق، ص116. وينظر أيضا: ابن زيدان، إتحاف ...، ج3، ص203 وما بعدها.

3 - عبد الكريم غلاب، قصة المواجهة بين المغرب والغرب، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2003، ص ص185-186.

كانت اتفاقية 1863 خطيرة على السيادة المغربية إلا المغرب لم يسعى إلى إبطالها أو عرقلتها بالرغم من معرفة ما سينتج عنها، بل حدث العكس فقد قبل المغرب بها، بل وأرسل نسخا من هذه المعاهدة إلى قناصل الدول الأجنبية المعتمدين بطنجة، فقد أرسل النائب السلطاني محمد بركاش يوم 19 أوت 1863 نص الاتفاقية المبرمة بين المغرب وفرنسا إلى الوزراء المفوضين والقناصل العاملين للدول الأجنبية بالمغرب لينخرطوا فيها، وقد أجابت تلك الدّول بالموافقة، حيث كانت إجابة اسبانيا يوم 20 أوت 1863، وبعدها انجلترا في 16 سبتمبر 1863، كما انضمت كل من دولة بلجيكا والولايات المتحدة والسويد وذلك في شكل مذكرات متبادلة بينها وبين النائب السلطاني وبمقتضى شرط الدولة الأكثر رعاية التي تضمنته الاتفاقيات التي أبرمتها مع المغرب، وبذلك دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بمجرّد قبول الأطراف المعنية بها.[1]

إنّ نظام الامتيازات الأجنبية الممنوح للتجار الأوربيين قد مُدِّد على السكان المغاربة أنفسهم فأصبحت للأوروبيين حصانة مكّنتهم من جعل المحميين حلفاء لهم وأن يدشنوا تسربهم شيئا فشيئا إلى البادية وتوغلوا في البلاد وسيطروا على الأسواق بقّوة امتيازاتهم القضائية ولتفوقهم الاقتصادي. وأصبحوا ملاكا بواسطة المحميين فمثلا كان يملك ستة من التجار الفرنسيين في قبيلة أولاد حريز لوحدها 16000 رأس غنم.[2]

لم تمنع إصلاحات محمد بن عبد الرحمن التوغل الأوروبي وخاصة الفرنسي الذي بدأ يتغلغل أكثر بعد عقد هذه الاتفاقية، والتي ستكون من أسباب تقوية الحماية القنصلية في المغرب وما انجرّ عنها من تهديدات على السيادة المغربية.

1- عمر بوزيان، المرجع السابق، ص ص118-120.

2 - علي حسني، التحول ...، ص ص133-135.

2-4- امتياز سك العملة المغربية في فرنسا 1881-1891-1903:

لقد اضطلعت دور السكة المغربية بضرب نقود تتناسب والاحتياجات العامّة إلى القرن التاسع عشر عندما تعرضت البلاد للزحف الأوروبي، فوقع من جرّائه نمو المبادلات واستلزم ذلك مزيدا من القطع النقدية للوفاء بما جدّ من الاحتياجات، غير أنّ تلك الدّور عجزت عن القيام بهذه المهمّة في وقت كانت تعاني فيه من نقص معدني وانخفاض في مستوى الصناعة النقدية، فاحتلّت السّكة الأجنبية محلّ السكة المغربية في سدّ الفراغ في مجال الصرف، فكان المخزن يطمح إلى إصلاح يعمل بمقتضاه إلى ضرب سكة تشبه السكة الأوروبية في صنعها وقوتها مع الاحتفاظ بالوزن الشرعي، وكان هذا المشروع لا يمكن تحقيقه إلا في أوروبا مما جعل المخزن يعاني من أجل ذلك سلسلة من المشاكل ويتكبّد كثيرا من الخسائر ولم تزد العملة المغربية إلا استمرارا في التّدهور، ولم يزد المجال النقدي إلّا تعمّقا في الأزمة.[1]

دخل المغرب في أزمة مالية ونقدية خلال هذا القرن، فقد انخفض مقدار العملة المغربي بـ 80 بالمائة خلال 20سنة الواقعة بين 1822 و1848 [2]، ويذكر الناصري أن السلطان بعدما عقد الصلح مع الفرنسيين ومنح الامتيازات والإعفاءات لباقي الأوروبيين، كثرت مخالطتهم وتجارتهم وأصبحت سكّتهم هي الأكثر رواجا من سكّة المغرب فغلت الأسعار والمعيشة [3] وانخفضت قيمة العملة المغربية في ثلاثين سنة ابتداءا من 1844 وما بعدها إلى تسعة أعشار.[4]

ففي عهد السلطان محمد بن عبد الرحمن تفاقمت الزيادة في صرف الريال نتيجة الأزمة النقدية الناجمة عن آثار غرامة حرب تطوان والديون المترتبة عنها، مما

1- عمر آفا، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر(سوس 1822- 1906)، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988، ص60.

2 - المرجع نفسه، ص203.

3 - الناصري، الاستقصا ...، ج9، ص54.

4 - المصدر نفسه، ص208.

جعل السلطان يولي مزيدا من الاهتمام للإصلاحات النقدية محاولا تطويرها، وفي أول إصلاح قام به كان في سنة 1862 يبدو في الظاهر أنّه كان ينتهج نفس الأسلوب الإصلاحي في عهد والده. غير أنّ خطّته كانت مبنيّة في الواقع على الإزدواجية بين سعرين رسميّين للريال أحدهما (سعر البلد) والثّاني (سعر المرسى) ذلك أنّه حينما قرّر إصدار رسائل لكافة العمال، في11 ماي 1862 يأمر فيها بحصر صرف الرّيال الفرنسي في 32.5 أوقية، فإنّه قرر في نفس الوقت أن يستمرّ صرف الريال الفرنسي في المراسي بسعر 19 أوقية وهو سعر 1852 حتى يحافظ بذلك على ارتفاع قيمة الرّسوم الجمركيّة.[1]

على إثر فشل هذه المحاولة الإصلاحيّة أخذ السّلطان في البحث عن وسائل إصلاح جديدة، وبداية من سنة 1863 كان قد اتّجه إلى فكرة ضرب النّقود المغربيّة في باريس، وفعلا استشار المصالح الفرنسيّة حول الشّروط اللّازمة لذلك. غير أنّ السّفير البريطاني جون دراموند هاي[2] (John Drummond Hay) حاول قطع الطريق أمام الفرنسيين، كما أنه سعى للمحافظة على مصالح بلده في المغرب، فقد نصح السلطان بعدم الإلتجاء إلى فرنسا.[3].

واصل المولى الحسن بن محمّد جهود أبيه في محاولة تثبيت صرف العملة المغربيّة والحدّ من ارتفاع الأسعار . وفي سنة 1881 ضرب باسمه في باريس عملة فضّية بقيمة 20مليون فرنك من عيارات مختلفة[4] ويعطيها مظهرا مماثلا للعملة

1 - عمر آفا، مسألة النقود...، ص223.

2 - جون دريموند هاي: ولد في الفاتح جوان 1816 بفرنسا ونشأ في إيدنبورغ عاصمة استكتلندة، تولى السفارة البريطانيّة بالمغرب لمدة 40سنة بداية من 1845، يتحدّث الإنجليزيّة، الفرنسية، الاسبانية، عاصر أربعة ملوك مغاربة، لعب أدوارا في العلاقات المغربية الانجليزية الاسبانية، انهيت مهامه في المغرب في صيف 1886، توفى في 27 نوفمبر 1893- ينظر: خالد بن الصغير، المغرب في الأرشيف البريطاني مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن (1886-1846)، ط2، دار أبي رقراق للطّباعة والنّشر، الرباط 2009، ص ص 10 مابعدها. وينظر: عمر آفا، مسألة النقود ...، ص 220.

3 - المرجع نفسه، ص 224.

4 - العربي اكنينح، دراسات في تاريخ المغرب، ط1، مطبعة أميمة، 2008، ص29.

الأوروبية مع احتفاظها بالإطار الدّيني[1] ، وقد فضّل السّلطان أن يحسم مشكل السّكة بحصر متاعبها في نطاق دولة واحدة كما تدلّ على ذلك مواقفه، ولذلك فإنّ جميع النّقود المضروبة في عهده إنّما ضربت في باريس. وكان يعتمد على مستشارين في هذه القضية أمثال الأمين محمّد الزبدي الّذي أشـار على السّلطان بضرورة منح الإمتياز للسّفير الفرنسي (شارل أكار) (Charles Akar) والتّنصل من مطالب السّفير البريطاني هاي عن طريق المماطلة، في حين اكتفى بالنّسبة للسّفارة الفرنسيّة بأن قدم للسّلطان ما استفاده منها من تفاصيل عن كيفيّة عقد السكة وشروطها.[2]

دعا السّلطان لعقد هيئة استشاريّة في 24أوت 1890 من أجل البثّ في أمر عقد السّكة مع الشّركات الّتي يمثّلها التاجر الفرنسي جيف (Gaiffe) لضرب 20مليون بسيطة حسنية تساوي 4ملايين ريال، وقد قدمت الهيئة بيانا مطولا عن مختلف الأضرار مع التّحذير من حيل التّاجر الفرنسي جيف والسّفير الفرنسي.[3]

عقد السّلطان المعاهدة مع التّاجر جيف سنة 1891 وقد كلف الأمينان بطنجة المهدي بن محمّد التّازي الفاسي وعبد السلام والزّهرا الرّباطي لاستقبال السّكة الواردة من باريس، وبهذا تتضح السّياسة العامّة للمخزن في مدى اتجاهه نحو تخصيص فرنسا بامتياز ضرب السكة والتّنصل من المطالب البريطانيّة.[4]

استمرّت العملة المغربيّة في عهد المولى عبد العزيز في الانخفاض ودخلت البلاد عملات أجنبيّة كثيرة والتبس الأمر على النّاس، وفقدوا ثقتهم في قيمة النّقود المتداولة، فضرب السّلطان عملة جديدة في ألمانيا سنة 1896، لكن السّكان استقبلوها بكثير من الحذر والخوف وشككوا في قيمتها. فقام السّلطان مرّة أخرى

1 - ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص439.

2 - عمر آفا، مسألة النقود...، ص ص 236-237.

3 - المرجع نفسه، ص ص 237-238.

4 - المرجع نفسه، ص240.

بضرب عملة سنة 1903 في فرنسا وانجلترا من البرونز تخضع للنّظام العشري وتحمل أرقام 1، 2، 5، 10، ولكلّ منها اسم خاصّ بها. فنتج عن ذلك أن فقدت هذه العملة حوالي 12 بالمائة من قيمتها في الصّرف[1]

استمرت عمليات الضرب في العهد العزيزي دون توقف في عدد من ديار السكة الأوروبية في ألمانيا و فرنسا وانجلترا لمدة 12 سنة ، الأمر الذي تجاوز حاجيات البلاد، فكانت الكميات الزّائدة تمتص لدى السّكان فيذيبون القطع النّقدية ويحولونها إلى مصنوعات من الحلي، فقد تجاوزت الكميات النقدية 65مليون بسيطة حسنية سنة 1903، وبحلول 1904 تأزمت الوضعية النقدية وعجز المخزن عن عمليّات الضّرب، فتنازل عن 50 في المائة من مبالغ التّعاقد[2]

كما تفاقمت النّقود النّحاسية نتيجة إغراق السّوق بالكميات من النّقود المزورّة. حيث حدث هذا التّزوير وفي جميع الفبريكات التّجارية الأوروبية وجاءت صناديق السكة إلى المراسي في السلع مختفية وملئت الإيالة المغربية بالسكك المغشوشة وأصبحت هذه النّقود لا قيمة لها[3] كما اختفت القطع الفضّية في فاس وحلّت محلها النّحاسية مما أحدث كثيرا من المنازعات واصبحت ممارسة التّجارة أمرا عسيرا فكانت المضاربة في الصّرف داء مستمرّا تعكر تجارة فاس أيما تعكير.[4]

تعرّضت مالية الدّولة للإفلاس نتيجة اضطراب الحالة الدّاخليّة الّتي أدّت إلى انخفاض شديد في المداخيل الجبائيّة، خاصّة بعد نشأة التّرتيب العزيزي، ونتيجة كذلك للمصاريف الباهضة الّتي كلفتها الحملات العسكريّة ضدّ ثورة الجيلالي

1 - العربي اكنينح، المرجع السابق، ص ص 31-32.

2 - عمر آفا، مسألة النقود ...، ص ص 250-251.

3 - المرجع نفسه، ص254.

4 - روجي لوطورنو، فاس قبل الحماية، ج1، تر محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الاسلامي، بيروت-لبنان، 1992، ص417.

الزرهوني «أبو حمارة»[1] خلال سنة 1903 وما بعدها والتي كانت لها نتائج وخيمة على استقرار البلاد السياسي والاقتصادي، زيادة على النّفقات المخزنية العادية.[2]

وأمام ضآلة المداخيل وفراغ الخزينة وانهيار العملة لم يبق للمخزن غير اللّجوء إلى سياسة القروض فاستغلّت الدّول الأوروبية هذه الوضعيّة الّتي كانت هي السّبب الأساسي في الوصول إليها، فأثقلت كل من فرنسا وانجلترا واسبانيا مالية المغرب بسلسلة من القروض ما بين سنتي 1902 و 1904.[3]

وبهذا أصبحت العملة الفرنسية على الخصوص العملة الأكثر هيمنة على العملة المغربيّة خاصّة مع نهاية القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين وذلك بسبب الشّركاء والسماسرة والوسطاء والتجار الفرنسيين وحتى المغاربة في تعميم هذه العملة حيث احتركت فرنسا أغلب عمليات سك العملة المغربية بالرغم من المنافسة الأوروبية لها.

2-5- مشروع الإتصالات البريدية التلغرافية والهاتفية 1892:

يعود تاريخ أقدم مؤسسة بريدية في المغرب إلى عام 1860. حيث أنشأ مكتب البريد الفرنسي في طنجة والّذي أوكلت خدمته إلى مستشار قنصلية فرنسا، وفي عام 1887، تمّ تحويل هذا المكتب إلى مكتب الإيرادات البريدية، وبعد فترة وجيزة تمّ

1 - الجيلالي الزرهوني بن عبد السلام اليوسفي المكني بأبي حمارة زعيم الثورة ولد نهاية العقد السادس من القرن 19م حوالي سنة 1865 أو 1868، درس في فاس الهندسة العسكرية على يد الفرنسيين، كان ذا معرفة بأمور الدين والشرع والتنجيم والحساب وصار كاتبا أو مخزنيا لخليفة السلطان بفاس الأمير أبي حفص عمر بن السلطان مولاي الحسن وأخ السلطان مولاي عبد العزيز استغل سخط الرعية على السلطان فأعلن الثورة عليه في سنة 1902 استمرت سبع سنوات، انتهيت ثورته بعد اعتقاله وإعدامه رميا بالرصاص في 10 سبتمبر 1909. ينظر: كريدية ابراهيم، ثورة بوحمارة 1902-1909، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، 1986، ص35 وما بعدها.

2 - عمر آفا، مسألة النقود ...، ص254.

3 - المرجع نفسه، ص255.

افتتاح فروع في المدن الرئيسية في المغرب، حيث تم تشغيل خمسة عشر مكتب بريد فرنسي.[1]

وقد تم إنشاء أول خدمة بريدية نظمها المخزن في عام 1892، وذلك بتوفير نقل وتوزيع المراسلات من طرف سعاة على الأقدام (مشاة)، وفي عام 1907 قام المهندس الفرنسي هنري بوب (Henri Popp) بإنشاء الشركة المغربية للتلغراف المكلفة بشكل أساسي بإنشاء محطات بريدية، وفي بداية مارس 1912 تم تحويل هذه الشّركة إلى خدمة حكومية تحت اسم الإدارة الشريفية للبريد والتلغراف والهاتف، وتم استبدال سعاة البريد المشاة. بسعاة بريد على الخيول بتواريخ وأوقات محدّدة كما حملوا المراسلات مسبقة الدّفع عن طريق استخدام الطّوابع البريدية.[2]

اعتبر المخزن البريد والتّلغراف والهاتف من المشاريع الّتي تسهل الإتصالات الرّسمية وحتى الشعبية، إلا أن الفرنسيين استفادوا من إنشاء هذا المشروع منذ القرن التاسع عشر في الإتصالات بين الحكومة الفرنسية وقناصلها الموجودين في المغرب، كما استفادوا من العائدات المادية لهذه الإتصالات البريدية، حيث سيكون هذا المشروع وغيره من المشاريع الأخرى سندا لفرنسا فيما بعد لتسهيل السيطرة والتّوغل في المغرب تمهيدا لتوسيع مشروعها الاستعماري في افريقيا الّذي انطلق من الجزائر، فتونس. فالمغرب مستقبلا.

3- القروض الفرنسية للمغرب الأقصى بداية القرن 20م:

لم تكن أحوال المخزن عند مطلع القرن العشرين على ما يرام لأسباب كثيرة مما جعل المخزن مضطرا تحت وطأة الظّروف إلى اقتراض مبالغ بسيطة في انتظار تطبيق النّظام الجبائي الجديد، إلّا أنّ فرنسا لعبت دورا كبيرا في عرقلة نظام التّرتيب

1- Roger coindreau et Charles penz, Le Maroc, Maroc Français, Maroc Espagnol, Tanger, Collection Terres Lointaines, Société D'Editions Géographiques, Maritimes et Coloniales, Paris, 1949, p 155.

2 - Ibid, p 155.

الجبائي[1] الّذي بدأه السلطان المولى الحسن سنة 1881 في ظروف صعبة. حيث ورث خزينة فارغة ودينا ثقيلا كان تسديده يكلف نصف مداخيل الجمارك المغربية لمدة تزيد عن عشر سنوات لفائدة الإسبان ودين ظل يسدده للإنجليز لغاية 1881، كما شكلت الحماية الأجنبية والتواجد الأجنبي وتبعاته مصدر قلق وإزعاج للسلطان خاصة التوقير والإحترام والإعفاء من المغارم وجميع التكاليف الّتي اكتسبها الأجانب من جراء توقيع المخزن على المعاهدات والاتفاقيات مع الدّول الأوروبية.[2]

كما أدى الإنفاق الجنوني للمولى عبد العزيز إلى تفاقم الأزمة المالية وكذا فشل الإصلاحات غير الفعالة حيث زادت الأعباء الضريبية على دافعي الضرائب، كما أنّ السلطان أخطأ بإلغاء الضرائب القديمة قبل إنشاء النظام الجديد وتفعيله على أرض الواقع مما حرم المخزن من معظم موارده.[3]

لكن اندلاع ثورة بوحمارة واستفحالها مع مرور الأيام وضرورة مواجهتها أرغم السلطان على اللّجوء بطريقة مكثفة ومتلاحقة إلى القروض الأجنبية وما لبثت الأموال الّتي كان يحاول المحزن اقتراضها من الخارج لاستثمارها في برنامجه الإصلاحي المرتقب أن سُخرت في تحمل النفقات المتزايدة لمواجهة حركة التمرد، إلا أن هزيمة عساكر المخزن في ديسمبر 1902، وأمام تهديد بوحمارة بالدخول إلى فاس قرر السلطان عبد العزيز تجهيز جيش قادر على إخماد التمرد لكن فراغ الخزينة اضطره إلى بداية سياسة الإقتراض من مؤسسات المال الأجنبية.[4]

1- خالد بن الصغير، بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب 1886-1904، ط2، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2011، ص637.

2 - خالد فخار، السياسية الجبائية عند السلطان الحسن الأوّل (1873م-1894م)، ع11، السلسلة المغربية للعلوم والتقنيات الضريبية، مطبعة الأمنية، الرباط، 2016، ص63.

3 -Jean Brigon et Autres, Histoire du Maroc, Librairie Nationale, Casablanca, Imp Tardy Quercy S.A. Bourges, 1982, pp 325-326.

4 - خالد بن الصغير، بريطانيا ...، ص ص637-638.

3-1- القرض الفرنسي 1902:

كان الإعداد لبرنامج إصلاح وتنفيذه في المغرب يتطلب من فرنسا قبل كل شيء التمكن من ممارسة ضغط قوي على المخزن بغية إجباره على التّعاون، ولن يتحقق لها ذلك إلا عبر إبرام قرض مهم من شأنه أن يمنح المؤسسات المالية والصناعية الفرنسية وضعا متميزا في تنفيذ برنامج التحسينات أو الإصلاحات الداخلية في المغرب، وكان ديلكاسي تيوفيل[1] (Théophil.Delcassé) وزير الخارجية الفرنسي يرى أن اتّحاد البنوك الفرنسية بريادة بنك باريس والأراضي المنخفضة يشكل الأداة اللازمة والملائمة للقيام بالمهمة.[2]

تعاقد بنك باريس والأراضي المنخفضة مع المخزن على قرض قيمته 7.500.000 فرنك فرنسي وينص العقد على تسديد رأسمال القرض في سنتين بفائدة نسبتها ستة في المائة ولم تشترط المؤسسة المقرضة أي ضمانات مادية، واكتفت باعتراف مختوم بطابع السلطان وبوعد شخصي منه بتسديد القرض، ويبدو أن هذه الصفقة قد تمت فعلا في كامل السرية وسلّم بنك باريس للطرف المقترض شيكات يمكن أن تؤدّى لحاملها، كما تعهد بقبول توقيع وزير مالية المغرب عليها.[3]

1- ديلكاسي: كان وزير خارجية فرنسا من أواخر جوان 1898 إلى 06 جوان 1905، حاول التّوصل إلى حل وسط مع المغرب فوقعت اتفاقية حول الحدود مع الجزائر في ماي 1902 لكن لم تحدّد المناطق، وفرض الفرنسيون سيطرة مشتركة على هذه المناطق وكان واضحا منذ هذه اللحظة أنّ فرنسا كانت تسعى للاستقرار في المغرب انطلاقا من الجزائر فسعى الدبلوماسيون أمثال ديلكاسي إلى الهيمنة على السلطان والمخزن خاصّة أنّ السكة الحديدية تقدمت في الجنوب الجزائري ، وتأثير النفوذ الفرنسي يترسخ تدريجيا في فاس. ينظر:

-Bernard Lugan, Histoire Du Maroc Des Origines à nos jour, Ed ellipses, Editeur Aymeric chauprade, paris, 2011, p 226.

2 - إدموند بورك، الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)، تر محمد أعفيف، ط1، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، رقم 17، نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2013، ص127.

3 - خالد بن الصغير، بريطانيا ...، ص639.

لكن الأزمة العسكرية والاقتصادية بلغت أوجها نتيجة استمرار ثورة بوحمارة فأخذ المولى عبد العزيز يزيد في الضرائب لمواجهة أعباء الحرب حيث تمكنت وزارة الحرب من جمع ميزانية ضخمة لشراء السلاح وإعادة تنظيم الجيش، إلا أنّه حدث ما لم يكن في الحسبان غيّر مجرى الأحداث إلى الأسوأ وهو أنّ وزير الحرب العربي المنبهي جمع ميزانية الحرب وهرب بها إلى الخارج وحصل على الجنسية الإنجليزية حيث وصل إلى لندن محملا بميزانية الحرب المغربية، فأصيب المغاربة بالذعر وفقدان الثقة في المخزن ورجاله[1]، وأصبح السلطان في حيرة وقد نفد المال وهرب به وزير الدفاع في ديسمبر 1903.[2]

3-2- القرض الفرنسي الأوروبي 1903:

ظلّ الوضع المالي في المغرب صعبا للغاية وظلت خزينة الدّولة تعاني من أزمة عميقة كانت تشتدّ باستمرار خصوصا أنّ أبوابا جديدة للصرف فتحت أمام الحكومة المغربية بسبب تكاليف الحملات التي تنظمها للقضاء على الاضطرابات التي سببتها القبائل التي كان الفرنسيون يثيرونها، ولم يجد السلطان طريقا للخروج من هذه الأزمة إلّا بالاقتراض من الأجانب؛ فانبرت المؤسسات المالية الفرنسية لإقراض حكومة السلطان، لكن الإنجليز لم يريدوا أن تنفرد فرنسا بهذا المكسب، فضغطوا على اسبانيا التي كانت بعض مؤسساتها المالية قد شاركت مع الفرنسيين في المحادثات حول هذا القرض لدفعها إلى التخلي عن المشاركة فيه. وأبدى أحد البنوك المالية الإنجليزية استعداده لتزويد السلطان بقرض تساوي قيمته المبلغ الذي عرضه المصرفيون الفرنسيون، وانتهى الأمر بعقد قرض عام 1903 اشتركت في تقديمه بيوت مالية من فرنسا وبريطانيا واسبانيا بحصص متساوية وبلغت قيمته 22.5 مليون

1 - مصطفى العلوي، المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية. مولاي حفيظ سلطان الجهاد، ج3، ط1، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء، 1989، ص ص82- 83.

2 - المرجع نفسه، ص85.

فرنك اقتطعت منها البنوك الفرنسية نسبة 40 بالمائة أي تسعة ملايين فرنك، عمولة لها.[1]

لم يساعد هذا القرض على إحداث تغيير جذري في الوضع المالي للمغرب فتكاليف الحملات الكثيرة وامتناع السكان عن دفع الضرائب والرغبة في توفير المال اللازم لاستغلال ثروات البلاد المعدنية وغير ذلك من الأمور جعلت السلطان بحاجة إلى المال، فتوجّه للاقتراض مرة أخرى [2] ممّا جعل السفر الفرنسي يسارع إلى طلب مقابلة المولى عبد العزيز مقترحا الحل لكلّ المشاكل بمنح قرض آخر جديد.[3]

3-3- القرض الفرنسي 1904: (ينظر الملحق رقم 11)

في مراسلة سانت ريني تايندي (Saint-René Taillandier) الوزير المفوض للجمهورية الفرنسية في طنجة إلى وزير الخارجية الفرنسي ديلكاسي في 29 جانفي 1904 يعلمه بأنّ السلطان عبد العزيز بعث رسالة منه شخصيا يحملها ممثل عنه يطلب فيها الدخول في محادثات مع ممثلي بنك باريس والأراضي المنخفضة من أجل تذليل الصعوبات للحصول على قرض من هذه المؤسسة.[4]

لقد تمّ توقيع عقد القرض الفرنسي للمغرب رسميا في 12 جوان 1904 بفاس بين الحكومة المغربية والبنوك الفرنسية بقيمة 62.5 مليون فرنك مقابل ضمانات

1- هاشم صالح التّكريتي، "**التّغلغل الاقتصادي الأوروبي في المغرب 1894-1912**"، ***مجلة المجمع العلمي***، ج1، مج45، بغداد، 1998، ص ص243- 244.

2- المرجع نفسه، ص244.

3- مصطفى العلوي، المرجع السابق، ص85.

4- M.A.E, Documents Diplomatiques, Affaires Du Maroc, 1901-1905, Imp Nationale, Paris, 1905, p 119.

المداخيل الجمركية لجميع الموانئ المغربية[1] كما أنّ المقرضين كانوا مجموعة من البنوك ممثلة في بنك باريس والأراضي المنخفضة[2]

استمرت المفاوضات قرابة ثلاثة أشهر بين الطرفين حيث أتفق على أن يكون القرض بفائدة خمسة بالمائة يؤدى خلال 36 سنة، حيث سيتم استخدام الأموال التي تمّ الحصول عليها بشكل أساسي لسداد القروض السابقة بفائدة قدرها ستة بالمائة مع عدم احتساب عمولات البنك، كما أن ضمان القرض يأخذ 60 بالمائة من عائدات المغرب الجمركية حيث يتم تعيين وكلاء في كل الموانئ المغربية بالتنسيق مع المفوض المغربي لمراقبة واستخلاص العمليات والأموال لسداد الدين[3] كما عيّن اتحاد البنوك الممثل في بنك باريس والأراضي المنخفضة ممثلا رسميا عن حاملي الأسهم في شخص هنري رينيو (Henri Regnault)[4]

إنّ العقد تشكل من 38 بندا[5]، ومنح امتيازات كبيرة للبنوك الفرنسية حيث بلغ عددها إحدى عشر بنكا[6]، واستخلصت عائدات أكبر الموانئ مثل طنجة، والدار البيضاء والصويرة، العرائش والرباط وتطوان وأسفي ومزغان (الجديدة)[7].

مثل إنشاء هيئة مراقبة الدين تطورا مهما حيث أن الهيئة تملك قوة ضغط كبيرة، وتمنح فرنسا موقعا متميزا يمكنها من السير قدما في مسعاها على غرار ما فعله صندوق الدين في مصر، هذا بالإضافة إلى البنوك المتعاقدة والتي حصلت على

1- Affaires du Maroc 1901-1905 , Op-Cit, p 140.

2- مصطفى العلوي، المرجع السابق، ص 85.

3 - Ibid, p 141.

4 - إدموند بورك، المرجع السابق، ص 133.

5 - يوجد نص عقد هذا القرض في (Affaires du Maroc 1901-1905)، من ص 143 إلى ص 152.

6 - Ibid, p 149.

7 - Ibid, p 145.

ضمانات تمنحها الأسبقية في القروض المستقبلية، وأخيرا جرى بسط الأرضية لإنشاء بنك الدّولة وبرنامج ضخم للأشغال العمومية.[1]

شكل قرض 1904 علامة أشرت على النهاية المنطقية لسلسلة من الأحداث بدأت بالقروض مطلع القرن العشرين، إذ أضحى لفرنسا حق التّدخل بحرية في الشؤون المالية للمغرب، ممّا جعل قلق الحكومة المغربية يتعاظم في فاس بسبب الوضع البائس الذي وجدت نفسها فيه، وبسبب ما تسرب من برنامج الإصلاح الذي أعدته فرنسا لتقديمه إلى السلطان، كما تبدّدت ثقة المغرب في مقاصد فرنسا ونواياها خاصة بعد التّوترات على طول الحدود مع الجزائر.[2]

3-4- القرض الفرنسي سنة 1910:

حاول المولى عبد الحفيظ بداية مشواره في الحكم التجاوب مع طلبات الرعية وهي رفع ما أضرّ بهم من شروط فرضت سابقا في عهد عبد العزيز فأعلن في 19 يناير 1908 عدم اعترافه بما جاء في مقررات الجزيرة الخضراء، غير أنّ الرد الأوروبي جاء واضحا وقاسيا من خلال المذكرة المرفوعة من لدن الدول الموقعة على هذا الاتفاق بتاريخ 14 سبتمبر، وبإيعاز فرنسي تشترط فيها للاعتراف بالسلطان الجديد، تخليه عن الجهاد وإعلان ذلك في المساجد، وقبول جميع الاتفاقيات التي عقدها المخزن السابق بما فيها ميثاق الجزيرة الخضراء وأداء ديون المخزن السابق وقبول أداء التعويضات الحربية وتعويضات حادثة الدار البيضاء.[3]

إنّ ضعف حكم المولى عبد الحفيظ بات مكشوفا وعاريا أمام الجميع، ومن ذلك الوضع البائس للخزينة المغربية، الذي كان يحمل المخزن على قبول كل طلب

1- إدموند بورك، المرجع السابق، ص 133.

2 - المرجع نفسه، ص134.

3 - الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار، ضريبة الترتيب 1880- 1915، مطابع افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011، ص304 .

تتقدم به فرنسا إن كان يرغب في إيجاد إمكانية للحصول على اتفاق بشأن قرض مالي، ومن ثم نجم عنه استسلام سلطان المغرب للضغوط الفرنسية سنة 1910.[1] بهذا استمرت سياسة التوغل الفرنسية في المغرب، فقبيل الحماية بسنتين فقط وقعت الاتفاقية الفرنسية المغربية في 04 مارس 1910[2]، وحضيت فرنسا بموافقة جميع الأطراف الأوروبية، فقد عبرت الصحافة الفرنسية في الجزائر عن ارتياح الحكومة الألمانية وموافقتها على السياسة الفرنسية ما دامت ستبقي ضمن حدود المعاهدات الموقعة سابقا ولا سيما معاهدة الجزيرة الخضراء.[3]

تمّ ترتيب الوضع للمفاوضات في شأن منح قرض للمغرب بين الجانب الفرنسي من ممثلي البنوك الكبرى ومسؤولين من وزارتي المالية والخارجية الفرنسيتين أمّا المغاربة فمثلهم المقري[4] وفي 21 مارس 1910 وضعت القواعد والترتيبات والتفاهمات الأولية للقرض، وكانت واضحة في مراسلة وزير الخارجية الفرنسي بيشون (Stéphen Pichon) إلى رينيو (Regnault) الوزير المفوض للجمهورية الفرنسية في طنجة[5]، وفي 13 ماي 1910 تمّ التوقيع على عقد القرض بين المقري ممثلا عن المخزن وممثلين عن بنك الدّولة المغربي (بنك المغرب).[6]

حددت قيمة القرض بـ 09 مليون فرنك، بشروط قاسية على المغرب حيث تعهد المخزن بوضع ضمان يتمثل في 40 بالمائة المتبقية في يده من مداخيل الجمارك وكذا كل الضرائب غير المباشرة، والعائدات التي تؤول للدولة من احتكار التبغ والقنب

1- إدموند بورك، المرجع السابق، ص 242 .

2- M.A.E , Affaires du Maroc V 1908-1910, Imp Nationale, paris, 1910, p 343.

3- Les Affaires Marocaines, La Signature De L'Accord Franco-marocain, L'Opinion en Allemagne, L'Echo d'Oran Journal Quotidien Du Matin, Soixante-sixième Année, Lundi 07 Mars 1910, Oran.

4- إدموند بورك، المرجع نفسه، ص 242.

5 -Affaires du Maroc, 1908-1910, Op-Cit , pp 363-364.

6 - Ibid, p381.

الهندي (الكيف) والمداخيل من أراضي الدولة الواقعة على بعد عشر كيلوميترات من الساحل.[1]

كما أجيز لـ "لجنة مراقبة الدين" ولأول مرة تحصيل واجبات الجمارك وليس مجرّد مراقبة الأمناء أثناء تأدية عملهم فحسب كما كان الأمر سلفا، وهكذا حددت المداخيل المتاحة للمخزن في 03 ملايين فرنك عهد بها إلى بنك الدّولة ليحصلها من الضرائب الخاضعة لسلطته، أما حاملوا سندات الدين فقد فرضوا بالقوّة خصم كلّ الأداءات المترتبة على القروض العالقة والتّعويضات اللازمة قبل تسليم الباقي إلى الحكومة.[2]

3-5- فشل الترتيب الجبائي:

كان لفرنسا مصلحة في إفشال الترتيب الجبائي، والإصلاحات المغربية حيث حاولت استغلال الصعوبات المالية بالمغرب لتشدد قبضتها على البلاد هكذا حالت العرقلة الفرنسية من 1901 إلى 1903 دون جباية الضريبة على أساس الترتيب من الأجانب والمحميين علما أنّ ذلك كان الحل الوحيد لتوفير موارد محصلة للمخزن العاجز عن فرض جباية الضريبة على القبائل، لقد انكشفت النوايا الحقيقية للحكومة الفرنسية الساعية لإسقاط المخزن العزيزي في أزمة مالية، فكانت سنتان من تعطيل أداء الضرائب كافية لإسقاط المخزن في الفخ الفرنسي، فخ القروض أولا ثم فخ الحماية فيما بعد، لقد كان المخطط الفرنسي شاملا ومتكامل الحلقات من خلال سعيه كذلك إلى التخلص من بريطانيا المنافس التقليدي لفرنسا، بإظهاره في أعين المخزن على الأقل بمظهر العاجز عن المساعدة، لذلك جاء إفشال الترتيب وإفلاس الخزينة، ودفع المخزن إلى الاقتراض من البنوك الفرنسية مع قبول شروطها،

1 - إدموند بورك، المرجع السابق، ص 243.

2 - المرجع نفسه، ص243.

وبالتالي الضغط على المخزن للتخلي عن عدائه لفرنسا والتّحول بالمقابل إلى التعاون معها لتهيئ شروط الحماية[1]

وبهذا نستخلص بأن المغرب وقع بالفعل في أزمة حقيقية خلفتها الأوضاع الصعبة من مشاكل في تحصيل الترتيب وعراقيل أمام الإصلاحات وأزمة مالية في العهد العزيزي جعلت المولى عبد الحفيظ فيما بعد يحاول التخلص منها، لكنه واجه الضغط الأوروبي خاصة الفرنسي، وكذا الالتزامات التي وقعت في الاتفاقيات السابقة بين المغرب والدّول الأوروبية.

كما نلاحظ بأن المشاكل الدّاخلية في المغرب من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية خلال القرن 19م وبداية القرن العشرين كان لها دور كبير في فسح المجال للضغوطات الأجنبية الأوروبية على المغرب لعقد الكثير من المعاهدات والاتفاقيات غير المتكافئة وخاصة فرنسا التي عملت بكل الوسائل للحصول على الامتيازات المختلفة سواء الحماية القنصلية أو الامتيازات الاقتصادية المتمثلة في المشاريع الاقتصادية أو القروض المالية، مما جعل الدّولة عاجزة عن مواجهة الاضطرابات الأمنية الداخلية والتّهديدات الخارجية خاصة من طرف فرنسا التي تحتل الجزائر المجاورة لها، وتبحث عن الذرائع وتحيك الخطط للتوغل في المغرب لتجهيزه للسيطرة الكاملة مستقبلا.

1- الطيب بياض، المخزن والضريبة...، ص275-276.

ثالثا- العوامل المساعدة على التغلغل الاقتصادي الفرنسي في البلدين.

لم يكن سبب التغلل الإقتصادي الفرنسي في البلدين القوّة الاقتصادية والمّالية الاستعمارية هو الوحيد إنّما كانت هناك عوامل داخلية أخرى سّهلت التسرب الفرنسي فيهما.

1- عقم الإصلاحات المتبعة في البلدين خلال القرن 19م:

لابدّ أن نلاحظ أنّ الحركة الإصلاحية التونسية لم تكن منتظمة أو خاضعة لرؤية متناسقة وإنّما هي محاولات غير مستقرة لتقويم الوضع السياسي في فترات متباعدة ومن المسلّم به أنّ هذه المحاولات كانت بمثابة رد فعل فكري وسياسي على ما آلت إليهه البلاد من ركود وتأخر، وقد نشأت الحركة الإصلاحية من محاولة فهم أسباب تخلف تونس بالمقارنة مع أوروبا، فمنذ فترة حكم أحمد باي قامت حركة تجديد كانت حصيلتها عصرنة الجيش وتنشيط الاقتصاد، إلّا أنّ هذه الإصلاحات لم تغير إلا قليلا من الوضع السياسي والاجتماعي السّائد ولم يكن لها تأثير يذكر في نمط حياة النّاس.[1]

لقد سنّ عهد الأمان في 09 سبتمبر 1857 الذي يعد إعلانا لمبادئ حقوق الإنسان، واكتمل هذا التّوجه بإصدار دستور سنة 1861 الذي ينص على جملة من الأحكام العصرية، كما أنّ الوزير الأكبر خير الدّين حاول إرساء نواة إدارة منظمة تستند لقوانين عصرية في قطاع الفلاحة والتّعليم والقضاء والجباية وإصلاح التعليم الزيتوني وتأسيس المدرسة الصادقية، إلّا أنّ هذه الإصلاحات جاءت متأخرة باعتبارها لم تحل دون توسع النفود الإمبريالي.[2]

دخلت البلاد التونسية مع أواسط القرن 19م مرحلة إنجاز مشاريع كبرى وتمّ ذلك بإيعاز من الأوروبيين، من سماسرة ومهندسين، وقناصل، وشركات حيث

1 - نورالدين الدقي، تونس من الإيالة...، ص 57.

2 - المرجع نفسه، ص ص60- 61 .

انعكست هذه المشاريع سلبا على التّوازنات المالية للبلاد وألحقت صعوبات وأضرار بالبلاد.[1]

لقد كان التّصور لدى أهل الإصلاح الاقتصادي في تونس أنّه سيؤدي إلى استقلال البلاد عن القوى الأوروبية وعن تيّار حضارتها، وإذا بالرأسمالية الفرنسية تستعمل تلك الرّغبة في التّحديث لتجعل منها وسيلة لفرض هيمنتها الشاملة على تونس.[2]

كانت معارضة الإصلاحات في تونس قوية خاصة أنّ جماعة المصلحين من أمثال خير الدّين وابن أبي الضياف وبيرم الخامس كانت تنقصها قاعدة اجتماعية حقيقية بل كانوا يستمدون نفوذهم من رضى الباي، وكانت جماعة معرضة للتصدع السريع ثمّ إنّ الباي استسلم لضغط القناصل الأروبيين ولتأثير قسم من رجال البلاد فأنهى تجربة خير الدين الإصلاحية في شهر جويلية سنة 1877 وتخلى بذلك تخليا نهائيا عن آخر فرصة له في إخراج البلاد من الأزمة وكان السير إلى الهاوية واضحا.[3]

أمّا المغرب فقد ارتبط الإصلاح فيه خلال القرن التاسع عشر الممتد بالتّحديات الناتجة عن ضغوط الدّول الأوروبية إذ اتخذت المحاولات الإصلاحية المخزنية في ميادين الإدارة والجيش والاقتصاد شكل ردود فعل تجاه أخطار التّدخل الأجنبي وقد انفردت بريطانيا عن باقي الدّول بتقديم الكثير من المقترحات الإصلاحية بواسطة ممثلها بطنجة جون دريموند هاي للقيام بإصلاحات تنهض بالاقتصاد المغربي وتسهل التجارة مع بريطانيا وتدعم مصالحها، أما فرنسا واسبانيا فقد عملتا على إفشال كل مبادرة إصلاحية من شأنها أن تمكّن البلاد من الوقوف في وجه المدّ الأجنبي.[4]

1- عبد المجيد بالهادي، الوعي بالمسألة الاقتصادية ...، ص129.

2- الأزهر الغربي، المرجع السابق، ص 45.

3- الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 99 .

4- محمد القبلي، موجز...، ص 293 .

كانت مشاريع الإصلاح الوطنية التي قدّمها ثلّة من المغاربة علماء ومفكّرين قد انضافت إلى مشاريع إصلاحية بعيون غربية كإصلاح الطرقات والنّظام المالي تحت إشراف أوروبي وإدخال الأجهزة الحديثة في مجال البريد والمواصلات.[1]

وكذلك إصلاح الشرطة والجيش تحت إشراف أوروبي، وإصلاح الموانئ ومراقبة ماليتها من طرف الأوروبيين. فالهدف واضح من هذه المشاريع ألا وهو حماية مصالحها وتوسيعها داخل المغرب.[2]

ضغطت الدول الأوروبية مجتمعة أو منفردة على المغرب لإدخال الإصلاح والقبول به وهو في حالة ضعف شديد، وهكذا فإننا أمام إصلاحات فرنسية واسبانية وبريطانية قدّمت للمغرب ليكون أمام حقيقة جلية وهي أنّ فرنسا وغيرها من الدّول الأوروبية لم تكن لها إصلاحات بالمعنى الصحيح لمفهوم المصطلح ولكن كانت لها مطالب تريد الحصول عليها، لقد كانت الدول الاستعمارية تعلم أنّ المغرب بما هو عليه غير قادر على أن يقفز إلى الإصلاح المطلوب منه في ظلّ أوضاعه المترهلة وحالته الداخلية المضطربة، بفعل ما نحته التّخلف والاستبداد وعمّقته الدول الأوروبية.[3]

لقد تزايدت حاجيات المخزن المالية الناجمة عن تسديد الغرامة الاسبانية إثر حرب تطوان والقرض الإنجليزي بالإضافة إلى المصاريف المتعلقة بمختلف المشاريع الإصلاحية.[4]

كما أنّ المولى الحسن بدأ ولايته في ظروف صعبة على جميع الأصعدة خاصة الخصاص المالي والجبائي، فقد ورث خزينة فارغة ودينا ثقيلا كلف نصف مداخيل الجمارك المغربية لمدة تزيد عن عشر سنوات[5] فعمل على إصلاح جبائي عرف

1- أحمد كافي، مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2013، ص 163 .

2- المرجع نفسه، ص163.

3- المرجع نفسه، ص ص 164- 165.

4- محمد القبلي، الموجز ...، ص296.

5- خالد فخار، المرجع السابق، ص63.

بالترتيب وهو ضريبة فلاحية وقد استثني منه المحميون والأجانب وكان على مرحلتين الأولى في 30 مارس 1881 أمّا الثانية سنة 1884 وهذا لمواجهة نفقات الدولة المتصاعدة [1] كما حاول المولى عبد العزيز إحياء فكرة الترتيب الحسني الذي فشل بسبب المعارضة الداخلية.[2]

لقد قبلت القوى الأجنبية الموقعة على اتفاق مدريد الالتزام بالترتيب باستثناء الحكومة الفرنسية التي كانت تود استعمال التّهديد على المخزن لأطول مدّة ممكنة حيث كانت النّوايا الحقيقية لها إسقاط المخزن العزيزي في أزمة مالية فكانت سنتان كافية من تعطيل الترتيب لإسقاط المخزن في الفخ الفرنسي ألا وهو فخ القروض.[3]

لقد كانت إمكانية الإصلاح في المغرب ضئيلة خصوصا للنهوض بالبلاد إلى المستوى المطلوب لضمان سلامتها، إذ توجب تقدير مدى التخلف الذي كان قد آل إليه المغرب وقتئذ.

لا غرابة إذن في أن جميع المحاولات الإصلاحية التي تقدّم بها بعض الفقهاء المغاربة لم تزد أن تكون حبرا على ورق، كما أنّ المغرب قد تعرّض في القرن التّاسع لخطر السقوط تحت سيطرة الغير وهذا ما تعرّض له مع بداية القرن العشرين.[4]

2- ضعف السلطة المركزية وتراجع الأداء السياسي:

كانت تونس ولاية ضعيفة في إدارتها وفي إمكانياتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فكان الباي يركز كلّ السلطة في يديه رغم أنّه لم يكن قد تمرّن على

1 - علي حسني، المرجع السابق، ص ص175-176.

2 - الطيب بياض، المخزن والضريبة...، ، ص246.

3 - المرجع نفسه، ص275.

4 - جرمان عياش، "**حول الإصلاح بالمغرب في القرن التاسع عشر**"، ***مجلة دار النيابة***، السّنة الأولى، العدد الأول، يناير 1984، طنجة-المغرب، 1984، ص13 وما بعدها.

فنون الحكم[1]، وبالرغم من وضع دستور سنة 1857 والذي عدل بدستور 1861 فإنّ الدساتير لم تعدل من سلطة الباي إلا نظريا؛ فكان يتصرّف في الأمور المالية والشؤون القضائية بالرغم من وجود المحاكم، والباي هو من يختار وزراءه ويعزلهم كما يشاء ولم يكن معظم هؤلاء الوزراء من أصل تونسي ولذا عملوا في معظم الأحيان على كسب عطف مولاهم، كما أنّ سلطة الوزراء لم تكن محددة ولم يكن لبعض الوزارات عمل يذكر ففي النصف الثاني للقرن التاسع عشر كانت هناك وزارة الأمور الحربية، في وقت لم يكن فيه جيش، وقامت وزارة للبحرية دون أن تكون هناك سفن وذلك بعد إنشاء اللجنة المالية الدولية إذ أصبح الإشراف على مالية الدولة للأجانب.[2]

ومن ذلك إسراف أحمد باي الأموال في مشاريع لا جدوى منها مما جعله يلجأ إلى رفع الجباية لتأمين بعض المداخيل مما خلف موجة استياء كبيرة لدى الرّعية حتى أن الشيخ المفتي أبو إسحاق إبراهيم الرياحي ألقى خطبة مشهورة في جامع الزيتونة يستهجن المظالم خاصة الناجمة عن الجباية يطالب : *"... برفع مظالم أحرقت قلوب العباد، وأخلت البلاد، ونشرت أنواع الشرور والفساد ..."* [3]

لدرجة أنّ الباي بعد عودته من رحلته إلى فرنسا واجهه الرياحي مذكرا بأنّ ظلم العمال واللزامة لا يزال مستمرا، وطالبه بالنهي عن هذا التّعسف فقام الباي منغصا من أثر الموعظة.[4]

1- جلال يحيى، المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، مطبعة المصري، دار المعارف، مصر، 1965، ص241.

2- محمد محمود السروجي، العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، مطبعة المصري، الناشر المكتبة الوطنية، بنغازي، ص ص 18- 19.

3- ابن أبي الضياف، ج 4، المصدر السابق، ص 82.

4- المصدر نفسه، ص 11.

أهمل أحمد باي الفلاحة تماما ورفع الجباية وساهمت سياسيته في إفلاس مجموع الفلاحين التونسيين كما تكفلت الكوارث الطبيعية والانفتاح الاقتصادي بأعمال الخراب الباقية.[1]

تواصلت أزمة الحكم في تونس، فلم يكن خليفتا أحمد باي على قدر عال من الهمّة، فمحمد باي(1855-1859) كان أقرب إلى الأمية، وتشق عليه القراءة والكتابة كما كان متشبثا بالرقيق بعد إبطاله، يلازم الحريم ويأخذ المحصنات للخدمة بداره.[2]

أمّا محمد الصادق باي(1859-1882) فلم يكن يختلف عن سلفه محمد باي سوى أنّه أقلّ منه أمية وجهالة، إلا أنّه كان ضعيف الشخصية، امتاز بالخمول الذهني والميل إلى التّرف دون حدود، ضعيف الأخلاق بسبب انقياده لهواه ولمن يجلب له وسائل اللهو، حتى وقع أسيرا لبعض وزرائه الذين وفروا له كل ما يطلب، لكي يبقى بعيدا عن الحكم فأصبح قليل الاكتراث بشؤون البلاد تاركا الاهتمام بالسياسة وحاجيات الناس إلى الوزير الأكبر مصطفى خزندار وأعوانه[3] إلا أنّه كان مولعا بالجيش، منشغلا ببلاطه وغلمانه والتنقل بين قصوره وفي مدّته ساءت أحوال البلاد، ولعل أبرز مظهر لذلك هو تعاظم دور القناصل الأجانب في رسم السياسة التونسية.[4]

لم يكن الضعف ميزة اختصت بها تونس لوحدها ولكن الخلل السياسي كان معقدا في بلدان شمال إفريقيا في هذه الفترة خاصة بعد احتلال الجزائر 1830.

1- خليفة الشاطر، التبعية وتحوّلات ما قبل الاستعمار، ص 522.

2- نورالدين الدقي، تونس من الإيالة...، ص 42.

3- الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)، تق عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (متبعم) وكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة صفاقس، زغوان-صفاقس، نوفمبر، 1995، ص 65.

4- نورالدين الدقي، تونس من الإيالة...، ص 43.

ظل المغرب يعيد إنتاج نفس البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حيث كانت أزمة السلطة ترتبط أساسا بغياب إطار قانوني واضح ينظم انتقال الحكم من سلطان إلى آخر. فكلما توفي سلطان افترقت الكلمة في البلاد، وقد فتح هذا المشكل السياسي أمام زعماء القبائل وشيوخ الزوايا ونخب الحواضر باب المناورة لفائدة هذا الأمير أو ذاك وتغيير تحالفاتهم وفق مصالحهم الظرفية، وكان لتدخلّ الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر في الشؤون الداخلية للبلاد أثر كبير في تعميق هذه الأزمات.[1]

لقد تواصلت أزمة العرش وتعقدت المشاكل السياسية والأزمات الاقتصادية والتّدخلات الأجنبية خلال القرن 19م وبداية القرن 20م وازدادت الحملات المخزنية ضد اضطرابات القبائل التي سادت عددا من الجهات المتأثرة بسوء الأوضاع الاقتصادية والإدارية والسياسية خاصة بعد بيعة المولى عبد العزيز في سنة 1894 وازداد التنافس الأجنبي على البلاد وخاصة بعد تولّية عاهل في سن الطفولة يحجر عليه بّاحماد[2] الذي لم يكن في نظر المغاربة إلا شخصا مستبدا يتخذ من الجميع أداة تنفيذ وهكذا انتشرت الثورة بالشاوية والحوز ودكالة والغرب ثم امتدّت إلى باقي المناطق، حيث قاوم بّاحماد الثوار بوسائل مختلفة إلا أنّ الفوضى عمّت المغرب فانتشر قطاع الطرق واللصوص وعناصر الفساد.[3]

1 - محمد القبلي، تاريخ المغرب ...، ص 451.

2 - باحماد : اسمه أحمد بن موسى ولد في 1841، تولى مناصب الوزارة والحجابة في العهدين الحسيني والعزيزي، كان والده حاجبا لدى السلطان محمد بن عبد الرحمان ثم وزيرا صدرا في عهد المولى الحسن، كان باحماد مسؤولا عن تربية الأمير عبد العزيز الذي سيأخذ له بالبيعة بعد وفاة أبيه السلطان الحسن، وأصبح لباحماد نفوذ كبير حتى لقب بالحاجب المستبد، وبعد إقصاء منافسيه في القصر صار في منصب الوزير الصدر، حيث نصب أهله وأنصاره في مراكز السلطة، حاول الوقوف في وجه الأطماع الأوروبية، توفي في 13 ماي 1900. ينظر: معلمة المغرب، ج1 ،المرجع السابق،ص ص175 - 176.

3 - ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص ص 288- 289.

بينما كان بّاحماد يدير شؤون الدّولة ويردع الثورات، انشغل الملك الصغير بألعابه ولهوه أكثر أوقاته. كان يستلم من السفير الإنجليزي مجموعة من الألعاب الميكانيكية الملائمة لسنه، وعمل الإنجليز على تلهية العاهل، فتقاطرت عليه من بريطانيا أنواع الدرجات ووسائل اللهو، والتي ازداد تأثيرها بموت باحماد سنة 1900 وعندما أدرك الأجل باحماد كان المولى عبد العزيز قد بلغ العشرين، ولم يهيئ تربويا وسياسيا بكيفية جدّية لممارسة الحكم[1]، فحاول عبد العزيز المحافظة على نفوذ أسرة باحماد فعيّن أخاه لحسن حاجبا، وابن عمّه المختار بن عبد الله بن أحمد صدرا أعظم ثمّ عين المنبهي وزيرا للحرب ومن هنا بدأت صفحة أخرى من حياة المخزن الذي ازداد ابتعادا عن مسايرة التطور المعاصر في أساليب التسيير والحكم.[2]

ضعفت السلطة في المغرب وطمع الكثير في السيطرة على الحكم أو الثورة ضد السلطان ولعل أخطر هؤلاء الجيلالي الزرهوني المدعو بوحمارة، فكانت ثورته بحق أخطر فتنة عرفها تاريخ المغرب الحديث المعاصر فقد كانت إحدى العوامل الجوهرية التي ساهمت بقسط لا يستهان به في الإجهاز على استقلال البلاد وتركها ضعيفة لا تقوى على القيام والحركة، وقد نجح بوحمارة في قهر جيوش السلطان المدججة بالسلاح والمدفعية طيلة ثورته الممتدة من سنة 1902 إلى 1909.[3]

بلغت الخطورة في ثورة بوحمارة أبعادا أكبر من كونها ثورة، حيث أنّه أنشأ مخزنا على غرار المخزن الشرعي بفاس وتبنى كل البروتوكولات الرّسمية واتخذ له وزراء وقادة جيش، وأخطر من ذلك حصل على المساعدة من الفرنسيين، وعلى الضّرائب المفروضة على القبائل الخاضعة له، وعلى ما تدره الرسوم الجمركية، حتّى

1 - ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص ص 290.

2 - لويس أرنو، زمن "لمحلات" السلطانية الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860 و1912م، تر محمد ناجي بن عمر، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء-المغرب، 2002، ص ص 102- 103.

3 - ابراهيم كريدية، ثورة بوحمارة...، ص 83.

أنّه منح امتيازات للإسبان والفرنسيين، فقد أبرم مع الشركة الاسبانية لمناجم الريف عقدا مدته تسعة وتسعون سنة لاستغلال حديد منجم وكسان وذلك في سنة 1907، وفي نفس السنة سمح لشركة اسبانية ممولة برأسمال فرنسي وهي "شركة شمال إفريقيا" باستغلال مناجم الرّصاص بجبل أفرا، ورخص للشركتين بتشييد سكة حديدية تربط بين المنجمين المذكورين وبين ميناء مليلية القريب لنقل معادنها إلى مصانع أوربا[1].

انتهت ثورة بوحمارة في 22 أوت 1909 بعد إلقاء القبض عليه وإعدامه زمن المولى عبد الحفيظ، حيث اعتبرت ثورته أخطر حركة مناهضة للدّولة خلال العقد الأول من القرن20م.[2]

لقد كان ضعف السلطة المركزية في تونس والمغرب الأقصى في هذه الفترة أمرا حتميا نظرا للبُنى السياسية العتيقة والاقتصاد التقليدي الضعيف وغير التنافسي والخلل في النّظام الاجتماعي بسبب الأزمات والجوائح والكوارث الطبيعية، والاستبداد بالسلطة والشطط في جمع واستخلاص الضرائب، وكذا التّذمر والاحتجاج والثورات ضد هذه السلطة من طرف الرعية، قد كشف عن مدى الخلل الحاصل، وتراجع الأداء السياسي مما عرّض كيان الدولتين لأخطار وجودية في كثير من الأحيان، حتى أن هذا الضعف مكن لفرنسا الحصول على الكثير من الامتيازات خاصة الاقتتصادية الّتي مهدت لتطبيق مشروعها الاستعماري.

3- الفساد والإفلاس المالي في البلدين:

ذكرنا سابقا أن الفساد الإداري وسوء اختيار رجال الدّولة ومسؤوليها في تونس كان وبالا على تونس، فقد اعتمد تعيين المسؤولين والوزراء والقياد والعمال على

1 - ابراهيم كريدية، ثورة بوحمارة...، ص ص54- 56.

2 - علي حسني، المرجع السابق، ص 207.

الولاء والمحسوبية والرشوة والوساطات لدى الباي ولم تعتمد تعيين أغلبهم على الكفاية والتمرس بأمور الحكم والسياسة والتسيير. هذا الوضع أوجد رجالا في الدولة فاسدين بكل معنى الفساد أمثال: مصطفى خزندار ونسيم شمامة ومصطفى بن اسماعيل ... كل هؤلاء ساهموا في إفلاس خزينة الدولة وإفقار الرعية وإضعاف البلاد. ومن ذلك أنّ مصطفى خزندار قد أباح لابن عياد التّصرف فيما يريد دون رادع، فقد نهب أموال الخزينة والضرائب [1] وتورط في معاملات فساد كبيرة ثم فر إلى فرنسا بالأموال، فأعطيتت له الجنسية الفرنسية في 13 سبتمبر1852. فكانت هذه خيانة كبيرة للباي والإيالة كلفت الخزينة ما لا تطيق.[2]

ازداد تورط خزندار في الفساد أكثر فقد عيّن نسيم شمامة خلفا لمحمود بن عياد وجعل وظيفته قابض الأموال فقد أثرى ثراء فاحشا غير شرعي[3] ، كما أنّ الخزندار تحالف مع نسيم محاولا استغلال خبرته الهامة في ميدان المحاسبات المالية ليدعم بها مكاسبه،وهو الشخص الوحيد القادر على مده بخفايا ابن عياد والأسرار الّتي لم يقاسمها الوزير تغطية لتجاوزاته، أما نسيم فقد عمل على المحافظة على منصبه مستغلا خبرته ومعرفته بأن سياسة النهب هي الّتي ضخمت ثروات بن عياد والتي كانت باشتراك مع الوزير وبدفع منه.[4]

امتلك نسيم أموال طائلة مستغلا منصبه في جمعها، فقد اقتنى 65 عقارا توزعت بين الحاضرة وحلق الوادي والمرسى وأريانه ومنوبة والمحمدية، إلا أنه بعد ثورة بن غذاهم طالب المنتفضون بعزل الوزير مصطفى خزندار بسبب تورطه

1 - الجنرال حسن، المصدر السابق، ص50.

2 - المصدر نفسه، ص 61.

3 - المصدر نفسه، ص 83.

4 - رضا بن رجب، المرجع السابق، ص 489.

في الفساد المالي والاضطرابات، واتهم نسيم بإفلاس الخزينة وتحريض الباي على مضاعفة مبلغ مال الإعانة.[1]

سافر نسيم إلى فرنسا حاملا معه كل الأموال الّتي جمعها، فرأت الدّولة أن تسند منصب رئيس القبّاض ومدير المالية إلى ابن أخ نسيم، وهو شلومو. لكن فشلت في اختيارها هذا، ذلك أن شلومو استغل منصبه وعمل لحسابه الخاص ما بين 1864- 1866 وسرق مبلغ عشرة ملايين ريال من أموال الدولة وفرّ إلى جزيرة كورفو اليونانية حيث استقر بها نهائيّا.[2]

لقد كان خراب البلاد على يد ثلاثة أشخاص وأتباعهم أعوان السوء وهم محمود بن عياد وتلميذه نسيم شمامة ورئيسهما مصطفى خزندار.[3]

ومن أسوأ الرجال الّذين تذكرهم المصادر التّونسية الوزير مصطفى بن سماعيل الّذي تولى الكثير من المناصب وارتقى بطريقة غريبة وسريعة. فيها من التآمر والفساد لدرجة أنّه تآمر على الوزير الأكبر خير الدّين وأغرى الباي به وذكر عنده أن خير الدين يطمح لولاية تونس وأنه يجمع الأنصار لذلك وقد اختلق الكثير من الأكاذيب ليوقع بين الباي وخير الدّين وكان يغري حتّى بعض الجنرالات بذم الوزير لدى الباي ليدلل بها على صدقه، حتى استطاع إيغار صدر الباي على خير الدين واضطره للخروج من الوزارة الكبرى.[4]

كما تآمر على الوزير الأكبر محمد لدى الباي وأبلغه أن القناصل الأوروبيين يشتكون من سوء معاملة محمد خزندار، وقام مصطفى بن سماعيل بطلب مساعدة القناصل الأوروبيين لدعمه لدى الباي كي يعينه وزيرا أكبرا وقد حصل على ما كان يطمح إليه فقد عينه الباي في 25أوت سنة 1878 مسؤولا على الوزارة الكبرى، وعلى

1 - رضا بن رجب، المرجع السابق، ص ص 495- 496.

2 - المرجع نفسه، ص 497.

3 - سيرة مصطفى بن سماعيل، تح رشاد الإمام، المعهد القومي للآثار والفنون، المكتبة التاريخية 2، وزارة الشؤون الثقافية، تونس 1981، ص ص 09-11.

4 - المصدر نفسه، ص ص21- 23.

الرغم من سعيه إليها بشتى الطّرق الوضيعة كان متعجبا من تحقيق أمنيته في تسيير هذه الوزارة حتى قال لتابعه علالة ابن الزاي أني لم أصدق نفسي أني وليت خطة الوزارة الكبرى، كل هذا وليس من المبالغة في شيء أن نقول بأن بن سماعيل كان يتصف بانحطاط الأخلاق والشذوذ والسذاجة إلى حدّ بعيد[1]، حيث يذكر بن الزاي شهادات عن فساد هذا الوزير في كتاب سيرة مصطفى بن سماعيل.[2]

فيذكر أن الوزير أعمته مصالحه الشخصية إلى حد خيانة بلده لما سولت له نفسه إلى التعاقد والتفاهم مع روسطان (Roustan) [3] على صفقة مكّن لفرنسا من بسط حمايتها على البلاد التونسية مقابل حصوله على خمسة ملايين فرنك، ومبررا هذا الفعل بأنه ليس عنده أمان في تونس وهو متخوف من أهلها، وأن فرنسا ماضية في تنفيذ مشروعها من فرض الحماية.[4]

ويؤكد الجنرال حسين على ما ورد في كتاب سيرة مصطفى بن سماعيل على أن خراب البلاد كان على يد ثلاثة أشخاص وأتباعهم وأعوانهم وهم محمود بن عياد وتلميذه نسيم شمامة ورئيسهما مصطفى خزندار[5]

وما تبقى من هذا المشاكل والأزمات تكفل بإنهائه الوزير مصطفى بن سماعيل حيث لم تسترجع الإيالة عافيتها وقدراتها المالية واستقرارها حتى دخلت في أزمة مالية معقدة استدانت بسببها من الخارج، وخاصة من فرنسا فلم تستفق الإيالة من

1- البشير بن الحاج عثمان الشريف، أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881-1924، ط1، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1981، ص01.

2- المرجع نفسه، ص01.

3- روسطان تيودور: ولد بأكس آن بروفانس في 08 أوت 1833، وتوفي في 08 أوت 1906، تولى عدّة مناصب دبلوماسية في شرق بيروت وأزمير والقاهرة والاسكندرية وفلسطين، حتى عين قنصلا عامّا ومكلفا بمهام بتونس في 17 ديسمبر 1874، ووزيرا مكلفا بخطة وزير مقيم بتونس في 13 ماي 1881 ثم مبعوثا مفوّضا بواشنطن في 1882، وسفيرا بمدريد 1881، أحيل على التقاعد في 19 أفريل 1894. ينظر: ڤانياج، أصول الحماية ...، ص 328.

4- سيرة مصطفى بن سماعيل، المصدر السابق، ص 88.

5- الجنرال حسين، المصدر السابق، ص 49.

الأزمات الداخلية جراء الإفلاس المالي والفساد الإداري والمشاكل الأخرى داخل الدّولة حتى أجبرها الأوروبيون على إنشاء لجنة مالية، يسيرونها هم من أجل سداد ديون الدولة المتراكمة، وهكذا أصبحت الدولة مؤهلة للسّقوط تحت الحكم الأجنبي.

لم يكن الفساد المالي في المغرب بتلك الصورة التي كان عليها في تونس. حيث أن المخزن لم يكن له تصور حقيقي عن مالية الدولة في القرن 19 ميلادي فرصيد بيت المال الاجمالي لم يكن معروفا نظرا لعوامل شتى، منها تعدد مقرات بيت المال، إذ وجدت لها ثلاثة مراكز: أحدها بفاس والآخر بمراكش والثالث بمكناس فضلا عن مراكز فرعية أخرى توجد بالمراسي وأماكن المستفادات. وعلى الرّغم من أن العدول كانوا يرفعون إلى السلطان تقارير وحسابات دقيقة، إلا أنه في كثير من الأحيان ما تعرضت الأموال عند نقلها من الفروع إلى المراكز لعمليات السطو.[1]

ناهيك عن عمليات السطو فإن تهريب القطع النقدية المغربية الذّهبية والفضية إلى أوروبا بواسطة التّجار الأوروبيين، واستفحال ظاهرة التّهريب مع تزايد التّغلغل الّتجاري الأوروبي في المغرب. وقد حاولت الدّولة منع التهريب بتضييق الخناق على هذا النّوع من تصدير النّقود، فأخذ المهربون ينشؤون سوقا سوداء من أجل ذلك مما خفض من كمية السكة، إضافة إلى تزوير السكة الّذي يعمل على تضخيمها بصفة غير مشروعة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار البضائع وانخفاض قيمة النّقود الوطنية وانهيارها.[2]

وبالرّغم من كلّ عمليات الرقابة على التّزوير والتّشديد على المتورطين في عمليات التّزوير، فقد كان الأمناء يعثرون على أعداد هائلة من النّقود المزورة ضمن بعض مداخيل بيت المال تتجاوز 80 بالمائة أحيانا. مما يؤدي بالمخزن إلى خسارة فادحة[3] ، وفي رسالة لوزير المالية محمد التّازي إلى النائب محمد الطريس، حول ما

1 - محمد القبلي، تاريخ المغرب ...،ص 494.

2 - عمر آفا، مسألة النقود ...، ص ص 185- 186.

3 - المرجع نفسه، ص 188.

توجه به ابن شقرون المراكشي من الدراهم لتعويض الزّائف والناقص بتاريخ 11شوال1301هـ (04أوت 1884م) يذكر أن الزائف من المداخيل بلغ 8323.5 ريالا من أصل 9553.70 ريالا، وهذه نسبة كبيرة تقارب 90 بالمائة.[1]

كان تولي المناصب المخزنية كأمانة المرسى أو أمانة العشور أو القيادة في البادية قد مكنت متوليها من تكوين الثروات الخاصة أو الزيادة فيها بسرعة غير عادية وأحيانا نجد كبار الخدام المخزنيين قد يتحايلون على الرقابة المخزنية نفسها من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة بجميع الوسائل الممكنة[2]

مما لا شك فيه أن منصب أمين المرسى لم يكن بالنسبة لبعض من تولوه سوى مرحلة من جملة الدرجات في الترقية الإدارية والحكومية لرجال المخزن ومن الأمثلة على ذلك أن محمد بن عبد الهادي زنيبر السلاوي الّذي أثرى حوالي 1890 من التجارة جراء توليته في أمانة مرسى العرائش، قد اشترى منصب أمين المستفاد بمراكش ثم صار محتسبا في هذه المدينة وخلال ثمان سنوات استطاع أن يجمع وظائف كثيرة حتى صار صديقا للصدر بآحماد ثم حاز على ود الوزير المهدي المنبهي، وتوصل إلى جمع ثروة عظيمة.[3]

و من نستنتج بأن تأزم الأوضاع الداخلية في المغرب وخاصة المشاكل الإدارية المثقلة بإجراءات عتيقة ومعقدة أشبه بالبيروقراطية في مفهومها المعاصر، كما أن الأزمة النقدية زادت من إرباك المخزن في تسيير أمور الدولة داخليا وخارجيا فقد أصبحت المناصب الحكومية تستغل للإثراء والنفوذ والوصول إلى السلطة مما أوحى للشعب المغربي والأجانب بضعف السلاطين وضعف المخزن مما جعل الكل يتجرأ على

1 - عبد الهادي التازي، رسائل مخزنية 1875-1904، القسم الأول، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكدال، الرباط- المغرب. (تاريخ الرسالة 04 أوت 1884)

2 -مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة فضالة-المحمدية، 1995، صص143- 144.

3 - المرجع نفسه، ص148.

سيادة الدّولة إما بالفساد أو التّمرد. ولعل أوضح مثال على ذلك الفساد هو فرار وزير الحربية المنبهي بأموال الدولة إلى الخارج .

ونلاحظ وبصورة مؤكدة بأنّ التواجد الفرنسي في الجزائر قد فتح الأبواب أمام الأطماع الإستعمارية الفرنسية. فقد عملت فرنسا على تطبيق مشروعها مستفيدة من أخطائها في الجزائر على اختراق تونس والمغرب الأقصى عن طريق الامتيازات الاقتصادية، الّتي سعت للحصول عليها بكل الوسائل المتاحة المشروعة وغير المشروعة. ومما سهل التّوغل الفرنسي هو الأوضاع الدّاخلية المتأزّمة وخاصة المشاكل الاقتصادية للبلدين فقدمت فرنسا نفسها كحل بديل لهذه المشاكل.

كما ساهمت عدة عوامل أخرى في التّوغل والتّسرب الفرنسي، منها: ضعف الحكام وتراجع الأداء السياسي، وفشل الإصلاحات وفساد رجال السلطة، وكذلك مخلفات الثّورات الشّعبيّة. كما كان لتدخل القناصل الفرنسيين في السياسة الدّاخلية دور كبير في اختراق البلدين اقتصاديا وسياسيا كالحمايات الأجنبية للرعايا الأجانب والأهالي المتعاملين معهم، ضف إلى ذلك الأزمات المالية المتتالية مما أوقع البلدين في فخ الديون الخارجية خاصة الفرنسية منها.

في الواقع لم تكن فرنسا هي المحرك الوحيد لهذه السياسة الإستعمارية وإنما هناك دول أوروبية كثيرة كانت المنافس القوي لفرنسا.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:
التّنافس الفرنسي الأوروبي على الامتيازات الاقتصادية في تونس والمغرب الأقصى

أوّلا- التّنافس الفرنسي الأوروبي على الامتيازات الاقتصادية في تونس.

1- التنافس الفرنسي البريطاني على الامتيازات في تونس.
2- التّنافس الفرنسي الإيطالي على الامتيازات في تونس.
3- مشاريع بعض الدّول الأوروبية في تونس خلال القرن 19م.

ثانيا- التّنافس الفرنسي الأوروبي على الامتيازات الاقتصادية في المغرب الأقصى.

1- التنافس الفرنسي البريطاني على الامتيازات في المغرب الأقصى.
2- التّنافس الفرنسي الاسباني على الامتيازات في المغرب الأقصى.
3- التنافس الفرنسي الألماني على الامتيازات في المغرب الأقصى.
4- التنافس الفرنسي الإيطالي على الامتيازات في المغرب الأقصى.

أوّلا- التّنافس الفرنسي الأوروبي على الامتيازات الاقتصادية في تونس.

ظلّت الإمبراطورية العثمانية حتى سنة 1830 الشريك التجاري الأوّل للإيّالة وذلك بفضل أهمية الصادرات التونسية ولاسيما من الشاشية، ولم تصبح فرنسا الشريك التجاري الأوّل لتونس إلا بعد سنة 1830، فقد تمكنت فرنسا من الحصول على المكانة التي جعلتها الدّولة الأكثر امتيازا في تونس عن باقي الدّول الأوروبية، وما إن تمّ توقيع معاهدة 08 أوت 1830 بين فرنسا وتونس حيث تمّ التّأكيد على فتح الأسواق التونسية أمام التّجار الأوروبيين والحد من احتكار الباي للتّجارة الخارجية فبدأ التنافس شديدا بين مجموعة من الدّول الأوربية على الإيالة التونسية، إلاّ أنّ الصراع كان قويا بين بريطانيا وفرنسا، هذه الأخيرة سعت بحكم احتلالها للجزائر منذ 1830 إلى بسط نفوذها على تونس.[1]

لقد كان التّسابق والتّلاحق واضحا في أوساط الدول الأوروبية بعقد معاهدات وفرض شروط على بايات تونس للحصول على امتيازات اقتصادية ومن بينها معاهدة تونس مع ملك نابولي وصقلية في 17 نوفمبر 1833، ومع بلجيكا في 14 أكتوبر 1839، ومعاهدتين مع إيطاليا في 08 سبتمبر 1868 وفي 05 مارس 1871 ومعاهدتين مع بريطانيا في 10 أكتوبر 1863، وفي 19 جويلية 1875، وعدّة معاهدات مع دول أوروبية أخرى كالنمسا واسبانيا وبروسيا.[2]

لقد استمرّت مساعي الدّول الأوروبية في الحصول على المزيد من الامتيازات التجارية، فقد أحصت وزارة الخارجية البريطانية سنة 1881، 114 معاهدة أبرمها باي تونس منذ 1854 مع مختلف الدول الأوروبية منها: 27 اتفاقية مع فرنسا و15 مع بريطانيا، كما استمرّ التنافس بين كل من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا لاكتساب نفوذ

1 - خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ...، ص275.

2 - عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة ...، ص ص 14- 15.

اقتصادي بتونس حتّى سنة 1878 تاريخ انعقاد مؤتمر برلين، حيث أطلقت الدّول الأوروبية يد فرنسا في تونس، في حين استمرّت معارضة إيطاليا التي لم تتخلّى عن أطماعها تجاه الإيالة.[1]

1- التنافس الفرنسي البريطاني على الامتيازات في تونس:

كان موقف فرنسا وبريطانيا ورأيهما المختلف حول وضع تونس الدولي يترجم قبل كلّ شيء التنافس السياسي والاستراتيجي القائم بين الدّولتين إذ كانت بريطانيا تعتبر القضية التونسية قضية متعلّقة بوضع البحر الأبيض المتوسط خاصة، بينما كانت فرنسا تنظر إلى القضية من زاوية حفظ أمن المستعمرة الجزائرية وسلامتها.[2]

كانت لفرنسا حدود مشتركة مع تونس فكان من المفروض عليها مراقبة سياسة تونس الخارجية بنفس الدّقة التي تراقب بها الأحداث التي تمس الإيالة والتي تكون لها انعكاسات على أمن الجزائر المجاورة.[3]

كانت بريطانيا تتوقع أنّ فرنسا تحاول عاجلا أم آجلا ابتلاع الإيالة التونسية كما تدرك بأنّ فرنسا لو احتلّت تونس وجعلت من بنزرت مرفأ مماثلا لمرفأ طولون لأمكنها بذلك التّحكم في مضيق صيقلية الفاصل بين حوضي البحر الأبيض المتوسط والقضاء على أهمية جزيرة مالطة التي كانت بريطانيا قد جعلت منها نقطة ارتكاز أساطيلها البحرية. لذا، فقد كان من مصلحة الإنجليز أن يمنعوا بكل الوسائل، سقوط تونس تحت هيمنة إحدى الدّول الأوروبية وخاصة فرنسا.[4]

لقد عمل الإنجليز والفرنسيون على حماية رعاياهم وتابعيهم، وذلك بالعمل على استصدار صيغة قانونية تضمن لهم ذلك، فقد ضغط الفرنسيون على محمد

1- محمود فروة، المرجع السابق، ص476.

2 - جان ڤانياج، أصول الحماية...، ص48.

3 - المرجع نفسه، ص48.

4 - المرجع نفسه، ص50.

باي بإرساء أسطول ضخم على سواحل تونس في إشارة منها للباي بقبول المقترح الفرنسي، كما أعلم الإنجليز الباي بأنّه ربما سيكون أسطول آخر بريطاني على سواحل تونس؛ لقد كان الضغط كبيرا على الباي لإعلان عهد الأمان سنة 1857 فقد لعب القنصل البريطاني ريتشارد وود[1] (Richard Wood) والقنصل الفرنسي ليون روش دورا كبيرا في صدور هذا القانون الجديد.[2] الذي سيفتح الأبواب واسعة أمام باقي الدول الأوروبية للحصول على امتيازات وعقد معاهدات مع الباي، ومنح الأجانب حق التّملك وحرية التجارة.[3]

سعت فرنسا منذ تواجدها في الجزائر لدعم استقلال تونس عن الدّولة العثمانية وقد حدث لها ذلك بعدما صدر عهد الأمان في 09 سبتمبر 1857 فقد تأكّد استقلال تونس عن الباب العالي إذ تولّى محمّد باي ضرب نقود تحمل لأوّل مرّة إسم باي تونس لا إسم السلطان العثماني.[4]

إلّا أنّ بريطانيا كانت تدافع عن ارتباط تونس بالباب العالي لتجد من خلاله منفذا للتحكم في السلطة التونسية، حيث استصدرت بريطانيا من الباب العالي سنة 1871 فرمانا يؤكّد على أنّ البلاد التونسية إيالة عثمانية وهو ما فتح المجال لتسرّب بعض رؤوس الأموال البريطانية.[5]

---

1 - ريتشارد وود: ولد بإسطنبول سنة 1806، كان تلميذا ملحقا بالسفارة البريطانية بإسطنبول ثمّ مترجما سنة 1834-1841، اشتغل بسوريا والعراق كجاسوس، كلف بإدارة لبنان أثناء الحملة التركية عليها عين في 15 ماي 1841 قنصلا في دمشق، ثمّ قنصلا عاما بمدينة تونس، يتقن عدّة لغات العربية التركية، اليونانية، الفرنسية، الانجليزية، ينظر: ڤانياج، أصول الحماية...، ص42.

2 - ابن أبي الضياف، ج4، المصدر السابق، ص ص 236-237.

3 - محمود شاكر، التاريخ الإسلامي -14- التاريخ المعاصر- بلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، 1996، ص122.

4 - الهادي التيمومي، تونس والتحديث (1831-1877)، أوّل دستور في العالم الإسلامي، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2010، ص117.

5 - الأزهر الغربي، المرجع السابق، ص52.

1-1- مشروع البنك الإنجليزي – التونسي 1858:

أصدر محمد باي بعد النظر في طلب الإنجليزي آرثر أندرسون (Arthur Anderson) وهو مدير الشركة التجارية الإنجليزية التي تنقل البضائع والمسافرين بين بعض الموانئ المتوسطية. وقد توطّدت علاقته بالحكومة التونسية بعد مجيء القنصل الإنجليزي وود إلى تونس آمرا بإنشاء بنك إنجليزي تونسي.[1]

تمّ توقيع المعاهدة يوم 21 مارس 1858 والتي ترخص بإنشاء هذا البنك الذي يختص في إصدار الأوراق المالية المتداولة بالإيالة، كما تحصل على الشخصية المدنية وحق الملكية والإقراض بفائض. وأصبح الباي شريكا بصفة رسمية، وفي أكتوبر 1858 تمّ الاكتتاب في الأسهم المخصصة للممولين التونسيين، وأعلنت الحكومة التونسية للعموم عن بنود الاتفاق مع أصحاب البنوك الإنجليز بواسطة منشور وجّه إلى القناصل.[2]

حدّد الرأسمال الإبتدائي لهذه المؤسسة بـ 100 ألف جنيه أسترليني تدفع نصفه الدّولة التونسية وبمجرّد الحصول على 75 بالمائة من رأسمال يحق للبنك الشروع في العمل وليس للدّولة التونسية الحق في التّخلي عن نصيبها من الأسهم أمّا أسهم الخواص فيمكن أن تنتقل بالبيع إلى أسهم إنجليزية، ويعمل البنك بنظام الفائدة، أمّا إذا أقدمت الدّولة التونسية على إنهاء خدمة البنك فعليها دفع قيمة الأسهم الفردية ودفع ربع رأسمال البنك، وإمهال أصحاب المؤسسة ستة أشهر لتصفية البنك نهائيا، بينما لم يتضمّن القانون المؤسس شروطا يلتزم بها الإنجليز

1- المبروك الباهي، "**محاولة إنجليزية للانتصاب المالي في تونس في منتصف القرن 19: الظرفية والدلالات**"، ***منشورات مؤسسة التّميمي للبحث العلمي والمعلومات***، ج2، إعداد وتق عبد الجليل التّميمي، ط1، افترسي-زغوان، جويلية 1966، ص56.

2- جان ڤانياج،أصول الحماية...، ص70.

في حال الإخلال بالتزاماتهم، وهذاعدم التوازن هذا عموما يبيّن ضعف الطّرف التّونسي.[1]

لقد امتعضت الدبلوماسية الفرنسية عندما علمت بالاتفاق المتعلق بإنشاء البنك وانبرى القنصل الفرنسي ليون روش لِحَبْكِ أساليب لمحاصرة تنفيذ ذلك المشروع، بلغت إلى حدّ ترهيب الطرف التونسي، وأكّد وزير خارجية فرنسا الكونت فالنسكي (Comte Wallenski) أنّ تلك المؤسسة المالية ستكون مضرّة بالتّجارة الفرنسية ومنافسة قوية للمصالح الفرنسية وأقنع روش بأن ذلك الاتفاق يمثل خطرا على الباي وأن البنك سيحتكر شراء الأملاك العقارية التونسية، وهو ما لا يتمتع به بقية الأجانب رغم ضمان عهد الأمان لذلك، عمل روش على تحذير وتخويف الباي والخزندار من الشروط التي فرضتها هذه المؤسسة، فطلب الباي من البنك مجموعة تعديلات على الشروط المتفق عليها، فقبل الإنجليز التنقيحات المعروضة عليهم، غير أنّ الحكومة التونسية قد تباطأت في الإذن بالإنجاز فدخل المشروع في طور تبادل الاتهامات بين الطرفين، ثمّ تخلّت الحكومة التونسية عن هذا المشروع.[2]

حاول الإنجليز عقد صفقات مع الإيالة التونسية كمحاولة الحصول على امتياز إنشاء السكة الحديدية، وقد ألحت الشركة الإنجليزية على مدّ خط بين تونس وحلق الوادي، كما اشترطت في نفس الوقت أن تختص بامتياز بناء كل خطوط السكة الحديدية المتوقعة في تونس، وقد وجهت الشركة في مارس 1859 مهندسين لدراسة مواقع خط حلق الوادي؛ إلّا أنّ هذه المشاريع لم تجسّد على أرض الواقع لعدّة اعتبارات منها المنافسة الفرنسية القوية.[3] كما عقد الإنجليز مع

1 - المبروك الباهي، المرجع السابق، ص57.

2 - المرجع نفسه، ص ص 58-60.

3 - جان ڤانياج، أصول الحماية...، ص70.

الخزندار صفقة لتطوير مغارس القطن، فجلبت البذور من مانشستر كما جلبت آلات حلج القطن من شركة (جمعية تموين القطن) (Cotton Supply Association) كما بدأ اليهودي الإنجليزي يوسف ليفي (Joussef Levy) بدوره بتجربة غراسة القطن بالساحل وأخذ عدد من الملاك التونسيين يسيرون على هديه، لكن لم يكتب النجاح لأيّة واحدة من تلك المؤسسات.[1]

1-2- المعاهدة البريطانية التونسية 1863:

بادرت بريطانيا كغيرها من الدّول الأوروبية بعقد معاهدات مع بايات تونس فالمعاهدة المبرمة بين البلدين في 10 أكتوبر 1863 التي أكّدت على ما ورد في عهد الأمان، والذي ضمن استحقاق الأجانب لملك ما لا ينقل بالمملكة التونسية، قد ورد في بنود المعاهدة أنّه لرعايا حق ثابت لا نزاع فيه أن يشتروا ويملكوا ما لا ينقل على اختلاف أنواعه بالمملكة التونسية، فقد كان الهدف اكتساب مجموعة من الامتيازات الاقتصادية لبريطانيا ومحمييها، وحمايتها من كل التجاوزات، وضمان تطورها، كما تمّ الاتفاق على الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى مثل الصناعة حسب ما ورد في الفصل الرابع عشر، حيث سمح بتوريد الآلات الصناعية وإقامة المعامل.[2]

لقد تدعم التوسع التجاري الأوروبي بمثل هذه المعاهدات غير المتكافئة كإعفاء البضائع الأوروبية من جلّ الرسوم الجمركية، وكذلك من المكوس الداخلية مما قوّض ركائز الصناعة المحلية، كما أنّ كلّ مكسب اقتصادي تحصل عليه دولة يعود بالفائدة على بقية الدّول [3]، مثلما حدث مع هذه الاتفاقية فقد طالبت

1 - جان ڤانياج، أصول الحماية...، ص 70-71.

2- عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة...، ص17.

3- علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع عمر بن ضو- حليمة قرقوري- علي المحجوبي، سراس للنشر، تونس، 1986، ص31.

بروسيا بنفس الامتيازات الممنوحة لبريطانيا في أكتوبر 1863، حيث وقعت معاهدة بين بروسيا وتونس في 27 جوان 1866 تضمنت 17 بندا كما ركزت على حصول الرّعايا الألمان على حق حيازة الأملاك غير المنقولة في الأراضي التونسية.[1]

1-3- مشروع السكة الحديدية 1871:

استغلّ الرأسماليون الأجانب جميع الإصلاحات التي يقوم بها البايات في تونس للحصول على امتيازات اقتصادية تجارية لبلدانهم، فحصل الانجليز على امتياز إنشاء أوّل سكّة حديدية في تونس.[2]

تدخّل القنصل البريطاني وود لدى مصطفى خزندار قصد الحصول على عقود وامتيازات لصالح رجال الأعمال البريطانيين وتمكن في 23 أوت 1871 من افتكاك امتياز الخط الحديدي بين تونس وحلق الوادي من جهة وتونس وباردو من جهة أخرى.[3]

كان المشروع لفائدة الشركة الإنجليزية بيكرينج (Pickering)[4] لمدّة 99 سنة وقد تم تدشين هذين الخطين في شهري أوت وأكتوبر سنة 1872، وكلفت هذه الشركة في نفس السنة بإتمام إنجاز خط تونس - حلق الوادي المرسى كما عهد إليها مدّ الخطوط الحديدية بين تونس العاصمة والمدن التالية: باجة، الكاف، بنزرت ماطر، سوسة والقيروان.[5]

---

1 - A.M.R.E, Bn 298, Série : correspondance politique, Dossier n° 1, A.n° 27 – Dates (1866/03-1866/09), titre dossier: la crise Financière Tunisienne- L'emprisonnement de Ben R'dahoum, (F 1-au F 326), F 176.

- نسخ من أرشيفات وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية موجودة في المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر جامعة منوبة – تونس.

2 - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط8، ن دار الغرابي، بيروت-لبنان، 1985، ص 206.

3 - علي المحجوبي، المرجع السابق، ص32.

4 - عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة ...، ص24.

5 - علي المحجوبي، المرجع نفسه، ص32.

1-4- مشروع إنشاء مصنع الغاز 1872:

في أفريل 1872 أبرم ويليام لوفافر (William Le Feuvre) المهندس بلندن عقد امتياز يمنحه حق إنشاء واستغلال مصنع غاز بحاضرة تونس لمدّة خمسين سنة وأحدث لوفافر الشركة الأجنبية – الاستعمارية للغاز، التي سرعان ما سعت إلى أنّ يسند إليها توزيع المياه بحاضرة تونس، ولم يكتمل مصنع الغاز إلّا في مطلع سنة 1874 ولم تتمكّن الشركة من الاحتفال بنهاية القسط الأوّل من الأشغال إلّا عشية 31 ماي 1874 بتشغيل الأنوار المضيئة لقنصلية بريطانيا.[1]

1-5- مشاريع استغلال الحلفاء والتنقيب على المعادن:

اهتمّت شركات أخرى بالإيالة، ففي سنة 1871، أشار القنصل وود إلى أهمية منابت الحلفاء الموجودة بالسباسب التونسية، فسارع الصناعيون والتّجار الإنجليز إلى تقديم عروضهم بتونس وصفاقس، ورغم أنّ اللجنة المالية قد تمكّنت من توظيف معلوم تصدير بقيمة 20 بالمائة على تلك الصادرات الجديدة فإنّ الإيالة كانت تبيع إلى إنجلترا 11.500 طن من الحلفاء في سنة 1871[2]، كما منحت أيضا بعض الشركات البريطانية في جانفي 1873 حق التنقيب عن الحديد والذهب والنحاس وتمّ ذلك خاصة في شمتو و إشكل.[3]

حصلت بريطانيا على مكانة هامّة لدى الباي بفضل خبرة قنصلها وود خاصة بعدما قدمت للباي مساعدات خلال ثورة على بن غذاهم حينما أرسلت سفنا حربية لحماية ميناء حلق الواد وكذا رعاياها، فقد كان التّنافس قويا بين بريطانيا

---

1 - جان ڤانياج، أصول الحماية ...، ص313.

2- المرجع نفسه، ص314.

3- عبد المجيد الجمل، بريطانيا العظمى والمغرب العربي، التنافس الإنجليزي الفرنسي بتونس والمغرب الأقصى 1881-1939، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف محي الدين الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى للآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس، 2006-2007، ص36.

وإيطاليا وفرنسا لبقاء تونس تابعة للباب العالي، وعقدت الاتفاقيات السرية من أجل ضمان مصالحها، والسماح لها بالتّواجد بجزر البحر الأبيض المتوسط نظير غض الطّرف عن مصالح الدّول الأوروبية الأخرى.[1]

1-6- بنك لندن بتونس 1873:

عملت بريطانيا لتعزيز تواجدها الاقتصادي والتجاري بإنشاء جناح مالي يدعم تواجدها فتمّ في أوت 1873 تكوين بنك تحت اسم "بنك لندن بتونس" (The London Bank of Tunis) وهي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة قدّر رأسمالها بـ 100.000 جنيه أسترليني، وقامت هذه المؤسسة البنكية بفتح أولى شبابيكها بتونس في 09 أكتوبر 1875، وهكذا فإنّه بين 1864 و 1876 أصبحت إنجلترا تتمتع بمكانة متميّزة على المستوى التّجاري والاستثماري مستغلّة في ذلك الظروف الملائمة التي وفرتها انتفاضة 1864، والمواقف الخاطئة لممثلي الحكومة الفرنسية بتونس، والتي دفعت بالصادق باي وحكومته إلى تغيير تحالفهم من أجل المحافظة على الاستقلال.[2]

أثارت هذه الامتيازات التي منحتها حكومة الباي لبريطانيا حفيظة كل من فرنسا وإيطاليا ممّا دفع بقنصليهما إلى بذل المزيد من الجهد للحصول على مثل هذه الامتيازات لفائدة مواطنيها، ويبدو أنّ إيطاليا كانت في السبعينات أكثر حماسا من فرنسا فيما يتعلق بالحصول على امتيازات خاصة بتونس وكانت مستعدّة لدفع أي ثمن لذلك، أمّا الإنجليز فقد ضعف اهتمامهم بالبلاد التونسية منذ حصولهم على

1- بليل محمد، شرف عبدالحق، "**العلاقات التونسية مع العالم الخارجي خلال القرن التاسع عشر**"، ***مجلة العبر للدراسات التاريخية الأثرية في شمال إفريقيا***، مج1، ع2، سبتمبر 2018، ص288.

2- عبد المجيد الجمل، المرجع السابق، ص36.

جزيرة قبرص سنة 1878، وهذا ما دفعهم للتّفريط في هذا الخط الحديدي وبيعه بالمزاد العلني.[1]

إنّ التّوغل الأجنبي في تونس خلال الفترة بين 1860 و1881 شهد صراعا حادّا بين الدّول الأوروبية، وكان مدار التّنافس الاستئثار بمشاريع البنية التّحتية وتقديم القروض المالية، فالتّسابق الإمبريالي البريطاني الفرنسي بتونس كان الأكثر وضوحا وحدّة، ومن ذلك نجاح القنصل الإنجليزي وود رغم دسائس غريمه قنصل فرنسا ليون روش، في الحصول على الكثير من الامتيازات إلا أنّ ضعف الحضور البشري لمواطنيه لم يمكنه جلب المزيد من الاستثمارات البريطانية إلى تونس.[2]

ساعد ذلك بانفراد فرنسا بالمشاريع الاستراتيجية فتحصلت على امتيازات التّلغراف والسكك الحديدية وتشييد ميناء تونس، كما أثمر تدخل القنصل روسطان بالحصول على عدد من المشاريع بإسهام المصارف الفرنسية في القروض لتونس واقتناء العقارات والأراضي كاقتناء جميع عقارات الوزير الأكبر خير الدّين بعد خروجه من تونس وأهمها هنشير النفيضة بمساحة 100 ألف هكتار، وقد أثار بيع هذه الأرض أزمة كانت من أسباب التّدخل العسكري الفرنسي بتونس في 1881.[3]

2- التّنافس الفرنسي الإيطالي على الامتيازات في تونس:

إنّ التّواجد الإيطالي في تونس خلال القرن 19 يرجع إلى ما قبل الوحدة الإيطالية 1861فقد كانت العلاقات تتمّ بين بايات تونس والإمارات الإيطالية، منها المعاهدة بين تونس وملك نابولي وصيقلية في 12جويلية 1833.[4]

1- علي المحجوبي، المرجع السابق، ص32.

2 - نور الدين الدقي، تونس من الإيالة...، ص ص49-50.

3 - المرجع نفسه، ص50.

4 - عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة ...، ص14.

2-1- المعاهدة الإيطالية التونسية 1868:

لقد كان القرن 19 قرن الإصلاحات وكذا قرن التّوغل الاستعماري الأوروبي، فإنّ فرض الإصلاحات بهدف تحديث البلاد التونسية من قبل القوى الأوروبية كإلغاء العبودية، وتحديث المؤسسات السياسية والتي تمّ المصادقة عليها بصدور عهد الأمان عام 1857 والذي منح حقوقا واسعة للرعايا الأوروبيين وخاصة منهم الفرنسيين، فكان لزاما على إيطاليا عقد معاهدة مع تونس لتحصل على نفس الحقوق التي حصل عليها باقي الرعايا الأوروبيين.[1]

تمّ توقيع المعاهدة في 08 سبتمبر 1868 بين ملك إيطاليا وباي تونس وقد ضمنت للإيطاليين الذين يعيشون في الأراضي التونسية جنسيتهم الإيطالية بعد الوحدة الإيطالية، ومنحتهم أيضا امتيازات الحصانة والحماية تحت سلطة قناصلهم، كما تمتع الإيطاليون بحرية التجارة والصناعة وضمانات ضد المنافسة، واستفادوا من امتياز تجاوز الحدود الإقليمية لأعمالهم، ولهم حق امتلاك الأراضي والمساواة مع الأهالي وامتلاك المساكن وأشجار الزيتون والمباني بجميع أنواعها، وحلّت هذه المعاهدة محل المعاهدات الموقعة سابقا بين تونس والإمارات الإيطالية.[2]

لم يكن القنصل الإيطالي قامباروتا (Gambarotta) يلعب دورا كبيرا في تونس عكس زميليه الفرنسي والإنجليزي، وكان مواطنوه يعيبون عليه تراخيه في الدّفاع عن مصالحهم وديونهم المتواجدة بذمّة الحكومة التونسية، كما لم يكن لإيطاليا مثلما كان لفرنسا من وسائل أخرى للضغط على حكومة الباي سوى اعتماد القوّة أو التّهديد العسكري، خاصة أنّ الخزندار لم يكن يبدي أي اعتبار لقنصل إيطاليا

1- Leïla Adda, "***Le Statut des Italiens de Tunisie, cent ans de tergiversations***" , les relations Tuniso-italiennes dans le contexte du protectorat, Tunis, Les 12 et 13 Mars 1999, ***colloques internationaux, institut supérieur d'Histoire Mouvement National***, Imp Officielle de la République Tunisienne, Tunis, Avril 2000, pp 31-32.

2 - Ibid, p 47.

مثلما كان يبديه سابقا لقنصل مملكة سردينيا، إضافة إلى أنّ الدّولة العثمانية ما زالت تسعى لتقوية علاقتها بإيالة تونس، فعلى إثر وصول الأسطول التّركي إلى الميناء في 11 ماي 1864، أسرع الإيطاليون في جوان من نفس في إعداد جيش للتّدخل والسيطرة على تونس بحجّة حماية مواطنيها، إلّا أنّ المساعي البريطانية لعبت دورا هامّا في التّخلي عن الحملة العسكرية ضدّ تونس.[1]

ولذا فقد كانت معاهدة 1868 ضامنة للامتيازات الإيطالية لمدّة 28 سنة منها التّمثيل القنصلي، وبناء المدارس وتوفير خدمات البريد وامتياز خط سكّة الحديد.[2]

اتخذت إيطاليا الذريعة التّاريخية لتبرير توغلها في تونس بأنّها لا تزال تحمل الطابع الرّوماني والتي زعمت المملكة الإيطالية الفتية أنّها تربط نسبها بها.[3]

إضافة إلى العامل الجغرافي باعتبار إيطاليا أقرب دول أوروبا إلى تونس كما استغلّت الأعداد الكبيرة للإيطاليين فيها، حيث سعت إلى تطويرها بسرعة، فقدر عددهم بـ 7130 نسمة في عام 1834 وارتفع هذا العدد إلى 11006 نسمة في عام 1881، وبهذا أصبحت الجالية الإيطالية سنة 1862، الجالية الأكثر عددا بالإيالة.[4]

لهذا نشط قناصلها كثيرا حيث حصلوا على امتيازات اقتصادية لمواطنيهم منها خط سكة حديد حلق الوادي المملوكة لشركة روباتينو(Rubattino) فهذا الإسم وحده يستحضر الكثير من الأحداث التي ميزت التّنافس الفرنسي الإيطالي في تونس من عام 1870 إلى سنة 1881.[5]

---

1 - جان ڤانياج، أصول الحماية...، ص196 وما بعدها.

2- أمّ الخير بان، محمد السعيد عقيب، "**الإيطاليون في تونس 1830-1920م وتأثيراتهم**"، ***مجلّة المواقف للبحوث والدّراسات في المجتمع والتّاريخ***، مج 17، ع1، جويلية 2021، ص 815.

3 - Henri De Montety, " ***Les Italiens en Tunisie*** ", in : ***politique étrangères***, N°5, 1997-2e année, p 409.

4- العروسي الميزوري، "**الجالية الإيطالية بتونس في دائرة السلطة الحسينية قبل انتصاب الحماية الفرنسية**"، ***المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية***، ع9-10، أوت 1994، منشورات مركز الدّراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات (سيرمدي)، زغوان، 1994، ص 353.

5 - H. De Montety, Op-Cit, p 409.

كما أنّ إيطاليا كانت ترى أنّ فرنسا التي خرجت مهزومة في حربها مع ألمانيا عام 1871، لم يعد يحقّ لها الادّعاء بأن تكون دولة كبرى في أوروبا، وعلى هذا الأساس فقد اعتبرت إيطاليا من جهتها السيطرة على تونس يمكن أن يكون من حقّها، إلّا أنّ فرنسا كانت تقف متأهبة في الجزائر تراقب الوضع متحينة الفرص للإنقضاض على تونس فالدّولتان كانتا تعدّان العدة لتحقيق أطماعهما في الإيالة التونسية.[1]

2-2- امتياز استغلال منجم الرّصاص 1868:

في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون يفكّرون في الحصول على مشاريع منجمية للتّعدين، تمكّن القنصل العام الإيطالي بينا (Pinna) من الحصول على امتياز استغلال منجم الرصاص بجبل الرصاص، على بعد 25 كلم من تونس العاصمة على مساحة 2735 هكتارا وذلك لمدّة 60 سنة، كما تمّ الاتفاق على أنّ جميع التّكاليف على عاتق الإيطاليين، مع تقاسم الأرباح على النصف مع الدّولة التونسية إلّا أنّه في سنة 1877 تمّ تنقيح شروط الاتّفاق، ولم تعد الشركة تدفع سوى 10 بالمائة من قيمة الإنتاج المستخرج، كما أنشأ الإيطاليون مصانع بالقرب من المنجم لكن هذا الاستغلال لم يعط إلا نتائج متواضعة.[2]

خلال 1871 استغلّت إيطاليا انهزام فرنسا في حربها ضدّ ألمانيا فحاولت ربط تونس بمعاهدة تمنح المقيمين الإيطاليين فيها امتيازات خاصة، إلّا أنّ رفض الباي ومقاومته جعل الإيطاليين يتأهبون لتسيير حملة عسكرية بحرية إلى تونس، فتدخلت بريطانيا وفرنسا وتركيا بأسلوب دبلوماسي مشترك لمنع التّدخل العسكري الإيطالي، فانصاعت إيطاليا وعدلت مؤقتا عن خطّتها.[3]

---

1 - سمير أبو حمدان، خير الدين التّونسي، موسوعة عصر النّهضة، الشركة العالمية للكتاب، بيروت-لبنان، 1993، ص ص 48 -49.

2- Emerit, La pénétration …, pp 197-198.

3 - لوتسكي، المرجع السابق، ص ص 305-306.

2-3- المعاهدة الإيطالية التّونسية 1871:

تمّ توقيع هذه المعاهدة في 05 مارس 1871، وقد ركّزت على تكريس حقوق الإيطاليين في تعاطي النّشاط الفلاحي بتونس، فقد التزم الباي "بأنّ لا يسمح ولا يرضى بوقوع منع تعاطي الطّليان المقيمين بتونس أمور الفلاحة التي لهم الحق فيها وأن لا يقع تنقيصه أو تعطيله ..."[1]

2-4- التنافس التّجاري الفرنسي الإيطالي في تونس:

احتدّ التّنافس الاقتصادي والسباق حول الحصول على الامتيازات في تونس بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا خاصّة بعد 1871، وبسبب الأزمة المالية فقد تأثرت العلاقات بين تونس وفرنسا، ونتيجة لذلك فقد قلّل الكثير من التّجار من مرسيليا وجنوة نشاطهم التجاري في تونس؛ ومن جهة أخرى كان الإيطاليون قد حقّقوا نجاحات تستحق الذكر، بل حققوا تفوقا واضحا في تونس حيث كانت التّجارة في العاصمة وفي الموانئ بيد الأغنياء القادمين من ليفورنا الإيطالية، ثمّ إنّ أعضاء اللجنة المالية قد زرعوا أقرباءهم وأصدقاءهم في مكاتب الجمارك وكان معظمهم إيطاليين، ومن أهمّ الشركات الإيطالية كانت فلوريو (Florio) وشركة روباتينو اللتان كانتا تقومان بنقل التّجارة البحرية التّونسية عبر المدن الإيطالية واعتبارا من سنة 1875 أصبح نصف صادرات تونس ينقل بواسطة سفن إيطالية.[2]

---

1 - عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة ...، ص19.

2 - أتيلا چتين، خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة، تر مصطفى الستيتي، مر-تق أكمل الدّين إحسان أوغلي، مر التاريخية خليفة الشاطر، مر النصية عبد الوهاب الدخلي، ط1، ن: وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس، 2005، ص 168.

2-5- التنافس الفرنسي الإيطالي لشراء سكّة الحديد البريطانية 1880:

لإن عرفت ستينيات القرن 19 بأنّها عشرية القروض، فإنّ السبعينيات كانت عشرية الأشغال الكبرى مثل السكك الحديدية والمناجم التي كانت محل تنافس كبير بين البلدان الأوروبية، فبعد أن تخلّت الرأسمالية البريطانية عن بناء خط تونس باجة تحصلت شركة الباتينيول الفرنسية سنة 1876 على نفس الامتياز مع إمكانية مد هذا الخط الحديدي إلى دخلة جندوبة وحق استغلال منجم دجبة، كما سعت أطراف مالية فرنسية موجودة بالشرق الجزائري إلى التّحصل على حق استغلال بعض المناجم أو غابات الشمال الغربي، وقد أثار هذا التّسرب المالي الاقتصادي الفرنسي حفيظة بعض الأوساط الإيطالية فحاولت اكتساب نفس الحظوظ خاصة في مجال السكة الحديدية وكان التّنافس على أشدّه بين الفرنسيين والإيطاليين على شراء السكة الحديدية التي عرضها البريطانيون للبيع في المزاد العلني.[1]

في غرّة مارس 1880 كشف أنّ شركة روباتينو الإيطالية قد أوشكت على شراء الخط الحديدي البريطاني، فأرسلت الشركة مفاوضا إلى لندن، والذي نجح في إزاحة المقترحات المنافسة من طرف الفرنسيين، وإتمام الصفقة بمقدار 90.000 جنيه أسترليني فأمضى في 22 مارس 1880 عقدا أوليا على أن تتمّ المصادقة عليه بروما في الشهر الموالي.[2]

وسرعان ما دخلت شركة عنابة-قالمة الفرنسية على الخط في حين ماطل ممثل شركة تونس للسكك الحديدية في المفاوضات بروما، واجتمع مديرو الشركة بباريس في 14 أفريل حيث أمضى عقد البيع واقتنت شركة عنابة-قالمة هذا الخط بقيمة

1 - الأزهر الغربي، المرجع السابق، ص53.

2 - جان ڤانياج، أصول الحماية...، ص 412.

105.000 جنيه أسترليني وهو ما يعادل 2.625.000 فرنك، أي ضعف القيمة الحقيقية لذلك المشروع.[1]

لم يتقبل الإيطاليون الهزيمة وزعم روباتينو أنّ البيع إلى الشركة الفرنسية باطل لأنّ البريطانيين قد ارتبطوا بوعد سابق بالبيع، ورفعت القضية أمام محكمة القضاء العليا في لندن التي ألغت العقد المبرم مع الشركة الفرنسية وأقرّت ببيع الشركة بالمزاد العلني، الذي ارتفعت قيمته المالية، حيث أعلن عن بيع هذا الخط للشركة الإيطالية في 07 جويلية 1880 بمبلغ 165.000 جنيه أسترليني.[2]

لم تتقبل الرأسمالية الفرنسية هذه الهزيمة والفشل، فحاول الباي التونسي إرضاء شركة عنابة-قالمة فمنحها امتياز بناء ميناء برادس مع احتكار شمل قطاع السكك الحديدية بتونس، وبالرغم من هذا فإنّ الرأسمالية الفرنسية كانت قد فرضت نفسها عن طريق القروض والأشغال الكبرى، كما أنّ موافقة بريطانيا وألمانيا خلال مؤتمر برلين في 1878 بالسيطرة الفرنسية على تونس، واعترفا بالنفوذ المالي الاقتصادي الفرنسي فيها باعتبار أنّ البلاد أصبحت منذ تنصيب اللجنة المالية عام 1869 تحت حماية مالية واقتصادية دولية كانت فرنسا المستفيد الأكبر منها وأصبحت منذ 1878 تحت حماية سياسية فرنسية ولم تبق إلا الخطوة الأخيرة وهي الاحتلال العسكري.[3]

3- مشاريع بعض الدّول الأوروبية في تونس خلال القرن 19م:

ما عدا إيطاليا وبريطانيا اللتان نافستا فرنسا بقوّة في الحصول على الامتيازات، لم تكن باقي الدّول الأوروبية بتلك القوة التنافسية ضد فرنسا في تونس

1 - جان ڤانياج، أصول الحماية...، ص413.

2 - المرجع نفسه، ص ص 413-414.

3 - الأزهر الغربي، المرجع السابق، ص54.

إلا بعض الاتفاقيات والمشاريع التّي تحصلت عليها هذه الدّول الأوروبية والتي كانت مدركة لمدى قوة التّواجد الفرنسي في تونس ومن بين هذه الدّول اسبانيا والنمسا.

3-1- اسبانيا واستغلال منجم الرصاص 1866:

في سنة 1866 تمّ منح الإسبان استغلال منجم الرصاص الحامل للفضة بالقرب من برجة، والذي بُدِأ استغلاله من طرف المهندسين الاسبان منذ عام 1845، ثمّ تمّ تأجيره لسيدي فرحات، حيث تخلّت الشركة الاسبانية صاحبة الامتياز عام 1866 عن عملها بعد بضعة أشهر.[1]

3-2- الامتياز الاسباني لإنشاء سكة حديد في تونس 1870:

لم يكن التواجد الإسباني قويا بالقدر الذي تواجدت به دول كفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، إلا أن بعض أصحاب رؤوس الأموال الإسبان تحصلوا على انجاز بعض المشاريع فقد منح الصادق باي للسيد تيودور ديمونتس (Theodor Demontès) الإسباني وشركائه في 07 فيفري 1870 رخصة بإنشاء مشروع سكة حديد بخط واحد من النوع المسمى " لارمانجا" تربط بين تونس وحلق الوادي وباردو مع إنشاء محطات للتوجه إلى العبدلية وسيدي أبو سعيد وقرطاجنة وغيرها ، حيث اتُفق على أن تكون مدة استغلال هذا الإمتياز بتسع وتسعين سنة[2]

كما خصص مبلغ 800 ألف فرنك لإنجاز هذا المشروع، وبموجب الإتفاق يحصل ديمونتس وشركاؤه على مساحة أرض الواقعة عل طول السكة بعرض

1- Emerit, La pénétration…, p 199.

2 - الدولة التونسية، بمقتضى **الأمر العلي** الصادر عن الصادق باشا باي في 06 ذي القعدة 1286هـ، والمتعلق بـ (شرح وجيز لسكة الحديد المراد انشاؤها من الحاضرة إلى مرسى حلق الوادي ومن باردو المعمور إلى الحاضرة)، بتونس ،والمؤرخ في 06 ذي الحجة 1287هـ، ص 6.

خمسين مترا لإنشاء المحطات واستغلالها كما يشاؤون، وتعهد الباي بأن لا يسمح لغير الشركة بخدمة النقل بين تونس وحلق الوادي.[1]

تم الاتفاق بين الشركة والباي على كل الشروط في اثنا عشر فصلا، عن كيفية انشائها وسبل تسيير السكة ومصاريفها وكيفية استغلالها والنقل عبرها وأسعار التذاكر على متنها وكيفية الاستفادة من أرباحها وحصص المشتركين فيها ودفع الضرائب وصيانتها وتسيير محطاتها.[2]

3-3- الامتياز النمساوي لاستغلال منجم جبل الكحل 1867:

لقد حصلت إحدى الشركات النمساوية على امتياز استغلال منجم آخر للرصاص تزامنا مع تخلي الشركة الاسبانية على امتيازها سنة 1866[3]، كما تمّ التّرخيص للرعية النمساوي "إيناتسيو سايفلت" (Ignazio Seifelt) في 26 جوان 1867 من طرف الصادق باي لاستغلال منجم جبل الكحل لمدّة 10 سنوات وتمّ توقيع الاتفاق بين الرعية النمساوي والوزير الأكبر مصطفى خزندار، اشتمل الاتفاق على أربعة عشر شرطا، حيث تكون نصف المداخيل للدّولة التونسية بعد طرح مصاريف وتكاليف الاستخراج والتّسويق، إلا أنّ إيناتسيو بعد مدّة أعلن عن تخليه عن استغلال المنجم لعدم قدرته على الإيفاء بالتزاماته تجاه الدّولة بسبب الخسائر والأزمة المالية التي تعرّض لها وعدم حصوله على الأموال الكافية.[4]

---

1 - الدولة التونسية، الأمر العلي، المصدر السابق، ص ص 7- 8.

2 - المصدر نفسه، ص 30 وما بعدها.

3- Emerit.M, La pénétration…, p199.

4 - أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق 239، الملف 578، التاريخ الأدنى والأقصى 1867-1874، عنوان الملف: (مراسلات تضمنت منح امتياز استغلال منجم جبل الكحل للنمساوي إيناتسيو سايفلت).

لقد كان التنافس الفرنسي الأوروبي حادا وقويا خاصة أمام بريطانيا وإيطاليا وتجلّى ذلك التنافس بين أصحاب رأسمال والشركات والبنوك للحصول على المشاريع والامتيازات في تونس وقد كان المحرك الأقوى لهذا التّنافس هو قناصل الدّول الثلاث، إلا أنّ الرأسمالية الحديثة الفرنسية وتواجد فرنسا في الجزائر ونزعتها الاستعمارية الطامحة لتوسيع مستعمراتها في شمال إفريقيا منحها الأفضلية على الأوروبيين والتي كانت جلية في حجم الامتيازات وعددها ورأسمالها وتأثيراتها أمّا الدّول الأوروبية التي لم تكن لها تلك الأطماع في تونس لمعرفة قوّة الموقف الفرنسي فيها لم يظهر تأثيرها قويا على مشهد الصّراع في تونس إلا أنّها كانت تحصل على بعض الامتيازات لرعاياها وشركائها.

ثانيا- التّنافس الفرنسي الأوروبي على الامتيازات الاقتصادية في المغرب الأقصى:

في خضم التحولات التي عرفها حوض البحر الأبيض المتوسط نتيجة تنامي النفوذ الأوروبي حرص المخزن منذ بداية القرن 19م، على تقليص وتيرة الاتصال مع الأوروبيين تفاديا للاختراق، وفي هذا السياق أنشأ المولى عبد الرحمن بن هشام مؤسسة مخزنية بمدينة طنجة سميت "دار النيابة" مهمتها رسميا تدبير شؤون الأجناس، وإن كانت الغاية الأولى منها على الأرجح ضمان التحكم في العلاقة مع الأجانب بوجه عام وقد احتفظت دار النيابة بآلاف المراسلات المتبادلة بين نواب السلطان وممثلي الدول الأجنبية المعتمدين بطنجة على امتداد القرن 19م ومطلع القرن 20م، فوفرت بذلك مصدرا أساسيا لرصد مختلف أشكال الضغط التي تعرض لها المغرب، وكذا تتبع مراحل التغلغل الأجنبي إلى أن أبرم عقد الحماية.[1]

1- التنافس الفرنسي البريطاني على الامتيازات في المغرب الأقصى:

ابتداء من أواخر النصف الأول من القرن 19م بدأت تلوح للأوروبيين بوادر ضعف المغرب، فرفعت أوروبا من حدّة هجومها لإضعاف الحكم السلطاني وسرعان

1- محمد القبلي، موجز ...، المرجع السابق، ص281.

ما تجسد المنعطف الذي عرفته العلاقات المغربية الأوروبية على المستوى القانوني والدبلوماسي في سلسلة من المعاهدات التي تم إبرامها بين السلطان والقوى الأوروبية، كانت أوّل معاهدة هي التي وقعها المغرب سنة 1856 مع بريطانيا، وكانت بمثابة انطلاق الهيمنة الأوروبية على المغرب ثم توالت المعاهدات بوتيرة مرتفعة ولم يكن هناك ما سيوقفها بما أنّ التّنافس بين القوى الأوروبية كان على أشدّه.[1]

1-1- المعاهدة البريطانية المغربية للتجارة والسلم 1856:

كانت بريطانيا دائما ترغب في أن تظل علاقاتها مع المغرب جيّدة في الوقت الذي ساءت علاقاته مع فرنسا بسبب ما صاحب احتلال الجزائر من توتر على الحدود الجزائرية[2] فقد سعت بريطانيا إلى عقد معاهدة في 09 ديسمبر 1856 لتدعيم نفوذها بالمغرب على المستوى الاقتصادي، مستغلة التّراجع النسبي للنفوذ الفرنسي منذ 1848، وبعد مفاوضات شاقة وطويلة مع السلطات المخزنية، حصل الإنجليز بمقتضاها على امتيازات هامة جدا.[3]

لعب القنصل البريطاني هاي دورا بارزا في عقد هذه الاتفاقية والتي وصفت بأن مفاوضاتها كانت طويلة وشاقة.[4]

احتوت المعاهدة على قسمين: القسم الأوّل يتعلق بالتجارة والملاحة في 15 فصلا حيث تضمن حرية التّجارة والكراء والتنقل للتجار الإنجليز، كما ألغت الاحتكارات على السلع باستثناء التبغ والأفيون والكبريت والبارود والأسلحة ...، كما حددت الرسوم المفروضة على السلع المستوردة من طرف الإنجليز، حيث لا تزيد

1- عبد الله ابن المليح، التّاريخ السياسي للمغرب إبان الاستعمار-البنيات السياسية، تر محمد النّاجي، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء. المغرب، 2014، ص 71.

2 - عبد الكريم غلاب،قصة المواجهة...، ص48.

3 - خالد فخّار، المرجع السابق، ص48.

4 - روجرز، المرجع السابق، ص220.

عن 10 بالمئة من قيمتها وفي نفس السنة عقد الوزير محمد الخطيب مع الإنجليز بطنجة على القسم الثاني من المعاهدة: حيث تتضمن المهادنة والأمن واحترام الرعية وتشمل 38 فصلا.[1]

ولكن أخطر الفصول التي ألحقت الضرر بالمغرب هي الفصول الواردة في القسم الثاني من المعاهدة، لأنّها تمسّ بالسيادة المغربية، ففي الفصل الثاني منها أعطي لبريطانيا حق تعيين قنصل واحد أو أكثر في المدن المغربية، حيث يتمتعون بالحصانة الكاملة في شخصهم وممتلكاتهم كما لهم الحق في منح هذه الحصانة والحماية لبعض المغاربة المتعاملين معهم من مترجمين وخدّام، ولا تفرض عليهم أي ضريبة، وللإنجليز حرية ممارسة شعائرهم الدينية وكذا التّجول والسّكن في ربوع المغرب، كما خوّلت المعاهدة للإنجليز رفع الدّعاوى بين الإنجليز المقيمين بالمغرب إلى القنصل البريطاني وليس للقاضي أو الحاكم المغربي، والأخطر من ذلك أنّ الإنجليزي المدعى عليه من طرف المغاربة لا يحق للقضاء المغربي الحكم فيها بل هي من اختصاص القنصل البريطاني.[2]

لقد كان هدف إبرام هذه المعاهدة هو منافسة فرنسا بالمنطقة ولكن في نفس الوقت الحصول على امتيازات تجارية بالمغرب[3] وكذا عرقلة أي نشاط يفضي إلى انفراد أي دولة أجنبية بالسيطرة على أراضي المغرب، وخاصة أنّها متواجدة في جبل طارق منذ 1704 فبهذا كانت ترى بريطانيا أنّ مصالحها الاستعمارية ترتبط بحضورها الوازن في الحوض المتوسطي.[4]

1 - ابن زيدان، ج5، إتحاف ...، ص 222.

2 - عمر بوزيان، المرجع السابق، ص ص 110-111.

3 - المرجع نفسه، ص 107.

4 - محمد القبلي، موجز ...، ص282.

1-2- القرض البريطاني للمغرب 1862:

لقد ألقت الأزمة الاسبانية المغربية سنة 1860 بظلالها على العلاقات بين المغرب وبريطانيا، فقد عجل انهزام المغرب في الحرب ضدّ اسبانيا إلى تدخل بريطانيا ولعبها دور الوسط بين الدولتين. لقد كانت شروط الإسبان لعقد السلام قاسية وثقيلة على المغرب، حيث قدّم القنصل البريطاني هاي توصيات ونصائح للمغاربة بتقديم بعض التنازلات للإسبان، ودفع تعويضات الحرب التي طالبوا بها، وفي ظل الظروف القائمة لم يكن أمام السلطان أي بديل عملي غير قبول النصيحة، وانتهت الحرب بعقد معاهدة تيطوان في 26 أفريل 1860، وقد تقرّر بمقتضاها أن يدفع المغرب تعويضا لإسبانيا قدره عشرين مليونا من الريالات، ولم يستطع السلطان تدبير المبلغ المطلوب، ممّا دعاه إلى إرسال مندوبين إلى لندن في محاولة للاقتراض.[1]

اشترط الاسبان للخروج من تيطوان وجوب الحصول على التعويضات المالية ولهذا الغرض سافر الحاج عبد الرحمن العاجي مصحوبا بالطابع الشريف إلى لندن ليوقع على شروط الدين مع الإنجليز، وقد وضح الطيب بن اليماني في مراسلة له إلى هاي يوم 19 ديسمبر 1861 بأنّ هذا الدين يستغل لأجل تسديد التّعويضات للإسبان.[2]

راسل هاي السلطان محمد بن عبد الرحمن في 19 جانفي 1862 يعلمه أنّ الدّين قد تمّ بين البلدين بمبلغ مليوني ريال بما يقابل 426 ألف جنيه أسترليني، وتمّ اقتراض هذا المال من بنك (لندن وكانتي بنك) [3] "London County Bank"[4]على

1 - روجرز، المرجع السابق، ص ص226 -227.

2 - خالد ابن الصغير، المغرب في الأرشيف ...، ص 160.

3- المرجع نفسه، ص162.

4-لندن وكانتي بنك: بنك إنجليزي تأسس باسم شركة "ساري كينت وساسكس المصرفية" (Surrey Kent and Sussex Banking) في عام 1836، أعيدت تسميتها بهذا الإسم عام 1839 واكتسبت مسؤولية محدودة عام 1866. اندمجت مع "بنك لندن وويستمنيستر"(London and Westminster Bank)=

شرط أن تكون قيمة الفائدة خمسة بالمائة سنويا، ومدّته عشرين عاما، وقّع كل من هاي والحاج عبد الرحمن العاجي الذي مثّل السلطان في المباحثات الخاصة بالقرض على الاتّفاقية وتقرّر بمقتضاها تخصيص النصف الآخر من مداخيل الجمارك المغربية لأداء القرض وفوائده.[1]

ومن هنا يتضح لنا جليا بأنّ الظروف السياسية الخارجية فرضت نفسها بقوّة على سيّادة المغرب. فبسبب الحرب ضدّ فرنسا 1844 وضدّ اسبانيا 1860، جعلت مالية الدّولة مرهونة بنسبة كبيرة لهذه الدّول بسبب التّعويضات المالية.

وهذا ما يجعلنا نفهم السياسة البريطانية التي أرادت أن تظهر بمظهر الحليف المدافع عن المغرب من خلال إقراضه الأموال للخروج من أزمته، إلّا أنّها في الحقيقة جعلت موارد الخزينة المغربية تتناقص بسبب فوائد هذه الديون الكبيرة وكذلك بسيطرة بريطانيا على مداخيل الجمارك التي أصبحت مرهونة بموجب الإتفاقية الموقعة بين الطرفين.

بدأت بريطانيا تتسرب بهدوء في المغرب وكل هذا يدخل في إطار منافستها للدول الأوروبية على المغرب وخاصة فرنسا المجاورة لها في الجزائر المحتلّة.

كما أنّ معاهدة 1856 مع بريطانيا فتحت السوق المغربية أمام السلع البريطانية والأوروبية قاطبة والتي ستجعل هذه الدّولة في صراع ضدّ الوقت للحصول على امتيازات أوسع في المغرب تضمن سيطرتها الاقتصادية والسياسية مستنزفة مقدرات البلاد المادية والمالية والبشرية.

=في عام 1909، ويتشكل بنك (لندن كاونتي و ويسمنيستر المحدود). ينظر: (British Banking History Society)، ساعة الدخول 12:28، تاريخ الدّخول: 2023/12/30.

رابط الموقع: https://Banking-history.org.uk/record/london-county-bank-limted/

1 - روجرز، المرجع السابق، ص228.

3-1- المصنع البريطاني لصناعة السكر في مراكش 1862:

لم تكن صناعة السكر مجهولة كلية في المغرب [1]، فقد كانت معروفة منذ عهد السعديين، إلا أنّ التّجربة التي خاضها المغرب في القرن 19م كانت أعظم من سابقتها، إذ كان السكر والقطن يمثلان 60 بالمائة من حجم الصادرات المغربية ولهذا عهد إلى المهندس الإنجليزي جوهان كلارسون جي (Johan Clarson Guy) بمهمة إنشاء فبريكة السكر فالتزم بالإمدادات بالمعدات، وبوضع مخطط للفبريكة فكانت فبريكة السكر في مدينة مراكش أشبه بالمصنع الجاهز.[2]

أبرم العقد في 18 أكتوبر 1862، وكان الاتفاق يقضى بأنّ تصل المعدات في سنة 1864 حيث شرع في صنع السكر ابتداء من السنة الموالية، كما أنّ المشروع واجه الكثير من المشاكل فكانت الحاجة دائمة إلى قطع الغيار وصيانة الآلات مبعث انشغال دائم للمسؤولين، إضافة لندرة التقنيين المؤهلين واليد العاملة بسبب الأجور الهزيلة، كما أنّ المشروع كان في حاجة إلى قصب السكر والذي كان يزرع في أماكن بعيدة جدّا عن مراكش ممّا صعب من نقله خاصة وأنّ البنية التحتية للطرقات ما تزال بدائية. لقد عانى المشروع والمشرفون عليه بسبب أنّ المخزن عالج المشاريع التحديثية ببنى اجتماعية واقتصادية عتيقة، فالبيروقراطية المخزنية التي حملت على كاهلها تصنيع السكر كانت تستخدم أساليب تسلطية، متصلبة تجعل الفعالية آخر مراميها.[3]

---

1 - للمزيد من الاطلاع على هذه الصناعة في المغرب ارجع إلى مقال أدريان بيربروجر بعنوان "قصب السكر وشرفاء المغرب خلال القرن 16م" في المجلة الإفريقية "R.A" لسنة 1862 العدد 06 من الصفحة 116 إلى 119.

2 - محمد الناجي، التّوسع الأوروبي والتغير الاجتماعي في المغرب ق 16- 19، تر: عبد الرحيم حزل، ط1، ن جذور للنشر، الرباط، 2004، ص ص 121-122.

3 - المرجع نفسه، ص ص 123 وما بعدها.

1-4- الضغوط البريطانية لتنفيذ برامج إصلاحية في المغرب:

لقد عملت بريطانيا على تقوية صلاتها التجارية مع المغرب، حيث كانت تسعى إلى التموقع اقتصاديا وتجاريا في المغرب بصورة مبدئية، ولكن كانت هناك أهداف سياسية في العمق. فهي الدّولة التي تصارع لتطويع البحار والسيطرة على المستعمرات، والمغرب ليس بعيدا عن أطماعها، لأنّ منافسيها على البحر البرتغال واسبانيا يركزان مطامعهما في شمال المغرب على مقربة من جبل طارق وعلى الشواطئ الأطلسية من أصيلا والعرائش حتى أكادير وممّا يؤكّد هدف انجلترا هي وضعها شروطا ضاغطة على سيادة الدّولة ليس تجاريا فحسب ولكن قضائيا وسياسيا كذلك.[1]

إلا أنّه لم تكن بريطانيا هي وحدها من تضغط على المخزن، حيث كانت هناك الكثير من البلدان الأوروبية التي تتدخل من أجل إجراء اصلاحات على جميع المستويات العسكرية والدبلوماسية والتجارية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وأمام هذا الضغط فإنّ المخزن رفض وتماطل في قبول اجراء هذه الإصلاحات بالصورة التي يراها الإنجليز والأوربيون مبررا رفضه لبعض الإصلاحات بالصورة التي من شأنها أن تضعف أسس السلطة المعنوية والمادية بتوحش السكان ورفضهم لغير المعتاد.[2]

---

1 - عبد الكريم غلاب، قصة المواجهة...، ص 106.

2 - عبد الرحمن المودن، "بعض المواقف المغربية من المستحدثات التقنية الغربية في القرن التاسع عشر"، الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، أيام دراسية من 6 إلى 9 رجب 1404 الموافق لـ 23/20 أفريل 1983، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،أكتوبر1986، ص371.

أخذ القنصل البريطاني هاي يقدّم الاقتراحات تلوى الأخرى بخصوص إصلاح شؤون الدّولة ولم يتردّد في مقابلة له مع الحسن الأوّل في أفريل من سنة 1875 أن يجرؤ على الملك بقوله إنّ الإدارة المغربية أكثر الإدارات فسادا في العالم.[1]

وإثر المقابلة تمّ وضع خط تلغرافي بالقصر نفسه، وذلك بحضور خبير انجليزي قدم لهذا العرض، وتضمن المشروع الإصلاحي الذي تقدّم به الميادين الآتية: - التجارة والمالية، - نظام الحمايات -الجيش -الإدارة -السجون -المواصلات حيث اقترح خاصة إصلاح موانئ الجديدة وطنجة وآسفي والدار البيضاء، كما اقترح مشروعا لوضع خط بين طنجة وجبل طارق إلا أنّه لم ينجز لأسباب منها ما اشترطه المغرب من ضرورة التّحكم فيه من جهة، ومعارضة اسبانيا له من جهة أخرى.[2]

ومن بين المساعدات التي قدمت للمغرب في نطاق مشاريع إصلاحية:

- استراد قنطرة حديد من انجلترا قصد ربط مدينتي الدار البيضاء والجديد عبر وادي أمّ الربيع.

- إدخال زراعة القطن.

- إقامة معمل السكر وتجهيزه بتجهيزات إنجليزية.

- إقامة معمل ورق بالصوير (تحت مراقبة المهندس كارتيس "Curtis")

- تقديم قرض لتسديد التعويضات لإسبانيا مقابل جلائها عن تطوان، ويُرَد القرض عن طريق الواجبات الجمركية.

- الاستعانة بالخبرات الإنجليزية في الميدان التقني أو الميدان الطبي.

---

1 - محمد أبوطالب، "مواقف بريطانية من مغرب القرن التاسع عشر"، الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، ص300.

2 - المرجع نفسه، ص300.

- وفي ميدان الأشغال العمومية ورد على المغرب مهندسون لخدمة الطرق والمراسي خاصة الطريق الواقعة بين فاس ومكناس ومرسى الصويرة، ومع وصول ممثلين عن الشركات الانجليزية ظهرت فكرة إنشاء مركز للقرض سنة 1863.[1]

إنّ احتلال فرنسا لتونس جعل بريطانيا تسترجع مكانتها وثقتها لدى المخزن خاصة وأنّ السلطان الحسن الأوّل نفسه لجأ إلى بريطانيا عندما بات من الواضح أنّ احتلال تونس هو النتيجة الطبيعية لاحتلال الجزائر وهي النتيجة نفسها التي ستؤول لا محالة إلى احتلال المغرب، لذلك أبدى السلطان قلقه الشّديد لبريطانيا ورغب في أن تتخذ هذه الأخيرة الخطوات الحاسمة للحيلولة دون إقدام فرنسا على احتلال المغرب، وذهب السلطان إلى أبعد من هذا فذكر لـ "هاي" أنّه إذا كان لابد من فرض الحماية على المغرب فإنّه يفضل إنجلترا على فرنسا، وبالفعل أقدمت بريطانيا على تحذير فرنسا من أي خطوة من شأنها أن تؤدّي إلى فرض الحماية على المغرب.[2]

كان تخوّف بريطانيا مبرّرا من استلاء فرنسا على الشاطئ الشمالي للمغرب وهي ترى أنّ الفائدة الاستراتيجية لمغرب مستقل تفوق كلّ افتراضات الفوائد الاقتصادية في المغرب، ولا يمكن تحقيق هذا الاستقلال إلا إذا قبل السلطان الإصلاحات اللازمة وتحسين وضعية التّجارة.[3]

1-5- مشروع التلغراف البريطاني في المغرب 1887:

في سنة 1873 طلب دراموند هاي من السلطان مد خطّ تلغرافي بين طنجة وجبل طارق عبر البحر، غير أنّ الإسبان طالبوا بمدّ خط مماثل بين طنجة وسبتة عبر البرّ، وكان من الطبيعي أن يتخوّف المخزن من عواقب مرور خط تلغرافي في بلاد

1 - محمد أبوطالب، مواقف بريطانية...، ص303-304.

2 - محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأوّل (1873-1894م/1290-1311هـ)، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، 1989، ص226.

3 - المرجع نفسه، ص226.

أنجرة، فكان موقفه هو الرفض، وفي نفس السنة طلبت دول أوروبية أخرى بمد خطوط تلغرافية في حال موافقة السلطان.[1]

كان المخزن يرى بأنّ جهاز التلغراف سيصبح سلاحا إضافيا في أيادي التّجار الأجانب، وفي خدمة ممثلي الدّول الأجنبية، غير أنّ هاي حمل معه إلى مراكش سنة 1875 وبأمر من الحكومة البريطانية جهازا تلغرافيا قدّمه للمولى الحسن، فنال إعجابه وأعطى موافقة مبدئية على مد خط تلغرافي بين طنجة وجبل طارق، بشرط الاقتصار على مدّه على البحر دون البر، والاقتصار في مدّه على طنجة دون غيرها وأن يحدّد المخزن الأماكن التي يجب أن يمرّ فيها، وأخير إجماع الهيئة الدبلوماسية على مدّ خط التّلغراف وفقا لهاته الشروط[2]

وبحلول كربي قرين (KIRBY. GREEN) بطنجة لتعويض هاي في منصبه أخبر الشركة البريطانية "إيسترن تلغراف كونباني" (EASTERN TELEGRAPH COMPANY) بأن لها كامل الحرية في تنفيذ مشروعها، واكتفى بإرسال مذكرة إلى المخزن ادّعى فيها أنّ كلّ الإجراءات الضرورية للترخيص بمد الخط التلغرافي تمّت على يد سلفه دراموند هاي، وتمكنت الشركة البريطانية من مدّ خطّها التلغرافي في مدّة وجيزة فأصبح صالحا للاستعمال ابتداء من 20 جانفي 1887، بالرغم من معارضة واحتجاجات رجال المخزن على إنشائه واكتفى السلطان الحسن بتوجيه أوامر إضافية ليقنع قرين بالتخلي عن المشروع حتى لا تقوم دول أخرى بعمل مماثل، غير أنّ قرين والشركة البريطانية جعلا المخزن أمام الأمر الواقع.[3]

1 - خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ط2، سلسلة رسائل وأطروحات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص ص 402-403.

2 - خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا ...، ص 403.

3 - المرجع نفسه، ص 405.

وبهذا كانت بريطانيا أولى الدّول إنشاء للتلغراف في المغرب وتلتها في ذلك اسبانيا حيث كان المشروع لربط التجار والهيئة الدبلوماسية بالخارج، ولم يستفد منه المخزن شيئا.[1]

لقد كان مشروع التلغراف البريطاني بحريا بالدرجة الأولى باستثناء الخط الرابط بين رأس سبارتيل-طنجة بطول 12 كيلومترا والذي أُنجز من طرف الإنجليزي "لويد" (Lioyd)، فلا توجد خطوط تلغرافية أخرى في الداخل المغربي ما عدا الخطوط التابعة للدولة الأوروبية والتي تنطلق جميعها من طنجة.[2]

إلاّ أنّ فرنسا كان لها خطان مهمان، الأوّل يربط بين المغرب وقادس والخط الثاني يربط المغرب بوهران، لقد حدّد مبلغ الخدمة بـ 0.15 سنتيم لكل كلمة بالنّسبة للجزائر و0.20 سنتيم بالنسبة لفرنسا، كما استخدمت الخطوط التلغرافية الفرنسية في عام 1903 لإرسال 18000 برقية تحتوي على 340.000 كلمة.[3]

لقد كانت فرنسا متواجدة بقوة في المغرب خاصة أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م حيث كان التنافس قويا بينها وبين البلدان الأوروبية بما فيها بريطانيا حيث تبين هذه الإحصائيات الأخيرة لاستعمال التلغراف شدّة التّنافس للحصول على المشاريع الاقتصادية بالمغرب، وتوضح كمية البرقيات الهائلة مدى اهتمام فرنسا بالاتصال بالمغرب لضمان تواجدها هناك، خاصة بعد فرض الحماية على تونس 1881، فتفرغت سياستها وأطماعها نحو المغرب الأقصى.

لقد أصبح الساسة والمفكّرون والمنظرون الفرنسيون يتحدّثون عن إنقاذ المشروع الاستعماري الفرنسي في إفريقيا ولا يتمّ ذلك إلا بإثبات تفوّق فرنسا في

1 - مصطفى بوشعراء، ج1، المرجع السابق، ص195.

2 - Charles Peyreigne, Les Influences Européennes au Maroc avant la conférence d'Algésiras, Ch. Dirion libraire-Editeur, Imp du Rapide, Toulouse, 1908, p126.

3 - Ibid, p127.

المغرب الأقصى والاستمرارية في العمل الاستعماري في المنطقة التي أطلقوا عليها اسم إفريقيا الصغرى (الجزائر، تونس، المغرب) [1]

لم يكن الأمر للفرنسيين مجرّد حماية للتّوسع الرّأسمالي بل يتعداه إلى تنفيذ آخر فرصة استعمارية عظيمة لا تزال قائمة بالنسبة إليهم، وذلك لتعويض المجال الجغرافي الذي فقدوه في أمريكا الشمالية سابقا، ولذا كانت النظرية هي توسيع خريطة الامبراطورية الاستعمارية فيما وراء البحار من المناطق الاستوائية حتى شمال افريقيا. [2]

1-6- المطالب البريطانية بإصلاح الموانئ:

أجمعت التّقارير التي أنجزها القناصلة البريطانيون بعد سنة 1857 على أهميّة إحداث بعض الإصلاحات في المراسي وكانت الغاية من الدّعوة إلى تلك الإصلاحات هي توفير الظروف التّقنية الكفيلة بضمان السير العادي لعملتي التصدير والاستيراد، أمّا المخزن فقد كان متخوّفا من إحداث تلك الإصلاحات التي لو أنجزت لأفضت إلى توافد المزيد من الأوروبيين على مراسيه ولأفضت بالتالي إلى تزايد مشاكله وكثرة فرص الاصطدام بين المغرب والدّولة الأجنبية.[3]

لقد أشار القنصل البريطاني ريد (Reade) بإعادة بناء حاجز مرسى طنجة وأنّ ذلك ممكن بسرعة وسهولة، كما أعرب عن أمله بإنشاء رصيف جديد، ودعا المخزن كذلك إلى التفكير في بناء منار عند رأس سبارتيل. وبهذا تمكّنت الحكومة الفرنسية

---

1 - Projet A l'usage des conférenciers, conférence sur le Maroc, Pub Du comité Du Maroc, Paris, Juillet 1904, p5.

- يتحدّث القائمون في هذا المؤتمر حول المغرب الأقصى عن المشروع الفرنسي وقد كان التّكتم عن مخرجات هذا المؤتمر واضحا في الإشعار المقدّم للمؤتمرين في بداية المؤتمر الذي يؤكّد على عدم جواز نشر هذه النصوص خاصّة وأنّ اللجنة المغربية ستقدّم وثائق دقيقة وخرائط مفصلة عن المغرب.

2 -Projet A l'usage des conférenciers, conférence sur le Maroc, Op-Cit, p 6.

3 - خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا ...، ص ص 416-417.

بمساندة من قوى بحرية أوروبية كبريطانيا من إقناع المولى محمد بن عبد الرحمن بالموافقة على بناء المنار وإسناد إدارته إلى الهيئة الدبلوماسية بمقتضى اتفاقية دولية بتاريخ 31 ماي 1865، بينما بذلت بريطانيا بواسطة ممثّلها دراموند هاي جهودا منذ نهاية الحرب المغربية -الاسبانية لحثّ السّلطان على بناء رصيف جديد لكن المشروع كاد يتعرض للإخفاق بسب اعتراض المكلف بالأعمال الاسباني على أداء الإسبانيين لواجبات المرور على الرصيف المرغوب في بنائه.[1]

وفي إطار المشاريع الإصلاحية التي تبنّاها المولى محمّد بن عبد الرّحمن بناء على النّصائح البريطانية تم جلب مهندس بريطاني لإنجاز الإصلاحات الأساسية في مرسى أسفي والصويرة، وحلّ بالمغرب البريطاني كريك (Craig) فأسندت إليه بين سنتي 1862 و1867 مهمّة إنجاز مشاريع تتعلّق ببناء أرصفة في المراسي علاوة على مهام هندسية أخرى وبالرّغم من التّكاليف التي تحملها المخزن لأداء مصاريف المهندس كريك وأجرته وأجرة ترجمانه، تمّ التخلي عن كلّ الأعمال التي بدأت قبل خمس سنوات، بالرغم من موافقة المولى الحسن منذ سنة 1875 على العودة إلى تلك الأشغال قصد إتمامها فإنّ النتائج ظلّت هزيلة بسبب اعتراض ممثلي الدول الأجنبية وعرقلتهم لها.[2]

وبالرغم من ذلك فإنّ المخزن عبر وزيره محمد بن العربي المختار كان على اتصال مع هاي حيث يعلمه في 17 جوان 1885 بموافقة السّلطان على إنجاز المشاريع المتمثلة في إصلاح مرسى طنجة وبناء حائط مرسى الدّار البيضاء لكسر الأمواج، كما سمح بالتفاوض على جلب المهندس الذي يتفق عليه الطرفان، كما حثّ على استخلاص المصاريف من رسوم إضافية على ما يردّ للمرسى من سلع حيث

1 - خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا...، ص 417.

2 - المرجع نفسه، ص 418.

تستكمل كل المصاريف فتلغى تلك الرسوم وهذا بإشراف السيد الحاج محمد الطريس.[1]

بعدما تراجع النفوذ البريطاني بشدّة خاصة في أواخر القرن 19م، حاول البريطانيون العودة بشدّة إلى الحصول على النفوذ الذي كانوا يحضون بها سابقا مع القنصل هاي، وقد تمكنوا من ذلك لدرجة أنّه في سنة 1901 لم يكن لأي دولة أوروبية تلك الأسبقية والأفضلية على بريطانيا لدى السلطان في فاس، الذي كان يستمع ويمتثل للآراء البريطانية، ولم يتوقف المخزن عند مجرّد تأديب وقمع الهجمات ضدّ الرعايا البريطانيين، كحادثة مقتل الدّكتور كوبر (Cooper) بل أصبح التجار الإنجليز هم المورّدون والممونون الحصريون للسلطان والمملكة، وكانت الفرصة مواتية جدا لبريطانيا لاستغلال هذا النفوذ إلّا أنّ فرنسا ظهرت بقوّة في هذه المرحلة وكانت مواقفها تشير إلى أنّه لابد أن يكون لها مكانة قوية في المغرب وينظر لها بعين الاعتبار خاصة بعدما دعا القنصل البريطاني سميث (Smith) إلى إنشاء محاكم مختلطة وبنك حكومي مغربي، وقوة شرطة إنجليزية، ووزراء ومساعدين على الطراز البريطاني.[2]

لقد كان للمهدي المنبهي بحكم سنه ومسؤوليته كوزير للحربية من ملازمة السلطان ونيل ثقته وتشجيع ميولاته الشخصية خاصة بعد وفاة الوزير الصدر باحماد في 13 ماي 1900 دور كبير في هذا النفوذ البريطاني، حيث أصبح الوزير الصدر الحاج المختار لا يتمتع بأي نفوذ يذكر عند السلطان حتّى عزل عن منصبه وعيّن محمد المفضل غريط مكانه بتدبير من المهدي المنبهي.[3]

---

1 - خالد بن الصغير، المغرب في الأرشيف ...، ص 573.

2- André Leblanc, La politique Européenne Au Maroc A l'époque Contemporaine, A. pendone Editeur, Paris, 1906, pp 107-108.

3- محمد القبلي، تاريخ المغرب ...، ص ص 496-496.

إلاّ أنّ السلطان عبد العزيز أثار أستياء الرعية بشكل خطير[1] واندلعت ثورة بوحمارة التي ساهمت في إضعاف مؤسسات الدّولة المغربية إضافة إلى تحركات الشريف الريسوني المعارضة للسلطان حيث تخصص في خطف الصحفيين الأجانب كهاريس البريطاني (Harris) سنة 1903، والضابط البريطاني ماك لين (Maclean) في جويلية 1907، الذي أطلق سراحه مقابل فدية مالية ضخمة.[2]

لقد كان للاضطرابات دور كبير في إبعاد الإنجليز وإضعاف موقفهم في المغرب كما أنّ فرنسا هي التي كان لها الأفضلية بحكم موقعها الجغرافي أن تأخذ مكانها كقوّة مهيمنة وأن تفرض نفوذها في المغرب.[3]

2- التّنافس الفرنسي الاسباني على الامتيازات في المغرب الأقصى:

لم تكن إسبانيا ترقى إلى مستوى بريطانيا وفرنسا سواء من حيث النفوذ العسكري أو على المستوى الصناعي إلا أنها كانت تعتد مع ذلك بعلاقتها التاريخية التقليدية مع المغرب؛ ومراعاة للقرب الجغرافي واحتلال بعض النقط الاستراتيجية كسبتة ومليلية بالإضافة إلى الجزر الواقعة قرب السواحل المتوسطية المغربية فقد كان من شأن هذه الدّولة أن تعتبر نفسها أحق من غيرها بالاهتمام بالمغرب.[4]

2-1- اتفاقية تطوان 24 أوت 1859:

احتجّت إسبانيا على المغرب بسبب الهجمات التي تقوم بها القبائل المغربية على الحاميات الاسبانية في شمال المغرب منذ سنوات طويلة إلى أن عقدت هذه الاتفاقية التي نصّت على توسيع حدود مليلية ومسألة حماية المدن الأخرى، ولم يكن توقيع هذه الاتفاقية سهلا حيث لعبت بريطانيا دورا كبيرا في هذه المسألة ساعية للحفاظ على استقرار المغرب وإبعاده عن أي سيطرة أوروبية، إلا أنّ مسألة توسيع الحدود

1 - Le blanc, Op-Cit, p109.

2- علي حسني، التحول المعاق ...، ص 210.

3 - Le blanc, Ibid ,p109

4- محمد القبلي، تاريخ المغرب ...،ص 460.

وحمايتها ظلت ملازمة لمطالب اسبانيا ومبررا قويا للضغط على المغرب طيلة القرن 19م ولعل هذه الذريعة هي التي أدّت إلى حرب تطوان.[1]

2-2- الحرب الاسبانية المغربية 1859-1860 وانعكاساتها على الاقتصاد المغربي:

لقد كان امتلاك إسبانيا لبعض الثغور في الجزء الشمالي للمغرب مصدرا للعديد من المشاكل بين البلدين.[2]

إنّ هذا التّوتر الذي سيطبع العلاقات المغربية الإسبانية سينطلق من نواحي مدينة سبتة وبالضبط من قبيلة "أنجرة" حيث ستنتهز إسبانيا حدثا وقع على حدود سبتة مفاده أن سكان قبيلة أنجرة هاجموا بعض البنايات الإسبانية الجديدة على مركز الحدود.[3]

اتخذت إسبانيا من هجمات سكان القبيلة المجاورة لسبتة ذريعة لغزو المغرب[4] حيث أتمت استعداداتها ولم يبق إلا تنفيذ ما صممت عليه، وقطعت اتصالاتها الدبلوماسية مع النائب السلطاني، وأعلنت الحرب رسميا على دولة المغرب يوم 22 أكتوبر 1859.[5]

لم يكن المغرب مستعدا لأي مواجهة نظرا لما عقده من آمال على الوساطة البريطانية وما اقترحه للتراضي، وإيمانه أن الإسبان لن ينتصروا في نهاية المطاف لو

1- جمال عاطف، "ملاحظات حول العلاقات المغربية الإسبانية قبيل حرب تطوان"، أعمال ندوة تطوان قبل الحماية (1860-1912)، أيام 12، 13، 14 نوفمبر 1992، مطبعة الهداية، تطوان، 1994، ص78.

2- خالد بن الصغير، "**موقف بريطانيا العظمى من الأطماع الاسبانية شمال المغرب خلال سنة 1859**"، ***مجلة دار النيابة***، المطابع المغربية والدّولية، طنجة، 1983، ص34.

3 - جمال عاطف، المرجع السابق، ص79.

4 - ميكل مرتين، الاستعمار الاسباني في المغرب (1860-1956)، تر: عبد العزيز الوديي، ط1، منشورات التل، الرباط، 1988، ص12.

5 - محمد داود، مختصر تاريخ تطوان، ط2، المطبعة المهدية، تطوان-المغرب، 1955، ص132.

اندلعت الحرب ولذلك لم يبعث سوى 5600 جندي فقط من القوّة النظامية في عجالة تحت قيادة المولى العباس.[1]

لقد تواصلت الحرب الاسبانية المغربية إلى أن تمّ احتلال تطوان في 06 فيفري 1860[2]، وفي يوم 25 مارس 1860 عقدت الهدنة وانتهت الحرب[3]، وتضمنت الاتفاقية توسيع مساحة سبتة ومليلية وضبط حراسة المناطق المتاخمة لسبتة والتزم السلطان بدفع تعويض مالي قدره عشرون مليون ريال وظلت تطوان محتلة كضمانة لأداء التعويض.[4]

لقد كانت نتائج الحرب التي انهزم فيها المغرب ثقيلة حيث تمّ إكراهه على دفع تعويضات باهضة أوقعته في أزمة اقتصادية كان لها الأثر البعيد، فقد عجزت الحكومة المغربية عن تسديد مجموع الدين فاضطرّت إلى قبول مراقبين إسبان بمختلف جماركها الهامة للوقوف على مداخيلها وتحصيل نصفها للأداء التعويضات ولما وقع الخلل في ميزانية الدّولة اضطرّت إلى عقد قروض مع بعض الدّول الأجنبية وحتى مع بعض رعاياها المقيمين بالمغرب، كما اضطرّت إلى سنّ الضرائب فكان لها وقع سيء في نفوس عامّة الناس فضاقوا بها حتى كان ذلك الاستياء سببا في قيام عدد من الفتن التي عجلت بانهيار الدّولة واستفحال التّدخل الأجنبي.[5]

2-3- الإتفاقية التجارية 20 نوفمبر 1861:

أبرمت هذه الاتفاقية الإسبانية المغربية بتاريخ 20 نوفمبر 1861 بمدريد والمتعلقة بالمبادلات التجارية مؤكدة بذلك بنود اتفاقية 1856 البريطانية، وتضمنت

1 - بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844-1912، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، المطبعة الملكية، الرباط، 2000، ص 90.

2 - محمد داود، المرجع السابق، ص150.

3 - المرجع نفسه، ص160.

4 - ميكل مرتين، المرجع السابق، ص15.

5 - عبد اللطيف الخطيب، "**شارل جاجير شميد وعلاقات المغرب بفرنسا واسبانيا أواسط القرن التاسع عشر**"، ***مجلة الأبحاث المغربية الأندلسية***، ع7، 1962، دار كريماديس للطباعة، تطوان،1962، ص55.

64 شرطا منها ما يتعلق بالامتيازات الاقتصادية التي حوتها اتفاقية 1856، والتي تقتصر على التجارة البحرية، ومنها ما يتعلق بمجالات اقتصادية أوسع، حيث أقرت امتلاك واستغلال الشواطئ المغربية للصيد وحق استثمار الموارد الأولية (قطع ووسق الأخشاب).[1]

كانت النوايا الفرنسية واضحة وجلية بما فيه الكفاية لتصبح مصدر قلق لدى سلاطين المغرب [2]، وعلى الرغم من تخييم التهديد الفرنسي على الساحة المغربية إلاّ أنّ التهديدات العسكرية الخطيرة التي واجهها المغرب في النصف الثاني من القرن 19م جاءت في الواقع من إسبانيا وليس من فرنسا من خلال مواجهتين مباشرتين، المواجهة الأولى، وهي حرب تطوان (1859-1860) التي كلفت المغرب غرامة كبيرة دفعها لاسبانيا، وفي سنة 1893 اندلعت من جديد مواجهات عسكرية بين البلدين.[3]

2-4- الحرب الاسبانية المغربية 1893 وضخامة التّعويضات:

اندلعت هذه الحرب بين الحامية العسكرية في مدينة مليلية وقبائل الريف المجاورة، ذلك أن محاولة إسبانية للتعدي على أراض محاذية للمدينة أشعلت حربا على نطاق ضيق اتّسمت بطابع الجهاد من جانب القبائل، أمّا السلطان المولى الحسن فقد التزم بعدم توريط جيشه المنشأ حديثا لمساعدة قبائل الريف، وسعى في المقابل إلى إيجاد مخرج دبلوماسي للأزمة[4]

كان المغرب حريصا على إيجاد حل للأزمة مع الإسبان، وذلك من خلال توقيع اتفاقية سلم تمنع تعقيد الأوضاع وتساعده في تجنب أي صدام ليس في صالحه.

---

1 - لبنى بورزمي، "**الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية: مقاربة تاريخية قانونية**" ***مجلة البحثية***، ع1، النصف الأول 2013، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدّراسات والأبحاث، 2013، ص08.

2 - إدموند بورك، المرجع السابق، ص63.

3 - المرجع نفسه، ص65.

4 - إدموند بورك، المرجع السابق، ص 65.

2-5- اتفاقية السلم 05 مارس 1894:

لقد انتهى هذا الصراع المسلح بعقد اتفاقية في 05 مارس 1894، في مراكش بين البلدين وتضمنت هذه الاتفاقية سبعة فصول تناولت الترتيبات الأمنية بين الطّرفين كما نصّت على التّعويضات المالية التي فرضت على المغرب والتزمت بآدائها لاسبانيا.[1]

ألزمت الاتفاقية السلطان بتعويضات باهضة جدّا في بندها السادس حيث وافق على دفع عشرين مليون بسيطة، على خمسة عشر قسطا لمدّة سبعة أعوام ونصف تكون آخرها في ديسمبر من سنة 1901، يكون دفع الأقساط في مراسي طنجة والجديدة وفي حالة التّأخر في الدّفع يمكن لاسبانيا استخلاص الأموال من عائدات الجمارك في أربعة مراسي هي طنجة والدّار البيضاء والجديدة والصويرة.[2]

كانت التّسوية محفوفة بالمخاطر حيث أنّ استراتيجية السلاطين تتمثل عموما في تفادي المواجهة العسكرية المباشرة على المناطق الحدودية وتشجيع القبائل على تفادي ردّات فعل متسرّعة، فمثال تونس كان ماثلا للعيان، حيث استغلّ الفرنسيون ردّات فعل القبائل التّونسية لفرض الحماية عليها.[3]

لقد تجاوز المغرب القرن التاسع عشر دون الوقوع تحت السيطرة والاستعمار الأوروبي، ما عدا المناطق التي تسيطر عليها إسبانيا، والتي لم تكن في حاجة للحصول على الامتيازات الاقتصادية كوسيلة قوية للتّدخل في المغرب وإنّما كانت تدرك مدى أسبقيتها على الأرض، وخاصة تواجدها في شمال البلاد ممّا سهّل لها التّدخل في أي وقت أو ضدّ أي تهديد لمصالحها وتواجدها في المغرب.

---

1 - عبد العزيز التمسماني خلوق، "**اتفاقية 05 مارس بين المغرب وإسبانيا**" ***مجلة دار النيابة***، ع 24/23، السنة 6، صيف/خريف 1989، المصلاة - طنجة، 1989، ص60.

2 - المرجع نفسه، ص ص61-62.

3 - إدموند بورك، المرجع السابق، ص66.

2-6- الثائر بوحمارة يمنح مشاريع استغلال المناجم لإسبانيا 1909:

لقد تخطت إسبانيا السلطة المركزية المغربية وعملت مع معارضين لها أمثال الثائر بوحمارة الذي كان سيطر على بعض المناطق في الشمال فمنح إسبانيا امتياز التّنقيب لشركة التّعدين الإسبانية لاستخراج الحديد من منطقة أكسان[1] وذلك في سنة 1907 وكانت مدّة العقد 99 سنة وفي نفس السنة سمح لشركة أخرى إسبانية ممولة برأسمال فرنسي والتي تسمّى بـ"شركة شمال إفريقيا" باستغلال مناجم الرصاص بجبل إحرشان القريب من منجم الحديد المذكور، ورخص للشركتين معا تشييد سكة حديدية تربط بين المنجمين المذكورين وبين ميناء مليلية القريب لنقل معادنهما إلى مصانع أوروبا، كما عيّن لهم جنودا لحراسة الإسبان العاملين في المنجمين[2].

اعتبرت قبائل الريف بأنّ ما قام به بوحمارة تحالفا خطيرا مع المسيحيين فقامت بزعامة الشريف أمزيان [3] بمحاربة بوحمارة، كما منعوا الإسبان من إتمام العمل في المناجم المذكورة وإتمام السكة الحديدية، مما جعلهم يستخدمون القوّة لإكمال هذه المشاريع، وفي 09 جويلية 1909، هاجم أمزيان الإسبان وأرغمهم على التّراجع إلى مليلية، وبهذا اتّخذت إسبانيا الهجوم ذريعة للتّدخل العسكري والبدء في احتلال الريف.[4]

---

1 - محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا صفحات من الكفاح الوطني ضدّ الاستعمار (1903-1927)، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان، 2011، ص40.

2 - عبد الرحمان الطيبي، الريف قبل الحماية قبائل ساحل الريف الأوسط 1860-1912، ط1، نشر ثيفرازن عاريف، مطبعة النجاح الجديدة-البيضاء، 2008، ص331.

3 - الشريف أمزيان: ولد سنة 1860 بقرية أزعنغن من قبيلة آيت بويفرور جنوب مليلية، مارس التّجارة بين الريف والجزائر، ناصر المخزن ضدّ الثائر بوحمارة، دعى القبائل إلى مبايعة المولى عبد الحفيظ، 1908، كما عارض الأنشطة الاسبانية في الريف وأعلن الحرب عليهم في 1909، وأعاق سيطرتهم على كامل الريف، حتى مقتله في 15 ماي 1912 برصاص رجال البوليس الأهلي المتعاون مع الإسبان. ينظر معلمة المغرب،ج2، المرجع السابق، ص ص757-760.

4 - عبد الرحمان الطيبي، المرجع السابق، ص332.

إنّ التّدخلات العسكرية والحرب مكنت إسبانيا من الحصول على تعويضات كبيرة قيدت المغرب لمدّة طويلة وأدخلته في أزمات اقتصادية حادّة لدرجة الإفلاس واللجوء إلى الديون الخارجية التي أضعفته كثيرا.

كما منحتها عائدات مادية هامّة، إضافة إلى توسعها على المناطق الحدودية فكان هذا أمرا أسرع لإسبانيا للتوغل في البلاد عوض أن تجلب شركاتها وأموالها خاصة وأنّ قوتها الاقتصادية والمالية لا تستطيع منافسة الإقتصاد الفرنسي ولا البنوك الفرنسية، حتى أن بعض مشاريعها في الشمال كان بدعم مالي فرنسي.

ولما ازداد التّواجد الأوروبي والفرنسي في المغرب سعت إسبانيا لفرض وجودها من خلال استخدام القوّة وفرض واقع أدخلها للمشاركة في مؤتمرات واتفاقيات بينهما والتي ستمهد للدّولتين مستقبلا فرض سيطرتهما على المغرب الأقصى.

3- التنافس الفرنسي الألماني على الامتيازات في المغرب الأقصى:

لم يعرف المد الاستعماري بدايته الحقيقية إلّا في أواخر القرن 19م حيث أعلنت فرنسا حملتها الاستعمارية على إفريقيا والشرق الأقصى بعدما كرّست هيمنتها على الجزائر وضمت تونس إلى مستعمراتها إلى أن أصبحت القوّة الاستعمارية الثانية في العالم. وبسبب التّنافس الفرنسي الألماني في أوروبا وما نتج عنه من صراع، ضغطت الأحزاب الألمانية على بسمارك (Bismark) من أجل التوسع في الأسواق الخارجية وسخّرت ألمانيا لسياستها التّوسعية كل طاقتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية للبحث عن مجالات حيوية جديدة لاقتصادها الوطني وأصبحت ألمانيا الموحدة تتطلّع إلى غزو المجال المتوسطي، مما سيمهد لمرحلة جديدة من صراع البلدين بأوروبا وخارجها.[1]

1 - محمد أبيهي، الأطماع الاستعمارية الألمانية في المغرب 1871-1918، تق آسيا بنعدادة، منشورات الزمن، مطبعة بني ازناسن سلا – المغرب، 2017، ص ص 30-31.

1-3- المعاهدة التجارية الألمانية المغربية سنة 1890:

راهنت ألمانيا على المنتجات المغربية للتخفيف من الأزمة التي عانت منها، وعلى الرغم من منع المخزن منذ سنة 1874 تصدير الحبوب فقد استطاعت ألمانيا انتزاع مطلب وسق الحبوب والثيران عبر مراسي المغرب ممّا جعل من ألمانيا القيام بحشد الدّول الأجنبية الممثلة في المغرب، حيث استطاع الوزير الألماني المفوّض بطنجة تاتنباخ (Tattenbach) الحصول على موافقتها في نهاية عام 1890 وأقنع المخزن على أنّ الألمان محل ثقة بعد توقيع المعاهدة التجارية.[1] ونجحت ألمانيا في عقد هذه المعاهدة التي سمحت للألمان بولوج الاقتصاد المغربي من بابه الواسع وشكلت هذه المعاهدة الإطار القانوني الذي منح لألمانيا حق الدّولة الأولى بالرعاية، وثمّ توقيع المعاهدة في الفاتح من جوان 1890 بين البلدين.[2]

تضمنت المعاهدة سبع بنود حيث نصّ الفصل الأوّل والثاني على نهج سياسة التّعاون بين البلدين في جميع المجالات كحرية المبادلات التجارية لبعض المواد والسلع إلا الممنوعات كالبارود والأسلحة، وذلك مقابل تأدية التجار الألمان لأعشار الجمارك، أمّا الفصل الرابع أعطى حرية وسق الحبوب، كما ورد في المعاهدة أنّ التجار الألمان لهم الحرية في التجارة في جميع الأسواق دون عراقيل، فازداد حضور المؤسسات التجارية والصناعية في السوق المغربية وبادرت إلى تأسيس فروعها بأهمّ الموانئ المغربية وتأسست العديد من الوكالات الألمانية كوكالة فرانكفورت التجارية التي طالبت بفتح خط تلغراف يربط الصويرة بفرانكفورت لتسهيل التّواصل بين

1 - محمد أبيهي، الأطماع الاستعمارية...، ص ص 94-95.

2- محمد أبيهي، "**صفحات من التاريخ الاقتصادي: المعاهدة التجارية المغربية الألمانية لسنة 1890م نموذجا**"، ***مجلة ليكسوس في التاريخ والعلوم الإنسانية***، ع 7، نوفمبر 2016، ص31.

الجالية الألمانية، كما قامت الشركات الملاحية الألمانية بتأمين خطوط التبادل التّجاري بين المغرب وألمانيا.[1]

لقد تمّ التصديق على المعاهدة وتبادل الوثائق في 28 مارس 1891، وبهذا شكّل توقيع المعاهدة تتويجا للجهود الدّبلوماسية للسفراء الألمان في طنجة منذ سبعينات القرن 19م، وتذمر الفرنسيون جرّاء التّقارب المغربي الألماني معتبرين أنّ الألمان عوّضوا الإنجليز كمستشارين رئيسيين للسلطان في الشؤون الخارجية وأكّدوا أنّ عدم تحقيق ألمانيا أي مكسب ترابي في المغرب لن يمنعها من الموقع الذي أحتلّته كدولة تسدي النصيحة للسلطان.[2]

استثمرت المؤسسات المالية الألمانية في القطاعات الاقتصادية بعد 1890 مثل مشاريع مدّ خطوط السكك الحديدية وإنشاء مصانع، ويعتبر الدوتش بنك (Deutch Bank) من أهمّ المؤسسات البنكية التي اخترقت السوق المغربية بواسطة فروعه من خلال الأدوار التّجارية لوكلائها بالمدن الساحلية المغربية وأصبحت هذه المؤسسات منافسا قويا للمصالح البريطانية والفرنسية.[3]

شهدت المبادلات التّجارية الألمانية المغربية نموا سريعا بفضل المعاهدة التّجارية لسنة 1890، حيث عرفت عدد السفن الملاحية الألمانية المتوجهة لميناء الصويرة تطورا خلال هذه السنة، إذ بلغ عددها 28 سفينة تجارية قادمة من مدينة هامبورغ، كما اقترحت القنصلية الألمانية بالصويرة على المخزن تأسيس محطة للأرصاد الجوية من أجل تتبع حالات الطقس، وأمر المولى عبد العزيز سنة 1895 الشركة الألمانية سْفَار(Swar) بفتح واستغلال محطّة مراقبة داخل الميناء ووضعت

1- محمد أبيهي ، صفحات...، ص ص 31-32.

2- محمد أبيهي، الأطماع الاستعمارية ...، ص ص 96-97.

3 - المرجع نفسه، ص ص 97-98.

التّجهيزات بالبرج الجنوبي للسقالة بميناء الصويرة، وبنيت هذه المحطّة على نفقة الحكومة الألمانية.[1]

كما نشطت المؤسسات المالية الألمانية، وتأسست العديد من الوكالات الألمانية كوكالة فرانكفورت التجارية التي طالبت بفتح خط تلغراف يربط الصويرة بفرانكفورت، وارتبطت المؤسسات التجارية الألمانية بشبكة من الشركات الملاحية الألمانية لتأمين خطوط التبادل التّجاري بين المغرب وألمانيا بمختلف الموانئ المغربية ونجد على سبيل المثال الشركات التالية (O.P.D.R)، وشركة فوغمان ليني (Woerman Linie) وأطلس ليني (Atlas Linie).[2]

ركزت ألمانيا مصالحها التجارية عبر بوابة الحماية القنصلية التي ظلّت من بين وسائل إرساء الوجود الاقتصادي الألماني بمختلف المناطق من أجل ضمان شبكة من السماسرة والمختلطين لإنعاش الرواج التّجاري عن طريق منح امتياز الحماية القنصلية للعديد من الأسر القائدية والدينية ذات النفوذ المعنوي والروحي داخل المجتمع المغربي.[3]

3-2- التنافس الفرنسي الألماني على الأشغال العمومية في المغرب:

اشتدّ التّنافس الاقتصادي الألماني الفرنسي بعد توقيع المخزن على مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء ونصّ الباب السّادس على دراسة الورشات ذات الصبغة الإستعجالية ودخلت الشركات الألمانية الفرنسية والبريطانية مجال المنافسة من أجل الظفر بصفقات الأشغال العمومية خصوصا فيما يتعلّق بتزويد المغرب بشبكة التّلغراف، حيث سارعت الشّركة الفرنسية بوب (Popp) إلى تأسيس الشركة المغربية للبرق في أوت 1907 بغلاف مالي قدره 600.000 فرنك، وعارضت ألمانيا الاحتكار

1 - محمد أبيهي، الأطماع الاستعمارية ...، ص98.

2 - المرجع نفسه، ص 99.

3- المرجع نفسه، ص 102.

الفرنسي الذي نتج عنه استبعاد الشركتين الألمانيتين "سيمنس و تيلفنكن" (Siemens et Telefunken) من سوق الاتصالات بالمغرب.[1]

لقد وجهت ألمانيا مذكّرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 03 فيفري 1909 تعبر عن رغبتها في تسهيل تنفيذ اتفاق الجزيرة الخضراء حيث عبرت فرنسا عن تمسكها باستقلال ووحدة الأراضي المغربية، وعلى المساواة الاقتصادية بين جميع القوى وبالتالي عدم إعاقة المصالح التّجارية والصناعية الألمانية ومن جانبها تعلن ألمانيا أنّها تسعى فقط إلى تحقيق المصالح السياسية لفرنسا في هذا البلد.[2]

وهكذا تمّ توقيع اتفاق 9 فبراير 1909 حيث استقبلت فرنسا هذا الاتفاق بحماس ووافقت على عدم عرقلة المصالح التّجارية الصناعية الألمانية في المقابل أتاحت هذه الاتفاقية لفرنسا تعزيز مواقعها المكتسبة وتعزيز نفوذها دون مفاجآت غير سارّة من طرف الألمان.[3]

3-3- التّنافس الفرنسي الألماني على استغلال المعادن في المغرب الأقصى:

منذ نهاية القرن التّاسع عشر أصبحت الثروات الباطنية في المغرب تثير أطماع الأوروبيين بعدما أعلن الرحالة والمستكشفين عن ثروات معدنية كبيرة في المغرب، كما أنّ التّنافس الألماني الفرنسي على استغلال هذه المناجم كان واضحا خاصة من طرف الألمان الذين كانوا يخشون تقدّم الفرنسيين عليهم وازداد التنافس حدّة بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء لاحتكار هذه المعادن حيث تأسس "اتحاد المناجم المغربية" (Union des mines marocaines) وهي شركة دولية أنشئت بأموال فرنسية قدرها 500.000

1- محمد أبيهي، الأطماع الاستعمارية ...، ص 107.

2- Djamal Guenane, Les relations Franco-Allemandes et les Affaires Marocaines de 1901 à 1911, Bibliothèque Nationale, Sned, Alger, 1975, p258.

3 - Ibid, p259.

فرنك فرنسي، وتضم الفرنسيين والألمان كأغلبية إضافة إلى الإنجليز والإسبان والإيطاليين والبرتغاليين.[1]

كما برزت مجموعة صناعية أخرى ذات طموحات كبيرة ألا وهي نقابة أو "مجموعة الإخوة مانسمان" (Le Syndicat des Frères Mannesmann) سنة 1906 كمجموعة ألمانية كرست مهامها لنشاط التّعدين بهدف خلق احتكار فعلي والتّفوق على منافسيهم، فأنفقوا أموالا طائلة على التنقيب ورشوة كبار المسؤولين في المخزن وفي خريف 1906 قدّموا للسلطان نتائج التّنقيب الذي قاموا به وطلبوا حق الامتياز إلّا أنّ تطوّر الأوضاع في المغرب لم يكن في صالحهم، حيث أنّ السلطان عبد العزيز كان يخضع بشكل متزايد للنفوذ الفرنسي، كما لم يكن قانون التعدين قد ظهر بعد وبسبب الصراع في المغرب بين السلطانين عمل اتحاد مانسمان على دعم المولى عبد الحفيظ بمنحه الأموال التي كان في أمس الحاجة إليها مقابل استصدار ظهير يمنحهم امتيازات واسعة لتعزيز موقفهم ضدّ منافسيهم.[2]

وبسبب قوانين الجزيرة الخضراء فإنه لا يمكن منح أي امتياز قبل إصدار قانون التعدين وبذلك فإنّ القانون الذي أصدره المولى عبد الحفيظ في 07 أكتوبر 1908 والذي منح امتيازات لمانسمان أصبح لاغيا، ولم يدخل حيز التنفيذ إلا بعد موافقة ممثلي القوى الأوروبية في طنجة بالإجماع.[3]

لقد استأثر الفرنسيون بالتنقيب على المعادن وشراء العقارات وإنشاء خطوط السكك الحديدية لاستغلال المعادن مما جعل مانسمان يضغط على المولى عبد الحفيظ للسماح للشركة لبدء عملياتها التنقيبية، وأبدى "دي لانكن" (M. de Lanken) القائم بأعمال السفارة الألمانية بباريس، استعداد برلين لتجاوز الخلافات

1- Guenane, Op-Cit, pp 274-275.
2- Ibid, p 276.
3 - Ibid.

القائمة بين مجموعة مانسمان واتحاد المناجم المغربية، ولم يحضر المغرب مؤتمر باريس سنة 1911 بين ألمانيا وفرنسا في شأن المسألة المعدنية لأنّ السلطان باع حق المغرب من معادن إلى مجموعة مانسمان الألمانية بما تلقاه من أموال سابقا.[1]

3-4- التنافس الفرنسي الألماني حول بيع السلاح للمغرب الأقصى:

اشتدّ التنافس بين البلدين من أجل الحصول على صفقات لبيع السلاح للمخزن، فقد كلّف بيسمارك مهندسا ألمانيا اسمه "رينولد فاغنر" (Reinhold Wagner) لإجراء مباحثات مع المخزن لشراء تجهيزات عسكرية من معامل كروب (Krupp) من أجل التحصينات التي ينوي المخزن بناءها بالرباط والصويرة وإبرام عقد بذلك، فأقام بالمغرب من جوان إلى أوت 1886 ووصل إلى الرباط ثم إلى الصويرة لوضع التصاميم، وكان مبلغ المصاريف المقدّرة بـ 30 مليون فرنك نصفها للأبراج والنصف الآخر للعتاد والتجهيز، وقد كلّف المخزن كلا من الحسين بن خلوق والميلودي الزيادي بترجمة الوثائق والخرائط والرسوم التي بلغت نحو المائة.[2]

استمرّت الاتصالات الألمانية المغربية من أجل عقد صفقات أخرى خاصّة مع معامل كروب، ممّا أثار اهتمام فرنسا، حيث أسرع رئيس بعثتها في المغرب القائد لوفالوا (Le Vallois) إلى إخبار وزارة الحربية الفرنسية بخصوص النوايا الألمانية من صفقات الأسلحة مع المخزن وما لذلك من آثار سلبية على مستقبل النفوذ الفرنسي بالمغرب، فقدّمت وزارة الحربية الفرنسية عروضا مغرية للسلطان لرفض العرض الألماني، وتكفّل محمد بركاش بالتعاقد مع شركة كروب فتمّ استيراد المدافع وتحصين سواحل الرباط وسلا من طرف الألمان، كما تعاقد المخزن مع مصنع البارود في كولن الألمانية.[3]

---

1 - محمد أبيهي، الأطماع الاستعمارية ...، ص ص 118-119.

2 - مصطفى بوشعراء، ج5،المرجع السابق، ص 1504.

3 - محمد أبيهي، الأطماع الاستعمارية ...، ص ص 128-129.

لقد أربكت المنافسة الألمانية الفرنسيين مما دفعهم إلى مضاعفة جهودهم للرفع من مبيعاتهم الهامّة للأسلحة وتطوير امتيازاتهم السياسية لضمان تبعية المخزن في هذا المجال، وسعت لتقديم تسهيلات تشجع المخزن على التسليح من شركاتها وتوالت الصادرات الفرنسية وكذا الألمانية من الأسلحة تصل إلى المغرب إلا أن فرنسا تبوأت مكانة هامّة في تسليح المغرب بالأسلحة الفرنسية بين الممونين الرئيسيين خاصة إنجلترا وألمانيا. [1] هذه الأخيرة استغلت أوضاع المغرب المتأزمة وعجزه المالي فسعت لتقديم قروض مالية مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية.

3-5- التنافس الفرنسي الألماني حول منح القروض للمغرب الأقصى:

أدّى فشل الإصلاح الجبائية وعجز الميزان التجاري إلى بداية أزمة مالية خانقة كادت تعصف بالبلاد، وتدهورت أحوال المخزن المالية نتيجة التدخل الأجنبي في المسألة المالية ممّا جعل المغرب يطلب الاقتراض من البنوك الأوروبية للخروج من الأزمة، فاستغلّت فرنسا هذه الوضعية وبدأت تسعى لمنح قروض للمخزن ممّا نتج عنه صراع وتنافس بين ألمانيا وفرنسا حول سياسة الإقتراض للولوج للاقتصاد المغربي والتحضير لاحتلاله، كما أثارت القروض الفرنسية انزعاج ألمانيا التي اتهمت فرنسا بالقفز على المواثيق الدولية إذ بلغت حصة باريس من إصدارات القروض 47 بالمئة وبرلين 20 بالمئة[2]

عارض الألمان سياسة الإقتراض الفرنسية الممنوحة للمخزن خاصة وأن المولى عبد الحفيظ سعى للتخلص من القبضة الخانقة للإتحاد المالي الفرنسي فسعى إلى الاستعانة بالمؤسسة المالية الألمانية مانسمان التي أمدّته بسلفة في شهر جويلية 1909 قدرها مليونان فرنك فرنسي للتخفيف من الضائقة المالية لخزينة السلطان، وهذا مقابل وعود إضافية بامتيازات التنقيب عن المعادن في جبال الأطلس، وبالرّغم من

1 - بهيجة سيمو، الإصلاحات ...، ص ص 198-199.

2 - سيمو أبيهي، الأطماع الاستعمارية ...، ص ص 133-134.

هذا فقد كانت السلطة المالية الفرنسية حاضرة بقوة حيث أنّ حكومة المولى عبد الحفيظ لم تستطع الخروج من أزمتها، فعادت مرّة أخرى إلى التّفاوض مع البنوك الفرنسية فقد كانت مجبرة على قبول القروض الفرنسية ذلك أنّ السوق المالي الفرنسي كان الوحيد الذي يمكنه تقديم مبالغ مالية كبيرة وكافية.[1]

تمكنت ألمانيا وبالرغم من قوة المنافسة الفرنسية إلى فرض تواجدها على الساحة المغربية وأصبحت منافسا قويا للدولة الإمبريالية المتواجدة في المغرب ماليا واقتصاديا وسياسيا، كما أن هذا التعارض والتنافس على المصالح بين فرنسا وألمانيا أدّى إلى توتر العلاقات بين البلدين، مما جعل فرنسا تسارع وبكلّ الطرق لفرض نفسها على الواقع السياسي والاقتصادي للمغرب لكي تتفرّد به دون غيرها من القوى الأوروبية.

4- التنافس الفرنسي الإيطالي على الامتيازات في المغرب الأقصى:

ظلّت الحماية القنصلية الإيطالية بالمغرب إلى حدود سنة 1861 دون المستوى الذي شغلته الدّول الأوروبية الأخرى إذ لم تكن تجارة إيطاليا تحتلّ مرتبة تجارية متقدّمة كباقي الدّول الأوروبية، ذلك أنّ صادراتها التجارية نحو المغرب لم تتجاوز 5000 طن سنويا بقيمة 800 ألف ليرة حيث عرف هذا الرقم انخفاضا سنة 1867 لعدّة أسباب منها انعدام خطّ ملاحي مباشر يربط الموانئ الإيطالية حيث أن الصادرات الإيطالية تعبر اضطرارا عل مرسيليا أو جبل طارق لتصل إلى المغرب ممّا يساهم في عرقلة التجارة الإيطالية من قبل إنجلترا وفرنسا.[2]

كما أنّ إيطاليا كانت منشغلة بأمر وحدتها فلم تقدر على مواجهة التنافس الإنجليزي الفرنسي الذي كان يقوم على أسس تجارية تتحكم فيها شركات قوية

1 - إدموند بورك، المرجع السابق، ص ص236-237.

2- بهيجة سيمو، العلاقات المغربية الإيطالية 1869-1912، ط1، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، رسائل وأطروحات رقم 2، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، 2003، ص 114.

فرنسية وإنجليزية، إضافة إلى أنّ إيطاليا تاجرت في هذه المرحلة بمواد تعتبر كمالية مثل الحرير والمرجان مقابل استيراد الصوف والحبوب والجلود خاصّة وأن الجالية الإيطالية ضئيلة لم يتجاوز عددها المائة، وعلى الرغم من هذه الصعوبات نجح القنصل الإيطالي بالمغرب "دي مارتينو" (De Martino) سنة 1861 من إقناع السلطان محمد بن عبد الرحمان لمنح حرية وسق الكبريت وأصبحت إيطاليا بموجب ذلك الأكثر تفضيلا في هذا المجال.[1]

كما انخرطت إيطاليا في تسوية بيكلار الموقعة بين فرنسا والمغرب في 1863 خاصة فيما يتعلّق بالحماية القنصلية، فقد تحصل الإيطاليون على بعض التّسهيلات كبناء متاجر لبعض التجار الإيطاليين أو إعفاءات جمركية.[2]

4-1- إنشاء مصنع السلاح الإيطالي في فاس1893:

عملت إيطاليا على إيجاد مكان لها في المغرب كنظيراتها الأوروبية فاقترح السفير سكوفاصو (Scovasso) المقيم الإيطالي بطنجة[3] على السلطان المولى الحسن استقدام مدربين إيطاليين مع إرسال طلبة مغاربة إلى إيطاليا من أجل التعاون العسكري وإنشاء "فابريكة" السلاح بفاس تحت إشراف تقني إيطالي[4] فقبل السلطان ذلك حيث تمّ توجيه ثلاثة ضباط في الجيش الإيطالي للعمل على إنشاء المصنع في العاصمة فاس ابتداء من سنة 1888، حيث أمر لهم السلطان بتقاضي مرتباتهم والتي بلغت مجتمعة كل شهر 940 ريالا.[5]

1 - بهيجة سيمو، العلاقات ...، ص115.

2 - المرجع نفسه، ص ص 116-117.

3 - مصطفى بوشعراء، المرجع السابق، ص578.

4 - بهيجة سيمو، العلاقات ...، ص 422.

5 - ابن زيدان، العلائق ...، ص ص 213-215.

لقد حرص البلدان على السرية لتفادي ردود الفعل الأوروبية إلّا أنّ المشروع انكشف بسرعة وجاءت المعارضة من فرنسا وإسبانيا خاصة لكونهما من أهمّ المستفيدين من تموين العتاد العسكري والذخيرة الحربية في المغرب.[1]

بدأ البناء في المصنع منذ سنة 1889 تحت إشراف الملازم الأوّل بريجولي (Bregoli)، وبالرغم من الصعوبات والعراقيل التي واجهت هذا المشروع فقد استطاعت البعثة الإيطالية من وضع أجهزة الإنارة الكهربائية والأسلاك الناقلة والمصابيح بالقصر وعبر الحدائق المحيطة كما ربط المصنع بالقصر عبر خط هاتفي.[2]

تواصلت الأشغال في هذا المشروع حيث طلب السلطان ببناء قنطرتين على وادي فاس تمكن من تزويد "الفابريكة" بالقوّة المحركة وفي إنشاء مبنى لسك العملة وبهذه المشاريع المتداخلة لم تنته أشغال بناء المصنع بكامله إلا في سنة 1893.[3]

اعتبرت فرنسا المشروع ضربا لمصالحها التّجارية وهكذا لم تترك فرصة تمرّ دون أن تعرقل فيها حركة البعثة الإيطالية وذلك حفاظا على مصالحها، فشنّت حملة دعائية صحفية مضادّة تبرز فيها قصور التقنية الإيطالية وتشكك في فاعلية العتاد المصنّع في فاس وفي جودته.[4]

ادعى الفرنسيون بأنّ السلطان قد ندم على منح الإيطاليين هذا الامتياز، فقد كان مصنع الأسلحة وتصنيع الذخيرة باهض النفقات على الخزانة المغربية، كما وصفوا الإيطاليين بأنّ أداءهم كان سيئا، ولم يقدّموا سوى خدمة هزيلة.[5]

1 - بهيجة سيمو، العلاقات...، ص 424.

2 - المرجع نفسه، ص ص 429-431.

3 - المرجع نفسه، ص 433.

4 - المرجع نفسه، ص 437.

5 - Le blanc, Op-Cit, p147.

2-4- البنك المغربي الإيطالي بفاس 1890 :

استغلّ الإيطاليون محاولات الإصلاح المغربية كما استغلّوا الأزمة النقدية التي ظهرت أواخر القرن التاسع عشر خاصة وأنّ الأقلية اليهودية تستفيد من القروض الربوية في غياب بنوك محلية، وكذا تفاقم سياسة الديون الأوروبية التي استنزفت بيت المال المخزني فكان من المتطلبات الأساسية لتلك المرحلة لدى المخزن التّعامل مع إيطاليا لإنشاء بنك مغربي إيطالي بفاس.[1]

وقعت الإتفاقية في 15 أوت 1890بين المخزن والحكومة الإيطالية حول مشروع تأسيس البنك الملكي للمغرب (Banca Imperial del Marocco) وتتكون الإتفاقية من 14 بندا، ويكون مقر البنك بفاس و له فروع بطنجة و الدّار البيضاء، وحدّد رأسمال البنك في البداية بعشرة ملايين ليرة إيطالية، كما تعهد البنك بتقديم قرض إلى المخزن قيمته خمس رأس المال الإجمالي للبنك بفائدة قدرها ستة في المائة سنويا وتدفع للبنك كل ثلاثة أشهر، كما يُعفى هذا البنك من كل أنواع الضرائب.[2]

استهدفت إيطاليا من خلال هذا المشروع تحقيق مرامي ذات أبعاد اقتصادية وسياسية تمثلت في:

- التحكم في الرواج النقدي.
- احتكار سك العملة.
- التدخل في الدواليب التجارية المغربية.
- تأطير التعامل المالي مع الدّول الخارجية من بينها سياسة القروض.
- اخضاع المغرب لديون إيطالية.

---

1 - بهيجة سيمو، العلاقات...، ص520.

2 - المرجع نفسه، ص ص 421 وما بعدها.

- تحقيق ملكيات في المناطق الاقتصادية بالمغرب كأهم المراسي والمدن التجارية الساحلية والعاصمة.[1]

3-4- سكّ العملة المغربية بفاس:

شكّلت مسألة النقود ميدانا للتنافس الأوروبي حول المغرب، ودار الصراع حول المسألة بين فرنسا واسبانيا وبريطانيا لتنظم إليها فيما بعد كل من ألمانيا وإيطاليا.[2]

لقد منح المخزن قبل ذلك بسنوات امتياز سك عملات مغربية لدور سكة أوروبية اسبانية وفرنسية وألمانية بداية من سنة 1881، وفي سنة 1891 حوّل السلطان الحسن مشروع سك عملة نحاسية بفاس لإيطاليا، وكان ذلك نتيجة إيجابية لدبلوماسيتها لأنّه انتصار على فرنسا التي قامت بكل ما في وسعها لسحب المشروع من أيدي الإيطاليين.[3]

لقد استخدمت فرنسا كل أنواع الضغوط لسحب المشروع من الإيطاليين إلى حدّ التهديد بالإحتلال بالقوة، والتهديد بتحويل "ماكينة" السلاح بفاس إلى مكتب بريدي فرنسي والضغط على السلطان لاستبدال رأيه من سك عملة نحاسية بالمغرب إلى سكها بفرنسا.[4]

لقد اعترضت هذا المشروع مشاكل وعقبات كثيرة منها المنافسة الأوروبية وخاصة الضغوط الفرنسية، وهكذا لم تتمكن البعثة الإيطالية سنة 1891 من سك أي قطعة نقدية، كما كانت العملات التي تمّ طبعها "بالماكينة" ما بين سنتي 1892-1893 باهضة التكاليف، ممّا جعل المخزن يأمر بوقف طبعها سنة 1893، ليطلب من البعثة فيما بعد ضرب عملة فضية وأخرى ذهبية بفاس.

1 - بهيجة سيمو، العلاقات...، المرجع السابق ، ص 424.

2 - المرجع نفسه، ص426.

3 - المرجع نفسه، ص532.

4 - المرجع نفسه، ص538.

وأمام فشل هذه التّجربة عمّ الرّواج بالعملات الفرنسية والإسبانية من جديد عن طريق التّجار من مغاربة وأجانب، حيث عمد المخزن على استبدال توجهاته الإصلاحية في هذا المجال من إيطاليا إلى ألمانيا، وتوجه إليها لسك عملة فضية ببرلين سنة 1895.[1]

وما يمكن ملاحظته على إيطاليا أنها رمت بثقلها الدبلوماسي والمالي والصناعي في المغرب بصورة توحي بأنها البلد الصناعي الصاعد والقادم من أوربا للمنافسة. إلا أن مشاريعها وامتيازاتها لم تشهد نجاحا كبيرا، بل إن بعض هذه المشاريع قد فشل وتعود أسباب ذلك لعوامل تقنية مالية في بعض الأحيان، إلّا أنّ العامل القوي هو المنافسة الأوروبية على المشاريع والامتيازات في المغرب خاصة الضغوط الفرنسية على السلطان والمخزن لإفشال المشاريع الإيطالية والأوروبية في محاولة دائمة للإبقاء على مكانتها السياسية والاقتصادية بالبلاد.

1 - سيمو، العلاقات...، ص ص 559-560.

الفصل الثالث

الفصل الثالث:
انعكاسات الامتيازات الاقتصادية الفرنسية على البلدين في النصف الثاني من القرن 19م وبداية القرن 20م

أولا-انعكاسات الامتيازات الاقتصادية الفرنسية على تونس.

1. اللجنة المالية الدولية (الكومسيون المالي) 1869 والسيطرة على مالية الدّولة.
2. الإفلاس المالي والإنهيار السياسي لتونس بعد 1877.
3. المسألة التونسية في مؤتمر برلين 1878.
4. تملك الرعايا والشركات الفرنسية للأراضي الزراعية الخصبة في تونس.

ثانيا- انعكاسات الامتيازات الاقتصادية الفرنسية على المغرب الأقصى.

1- تأثير الامتيازات في استفحال نظام الحماية القنصلية.
2- المؤتمرات الدّولية ومسألة الحماية القنصلية.
3- تملك الرعايا الفرنسيين للأراضي والعقارات في المغرب الأقصى.
4- الاتفاقيات الثنائية الفرنسية الأوروبية ما بين 1900 و 1905.
5- الموقف الألماني من اتفاق فرنسا وبريطانيا وانعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906.
6- الأزمة السياسة في المغرب الأقصى والتدخل العسكري الفرنسي.

أولا: انعكاسات الامتيازات الاقتصادية الفرنسية على تونس:

عاشت البلاد التونسية في ستينات القرن التاسع عشر أوضاعا اقتصادية ومالية واجتماعية صعبة تعذر إيجاد حلول لها، كما أنّ هذه الفترة تميزت بالقطيعة بين السلطة وأغلبية شرائح المجتمع التونسي ويكفي الرجوع إلى انتفاضة علي بن غذاهم (1864-1866)، والسياسة العقابية التي انتهجها محمد الصادق باي تجاه الثائرين والمتعاطفين معهم على حد سواء لمعرفة درجة القطيعة الحاصلة بين الباي والرعية، كما أن الأزمة الديمغرافية والاقتصادية من جهة وسياسة الإقتراض من جهة أخرى أدّتا إلى إفلاس الدّولة وفقدان استقلالها المالي، حيث استأثرت اللجنة المالية الدولية منذ سنة 1869 بالتصرف في موارد الدولة.[1]

1- اللجنة المالية الدولية (الكومسيون المالي) 1869 والسيطرة على مالية الدّولة:

بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والفوضى جرّاء الانتفاضات وتضخم الدين التونسي حيث اضطرّت الحكومة التونسية إلى التوقف عن دفع أقساط الديون وحل الإفلاس المالي بتونس بداية من 1867.[2]

كان هذا بسبب سوء سياسة الصادق باي التي تميزت بالإسراف وسوء التدبير حيث بلغ مجموع الديون التونسية سنة 1869 أكثر من 150 مليون فرنك عجزت حكومة الباي عن تسديد أصل الدين وفائضه ودفع مرتبات الموظفين والعساكر، ولمّا كثر تشكي أرباب الديون الأجانب[3] فرضت كل من فرنسا وإيطاليا وإنجلترا لجنة مالية دولية وكلفتها بمراقبة مالية الحكومة التونسية، وحفظ أرباب الدين من الأجانب

1-عبد الكريم الماجري، "التّدخل الأجنبي بأقطار المغرب العربي وتباين ردود الفعل: تخاذل أصحاب القرار السياسي ومقاومة الأهالي (1830-1934)"، دراسات حول الدّولة والثقافة والمجتمع والمجال العربي الإسلامي، جمع وتق إبراهيم محمد السعداوي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 2013، ص328.

2 - أحمد اسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا)، دار النهضة العربية، ص94.

3 - محمود فروة، المرجع السابق، ص352.

وقد كان أغلبهم فرنسيين وإيطاليين ومالطيين، فقد اعتبروا أنّ وضعيتهم حرجة بسبب عدم حصولهم على ضمانات كافية للحصول على أموالهم التي أقرضوها للحكومة التونسية، على اعتبار هذه القروض عقودا خاصة عكس قروض عامي 1863 و1865 فهي قروض حكومية تمّ التفاوض بشأنها عبر ضمانات وتمّ الاكتتاب عليها في باريس.[1]

بضغط من الدّول الثلاث أصدر الباي مرسوما مؤرخا في 05 جويلية 1869 بتشكيل لجنة مالية بناء على الأمر الصادر في 04 أفريل من العام الفارط.[2]

تتكوّن اللجنة من لجنتين منفصلتين هما: اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة:

- اللّجنة التنفيذية:

برئاسة تونسي ونائبه الفرنسي مفتش المالية[3]، حيث أنّ الباي يعين رئيس اللجنة التنفيذية و يعين نائبه بعد أن توافق عليه الحكومة الفرنسية.[4]

- لجنة المراقبة:

أو تعرف بقسم النظر والتصحيح، قد ضمّت أعضاء من البلدان الأوروبية الثلاث وهو ما ورد في الفصل العاشر من المرسوم الموقع يوم 06 جويلية 1869 وهو اليوم الذي وقع فيه الباي انطلاق العمل في هذا الكومسيون فتكوّنت لجنة المراقبة من عضوين فرنسيين ينوبان عن حاملي رقاع دين عامي 1863 و1865 ومن عضوين إنجليزيين وعضوين إيطاليين ينوبون عن حاملي رقاع الدين الداخلي.[5]

فتأسست اللجنة المالية وتولى رئاستها الوزير خير الدين ونائبه الأول الفرنسي فكتور فيّي (Victor Villet) والنائب الثاني الوزير محمّد خزندار.[6]

1-Estournelles de Constant, Paul Henri Benjamin, La politique française en Tunisie : La protectorat et ses origines (1854-1891), LIB, E.plan, Nourrit, Paris, 1891, p48.

2-Henry Pontet de Fonvent, La Tunisie: son passé, son avenir et la question financière, Gisors. Bardel, imprineur-libraire, Imp O.petit, 1872, p25.

3-Guellouz et autres, Op-Cit, p410.

4- Henry Pontet, Ibid, p25.

5- محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص495.

6 - المرجع نفسه، ص495.

أوكلت إلى هذه اللجنة مهمة الإشراف على موارد الدولة المالية قبضا وصرفا وتولى عملية خلاص الديون الداخلية والخارجية[1]، وهكذا أصبحت تونس تحت الوصاية قبل اثني عشرة سنة من فرض نظام الحماية وبالفعل لم تعد تونس تسيطر على إيراداتها أو مواردها المالية، إلّا أنّ تسيير اللجنة وضع حدّا لمصطفى خزندار الوزير السابق الذي لعب بمالية الدولة ودمّرها بسياساته في التبذير والنهب والفساد.[2]

تمكّن خير الدين وبإشرافه على اللّجنة المالية من إعادة التوازن للمالية التونسية والعمل على تسديد الديون، وخاصة خلال السنوات الأولى لوزارته التي تزامنت مع محاصيل فلاحية جيدة، وتمكّن من محاسبة مصطفى خزندار وإجباره على إعادة قسط من الأموال التي نهبها.[3]

قامت هذه اللجنة تحت إشراف خيرالدين بضبط المداخيل وتسهيل عملية تحصيل الضرائب وإجراءات تقشفية للحد من ظاهرة الصرف غير الممنهج، كإلغاء المدرسة الحربية وتحديد عدد الجنود بـ 8000 جندي، وتقليص ميزانية البحرية، وتم تخفيض ضريبة المجبى إلى 25 ريالا، وقام الباي بعزل القيّاد المشكوك في نزاهتهم مثل: قايد باجة وقايد بنزرت وقايد جربة وقايد منطقة الساحل.[4]

ورغم هذه الإنجازات فإن تصفية الديون التونسية توقفت تقريبا إثر عزل خيرالدين من مهامه سنة 1877، وإنهاء مهام نائبه فيكتور فيّي وتعويضه بالمفتّش

1 - عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة ...، ص52.

2- Guellouz et autres, Op-Cit, p411.

3- عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة ...، ص53.

4- سليمان دهان، "الشركات الأجنبية بتونس خلال الحماية الفرنسية- بين الهيمنة الاستعمارية والاستثمار الاقتصادي ، (1881-1956)"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، إشراف نويصر مصطفى، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2019-2020، ص ص73-74.

المالي "لوبلان" (Le Blant) الذي لم يكن بمستوى كفاءة سلفه، وعادت الأزمة لتطفو مجددا على السطح إثر ذلك.[1]

لقد كان التّأثير الفرنسي في اللّجنة المالية الدولية قويا ونافذا وهذا ما جعل منافسيهم البريطانيين والإيطاليين يشعرون بعدم الارتياح لهذا النفوذ الفرنسي فسعوا إلى تعزيز نفوذهم وتغلغلهم الاقتصادي في تونس من خلال سبعينات القرن التاسع عشر خاصة خلال الحرب الفرنسية البروسية سنة 1870، إلّا أنّ النفوذ الفرنسي تقوى بعدما بدأت التّسويات والتحالفات بين الدول الأوروبية من أجل تقاسم مناطق النفوذ وهذا ما حصل في مؤتمر برلين سنة 1878.

2- الإفلاس المالي والانهيار السياسي لتونس بعد 1877:

خلّص تقاعدُ خيرالدين الوزيرَ مصطفى بن اسماعيل من رقابة كان يتحملها بعسر ومنذ ذلك الحين انغمس بلا قيود في غرائزه السيئة وفي نهب الباي والبلاد كما فعل قبله الخزندار فركز في جميع مصالح البلاد الوشاة والغلمان الذين أحاط نفسه بهم، فقد استولى على أملاك البايليك تحت غطاء هبات باطلة فجمع هناشيرا ودورا وشيّد لنفسه قصرا فاخرا بتونس، وأتاح له موت الخزندار الفرصة للاستحواذ على ما تبقى من تركته واستأثر بأحباس وأملاك المدرسة الصادقية[2] وانهارت الإدارة التونسية في الفوضى، واستطاع أن يبيع المناصب إلى أعلى عرض يقدم له فابتزّ الأموال من مرؤوسيه، وعاد القياد إلى ممارساتهم القديمة بداخل البلاد مما جعل القبائل الرّحل تعود إلى السطو والإغارة فسجّلت أحداث على الحدود التونسية الجزائرية، كما تضرّر التعليم ولم تدفع الرواتب بسبب السيطرة على الأحباس ومواردها، وعادت دار الضرب التونسية إلى سك قطع نقدية مغشوشة أربكت

1- عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة...، ص54.

2- جان ڤانياج، أصول الحماية ... ، ص ص 349-350.

التجارة، إضافة إلى تراجع المحصول الزراعي بداية من سنة 1876، كل هذا استوجب الإقتراض مرّة أخرى في سنة 1878 دون تغطية العجز السابق.[1]

ويمكننا أن نعطي صورة عن حجم الفساد المالي في تونس في هذه الفترة فحسب تقديرات خيرالدين فإنّ ثروة نسيم شمامة سنة 1873 بلغت 27 مليون فرنك، معلقا على هذا الرقم بأنّه يساوي مرة ونصف المرّة مداخيل الدّولة التونسية في ذلك العام، ناهيك عن ثروة بن عياد وخزندار وغيرهم الذين جمعوا الثروة ودمّروا الاقتصاد.[2]

غير أن مسألة شراء الدين التونسي من قبل سماسرة القرنة دقت ناقوس نهاية اللّجنة المالية، فقد أثارت فيضا من المشاكل السياسية، ورأى روسطان بأن هذا الشراء حيلة أنجلو-إيطالية، ولاعتراضه عليها اقترح على الوزير عملية شراء من مجموعة مالية فرنسية وأعادت المسألة المالية إحياء الجدل حول المصير السياسي لتونس، بعد مضي تسع سنوات على الاتفاق الصعب لشهر جويلية 1869، وبدت الحماية الثلاثية للمالية التونسية موضع شك، فقد عجل الطرفان الفرنسي والإيطالي بالإعلان عن إفلاس النظام الجماعي لاقتراح قد يمهد الطريق لحماية سياسية تحت غطاء مخادع وهو الإنعاش المالي للإيالة، غير أن تلك الهجمة لم يتح لها الوقت للتّطور، إذ أنّ مصير تونس قد قررته منذ جويلية 1878 محادثات دبلوماسية مصيرية على هامش مؤتمر برلين، فجهود فرنسا لامتلاك الإيالة قد مرّت إلى مرحلة أخرى لتتحقق بعد سنوات قليلة.[3]

1- جان ڤانياج، أصول الحماية ... ، ص 351.

2- محمد بن الأصفر، "**المخزن والنتائج الاجتماعية والنفسية لمؤسسة "حرس جبائي" تونسية، فساد نظام مخزن اللزامين بالبلاد التونسية في أواسط القرن 19م**"، ***الاتحاف مجلة ثقافية جامعية***، ع154، سليانة، السنة 21 فيفري 2005، ص ص 10-11.

3- جان ڤانياج، أصول الحماية ... ، ص 356.

3- المسألة التونسية في مؤتمر برلين 1878:

ظهرت ألمانيا كقوّة جديدة بأوروبا مع أواخر القرن التاسع عشر ميلادي وسعت للتخلص من الحروب المستمرة التي سببتها المنافسة على ممتلكات رجل أوروبا المريض (الدولة العثمانية) فراحت تدبر الصفقات بين القوى الكبرى لإرضاء جميع الأطراف ووجدت فرصة لتنفيذ مخططاتها باحتضانها مؤتمر برلين سنة 1878 مدعية إحلال السلام بأوروبا وإنجاد الدولة العثمانية في حربها مع روسيا.[1]

وقد تمثل هذا الاجتماع الكبير في مؤامرة على شكل مؤتمر، وإنجادات على شكل صفقات تجسدت في السكوت الدبلوماسي على احتلال مختلف أقاليم العالم العربي كما كان التناقض صريحا بين اتفاقية وبنود المؤتمر، وبين اتفاقيات الكواليس السرية.[2]

ومن أقاليم العالم العربي التي تناولتها المحادثات والتفاهمات السرية في هذا المؤتمر هي المسألة التونسية، بالرغم من أنّ أغلب المحادثات الرسمية والبنود كانت حول المسألة الشرقية والتّسويات في منطقة البلقان.

لقد انطلقت جلسات هذا المؤتمر بداية من 13 جوان 1878[3] واستمرّت شهرا كاملا، وتمّ التوقيع على قرارات المؤتمر يوم 13 جويلية 1878 برئاسةالمستشار الألماني "بسمارك" (Bismark) وبمشاركة الدولة الأوروبية المدعوة عن طريق ممثليها وكذا الدّولة العثمانية وخرج بـ 64 بندا كلها متعلقة بحلول وتسويات على حساب الدولة العثمانية[4] عمل المؤتمرون على إدخال تعديلات على معاهدة "سان ستيفانو" (Saint Stifano) المبرمة في 03 مارس من نفس السنة بين السلطان عبد الحميد وروسيا

1-زكية شرشالي، "**الأبعاد الدولية لمؤتمر برلين وكواليسه 1878م**"، ***مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ***، مج16، ع03، سبتمبر 2020، ص ص 162-163.

2- المرجع نفسه، ص163.

3- جان ڤانياج، أصول الحماية ... ، ص 367.

4-Benoit Brunswik, Le Traité de Berlin, E.plon et Cie Imprimeurs-Editeurs, Paris, 1878, p 293.

للحدّ من نفوذ هذه الأخيرة في منطقة البلقان أو بعبارة أخرى لقسمة ممتلكات الرجل المريض، وأعلن خلاله الاتفاق الخاص بقبرص فثارت ثائرة الوفد الفرنسي، ولذلك عمل بسمارك من جانبه على الإصلاح ما بين الإنجليز والفرنسيين فكان عرض تونس على فرنسا.[1]

قرّر بسمارك عدم مجابهة مساعي فرنسا للحصول على مجال للتّوسع في إفريقيا الشمالية أو منطقة الشرق الأوسط الخاضعة للإمبراطورية العثمانية فكانت سياسته ترتكز على المحافظة على عزل فرنسا في أوروبا وتشجيعها على التّوسع الاستعماري، وكان يأمل أنّ هذا الانشغال الجديد لفرنسا سيحول اهتمام الرّأي العام الفرنسي عن منطقة الرّاين (Rhin) ويوجّهه إلى اهتمامات جديدة، وأدرك بسمارك أنّ المبادرة الفرنسية سوف تصطدم بدون شك بالمصالح الإنجليزية والإيطالية التي ستسبب تنافسا مستمرا بين هاته الدّول، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الإمكانيات العسكرية التي ستسخرها فرنسا سينشأ عنها ضعف قواتها على الحدود الفرنسية الألمانية.[2]

وعلى الرّغم من المعارضة الإيطالية لفرنسا وتحركات قنصلها "ماشيو" (Maccio) لتجميد مخططات روسطان في تونس، إلّا أنّ الفرنسيين كانوا يدركون مدى قوتهم أمام قوّة الإيطاليين وكانوا على دراية تامّة بأسباب قبول دول أوروبا توسيع نفوذها على تونس فإنجلترا لم يكن لها اهتمام كبير في المنطقة بل كانت أعينها على جزيرة قبرص، وأما ألمانيا فإنّ من مصلحتها صرف أنظار فرنسا عن الحدود الفرنسية الألمانية فلم تقدّم أيّة اعتراضات، أمّا النّمسا فلم تعارض وذلك بسبب صراعها ونزاعها مع دعاة الوحدة الإيطالية، أمّا روسيا وإسبانيا فقد فوضتا فرنسا

1-البشير بن الحاج، المرجع السابق، ص07.

2-عبد الرحمان تشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881-1913، ط1، تع وتعل عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973، ص53.

تفويضا مطلقا في تونس، وبقيت إيطاليا معارضة لهذا المشروع أما تركيا فسعت إلى استرجاع وصايتها على تونس لكن بدون جدوى.[1]

كما أنّ بريطانيا لم ترغب في وجود إيطاليا في تونس بسبب أنّها تسيطر على ضفتي صيقلية وسردينيا فلو سيطرت على الضفة الجنوبية في تونس لاستحال المرور من البحر الأبيض المتوسط الغربي إلى جزئه الشرقي، فيمكن أن تعترض السفن الإيطالية كل الأساطيل العابرة إلى مصر وسوريا وقناة السويس وقبرص وآسيا الصغرى وتشل الحركة التجارية البريطانية ممّا يجبرها على زيادة قواتها ونفقاتها ولهذا لن تقبل بريطانيا بهذا الوضع أبدا.[2]

لقد تمّ الموافقة على التّوسع والأطماع البريطانية في قبرص حتّى أنّ بريطانيا لم تخشى من إعلان وجود معاهدة 04 جوان 1878 التي تخلّت بموجبها الدولة العثمانية عن جزيرة قبرص لها، وهنا لمّح بيسمارك إلى فرنسا تجنبا لاعتراضها: بأنّه لا يوجد هناك أيّ عائق أو اعتراض أمامها للاستيلاء على تونس وأردف أنّه من غير الضروري طرح المسألة التونسية أمام المؤتمرين بسبب أنّ تونس ترجع ملكيتها إلى فرنسا باعتبارها إحدى توابع أو لواحق الجزائر الفرنسية.[3]

وبهذا العرض الواضح صرّح "ساليسبوري" (Salisbury) - وزير الخارجية البريطاني- لرئيس الوفد الفرنسي "وادينجتون" (Waddington) - وزير الخارجية الفرنسي- بقوله: "خذوا تونس إذا شئتم إنّ إنجلترا سوف لن تعارض في ذلك بل

1- Paul Gaffarel, Notre Expansion coloniale en Afrique de 1870 à nos jours, LIB Félix Alcan, Paris, 1918, p33.

2- Edmond Desfossés, Affaires D'orient, La Question Tunisienne et l'Afrique Septentrionale. Angleterre – France – Italie, Challamel Ainé Ed, Paris, 1881, p28.

3- Ibid, p25.

ستحترم قراركم"[1]، كما أضاف في محادثة أخرى "***افعلوا ما تريدونه هناك، يستوجب عليكم أخذها، لا يمكنكم ترك قرطاج بين أيدي البرابرة***".[2]

أرادت فرنسا أن تحصل على تأكيدات للدّعم الأوروبي لها في مشروعها الاستعماري لتونس، وبالفعل حصلت على التّأكيدات والتّطمينات بعد مؤتمر برلين فقد حصلت على التّأكيد البريطاني من طرف الوزير الأوّل "بنجمين دسرائيلي" (Benjamin Disraeli) في 07 أوت 1878، كما أكّد المستشار الألماني بسمارك على دعمه مرّة أخرى لصرف نظر فرنسا عن مقاطعتي الألزاس واللورين، حيث صرّح في حديث له في 04 جانفي 1879 مع سفير فرنسا ببرلين "الكونت دي سانت فاليي" (Le comte de Saint-Vallier) قائلا: "***إنّي أعتقد بأنّ الإجاصة التونسية قد نضجت وآن لكم أن تقطفوها***"، وبهذا صارت فرنسا تتصرف بكلّ حرية في تونس.[3]

تردّدت فرنسا مدّة ثلاث سنوات للإستيلاء على تونس بالرّغم من الوضع السياسي العالمي الذي كان يشجع على هذه الخطوة، ومَرَدُّ ذلك رفض وعداء الرّأي العام الفرنسي الذي مازال يتذكّر بحسرة الحملة الفرنسية على المكسيك ثمّ الشّك تجاه استقرار الجزائر في يد فرنسا. وعليه كان رجال الدّولة الفرنسيين قد اتّخذوا موقفا محافظا[4] مثل "غامبيتا" (Gambetta) -السياسي المعروف بتوجهاته الجمهورية- الذي كان رافضا المشاركة في مؤتمر برلين ورافضا للترضيات التي قدّمت لفرنسا باعتبارها خطرا على السيادة والكرامة الوطنية. كما أدان أي مشروع فرنسي للتّدخل في تونس باعتباره غير مناسب، واستطاع فرض رأيه على مؤيدي الحملة العسكرية، فكان سبب إفشال مشروع سنة 1878 للإستيلاء على تونس.[5]

1- عبد الرحمان تشايجي، المرجع السابق، ص54.

2- جان ڤانياج، أصول الحماية ... ص 369.

3- علي المحجوبي، المرجع السابق، ص35.

4- عبد الرحمان تشايجي، المرجع نفسه، ص56.

5- Paul Henri Benjamin, Op-Cit, p81.

إنّ التّواجد الإقتصادي لفرنسا في تونس بفضل شركاتها الحاصلة على امتيازات في مجالات ومشاريع مختلفة: فلاحية ومنجمية ونقل وعمران واتصالات وتجارة، ضف إليها التّواجد المالي عبر البنوك الفرنسية، جعل القناصل الفرنسيين يتوغلون في السياسة الدّاخلية لتونس ويصبحون من أهم محركي سياسة البلاد الخارجية، كما أنّ تواجدهم في الجزائر على حدود تونس، وتخوفهم من المنافسة الأوروبية خاصة بريطانيا وإيطاليا جعلهم يمنحون أنفسهم تلك "الشرعية" المزعومة بضرورة تواجدهم في الفضاء التّونسي دون غيرهم. وقد سهّل بسمارك ذلك عليهم بدعمه لاحتلال فرنسا لتونس في كواليس مؤتمر برلين 1878، كما أنّ تغيّر السياسة الخارجية البريطانية تجاه فرنسا زاد من شعورهم بضرورة السيطرة على تونس، فقد كانت موافقتهم وتسويتهم للقضية التونسية عن طريق المقايضة بمناطق أخرى كقبرص ومصر أكبر محفّز لفرنسا لتنفيذ مشروعها الاستعماري، ولم يتبقى لها إلى الخطوات الأخيرة والذريعة اللازمة لذلك فقد انتقلت الخطّة الفرنسية إلى تملك الأراضي التونسية عن طريق عملائها أو شركاتها.

4- تَملُّك الرعايا والشركات الفرنسية للأراضي الزراعية الخصبة في تونس:

خلال السنوات القليلة قبيل الحماية الفرنسية على تونس تشكّلت في تونس شركات فرنسية تحت أسماء مختلفة لكنّها في الواقع شركات مترابطة فيما بينها تابعة للشركة الأم القوية وهي الشركة العامّة "ترانزأتلنتيك" (Compagnie Générale Transatlantique) التي يرأسها "أوجين بيريار" (Eugène Pereire)[1]، لقد كان اتحادا سريّا واسع النطاق لا تنحصر أعماله في الجانب الاقتصادي، بل له دور ووسائل عمل في العالم السياسي.[2]

1- أوجين بيريار: (1831-1908) ولد بباريس في 31 أكتوبر 1831، حيث درس وتخرّج مهندسا سنة 1852 شغل عدّة وظائف بالقطاع المالي، ترأس عدّة شركات وبنوك مثل الشركة العامّة ترانزأتلنتيك بين عامي 1875 و1904، البنك التونسي، وغيرها. ينظر: عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة ...، ص59.

2- Emerit, La penetration …, p209.

لقد عملت هذه الشركة الكبرى في عدّة مجالات من بينها النّقل البحري بين تونس- مالطا، وتونس - عنابة، وتونس - طرابلس. كما عمل أوجين بيريار على إنشاء شركة (مرسيليا للقروض الصناعية والتّجارية) التي فتحت فروعا لها في الاسكندرية وطرابلس وتونس وعنابة، وسكيكدة، ووهران وطنجة، وخلال سنة 1880 كان فرع تونس وفرع الجزائر من أنشط الفروع حيث يعملان بشكل متناسق ومثالي، كما قامت الشركة المرسيلية في تونس بشراء عقارات وأراض فلاحية كانت مملوكة للجنرال خيرالدّين الوزير السابق للباي، وثلاثة قصور في تونس و80 ألف هكتار من الأراضي الخصبة في النفيضة، كما حصلت الشركة المرسيلية على موافقة الحكومة التونسية في السيطرة على 3600 هكتارا في سيدي ثابت كانت تشكّل امتيازا للكونت "سانسي"(Sancy) بعدما كادت هذه القضية الأخيرة أن تثير حربا بين فرنسا وتونس في عام 1879.[1]

4-1- تملّك الفرنسيين لهنشير سيدي ثابت: (ينظر الملحق رقم 08)

لقد تسرب رأس المال الفرنسي في أهمّ القطاعات الاقتصادية والتي من أهمّها المجال الزّراعي حيث حصل بعض الفرنسيين على امتيازات لاستغلال أراضي واسعة منها هنشير[2] سيدي ثابت الذي منح للفرنسي سانسي كامتياز على الضفة اليمنى لنهر مجردة منذ سنة 1866 ويبعد 14 كلم عن حاضرة تونس، كان سانسي يعزم على ممارسة تربية الأبقار والأغنام، وخاصة تكوين إصطبل يمكن أن يزوّد بإنتاجه حاجيات الجيش الفرنسي بإفريقيا.[3]

ومنح الباي لسانسي إعفاءا من الضرائب المباشرة على امتيازه، حيث كانت مساحة الأرض 1200 هكتارا، فوعده بمضاعفة مساحة الضيعة مرتين ثم أربع مرّات في حالة نجاحه، إلّا أنّه يحتفظ بحق تجريد الملتزم من حقوقه إذا لم يف بالتزاماته

1- Emerit, La penetration …, pp 210-211.

2- الهنشير: مصطلح يستخدم في تونس للدلالة على الأرض أو المزرعة أو الضيعة الواسعة.

3- جان ڤانياج، أصول الحماية ...، ص 384.

وتحديدا إذا لم يوظف الحد الأدنى من رؤوس الماشية على تلك الأراضي، كما هو منصوص عليه في العقد.[1]

لم يكن هذا الامتياز كباقي الامتيازات السابقة سواء من حيث أهميته أو من حيث الآمال المرجوة منه حين تم توقيعه، فإنّ حكومة الباي من خلال منح هذا المجال الشاسع على ضفاف مجردة الخصبة قد تصورت الفكرة النبيلة والمتمثلة في تجديد الزراعة في الإيالة وفي نفس الوقت تحسين الإنتاج الحيواني الذي كان يعتبر هو العنصر الرئيسي من ثروة هذه الضيعة الواسعة.[2]

لم يكن لسانسي المال الكافي لتسيير هذا المشروع فقد كان مفلسا ولكنه وفّق في إيجاد شركاء أغنياء في فرنسا مثل "لوسيان بونابرت فايّس"(- Lucian Bonaparte Wyse) فازدهرت المؤسسة في البداية بفضل أموال الشركاء، غير أنّ سانسي قد دخل في نزاع عنيف مع فايّس في سنة 1873 وعرضت القضية على المحاكم، وبتلك المناسبة حاولت الحكومة استرجاع الامتياز لكن سانسي حمل الحكومة التونسية مسؤولية قطيعته مع فايس ودخل في صراع قانوني مع حكومة الباي وقد حصل اتفاق في 09 جويلية 1877 حيث تخلّى سانسي عن مطالبه بالإعفاء من الضرائب غير المباشرة مقابل منحة مقدارها 30 ألف فرنك يدفعها له الباي.[3]

إلّا أنّ النزاع اندلع من جديد بسبب أنّ سانسي الذي ترك هنشير سيدي ثابت مهجورا من قبل مشغليه لمدّة سنتين وفقد سانسي شركاءه وأصبح بلا مال عاجزا عن الإيفاء بالتزامات عقده، وفي جويلية 1878 أقرّ بإفلاسه، ونتيجة لذلك وطبقا لاتفاقية 09 جويلية 1877، أعلن الباي عن نزع الامتياز عن الملتزم، فبعث مصطفى بن سماعيل بتحذير إلى قنصلية فرنسا بأنّه سيوجه لجنة إلى سيدي ثابت لتسليم

1- جان ڤانياج، أصول الحماية ... ، ص 384.

2- Felix Pichon-Vendeuil, La Question chevaline en Tunisie, Editeur militaire Henri Charles-Lavauzelle, Paris, 1902, p72.

3- جان ڤانياج، أصول الحماية ... ، ص 385.

الهنشير، إلّا أنّ هذه الحادثة جاءت في أوانها بالنسبة للحكومة الفرنسية التي لمحت لقنصلها بتونس (روسطان) باستغلال الحادثة من أجل إثارة قضية الحماية وسرعان ما أدرك هذا القنصل الثمن الذي يمكن أن يغنمه من قضية سانسي ليدفع بكل قواه إلى القطيعة، وبسبب النوايا السيئة لهذا القنصل فقد عمل على تزييفها فتحولت من قضية كانت رغبة شرعية للباي في التخلص من ملتزم مسرف، إلى اعتداء على كرامة فرنسا، وقد رفض سانسي تسليم القطعة الأرضية للباي، كما أنّ روسطان لم يتردد في التنديد بما أسماه بانتهاك ملكية سانسي، كما رتبت في فرنسا قائمة من التّعويضات التي ستطلبها من الباي، وإذا رفض ذلك فإنّ روسطان لن يتوانى عن قطع علاقاته الدبلوماسية وهدّد بإبحار بارجة حربية في اتجاه المياه التونسية.[1]

لقد طالب الفرنسيون الباي بعزل المسؤولين عن محاولة استرجاع هنشير سيدي ثابت مثل الوزير مصطفى بن سماعيل الجنرال البكوش المعروف بميله للإنجليز وكرهه للفرنسيين[2] وفي 05 جانفي 1879 أصدرت الحكومة الفرنسية إنذارا يطالب بالاعتذار من طرف الباي وينبغي تلقي رد إيجابي في ظرف 48 ساعة[3]، وفي حالة الرفض ينزل القنصل رايته وينسحب على ظهر البارجة الفرنسية الراسية في حلق الوادي.[4]

وفي 07 و08 جانفي 1879، استكملت التدابير بطولون لانطلاق أسطول المتوسط فورا للقيام بعمل ضد تونس إذا ما قوبل الإنذار بالرفض وبهذا أصيب الباي بهلع نتيجة المنحنى الذي آلت إليه الأحداث وتراجع عن موقفه من هذه القضية، وفي يوم 10 جانفي 1879 أقبل مصطفى بن سماعيل في زيّه الرّسمي إلى قنصلية فرنسا ليقدّم

1- جان ڤانياج، أصول الحماية ... ، ص ص 386-387.

2- سيرة مصطفى بن سماعيل، المصدر السابق، ص ص 29-30.

3- عبد الرحمان تشابجي، المرجع السابق، ص57.

4- جان ڤانياج، أصول الحماية ... ، ص 388.

الاعتذارات الرسمية من الحكومة التونسية، وبهذا أصبح المستفيد الوحيد من الأزمة هو سانسي.[1]

وبعد الضغط الفرنسي على الباي تمّ طرح القضية على أنظار لجنة التّحكيم، وبعد شهرين من التحقيق عرضت اللجنة تقريرها في ماي 1879 فتحصل سانسي من الباي على الهكتارات التي كانت تنقصه في لزمته، كما ألغى الباي قرار إنهاء هذا الامتياز في أكتوبر 1879، فسارع سانسي إلى تمرير استغلال الأرض إلى الشركة المرسيلية للقرض الصناعي والتجاري بباريس في ماي 1880 مقابل دفع نصف المدخول الصافي للأرض، وقد قبل الباي بذلك على حساب الدّولة التونسية.[2]

وقد اعتبرت قضية سيدي ثابت محاولة من المحاولات الجارية لاستعمار تونس إلّا أنّ بعض الصعوبات السياسية حالت دون تحقيق ذلك ويمكن إضافة محاولة أخرى ألا وهي محاولة السيطرة واستغلال قضية هنشير النفيضة.[3]

لقد بينت قضية هنشير سيدي ثابت مدى إصرار الفرنسيين على التّواجد في تونس ودعم قضايا رعاياهم بكلّ قوّة قانونية أو حتى التّهديد العسكري وإن كانت تلك القضايا معارضة للقوانين أو القواعد المعمول بها داخل الإيالة التونسية.

4-2- أزمة هنشير النفيضة: (ينظر الملحق رقم 08)

في عام 1878 غادر الوزير خيرالدين تونس بشكل نهائي متجها إلى اسطنبول حيث سعى إلى التّخلص من الأملاك الكبيرة التي يملكها في البلاد، وحسب ڤانياج فإنّ هذه الأملاك خاصّة هنشير النفيضة بدت أنّها تثير أطماع الوزير بن سماعيل.[4]

1- جان ڤانياج، أصول الحماية ... ، ص 390.

2- المرجع نفسه، ص 391.

3- Lucien Boilley, La Tunisie Agricole, Besançon Imp Millot frères, 1913, p59.

4-Jean Ganiage, "***une affaire tunisiènne, L'affaire de l'enfida (1880-1882)***", In ***R.A***, V99, 100ème année, Bulltin trimestriel, pub par S.H.A, Alger, 1955, p342.

كان خير الدّين يمتلك ثلاثة قصور وغابات زياتين أهداه إياها أحمد باي، ودار كبيرة تجري بها مياه معدنية بحمّام الأنف منحه إيّاها الباي محمد، وهنشير النفيضة الواسع الذي منحه إياه الصادق باي، عندما نجح في استصدار الفرمان السلطاني الذي ينص على إقرار وراثة عرش الإيالة التونسية في عائلته.[1]

كان هنشير النفيضة صالحا للزراعة وتبلغ مساحته 100 ألف هكتار ممتدة بين مدن الحمامات وزغوان والقيروان وسوسة ومركزه الرّئيسي دار الباي الكبيرة.[2]

كان الهنشير منطقة واسعة جدا واقعة في منتصف الطريق بين تونس وسوسة حيث أنّه في سنة 1851 صادر أحمد باي هذه الأرض من قبيلة أولاد سعيد التي ثارت مرتين في 1841 و1850 وضمّها إلى أملاك البايليك وفي 13 ماي 1874 منحها الصادق باي لخير الدين[3] كهديّة تقديرا للخدمات العديدة التي قدّمها للباي سابقا.[4]

وفي سنة 1879 عرض خيرالدين أملاكه للبيع أولا على مواطنيه لكن لم يستطع بيعها بسبب قيمتها الكبيرة، وقد حاول بعض الأثرياء من حاشية الباي أمثال الوزير مصطفى بن سماعيل التّأثير على الباي وإقناعه بضرورة مصادرة هذه الممتلكات وتوزيعها على المقربين منه، لكن خيرالدين كان حريصا على ملكيته بعقودها الثابتة تماما، بل أنّه قبل مغادرته تونس وضع ممتلكاته تحت حماية فرنسا.[5]

وفي بداية عام 1880 دخل خيرالدين في علاقات واتصالات مع "الشركة المرسيلية للقرض"، وهي تابعة "للشركة الصناعية التجارية الباريسية" والتي تعاونت مع "شركة

1- خير الدين باشا، مذكرات خير الدين باشا، تح وتع محمد العربي السنوسي، ط1، المجمع التونسي للعلوم والأداب والفنون "بيت الحكمة"، مطبعة المغرب للنشر، قرطاج-تونس، 2008، ص54.

2- Ludovic de Campou, La Tunisie Française, Charles Bayle editeur, Paris, 1887, p92.

3- Ganiage, Op-Cit, p343.

4- Ludovic, Ibid, p92.

5- Société Marseillaise de crédit Industriel et commercial et de Dépots, Memoire sur L'Affaire de L'Enfida, propriété Acquise de S.A Khérédine Pacha (Tunisie), Imprimerie Centrale Des Chemin De Fer, A.Chaix, Paris, 1881, pp04-05.

ترانزأتلنتيك" التابعة لأوجين بيريار في محاولة للنفاذ من أجل الوصاية على الممتلكات العقارية، فأسستا في عام 1880 شركة فرعية مشتركة بينهما عرفت "بالشركة الفرنسية الإفريقية" المسؤولة عن إدارة العقارات المكتسبة في تونس[1] وبموجب رسالة مؤرخة في 05 أفريل 1880 تعهد خيرالدين ببيع جميع ممتلكاته في تونس إلى الشركة المرسيلية، أو إلى نقابة قد تتقدّم لشراء هذه الممتلكات والتي من أهمّها هنشير النفيضة.[2]

كما أنّ خير الدين في 29 نوفمبر 1880بعث رسالة إلى وكيله في تونس يعلمه فيها بأنّه قد تلقى رسائل من أعيان تونس أمثال الجنرالات: أمحمد مرابط، والجنرال البكوش، والعربي زروش، واحميدة بن آيت، والحسن الجلولي، والصادق بحري باش حامبة وغيرهم...، يطلبون منه شراء ممتلكاته التي اشترتها الشركة المرسيلية في حالة تخليها عن الصفقة ودفع نفس السّعر الذي قدمته الشركة المذكورة، إلّا أنّ هؤلاء لم يستطيعوا شراء هذه الأملاك بالرّغم من التّسهيلات المقدّمة لهم، وبهذا قرّر خيرالدّين بيع جميع ممتلكاته بما فيها النفيضة للشركة المرسيلية.[3]

وفي أواخر ديسمبر 1880 اتّضح أنّ اعتراض الوزير مصطفى بن سماعيل على شراء أملاك خيرالدّين من طرف الشركة المذكورة منتهيا وغير مؤثر، فترك الطرفان يحرّران العقد حسب ما اتّفقا عليه، وقبل دفع حقوق انتقال الملكية بلا اعتراضات إلّا أنّه في هذه الفترة تواجد في تونس السمسار اليهودي "يوسف ليفي"(Joseph Levy) المحمي البريطاني وقد التحق بالنفيضة وسجّل إثبات حق الشفعة لهنشير النفيضة بحجّة أنّ له ممتلكات محاذية لهذا الهنشير، والشريعة الإسلامية تعترف بهذا الحق الذي يعطي الأولية في الشراء للجار بالجنب.[4]

1- Ganiage, Op-Cit, p344.

2- Société Marseillaise, Op-Cit, p 05.

3- Ibid, pp 45-46.

4- جان ڤانياج، أصول الحماية ... ، ص ص 427-428.

وبالرغم من أنّ خيرالدين قد أبقى على شريط رفيع عرضه متر واحد حول هنشير النفيضة تحت ملكيته من أجل تجنب الوقوع تحت طائل القوانين الإسلامية الخاصة بحق الشفعة التي يمكن أن يستعملها الملاك الملاصقون للملكية فكان هذا الشّريط منطقة محايدة تسمح لخيرالدّين من التّصرف بحرية في أملاكه إذا أراد بيعها.[1]

وفي 26 نوفمبر 1880 طالب ليفي بحق الشفعة متعللا بملكية هنشير الذي ادّعى أنّه يمتلكه والمجاور لهنشير النفيضة، وقد أكّد على ذلك في رسم تصميم للملكية حمّلها في عريضة موجهة إلى القنصل البريطاني في تونس "توماس ريد" (Thomas Reade)، وخلال شهر ديسمبر لم يجد ممثل الشركة المرسيلية حلاّ آخر للتّغلب على إصرار ليفي وكتاب العدل التونسيين سوى تسجيل عقده مع خيرالدّين في القنصلية الفرنسية.[2]

وبداية من جانفي 1881 ادّعى ليفي أن له ملكية، وهي ضيعة بورمادية المحصورة في قلب هنشير النفيضة، وهذا ما جعل القاضي الحنفي بحاضرة تونس يقبل التصريح بالشفعة من ليفي وتمكينه من ملكية ذاك الهنشير من دون دفع أي مبلغ من المال وبهذا تمكّن ليفي من السّيطرة على النّفيضة بتواطؤ من السلطات التونسية حسب ڤانياج.[3]

لم يكن ليفي بالنّسبة للشركة المرسيلية سوى شخص مأجور ومسخر تمّ دفعه للواجهة مقابل وعده بمبلغ 200 ألف فرنك في حالة النجاح.[4]

1- Gaston Loth, L'enfida et Sidi-Tabet : La grande colonisation Française en Tunisie, Imp Rapide, Tunis,1910, pp 66-67.

2- Ganiage, Op-Cit, p 353.

3- جان ڤانياج، أصول الحماية ...، ص ص 429-430.

4- Ganiage, Ibid, p 355.

ويذكر مدير الشركة المرسيلية وبالنظر إلى علاقاته مع السّيد "م.م.ب.ليفي" (M.M.P.Levy) العضو الإنجليزي في اللجنة المالية الدّولية بتونس بأنّه قد فوجئ بموقف شقيقه يوسف ليفي في قضية النفيضة كما أنّ العضو الإنجليزي في اللجنة المالية قد ذكر في رسالة لأحد أصدقائه في مرسيليا بأنّ يوسف ليفي رجل عنيد، كان قد عاتبه على تورطه في هذه القضية كما عاتبه على تعاملاته مع الجنرال بن آيت الذي وعده بمبلغ 200 ألف فرنك إذا وافق على معارضة الشركة المرسيلية.[1]

وأكّد روسطان أنّ ليفي تمّ اختياره كرجل في الواجهة فقط من طرف الجناح الإيطالي التونسي بسبب جنسيته الإنجليزية من أجل إشعال صراع بين بريطانيا وفرنسا وتعقيد الشؤون الفرنسية وأضاف بأنّ القضية كانت صراعا أثاره الإيطاليون وهو حلقة جديدة من أجل التنافس على النفوذ بين البلدين في تونس.[2]

لم تتمكّن الشركة المرسيلية من السيطرة على النفيضة إلّا بعد التّوقيع على معاهدة الحماية وبفعل الضغوطات تمّ إبطال كل ادّعاءات ليفي حول حق الشفعة، وآل الأمر بمسؤولي الشركة إلى القبول بصفقة قد اقترحها الدبلوماسيون الإنجليز فاشتروا في ماي 1882 بمبلغ 220 ألف ريال ملكيات ليفي وعدلوا عن حق الشفعة وعقب ذلك توفي ليفي فاعترفت أرملته أنّها لا تملك الألف هكتار المنصوص عليها في الصفقة، فأحيلت على محكمة تونس بتهمة التحايل، وصدر ضدّها حكم بإعادة الأموال التي حصل عليها زوجها بدون سند قانوني في 02 جوان 1884 وبذلك انتهت القضية بتملّك الشركة هنشير النفيضة.[3]

لعبت الظروف الدولية خاصة في أوروبا دورا هامّا في توجيه نسبي لمواقف فرنسا الاستعمارية تجاه الإيالة التونسية، فقد أثرت أيّما تأثير في تحفيزها للسيطرة على تونس، وقد استندت في ذلك على الأوضاع الدّاخلية المتردية لتونس، وما كان

1- Société Marseillaise, Op-Cit, pp 48-49.

2- Ganiage, Op-Cit, pp 355-356.

3- جان ڤانياج، أصول الحماية ...، هامش ص 443.

التّردي إلّا بسبب الاختراق الأوروبي للبلاد خاصة ذلك الانعكاس السلبي للامتيازات الاقتصادية الفرنسية المتراكمة منذ زمن بعيد.

ثانيا: انعكاسات الامتيازات الاقتصادية الفرنسية على المغرب الأقصى:

كانت أزمة القرن التاسع عشر في المغرب الأقصى أكثر تعقيدا وتشعبا مما كان عليه الأمر في تونس فإنّ الاتفاقية المنعقدة في سنة 1856 مع بريطانيا والاتفاقية المبرمة مع اسبانيا سنة 1861، ومعاهدة أو تسوية بكلارد المعروفة مع فرنسا سنة 1863 والتي منحت امتيازات واسعة وفتحت الباب واسعا للاختراق الأوروبي وخاصة فرنسا التي انسحبت عليها في تسوية بكلارد كل المعاهدات السابقة فقد استفادت مما استفاد منه غيرها متفرقين في معاهداتهم مع المغرب.

لقد فشلت كل محاولات الإصلاح المغربية خاصة بعد الهزائم العسكرية مع فرنسا في إيسلي، ومع إسبانيا في حرب تيطوان والأزمات المالية والتجارية ومسلسل القروض الأجنبية، والتخلي عن قسط هام من مداخيل المغرب الجمركية، الشيء الذي فسح المجال لتركز النفوذ الأجنبي الأوروبي في البلاد، خاصة وأن النوايا السيئة لهذه الدّول تجاه المغرب كانت سببا في إحباط كل المساعي الإصلاحية التي حاول المغرب إنجازها، فأصبح مسرحا لتلاعبات ومطامح هذا النفوذ ، الشيء الذي أخضعه لمراقبته وتوجيهاته وبالتالي عرضه فيما بينها للتفاوض والتشاور حول كيفية استغلاله ويعني ذلك تدويل المسألة المغربية.[1]

وبهذا انعكست هذه الامتيازات سلبا على سيادة المغرب الأقصى مبكرا وحاولت الدول الأوروبية تقليص السيادة المغربية وإضعافها، وقد حاول المغرب تفادي ذلك عن طريق التفاوض مع هذه الدّول كل على حدة ولكنه فشل، الشيء الذي دفعه إلى التفكير في الدّعوة إلى عقد مؤتمر دولي لدراسة موضوع الحماية الفردية، وبهذا انعقد

1- عمر بوزيان، المرجع السابق، ص181.

مؤتمر مدريد سنة 1880 إلّا أنّ النتائج كانت سلبية حيث قنّنت بشكل رسمي المطالب الأجنبية، وفي أوائل القرن 20 ظهرت فرنسا كطرف له أطماع قوية للانفراد بالمغرب.[1]

1- تأثير الامتيازات في استفحال نظام الحماية القنصلية:

"الحماية رابط قانوني يربط دولة أوروبية ومواطنا مغربيا بغرض تمكينه من الاستفادة من المزايا التي تضمنها المملكة الشريفة لمواطني الدولة الأوروبية".

إنّها مؤسسة مرتبطة بـ "نظام الامتيازات الأجنبية" الذي كان يستفيد منه الأوروبيون فقط، وظهر نظام الحماية في المغرب سنة 1767، وكرّسته معاهدة 1856 حيث جاء مبدأ الحماية بدوره في السياق التاريخي للقرن التاسع عشر، كعامل يساهم في إضعاف سلطة السلطان بسماح نظام الحماية هذا بإفلات بعض الرعايا المغاربة من قضاء السلطان، وبهذا فتح ثغرة في العلاقة بين الدولة والمجتمع.[2]

أدّى نظام الحماية إلى زعزعة استقرار البلاد إلى مدى كبير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد كانت امتيازات القناصل والتجار الأجانب، وكذلك موظفيهم المعينين محليا سواء كانوا يهودا أو مسلمين والذين تمّ إعفاؤهم من دفع الضرائب وكذا تأدية الخدمة العسكرية، وأصبح لا يمكن تسوية النزاعات المتعلقة بهم إلّا عن طريق قنصل البلد الذي هم تحت حمايته، ممّا ساعدهم على الإفلات من القانون المغربي وأصبح وضع المحمي وسيلة للقوى الأجنبية لاقتطاع مناطق نفوذ في المغرب ومنذ ذلك الحين قامت القنصليات الأجنبية بتوزيع وثائق الحماية والتجنيس على المغاربة.[3]

1- عمر بوزيان، المرجع السابق، ص181.

2- عبد الله ابن المليح، المرجع السابق، ص ص 73، 74.

3- Lugan, Op-Cit, p215.

بعدما أجبر المغرب على منح الجميع حقوق الحماية المتعلقة بالرعايا المغاربة اتّضح له أنّ الشرط المتعلق بالدّولة الأكثر حماية أو امتيازا أدّى إلى تنافس كبير على الحماية في المغرب قبل خمسين سنة، لقد كان تاريخ المغرب تاريخ "الحماية" وقد اهتمّت الدبلوماسية الفرنسية بهذا الشرط منذ 1863، إذ لم يقتصر الأمر على المغاربة العاملين في القنصليات الأجنبية بل أيضا على السكان الأصليين الذين أصبح لهم أيضا وكلاء مراقبون يوظفهم التجار لشؤونهم التجارية.[1]

لهذا اهتمّ المولى الحسن[2] بإجراء اتصالات دبلوماسية على مستوى عال وكانت فرنسا بحكم دورها في الجزائر وامتداد نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي داخل المغرب في مقدمة الدّول التي عمل السلطان على توجيه مبعوثين دبلوماسيين حكوميين إليها بقيادة أمينه الحاج محمد الزبيدي سنة 1876، وفي جوان 1876 قدّم سفير المغرب أوراق اعتماده إلى "ماكماهون" (Mac Mahon) رئيس جمهورية فرنسا كما اتصل بوزير الخارجية "دوكاز" (Decazes) من أجل دعوة فرنسا إلى التخفيف من بسط الحماية القنصلية على الرّعايا المغاربة، فوعده الوزير بأنّ الدّولة الفرنسية تساند المغرب في كل إجراء يتخذ بشأن الحماية القنصلية على نطاق دولي، وكان هذا تملصا من مسؤولية فرنسا الفردية بشأن الحماية القنصلية في انتظار أن تتقوى هذه الحماية بإجراء دولي لا مفر للمغرب منه.[3]

لقد شعر المولى الحسن الأول بخطر تزايد الحمايات القنصلية التي أصبحت تقف في وجه تقدم المغرب وإدخال الإصلاحات الملائمة، فكانت بعثة السفير الزبيدي سابقا إلى

1- André de Peretti, Deux Tiers de siècle de relations Franco-Marocaines de 1880 à 1946, Edité par le Haut-Commissariat aux anciens résistants et anciens membres de l'armée de Libération, Imp. Alkarama, 2007, p22.

2- المولى أبي علي حسن بن محمد: تمت البيعة له في مراكش في 27 رجب 1290 هـ الموافق لـ سنة 1873 ميلادي، ينظر: الناصري، الاستقصا ...، ج9، ص 128.

3- ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 270.

فرنسا ثمّ بلجيكا وبريطانيا وإيطاليا من أجل مفاوضة حكوماتها لإيجاد حل لمشكل الحمايات، وبعدها بعث بدورية 10 مارس 1877 التي كان من نتائجها مؤتمر طنجة.[1]

2- المؤتمرات الدّولية ومسالة الحماية القنصلية.

2-1- مؤتمر طنجة 1877 ومسألة الحماية القنصلية:

لقد اقتنع الزبيدي بأنّه لا فائدة ترجى من التفاوض مع كل حكومة على انفراد لأنّ كل واحدة منها كانت تعلق موافقتها في مسألة حل مشكلة الحمايات على ما تقرره الدّول الأخرى ولم تكن تبدي أي استعداد للتنازل عن أي امتياز مهما كان تافها وعليه كانت هناك محاولة ثانية تقوم على عقد مؤتمر بدار النيابة طنجة، يجتمع فيه النائب السلطاني محمد بركاش بجميع نواب الدّول الأجنبية يعرض عليهم مذكرة مخزنية تضم تسعة عشر مطلبا حتى تناقش بطريقة جماعية للموافقة عليها أو تعديلها بما يخدم سيادة المخزن، ويؤدي إلى القضاء على الحمايات غير القانونية وفي يوم 09 جويلية 1877 عقد المؤتمر تحت رئاسة نائب بريطانيا دريموند هاي بحضور ممثلين عن مجموعة من الدّول وهي: ألمانيا – بلجيكا – السويد والنرويج – اسبانيا وكذا الولايات المتحدة الأمريكية – فرنسا – بريطانيا – النمسا والمجر والدنمارك والأراضي المنخفضة – إيطاليا – البرتغال – البرازيل.[2]

وخلال مدّة شهر ما بين 9 جويلية إلى 10 أوت 1877 استغرقت المذاكرات عشر اجتماعات، وقد أبانت هذه الجلسات الأولى عن تباين واضح في مواقف الأطراف المشاركة، فمثلا بريطانيا عارضت بشدّة انتشار الحماية القنصلية ودعمتها الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك، أمّا بالنسبة للموقف الثاني فقد دافعت كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا عن مبدأ توسيع الحماية.[3]

1- محمد بن هاشم، العلاقات المغربية الأمريكية، دراسة في التمثيل الدبلوماسي الأمريكي بالمغرب (1786-1912)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009، ص ص 124-125.

2- ابراهيم كريدية، الحماية ... ، ص 34.

3- مصطفى أبكير، المرجع السابق، ص ص 23-24.

استمرّت المفاوضات بقية سنة 1877 وطيلة سنة 1878 بين الممثلين الأجانب وحدهم تارة وبين ممثل الحكومة المغربية تارة أخرى وفي كل اجتماع عقد أو مذاكرة جرت كانت وجهة نظر وزيري فرنسا وإيطاليا تتفقان في مسألة الحماية والدّفاع عنها بقوّة وصرامة، أمّا وزير اسبانيا تراجع عن بعض مواقفه السابقة، وبمرور الوقت ودون الوصول إلى نتيجة مرضية، وتعنّت بعث الممثلين الأجانب وسوء نية البعض الآخر عيل صبر الحكومة المغربية، وبدأت تدرك أنّهم غير جادّين في عملهم وأنّهم يجتمعون شكليا لكسب الوقت وسبر كل واحد منهم لأغوار سياسات الدّول الأخرى نحو المغرب وبالفعل فقد استغرق تدارس المطالب المذكورة مدّة ثلاث سنوات لتنتهي في جويلية 1879.[1]

قامت في البلاد موجة استياء عام ضدّ المحميين والانتفاعيين وعلى النظام الذي يحميهم، وقد نادى العديد من العلماء وناشدوا الدّولة القيام بواجبها في القضاءعلى هذا العرف القنصلي الذي خلقه الأجانب كقنطرة يمر عليها لاستعمار البلاد واستغلال خيراتها، وإزاء غضب الأمّة توجهت الحكومة بالاحتجاج القاسي لمختلف الدّول التي يهمها الأمر، وانتهت المفاوضات إلى قبول الاجتماع في مؤتمر مدريد 1880.[2]

2-2- مؤتمر مدريد 1880 وطرح مشكلة الحماية القنصلية:

إن محاولة السلطان الحسن عقد مؤتمر دولي يسعى من خلاله بصورة ملحة وقوية للتخلص من الحمايات القنصلية والتي نتجت عن مساعي الدول الأوروبية في الحصول على مختلف الامتيازات خاصة الاقتصادية منها، أو المحافظة عليها بمنح الرعايا المغاربة والوسطاء حق الحماية قابلته جهود حثيثة من الدول الأوروبية على إبقاء الوضع على ما هو عليه أو حتى دعم هذه الحمايات. ولعل فرنسا كانت أبرز

1- عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1405 هـ -1948م، ص 5.

2- علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، نص محاضرة ألقاها بمكتب المغرب العربي، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة 1948، ص 5.

هذه الدول التي لم تقبل التنازل عن أي امتياز حتى ولو كان بسيطا مستغلة في ذلك هذه الحماية.

انطلقت أشغال مؤتمر مدريد بداية من يوم 19 ماي 1880[1]، إلى غاية يوم 03 جويلية 1880، حيث اجتمع المؤتمرون في ستة عشر جلسة تمحورت المحادثات حول الحماية القنصلية ومطالب المغرب السابقة بالغائها أو تعديل بنودها.[2]

كما اتفق الحاضرون على رئاسة إسبانيا لأعمال المؤتمر باعتبارها الدولة المضيفة ممثلة برئيس مجلس وزرائها السيد "كانوباس ديل كاستيلو" (Canovas del Castillo)[3]، كما وقع المؤتمرون على بنود الاتفاقية التي بلغت 18 بندا.[4]

كلفت كل دولة مفوضا عنها يمثلها في مدريد كمبعوث فوق العادة ووزيرا مفوضا، وجاءت أسماء هؤلاء مع دولهم كالاتي:

- ألمانيا مثلها الكونت دي سولمس سونيفالد (De Solms Sonnewald).
- النمسا والمجر(هنغاريا) مثلها الكونت لودولف (Ludolf).
- بلجيكا مثلها السيد أنسباخ (Anspach).
- إسبانيا مثلها السيد " كانوباس ديل كاستيلو".
-الولايات المتحدة الأمريكية مثلها: الجنرال فيرتشيلد (Fairchild).
- فرنسا مثلها : الأميرال جوريس (Jaurès).
- بريطانيا والدنمارك مثلهما السيد: ساكفيل ويست (Sackville West).
- إيطاليا مثلها: الكونت غريبّي (Greppi).
- المغرب الأقصى مثله السيد: محمد بركاش، وزير شؤون الخارجية المغربي.

1- Documents Diplomatiques, Conférences de Madrid- 19 Mai – 03 Juillet- 1880 (Droit de protection, ETC, Au Maroc), Imprenta Nacional, Madrid, 1880, p17.
2- Ibid, p105.
3- Ibid, p18.
4- Ibid, p13.

- هولندا مثلها السيد: هيلدوير (Heldewier).

- البرتغال مثلها: الكونت دي كاسل ريبيرو (De Casal Ribeiro).

- السويد والنرويج مثلهما السيد: أكرمان (Akerman).[1]

بما أنّ فرنسا كانت متخوفة على مصالحها وامتيازاتها في المغرب خاصة وأن المنافسة الأوروبية بدأت تشتد فكانت تنظر إلى مطالب المغرب وأراء المؤتمرين بعين الريبة والتحفظ فلذا توجب معرفة موقفها في المؤتمر.

2-3- موقف فرنسا في المؤتمر:

اتخذت فرنسا موقفا متشددا إزاء التعديلات التي طلبها المغرب على بعض البنود الواردة في المعاهدات السابقة التي تربط البلدين، وأبلغ جوريس ممثل فرنسا المجتمعين أن الجمهورية الفرنسية لا يمكنها أن تقبل أي تعديلات يمكنها أن تمس الاتفاقيات السابقة التي تربط فرنسا بالمغرب، وأنه يتعين عليه انتظار أوامر حكومته، وأنه غير قادر على الدخول في محادثات حول المقترحات الجديدة التي من شأنها أن تجعل فرنسا تتنازل عن أي امتياز تم الحصول عليه في اتفاق 1863، حتى أن ممثل إسبانيا طلب من المغرب أن يتخلى عن بعض المطالب التي من شأنها أن تثير اعتراض فرنسا، لأن هذا تم دراسته سابقا في مؤتمر طنجة 1879، إلّا أنه بالرغم من ذلك يمكن للمؤتمر تناول اتفاق 1863 في مناقشاته لتجنب أي اعتراض آخر، وهذا من أجل إتمام أشغال المؤتمر في ظروف ملائمة.[2]

لقد ساند فرنسا في موقفها بعض الأطراف مثل المندوب الأمريكي الذي أكد على أن حكومته لا تقبل أي تمييز بين رعاياها في المغرب سواء كانوا أمريكيين برسم ولادتهم فوق التراب الأمريكي أو بالتجنيس، لقد عبر المندوب الأمريكي عن موقف حكومته بأسلوب دبلوماسي، إلّا أن المندوب الفرنسي استعمل لهجة التهديد كلما خاطب مبعوث السلطان بركاش، الذي لاحظ أن أشغال المؤتمر وصلت إلى الباب

1- Conférence De Madrid, Op-Cit, pp 17-18.

2- Ibid, 21-22.

المسدود، وللتعبير عن تذمره وخيبة أمله أشار النائب المغربي إلى أن استئصال الداء الفتاك المتمثل في انتشار الحمايات ربما يكمن في استغناء المغرب عن التجارة البحرية وإغلاق كل مراسيه، حينئذ رد عليه جوريس بعنف داعيا إياه إلى التأمل إلى ما آلت إليه الأمور في الصين، وكان جوريس يلمح إلى العمليات التي قامت بها الدول العظمى على انفراد أو بكيفية مشتركة لإرغام الصينيين إلى فتح بلادهم أكثر فأكثر في وجه الأوروبيين والأمريكيين واليابانيين، وكان استعمال الوعيد والتهديد من طرف فرنسا في محفل دبلوماسي دولي من أجل ممارسة المزيد من الضغط على المخزن لتكسير إرادته ودفعه إلى التخلي عن مطالبه نهائيا.[1]

إن ممثل فرنسا جوريس كان قد حضر إلى مدريد بفكرة أن لا تنازل عن مكتسبات بلاده السابقة في المغرب وأن التنازل الوحيد الذي يمكن أن يقبله هو أداء السماسرة للضرائب الفلاحية، ولكن مقابل الاعتراف الصريح بحق الأجانب في تملك الأراضي، مدعوما في ذلك من ممثلي إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وبالموازاة مع تهديدات جوريس الكلامية في مدريد وإعطائها دعما أكثر، أرسلت فرنسا سفنها الحربية في جوان 1880 إلى السواحل المغربية[2]، وبهذا استطاعت فرنسا إسكات بركاش واستطاعت أن تنزع أيضا حياد بريطانيا وألمانيا وتخليهم عن دعمهما الباهت للمبعوث السلطاني.[3]

لقد زادت الأطماع الفرنسية أكثر في هذا المؤتمر حيث سعت من خلال ممثلها إلى الحصول على امتيازات جديدة تزيدها نفوذا وقوة وتوسع بها نطاق الفوضى والاضطراب حتى تعطي بذلك مصداقية لمشروعها الاستعماري بالمغرب، لذلك دافع جوريس عن الحماية القنصلية، وبرر موقفه بكون مشاكل المغرب ليست بسبب الحماية وإنما بسبب الخصوصيات الثقافية للمغاربة الذين يقفون موقف تعصب

1- محمد كنبيب، المحميون، ط1، ن كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، منشورات باب أنفا، دار أبي رقراق للطباعة والنّشر، الرباط، 2011، ص ص 102-103.

2- الطيب بياض، **"مؤتمر مدريد تكريس الواقع"**، ***مجلة زمان***، ع 17-21، ماي 2015، ص 72.

3- محمد كنبيب، المرجع السابق، ص 103.

ضد كل ما هو أجنبي، كما دافع عن حرية التجار الفرنسيين في اختيار عدد السماسرة سواء في المدن الداخلية والساحلية، وبالعدد الذي تراه فرنسا ضروريا لنمو تجارتها مع المغرب.[1]

كما أن الموقف الألماني قد ساعد فرنسا في مؤتمر مدريد على إعطاء الشرعية القانونية للحماية القنصلية فقد كان بسمارك يرمي إلى تعويض فرنسا عن الألزاس واللورين وشغلها عن استرجاعها، وكذلك سعى إلى اصطدام فرنسا بالمصالح البريطانية أو الإيطالية، وتوريطهم في حرب أو أزمة تشردهم عن الوقوف ضد المخططات الألمانية وتنامي قوتها.[2]

لقد بدأ تبادل الأدوار بين الدول الأوروبية جليا في مؤتمر مدريد فكان التمثيل الدبلوماسي قويا لهذه الدول علما منها أنها يجب أن تدافع على مصالحها وامتيازاتها الاقتصادية في المغرب ولن يكون ذلك سهلا وميسرا إلّا بدعم الحماية القنصلية، وإن أبدت بعض الدول وقوفها إلى جانب المغرب إلّا أنها في قرارات وأذهان ساستها تُضمر عكس ما أبدته خلال المؤتمر فكلها كانت تختفي خلف المعارضة الفرنسية وتركت لها ذلك فإن تحقق لفرنسا امتيازات أكثر وحمايات أوسع، قد تحصل عليها هي أيضا، ولذا نجد ألمانيا تراوغ رغبة منها في إبعاد أنظار الفرنسيين عن الألزاس واللورين وهو الموقف نفسه الذي اتخذته بدعم فرنسا سابقا في مؤتمر برلين 1878 حول القضية التونسية، فلم تغير السياسات الأوروبية بالرغم من تغير المجال الجغرافي والزمني أطماعها، فالمغرب الأقصى هو صورة مكررة عن ما حدث لتونس قبل مدة.

لقد كان جليا رجحان الكفة الفرنسية في مدريد، فقد كان يؤازرها في وجهة نظرها الخاصة بالحماية والسماسرة وحرية التجار الأجانب في اختيارهم ومسألة المتجنسين عدد من الدول وتدافع عنها بمنتهى الحدة والشدة، أما المغرب فبدت كفته مرجوحة من البداية أيضا، لأن وفده كان عاجزا عن الإفصاح بحجته في المؤتمر

1- مصطفى أبكير، المرجع السابق، ص 129.

2- أنس الصنهاجي، "**ألمانيا تؤجل احتلال المغرب**"، ***مجلة زمان***، ع 38، ديسمبر 2016، ص 61.

وفهم ما يدور فيه من مناقشات بسبب جهل رئيسه وأعضائه للغات المشاركين فيه كما لم تكن له إمكانيات للعمل في كواليس المؤتمر وخارج قاعته لمصلحته، فكانت تدخلاته لا تعدو أن تكون مجرد توسلات إلى الدول المحبة لمساعدتها في التخفيف من وطأة الحماية، وعندما حاول رئيس الوفد الطعن في تسوية بيكارد سنة 1863 والتي لم تعد ملائمه له لأنها هي سبب الغبن الذي لحق المغرب طيلة 17 سنة قبل اجتماع المؤتمر، طلب منه رئيس المؤتمر سحب هذا الطعن فسحبه في الحين وبكل بساطة.[1]

اختتم المؤتمر في 03 جويلية 1880 من طرف المشاركين الأوروبيين ومعهم ممثل المغرب واتفق على أن تدخل أحكام هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من يوم التوقيع، وقد وقعت كل الدول المشاركة على قرارات المؤتمر الذي حرر في ثلاثة عشر نسخة.[2] إلّا أن مصادقة السلطان المولى الحسن لم تتم إلّا في يوم 29 أكتوبر 1880.[3] **(ينظر الملحق رقم 09)**.

تمكن الوفد الفرنسي من تثبيت مطالبه، الشيء الذي جعل صياغة معاهدة مدريد شبيهة بصياغة اتفاقيات 1856- 1861- 1863، أي أن المغرب لم يستفد شيئا من مؤتمر مدريد بل إن الامتيازات الأجنبية التي تضمنتها المعاهدات السابقة جمعت كلها في اتفاقية واحدة سميت باتفاقية مدريد سنة 1880، حيث أضفت الصبغة الشرعية القانونية على ما كان مخالفا للشريعة والقانون من الحمايات، وهكذا تمكنت فرنسا من إبقاء مكتسباتها وامتيازاتها في إطار معاهدة جماعية خرجت منها منتصرة وأَمْلت بواسطتها كل رغباتها ومطامحها على المغرب، الشيء الذي أظهر بأن

1- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 102.

2- E. Rauard De Card, Traités De la France avec les pays de l'Afrique Du Nord (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc), A. Pedone, Editeur, Paris, 1906, p352.

3- عبد الوهاب بن منصور، المرجع نفسه، ص192. وينظر: نص المعاهدة كاملة لدى: عبد الوهاب بن منصور، المرجع نفسه، ص103. وكذا (Conférence De Madrid…).

المغرب لم يعد طرفا فاعلا في العلاقات الدولية وإنما أصبح موضوعا وهدفا للعلاقات الدولية.[1]

ومن أهم نتائج المؤتمر والتي كانت انعكاسا لوجهة نظر فرنسا أصبح المحميون يقسمون إلى ثلاثه أصناف:

- الصنف الأول:

وهم أعوان رؤساء البعثات الدبلوماسية، المترجمين والحراس والخدم وهم ليسوا محدودي العدد، ويجب تقديم لائحة بأسمائهم لوزير الخارجية المغربي.

- الصنف الثاني:

هم المشتغلون مع التجار وقد حصر المؤتمر عددهم في شخصين لكل شركة أو مؤسسة تجارية، وممثلون عن كل فرع لهما في كل ميناء، وكل نشاط.

- الصنف الثالث:

المغاربة الذين قدموا خدمات للدولة الحامية وهو تعريف غامض لم تحدده أي اتفاقية، كما أنه نما بشكل كبير وهو الصنف الذي عارضه المغرب لكنه اضطر إلى الأعتراف به شرط أن توضح الدولة الحامية نوع الخدمات للحكومة المغربية، وقد حُدد عددهم في اثني عشر فردا.[2]

بعد مرور عام تقريبا من توقيع اتفاقية مدريد، تم الاتفاق في 30 مارس 1881 بين السلطان والدول الأوروبية على لائحة أخرى متعلقة بتنظيم ضريبة الترتيب التي يجب تحصيلها من الأجانب والمحميين على الزراعة والحيوانات المعدة للحرث والتحميل، والتي تم الاتفاق عليها سابقا في المادتين 12 و 13 من اتفاقية مدريد، وقد قدرت نسبة الضرائب الزراعية بـ 10 بالمائة، مثل الضرائب التي يدفعها الرعايا المغاربة، كما حددت ضريبة الحيوانات والمواشي الأليفة (الداجنة) بنسبة 2.5 بالمائة وحدد مبلغ الضريبة عن كل نوع من هذه الحيوانات، كما حددت رسوم الأبواب على

1- عمر بوزيان، المرجع السابق، ص198.

2- محمد بن هاشم، المرجع السابق، ص 142.

البضائع والسلع المشحونة من مدينة إلى أخرى أو من الريف إلى المدينة كل حسب حمولتها وعدد الحيوانات التي تحملها[1]، كما اشير إلى ضرورة تعاون القناصل في تسهيل استخلاص هذه الضرائب. وفي حالة النزاع يتم الاتفاق والتفاهم بين وزير الشؤون الخارجية المغربي وممثلي الدول الموقعة على اتفاق مدريد.[2]

من خلال الإطلاع على هذا الاتفاق الأخير يتضح أن الاختلاف كان كبيرا بين المغرب والدول المشاركة في مدريد حيث لم تشرح بنود المعاهدة واختلف كثيرا في تطبيق فصولها مما جعل هذه الدول تلحق معاهدة مدريد باتفاق 30 مارس 1881.

لقد عمل الأجانب على إفشال اتفاق 30 مارس ولا سيما الجانب المتعلق بحقوق الصاكة[3] والزكاة والعشور حيث تذرعوا بما ورد في الفصل الثاني منه والذي ينص على أن: "الرعايا الأجنبية وأهل حمايتها تكون في خلاص الصّاكات والعشور والزكاة على حد سواء مع رعية الحضرة الشريفة"، رافضين تأدية ما عليهم من واجبات حتى يؤدي جميع الرعايا المغاربة ، وبهذا جمد القانون وعلق العمل به إلى حين.[4]

لقد كانت المعارضة الفرنسية في مدريد قوية على كل اقتراحات المغرب حيث أصر ممثل فرنسا جوريس على موقفه بأن فرنسا شاركت في المؤتمر بهدف دراسة التعديلات والإكراهات، والبحث عن علاج لها، وليس مهاجمة وإدانة اتفاق 1863 حتى أن رئيس المؤتمر لاحظ بأن مفوض فرنسا هو المتحكم الوحيد في الاجتماع.[5]

وأمام هذا الوضع المتصلب من طرف فرنسا ومؤيديها في المؤتمر لم يحصل المغرب على شيء مما كان يرغب فيه ويتمناه، وما كان الذي يرغب فيه ويتمناه

1- E. Rauard, Op-Cit, pp 352-354.

2- Ibid, pp 355-357.

- تمّ ذكر نص اتفاق 30 مارس 1881 كاملا لدى (E. Rauard)، ص ص 352-358.

3- الصاكة: احتكار بيع سلعة أو تصديرها، وتطلق أيضا على المبلغ الواجب أداؤه للدولة مقابل الاحتكار. ينظر: الوثائق، المجموعة التاسعة، إصدار مديرية الوثائق الملكية، انتقاء عبد الوهاب بنمنصور، تق و تع خالد بن الصغير وجامع بيضا وعبد الله العلوي بريول، ص545.

4- الطيب بياض، المخزن والضريبة ...، ص 189.

5- Conférence de Madrid, Op-Cit, p22.

بالشيء الكثير فهو لم يطلب نقض نظام الحماية من أساسه بل كان يطلب الوقوف عند حد المعاهدات والاتفاقيات وعدم تجاوزها أو تأويلها تأويلا لا يستند إلى منطق سوى منطق القوة والتهديد، واعدا بتقديم ضمانات أكيدة وامتيازات مفيدة لكل من تسحب عنهم الحماية التعسفية من رعاياه حتى يؤمنوا مستقبلا من كل ظلم أو انتقام ومع ذلك تحطمت كل الرغبات والآمال أمام المواقف المتشددة لفرنسا ومؤيديها.[1]

ولعل أخطر نتائج المؤتمر هو ما ورد في البند الحادي عشر منه الذي سمح بحق الملكية العقارية لجميع الأجانب الذين يتمكنون من شراء العقارات موافقة مسبقة من المخزن وتخضع هذه العقارات للقوانين التي تحددها الدولة المغربية كما أن أي نازلة تنشأ بشأن هذا الحق يتم الفصل فيها بموجب القوانين المخزنية مع إمكانية الإستئناس أمام وزير الخارجية كما هو متفق عليه في المعاهدات.[2]

لم يكن تملك الأجانب للعقارات أمرا ميسرا لهم بسبب رفض المخزن المستمر لمنح التراخيص لهم بتملكها ولذلك كان هؤلاء الأجانب يخرقون القاعدة كلما وجدوا فرصة لذلك، حيث كانوا يعقدون مع الفلاحين المحميين عقودا لشراء الأراضي الفلاحية دون علم المخزن بذلك، أو يشترونها بعقود طويلة الأمد تصل مدتها إلى 99 سنة.[3]

وباعتبار أن الأجنبي لم يكن مسؤولا من الناحية القضائية أمام قانون البلاد فإن الأرض التي يستحوذ عليها ستصبح هي الأخرى في مأمن من هذا القانون، متحولة بذلك إلى أرض أجنبية داخل المغرب. ذلك ما جناه المغرب من وراء لجوئه إلى الدول

1- عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 103.

2- Conférence de Madrid, Op-Cit, pp 10-11.

3- عمر بوزيان، المرجع السابق، ص 207.

العظمى، خاصة فرنسا المتواجدة بالجزائر والتي كانت ترى من حقها الترامي فيما وراء الحدود الغربية موسعة بذلك ممتلكاتها.[1]

3- تملك الرعايا الفرنسيين للأراضي والعقارات في المغرب الأقصى:

بالرغم من أن التشريع المغربي يمنع الأوروبيين من تملك العقارات بالبلاد لكن الدول الاستعمارية المجتمعة بالمغرب في مؤتمر مدريد سنة 1880 نجحت في انتزاع امتياز خطير من الحكومة المغربية أجاز لها امتلاك العقار بشرط أخذ ترخيص منها، لتسقط هذا الشرط في مؤتمر الجزيرة سنة 1906 وتصبح مطلقة اليدين تملك ما طاب لها من الأرض والدور والمخازن البوادي والمدن والموانئ.[2]

أقبل الأجانب والمحميون والمجنسون وشركائهم وأعوانهم على كراء العقارات المخزنية من مستودعات وفنادق ومطاحن وأفران ومقاهي ودور سكنية وبدأ المسلسل الذي انتهى بالامتلاك، بالمماطلة في أداء واجبات الكراء المستحقة بعد مضي مهلة من الزمن، إذ كان المكترون يتركون ما بذمتهم يتراكم طيلة أشهر وسنوات عديدة ويرفضون الإخلاء كلما طالبهم الأمناء بالأداء أو رد مفاتيح العقارات التي كانوا يحتلونها، ونظرا لحصانة الأجانب والمحميين القضائية لم يكن في الإمكان اتخاذ أي قرار دون استشارة السلطان ولم يكن في وسعه هو الآخر سوى إخبار نائبه في طنجة ومطالبته بالتدخل لدى المفوضية أو القنصلية العامة المعينة، وبعض الأحيان كان المحميون يحتلون أرضية مخزنية دون أي إذن ويشرعون فورا في بناء دور ومخازن رافضين الامتثال لأوامر الأمناء والقرارات الداعية لإيقاف ما هم بصدده.[3]

لقد كان تواجد المستوطنين الفرنسيين داخلا ضمن ما حصل عليه باقي الأجانب في المغرب خاصة بعد مؤتمر مدريد إلّا أنهم كانوا يتواجدون قبل ذلك بمدة طويلة

1- جرمان عياش، أصول حرب الريف، تر محمد أمين البزاز، عبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدّار البيضاء، 1992، ص49.

2- ابراهيم كريدية، الحماية ...، ص 06.

3- محمد كنبيب، المرجع السابق، ص 140.

عبر الشركات الفرنسية، منها شركتان الأولى في سنة 1847 والثانية في 1852، وابتداء من سنة 1853 استقرت بالدار البيضاء أربع شركات فرنسية[1]، كما أن المستوطنين الفرنسيين توافدوا على طنجة كتجار مثل تاجر الفرنسي شارل غوتش (Ch.Gautch) الذي كان يزاول تجارته حوالي 1892، وحتى بداية القرن العشرين، وكان شريكا لعدة دور للتصدير والاستيراد والتمثيل التجاري وللبيع بالعمولة، كما أنه كان مالك لمنشر الخشب، ومقاولة في النجارة وصنع القرميد والثلج والمحركات الكهربائية، زيادة على ورشات البناء والحديد والفحم وغير ذلك وكان تاجرا في الغاز، ولهذا الغرض التمس التاجر غوتش من المخزن محلا خارج المدينة لادخاره، وهو من الذين قدموا للحكومة قروضا في مطلع القرن العشرين وباع لها أسلحة وكانت معاملته التجارية ممتدة إلى عدد من المدن ومن جملتها حاضرة فاس.[2]

ومن بين الفرنسيين الذين تملكوا في المغرب أملاكا وعقارات بيتري (Piétri) قبل سنة 1890 فقد كان يملك مطحنة دقيق فأراد توسيع رقعتها باضافة قطع أرضية إليها والتمس الإذن من المخزن كما أن التاجر جالوزو (Jaluzot) اقتنى فندق فيكتوريا بطنجة وأراضي شاسعة من أملاك الحاج عبد السلام الوزاني، وقد وقع مع المخزن عقدا لفائدة شركته بتاريخ 24 جانفي 1888 لاستغلال جميع الأراضي الصالحة للزراعة مدتها 99 سنة من أجل تشغيل عمال مغاربة وفرنسيين.[3]

كما أن الفرنسيين سيطروا مبكرا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر على مساحات كبيرة في بوادي وجدة شرق المغرب أي قبل استحواذها على باقي مدن وبوادي البلاد، فقد عمل المعمرون على بذل كافة جهودهم للاستيلاء على بادية وجدة وذلك باستغلال الظروف المعيشية المزرية التي كان يعيشها أصحاب هذه الأراضي

1- علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947، دراسات في تاريخ العلاقات الدّولية، إفريقيا الشرق، المغرب، 2006، ص12.

2- مصطفى بوشعراء، ج2، المرجع السابق، ص ص 624-625.

3- المرجع نفسه، ص 628.

سواء كانوا في البادية أو في المدينة، حيث اجتمعت عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وإدارية ساعدت هؤلاء المعمرين على الاستحواذ على الأراضي بوجدة من أهمها:

- كان سكان بادية وجدة وخاصة أهل انكاد قد ألفوا التعامل مع سكان الجزائر المسلمين بالبيع والشراء والتعامل بالعملة الفرنسية.
- كان الأهالي ببادية وجدة يجهلون تقييم الأرض بالمساحة وكانت وحدة القياس بالهكتار مجهولة لدى البائعين المغاربة، حيث لا يعرفون مزارعهم إلّا بمقدار ما يلزمها من الحبوب، فكانوا يبيعون أراضيهم قطعا قطعا ولذلك فقد كان البائعون من الأهالي يكتفون بالثمن الإجمالي بالفرنكات ويثقون ثقة عمياء في الأوروبي متى قبضوا منه عربونا فيسلمونه الأرض.[1]

- كما أن رسوم التمليك التي كانت بحوزة المغاربة لم تحدد مساحة الأرض في غالب الأحيان مما شجع على التزوير والتحايل والاستحواذ عليها من طرف المعمرين.

- ومن الأسباب التي شجعت الفرنسيين على اقتناء مساحات شاسعة من الأراضي انخفاض الأسعار بالمقارنة مع الأسعار المعمول بها في غرب الجزائر.

- كما أن الفرنسيين كانوا يشترون قطع تصلح للرعي ولا تحرث إلّا في السنوات الممطرة ثم يعمل للسيطرة على الملكية الخاصة المجاورة لأرضهم مستغلين عوز الفلاحين وفقرهم أو الأراضي التي يفتتها نظام الإرث، فيشتريها المعمر ويوسع ملكيته.

وبما أن عملية البيع بين المغاربة والمعمرين الفرنسيين كانت تعوقها بعض المشاكل القانونية فقام الفرنسيون بتسخير وسطاء جزائريين بهدف اقتناء الأراضي

1- مارية دادي، "بدايات وأشكال التغلغل الاستعماري بالبوادي المغربية -بوادي مدينة وجدة نموذجا-"، تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين، تنسيق المحفوظ أسمهر، مر علي بن طالب، مركز الدراسات التاريخية والبيئية، ن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010، ص ص22-24.

والعقارات حيث تقرر أن يقتني الوسيط الجزائري العقار بعقد شرعي مصادق عليه من طرف قاضي وجدة ثم يفوت العقار المذكور للمعمر الفرنسي بواسطة عقد عرفي خاص.[1]

ورغم التعقيدات الخاصة بإجراءات البيع وما اكتنفها من تشكيك في شرعية نقل الملكية فقد اقتنى الفرنسيون مساحات شاسعة من الأراضي خصوصا بسهل اتْريفَة، وقد بلغ مجموع الأراضي التي فوتت للمعتمرين بسهل اتْريفَة سنة 1909 سبعة آلاف هكتار وبعد سنة تملك الفرنسيون 15 ألف هكتار ناهيك أن الأراضي التي اشتروها بسهل أنكاد، حيث كان جل هؤلاء المعمرين من غرب الجزائر.[2]

ومن المستوطنين الذين استقروا في آسفي أواسط القرن التاسع عشر، وتملكوا عقارات فيها نذكر" لالوز" (Lalouz)، وهو يهودي تونسي تملك عزبة بأولاد سلمان.

جاء والده ليستقر في آسفي كموظف فرنسي في الخدمة الصحية، واستقر في البلاد واكتسب مكانة وثروة، ويعد هو المزارع اليهودي الوحيد الذي اشتغل بالفلاحة في هذه البلاد، حيث امتلك ستة عزبات في المنطقة كما كان ابنه يملك محلا تجاريا هاما في آسفي.

كان والد لالوز رجلا مسنا وثريا، يرتدي الزي العربي، ويبدو أنه كان يدير أعماله بلباقة ومهارة مع القواد والعمال المغاربة، حيث تواجدت ثلاث من العزبات من أملاكه في قبيلة اولاد سلمان، وكانت الأراضي التي يمتلكها كبيرة بما يكفي لـ 42 خزانا لتجميع مياه الأمطار، وكان له 30 صومعة لتخزين الحبوب أكبرها يسع حمولة 150 جملا.[3]

فصّل بوشعراء في كتابه كثيرا في ذكر هؤلاء المستوطنين والسماسرة والمحميين الفرنسيين، وبيّن ممتلكاتهم وأعمالهم ووظائفهم في المدن المغربية فمثلا في مدينتي الصويرة والجديدة نجد الفرنسي "لانييل" (Lagnel) الذي طلب بناء صوامع تخزين

1- مارية دادي، المرجع السابق، ص ص 24-25.

2- المرجع نفسه، ص26.

3- Eugène Aubin, Le Maroc d'aujourd'hui, Lib Armond colin, Paris, 1904, p18.

وسكن بمراكش سنة 1892، وبنى بها معصرة للزيت، وكذلك "جوسار" (Jaussard) كانت له معصرة زيت باعها فيما بعد لـ "كازنوف" (Cazeneuve) الذي أنشئ فندقا بالصويرة.[1]

استفحل تملك العقار من طرف الفرنسيين كثيرا ففي سنه 1889 سمح قائد مديونة لأحد التجار الفرنسيين "بروسبير" (Prosper) بشراء أرض فلاحية بقبيلته، وذلك بسبب قرض قدمه التاجر الفرنسي لهذا القائد الذي فضل مصالحه الشخصية على مصالح وطنه بالرغم من منع اتفاقية مدريد التعامل مع الأجانب عقاريا.[2]

وهكذا نستخلص بأن أملاك وامتيازات الفرنسيين العقارية والتجارية في المغرب لعبت دورا هاما في توجيه الرأي العام الرسمي السياسي والمالي الفرنسي من أجل المحافظة عليها بالضغط على المخزن المغربي لقبول الأمر الواقع والمتمثل في تواجد الفرنسيين بأملاكهم في المغرب، وقد تم ذلك في تسوية بيكلار بمنح فرنسا مبدأ الدولة الأكثر امتيازا وبالرغم من ذلك لم يكن امتلاك الأرض والعقار أمرا قانونيا أو ميسرا لأصحاب المال الفرنسيين، إلّا أن مؤتمر مدريد جعل ذلك ممكنا ومنح حق امتلاك العقار ولكن بشرط موافقة المخزن، إلّا أن هذا الشرط الآخر قد سقط في مؤتمر الجزيرة وتسلط الفرنسيون والأوروبيون عامة على الأملاك العقارية في البلاد مما أضعف موقف المخزن أمام الضغط الأوروبي خاصة، كما أن فشل الإصلاحات والترتيب وقيام الثورات في البلاد وإثقال الخزينة بالديون جعل من المغرب يقف متفرجا على مصيره، والذي لم يكن مختلفا عن مصير تونس، فلم يتأخّر الفرنسيون في استكمال مشروعهم الاستعماري في شمال إفريقيا والسيطرة على المغرب إلا بسبب التنافس الأوربي على البلاد.

1- مصطفى بوشعراء، ج3، المرجع السابق، ص 1115.

2- عمر بوزيان، المرجع السابق، ص213.

4- الاتفاقيات الثنائية الفرنسية الأوروبية ما بين 1900 و 1905:

قررت فرنسا مع بداية القرن العشرين تكثيف مجهودها الدبلوماسي من أجل التوصل إلى تسويات وتفاهمات مع الدول الأوروبية المنافسة لها على المغرب بغرض توطيد نفوذها واستغلاله، وتجنبا للخلافات مع هذه الدول التي يمكن أن تُفشل المشروع الاستعماري الفرنسي. وبهذا انطلقت في عقد مجموعة من الاتفاقيات الدولية وكان الدافع لذلك هو منح ترضيات وامتيازات اقتصادية لهذه الدول في المغرب، وكذلك تقديم تنازلات واقتسام لباقي المستعمرات الأوروبية في إفريقيا.

1-6- الأزمة السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية بالمغرب بعد 1906:

كانت قرارات الجزيرة الخضراء قنبلة موقوتة وسط الجماهير الغاضبة والتي كانت على وشك الانفجار في المغرب كما كانت بمثابة الختم الذي حسم فقدان عبدالعزيز شعبيته وأدت إلى فقدان عرشه، فقد اتهم ببيع البلاد للأجانب وإهدار الأموال وبقبول شروط أوروبا القاسية معتبرة ذلك استسلاما طوعيا أو نتيجة طبيعية لسنوات من سوء الإدارة والإسراف والفساد، فقد أصبح السلطان مجرد أداة في يد القوى العظمى، حيث كانت هذه الجماهير تنتظر الفرصة المواتية للتخلص منه، فكانت كلها أسباب مباشرة لاندلاع مشاعر العداء للأجانب في جميع أنحاء البلاد.[1]

فانتشرت الفوضى والتمردات ومن ذلك الريسوني الذي سيطر على قبائل كثيرة بالمغرب، فقام أتباعه -والذين كانوا يعتقدون أنه أقوى من السلطان- بقتل فرنسي في أنجرة وسجنوا إسبانيين في قبيلة أخرى وضربوا وسلبوا المسيحيين في الدار البيضاء وخطفوا حاكما أصيلا، وفي ديسمبر 1906 حشد الريسوني جيشا من القبائل وجدد

1- E.Ashmead-Bartlett, The passing of The Shereefian Empire, printed By Willam Black wood and sons, p 16.

الثورة على السلطان وهُددت البلاد بالتقسيم والخراب واستمرت هذه الحرب لمدة سنتين.[1]

كما أن ثورة بوحمارة التي اندلعت منذ سنة 1902 ما زالت مشتعلة وخاصه أن قائدها كان يتلقى الدعم من الأوروبيين في طنجة ومن الفرنسيين في الجزائر[2] واستمرت حتى اعتلاء السلطان عبد الحفيظ سدة الحكم، وبمساعدة من القوات الأجنبية التي تغيرت مواقفها من بوحمارة ولم تعد مرتاحة لحركته استطاع عبد الحفيظ القضاء على الثورة في 21 أوت 1909، هذه الثورة التي أضعفت السلطة المركزية وكادت أن تقضي عليها نهائيا.[3]

لقد استمرت الهجمات على الأجانب في المغرب فقد تم اغتيال الفرنسي "شاربونيي" (Charbonier) في طنجة، إضافة إلى أحداث أخرى مناهضة للعنصر الأجنبي في مراكش وتافيلالت والصويرة، وفي سنة 1907 ازدادت الأحوال سوءا خاصة الأزمة المالية جراء مواجهة الريسوني وبوحمارة، ومواجهة السلطان عبد العزيز أخيه المولى عبد الحفيظ بمراكش، كما ساءت الأحوال الأمنية بتزايد موجه قتل الأجانب والمتعاونين معهم[4]، ففي 19 مارس 1907 قتل الطبيب الفرنسي "موشان" (Mouchamp)[5]، وقررت السلطات الفرنسية على إثر ذلك إحتلال وجدة، وتم تنفيذ القرار في 29 مارس 1907، بقيادة الجنرال " ليوطي" (Lyautey) [6]،وقد احتج السلطان

1- أمين الريحاني، المغرب الأقصى رحلة في منطقة الحماية الاسبانية، ج2، دار المعارف بمصر، 1952، ص ص 365-367.

2- المصدر نفسه، ج1، ص34.

3- محمد الصغير الخلوفي، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر، المغرب الشرقي والريف من 1900 إلى 1909، دراسة ووثائق، دار نشر المعرفة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993، ص ص 59-60.

4- محمد بن هاشم، المرجع السابق، ص229-230.

5- عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص333.

6- ليوطي : هو "لويس هوبير غونزالف ليوطي" (Luis-Hubert-Gonzalve Lyautey) ولد في 17 نوفمبر 1854 بنانسي، التحق بمدرسة سان سير العسكرية 1873، ثم المدرسة التطبيقية لقيادة الأركان 1876، رقي إلى ملازم في 1877، ثمّ عقيدا عام 1900، ثم عيّنه جونار حاكم الجزائر في 01 أكتوبر 1903 قائد

عبد العزيز لكنه لم يقوى على فعل شيء خاصة وأنه كان منشغلا بثورة أخيه عبد الحفيظ.[1]

وبلغ عجز المخزن عن الدفاع عن الأرض لدرجة تعذر إرسال المال إلى الجيش المخزني بالناحية الشرقية بسبب احتلال وجدة، وتعذر حتى إرسال المؤن واكتفى بدعوة قادة الجيش المخزني بالثبات ناحية وجدة، وطمأنتهم بأن الاحتلال سوف يزول عما قريب[2]، وبسبب الضعف الذي أحس به السلطان عبد العزيز في تسيير الدولة وتهدئة الفتن بها اضطر إلى طلب العون والمساعدة من الفرنسيين، حيث راسل ليوطي للمساعدة في القضاء على ثورة الزرهوني ، ليتفرغ بجيشه للقضاء على تمرد أخيه.[3]

لقد بدأت الأطماع الفرنسية تتجه مباشرة بعد احتلال وجدة إلى الموانئ الأطلسية وخاصة إلى الدار البيضاء والصويرة وطنجة والرباط، فقد كثرت شكايات

فرقة عين الصفراء، ثم قائد فرقة وهران 1906، ثم رقي إلى جنرال في 1907، وفي عام 1908 عيّن مفوضا ساميا للحكومة الفرنسية على المنطقة المحتلة بوجدة للسيطرة عليها، وبعد فرض الحماية الفرنسية على المغرب 1912 عيّن مقيما عاما على المغرب في 28 أفريل 1913، وقد كان من أهمّ منظري ومنظمي الحماية على المغرب، ثم عين وزيرا للحربية ما بين 1916-1917، ثم رقي إلى رتبة مارشال في سنة 1921، وتوفي في 27 جويلية 1934 بالرباط. ينظر:

- روس إ. ان، المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي، المواجهة المغربية للأمبريالية الفرنسية 1881-1912، تر أحمد بوحسن، مر عبد الأحد السبتي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2006، ص ص 237-238. وينظر:

- أحمد مزيان، المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر (1845-1912)، ج2، ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المملكة المغربية، دار أبي رقراق، الرباط، 2007، ص ص 187-188. وينظر أيضا:

- Ministère Des Armées, Chemins de mémoire, Hubert Lyautey (1854-1934).

ساعة الدخول 21:06، تاريخ الدخول: 2025/01/03.

رابط الموقع: cheminsdememoire.gouv.Fr/Fr/hubert-lyautey

1- بن هاشم، المرجع السابق، ص230.

2- عكاشة برحاب، السلطان والثائر الفتان، صراع السلطة في شمال شرق المغرب 1902-1907، ط1، دار القلم، الرباط، 2018، ص ص467-468.

3- المرجع نفسه، ص ص 495-496.

التجار الأجانب وتحذيرات القناصل الفرنسيين في هذه المدن من تزايد المشاعر العدائية للسكان تجاه التجار المرابين وخاصة تجاه تصرفات الفرنسيين.[1]

4-1- الاتفاق الفرنسي الإيطالي حول المغرب وليبيا سنة 1900:

وقع الاتفاق السري بين فرنسا وإيطاليا يومي 14-16 ديسمبر عام 1900[2] وبموجبه تنازلت إيطاليا عن جميع مطالبها في المغرب، مقابل تنازل فرنسا لها عن ليبيا، وتركت لها حرية العمل والتصرف كاملة فيها[3]، وتم التأكيد على الاتفاق بين الدولتين في 01 نوفمبر 1902، وبهذا أطلقت يد إيطاليا في طرابلس وسعت فرنسا نحو بريطانيا لعقد اتفاق آخر معها.[4]

وهكذا يلاحظ أن الدولتين الاستعماريين لم تستشيرا المغرب ولا ليبيا في الموضوع بدعوى أنها غنائم خاصة بالأوروبيين يجوز لها تقسيمها فيما بينها حسب ما اتفق عليه في مؤتمر برلين سنة 1885 الخاص بتقسيم القارة الإفريقية بين الدول الأوروبية المشاركة فيه.[5]

4-2- الاتفاق الفرنسي البريطاني حول المغرب ومصر 1904:

لم يبدأ التآمر الفرنسي البريطاني على المغرب منذ هذه السنة وإنما يرجع إلى أواخر القرن التاسع عشر في سنة 1891 حيث تناهى إلى السلطان المغربي آنذاك بأن هناك اتفاق بين الفرنسيين والحكومة البريطانية حول ترك المغرب لفرنسا في مقابل اعتراف فرنسا بالحماية البريطانية على زنجبار وممباسا، كما تحصل فرنسا أيضا على

1- علال الخديمي، التدخل الأجنبي ...، ص208.

2- André de Peretti, Op-Cit, p34.

3- Mohamed Benzakour, Le Traité De protectorat Fes Le 30 Mars 1912, présentation: El Mostafa Elktiri, préface: Abdelouahab Tazi-Saoud, collection: Haj Driss Benzakour raconte Fès, Editeur Le Haut-commissariat aux anciens résistants, et anciens membres de l'Armée de libération, Imp et ED Bouregreg, Rabat, 2014, p39.

4- اسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، ن مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص418.

5- عمر بوزيان، المرجع السابق، ص220.

مدغشقر، وكذا تعترف لها بريطانيا في منطقة نفوذ فرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء أي جنوب المستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا.[1]

وبهذا كانت فرنسا مصرة على سياستها التوسعية في بداية القرن العشرين إلى استكمال مشروعها ولم تكن بريطانيا أبدا بتلك الصداقة التي كان يراها بها السلاطين في المغرب.

لقد تم الاتفاق الودي بين الدولتين بتاريخ 08 أفريل 1904 وتناول ثلاث قضايا دبلوماسية: وهي إعلان خاص بشأن مصر والمغرب، واتفاقية بشأن الأراضي الجديدة وإفريقيا، وإعلان ثالث خاص بسيام ومدغشقر وجزر هبريدس الجديدة.[2](جزر فانواتو حاليا، تقع في المحيط الهادي).

وفيما يخص الإعلان بشأن مصر والمغرب فقد اتفق الطرفان على حرية العمل والتصرف المتبادلة بينهما فأطلقت بريطانيا يد فرنسا في السيطرة على المغرب مقابل حرية التصرف في مصر، حيث أنه خلال سنة 1903 كشف "أوجين إيتيان" (Eugene Etienne) نائب وهران ونائب رئيس مجلس النواب، رئيس لجنة المغرب ومتصدر اللوبي الاستعماري[3]، عن المفاوضات الفرنسية البريطانية التي تهدف إلى منح المغرب لفرنسا من أجل إنشاء مجال واسع يمتد من خليج قابس إلى المحيط الأطلسي ومن البحر الأبيض المتوسط إلى الصحراء الكبرى يشمل البلدان الثلاث تونس الجزائر والمغرب، مما يسمح باستغلال خيراتها، حيث صرح هذا النائب بباريس أمام سياسيين فرنسيين ومصرفيين ورجال أعمال بقوله: " ***أنظروا هناك بالقرب منكم، هناك المغرب: أرض خصبة تتلقى نعمة مزدوجة من الأمطار، البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وهنا الجزائر توجد رواسب الفوسفات ومناجم الحديد وأراضي القمح ومزروعات الزيتون، هذا هو***

1- روجرز، المرجع السابق، ص ص 284-285.

2- Victor Bérard, L'affaire Marocaine, (Le Maroc- La France et Le Maroc, L'Accord Franco-Espagnol, Le Désaccord Franco-Allemand, Les Réformes), Lib Armand Colin, Paris, 1906, p 127.

3- Benzakour, Op-Cit, p 39

المكان الذي سيتم فيه بيع السلع القطنية لمصانع الغزل لدينا... وسكك حديدية للبناء وموانئ للحفر من أجل خبراء المعادن ورجال الأعمال لدينا ومهمات لرجال المال المصرفيين".[1]

ومن هذا التصريح يظهر البعد الاقتصادي ومدى الدور القوي للإمتيازات الاقتصادية بالدفع بفرنسا نحو استعمار البلدين المغرب وتونس، لقد كان هذا مهما جدا فقد انعكست تلك الامتيازات والشركات والديون على السياسة الاستعمارية حيث عجلت بسقوط البلدان المغاربية في شراك الاستعمار الفرنسي.

وترجع أسباب قبول بريطانيا التفاوض مع فرنسا لتوقيع هذا الاتفاق إلى ما يلي:

- محاولة ألمانيا بناء أسطول بحري قوي قد ينافس الأسطول البريطاني ويقضي على تفوقه البحري.
- نشاط الدبلوماسية الألمانية قصد تحقيق الخط الحديدي برلين- بغداد الذي كانت تعتبره تهديدا لها بالهند.
- تنامي المضايقات الألمانية لوجود الإنجليز في مصر، دفعهم إلى البحث عن تأييد فرنسي لمشاريعهم هناك وفي السودان.
- فشل محاولة التقارب الإنجليزي الألماني.
- محاولة بريطانيا تجنب كل مواجهة استعمارية مع فرنسا بعد حادثة " فاشودة".
- زيارة " إدوارد السابع" (Edward VII) ملك انجلترا لباريس وزيارة الرئيس الفرنسي "لوبي" (Loubet) إلى لندن.[2]

كان لهذا الاتفاق السري أثره الحاسم في تقرير مصير المغرب خصوصا وأن بريطانيا تعتبر أكبر حليف للسلطان ضد المطامع الفرنسية الإسبانية كما أحدث

1- Benzakour, Op-Cit, p 40.

2- محمد العربي، "محطات في تاريخ العلاقات المغربية الإنجليزية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين"، ندوة فكرية، المغرب في الكتابات الأنجلوساكسونية بين العلاقات التاريخية والغيرية الثقافية، تنظيم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وجامعة الأخوين، منشورات الحلبي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2015، ص133.

تغييرا في ميزان القوى في أوروبا حيث أوجد كتلة أوروبية تحيط بألمانيا التي تهيمن على السياسة الأوروبية، وقد نصت المواد السرية للاتفاق على ما يلي:[1]

- لفرنسا حق حفظ الأمن وتقديم المساعدات للقيام بإصلاحات.
- تبقى معاهدة بريطانيا القديمة مع مراكش سارية المفعول.
- لا تتخذ إجراءات مالية ولا تسن قوانين ضارة بالمصالح البريطانية
- تبقى المنطقة الساحلية الشمالية غير محصنة باستثناء (مليلية) وتوضع تحت إشراف إسبانيا.
- لا يحق لإسبانيا التنازل عما أعطي إليها لدولة أخرى.
- تصبح الاتفاقية سارية المفعول حتى ولو رفضتها إسبانيا.

وقد قبلتها إسبانيا فورا وعقدت اتفاقية مع فرنسا في نفس السنة.[2]

4-3- الاتفاق الفرنسي الإسباني حول المغرب 1904:

انضمت إسبانيا إلى الاتفاق الفرنسي-البريطاني، وأبرمت مع فرنسا اتفاقية سرية في 03 أكتوبر 1904، وأهم ما جاء فيها هو تقسيم المغرب إلى مناطق نفوذ[3] بين الدولتين الاستعماريتين، كما عقدت بينهما اتفاقية في 01 سبتمبر 1905 السرية التي تنظم المصالح الفرنسية والإسبانيه بالمغرب.[4]

1- رشيد الأزرق، "المغرب في سياق العلاقات الدولية من سنة 1904 إلى سنة 1912"، المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، ج1، الجامعة الصيفية، المحمدية، 1987، ص87.

2- اسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص ص 418-419.

3- محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا ...، ص20.

4- عمر بوزيان، المرجع السابق، ص220.

5- الموقف الألماني من اتفاق فرنسا وبريطانيا وانعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906:

5-1- الموقف الألماني من الاتفاق الفرنسي البريطاني (08 أفريل 1904):

لم تكن ألمانيا تعارض فرنسا في أول الأمر في بسط سيادتها على شمال إفريقيا بل بقيت وفية لسياسة بسمارك حتى سنة 1905 والرامية لأبعاد فرنسا عن القضايا العالقة بينهما على الحدود.[1]

كما أن بعض السياسيين الألمان لم يكن يرى أي تهديد للمصالح الألمانية في المغرب جراء هذا الاتفاق حيث صرح السيد "دي بولو" (De Bülow) في الرايخستاغ في 12 أفريل 1904 بقوله: ***"... لدينا مصالح اقتصادية أساسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، وفي المغرب بشكل خاص أهم من كل المصالح التجارية الأخرى، ... يجب أن نحمي وسنحمي مصالحنا التجارية في المغرب، ولكن ليس لدينا ما يدعو للخوف من أي قوة سوف تتجاهل هذه المصالح أو تضر بها"***.[2]

إلّا أن الموقف الألماني بدأ يتغير بسرعة تجاه المسألة المغربية ففي 14 أفريل 1904 طرحت العديد من الأسئلة على المستشار الألماني حول السياسة الخارجية للإمبراطورية بشكل عام وحول اتفاق 08 أفريل 1904 بشكل خاص، وطرح النواب فكرة بأن القوتين فرنسا وبريطانيا بعد إنهاء خلافاتهم القديمة سيعملان على عزل ألمانيا في أوروبا وخارجها، كما أن الصحافة الألمانية اقترحت بأن الاتفاق بين الدولتين لا يلزم ألمانيا، وبأن الإمبراطور الألماني لم يعد يؤيد العزلة لبلاده.[3]

وفي سنة 1905 بدأت ألمانيا تشعر بأن فرنسا قد تجاهلتها وتريد خلق كتلة قوية ضدها في أوروبا وتتزامن هذه السنة مع المحاولة الفرنسية لفرض شروطها الإصلاحية على المغرب.[4]

1- عمر بوزيان، المرجع السابق، ص220.

2- Bérard, Op-Cit, p 324.

3- Guenane, Op-Cit, p 71.

4- عمر بوزيان، المرجع نفسه، ص 221.

وفي خضم هذه الأزمة بين فرنسا وألمانيا قرر الإمبراطور الألماني "غليوم الثاني" (Guillaume II) زيارة المغرب حيث كان في رحلة بحرية في البحر الأبيض المتوسط فنزل يوم 31 مارس 1905 بطنجة[1]، على الساعة 11:30 برفقة خمسين شخصا من الوفد المرافق له وتوجه مباشرة إلى المفوضية الألمانية، حيث يستقبل ممثلي الدول، ومبعوث السلطان الشريف مولاي عبد الملك.[2]

كان الهدف من زيارة الإمبراطور الألماني إلى طنجة هو حماية مصالح ألمانيا في المغرب ودعم استقلاله وسيادة السلطان لكي لا تتفرد به فرنسا، وعرقلة مشروع الإصلاح الذي ستقدمه فرنسا للمغرب.[3]

وفي هذا السياق دعت ألمانيا إلى عقد مؤتمر دولي لحل الأزمة المغربية حيث وجهت سفيرها تاتنباخ إلى فاس في 13 ماي 1905 لتشجيع المخزن على طلب عقد مؤتمر دولي يكسر الهيمنة الفرنسية على المغرب، وبموازاة ذلك قامت بتهديد فرنسا بالقول:" ***إن اخترقت الجيوش الفرنسية الحدود المغربية، فإن الجيوش الألمانية ستخترق الحدود الفرنسية"***، ولتفادي اندلاع حرب بين ألمانيا وفرنسا بسبب المغرب تم تدويل القضية المغربية بعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء بإسبانيا سنة 1906.[4]

5-2- مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906:

بتشجيع من الألمان رفض المخزن الإصلاحات التي تقدمت بها فرنسا وأعلن أنه ليس في طاقته قبول هذه المطالب، وأنه يرجو أن يكون كل إصلاح يرام إدخاله

1- André de Peretti, Op-Cit, p 49.

2- نقلا عن: رسالة تحت رقم 233 بعثها الكونت "دي شيريسي" (De Chérisey) المكلف بشؤون مفوضية الجمهورية الفرنسية في طنجة إلى السيد ديلكاسي وزير الشؤون الخارجية يصف فيها وصول القيصر الألماني إلى طنجة). ينظر: Affaires Du Maroc, 1901-1905, Op-Cit, p 20.

3- Bérard, Op-Cit, p 326.

4- أنس الصنهاجي، المرجع السابق، ص 63.

بمصادقة سائر الدول الموقعة على معاهدة مدريد عام 1880، وبهذا عبر المخزن عن ضعفه ليعود ثانية إلى تدويل المسألة المغربية.[1]

افتتحت الجلسات بين ممثلي الدول المشاركة في مؤتمر الجزيرة الخضراء بإسبانيا ابتداء من يوم 16 جانفي 1906 على الساعة الثالثة مساء[2]، وقد كانت الدول المشاركة كالتالي: (ألمانيا، النمسا وهنغاريا، بلجيكا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا، السويد، والمغرب الأقصى ممثلا بالحاج محمد بن العربي الطريس ممثل السلطان بطنجة وسفير المغرب فوق العادة، والحاج محمد بن عبد السلام المقري والحاج محمد الصفار وعبد الرحمن بنيس) [3]، وقد ابتدأت المفاوضات بين الدول الأطراف في 18 جانفي 1906، كما كلف وزير الدولة الاسباني برئاسة المؤتمر وهو السيد "ألمودوفار ديل ريو" (Almodovar Del Rio) في حين عين في الأمانة العامة السادة: "رامون بينا ميليت" (Ramon Pina Millet) الإسباني، و"وبيار دي مارجيري" (Pierre De Margerie) الفرنسي[4]، وقد استمرت أشغال المؤتمر من أواخر جانفي 1906 وطيلة شهري فيفري ومارس وحتى بداية شهر أفريل من نفس السنة حيث تم التوقيع على قراراته في 07 أفريل 1906.[5]

خرج المؤتمر بعدد هائل من القرارات بلغت 123 بندا موزعة على عدة فصول حيث أكدت المادة 122 على أن القانون يدخل حيز التنفيذ في 31 ديسمبر 1906 وفي

1- محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا...، ص 21.

2- Ministère Des Affaires étrangères, Documents Diplomatiques 1906, Affaires Du Maroc 2, protocoles et comptes Rendus De la conférence D'Algésiras, Imp Nationale, paris 1906, p 05.

3- E.Rouard, Op-Cit, pp 376-378.

4- Protocoles et comptes rendus de la conférence d'Algésiras, pp 08-11.

5- E.Rouard, Ibid, p 376.

المادة الأخيرة 123 أكد المؤتمرون على أن جميع المعاهدات الموقعة بين المغرب والدول الأوروبية تبقى سارية المفعول.[1]

لقد ساد التضامن بين الدول الأوروبية كالعادة وخاصة بين دول اتفاق عام 1904 وأدى ذلك إلى حصول فرنسا وإسبانيا على امتيازات أوسع تضمنت الإخلال بالسيادة الوطنية المغربية ومن ضمن تلك المقررات، إنشاء قوة بوليسية فرنسية وإسبانية لمراقبة الموانئ، وإنشاء مصرف مغربي تحت إشراف دولي، وإقرار مبدأ حرية التجارة بالمساواة لجميع دول المؤتمر، والتأكيد على سياسة المغرب واستقلاله، وبذلك ثبت المؤتمر صيغا قانونية للحضور الفرنسي والإسباني في أهم المفاصل الاقتصادية للبلاد.[2](ينظر الملحقين رقم 10 و 12)

كما أن معظم الوفود أيدت وجهة النظر الفرنسية وخاصة التي تربطها بفرنسا اتفاقيات، وبذلك لم يستجب المؤتمرون لرغبات الوفد المغربي ومطالب المغاربة.[3]

كان للعامل الاقتصادي خاصة الحصول على الامتيازات أو الحفاظ عليها دور هام في عقد مؤتمر الجزيرة وإن كانت فرنسا لا تريد الحضور حتى ضمنت تمرير جميع شروطها ومقترحاتها، فقد صرح وزير الخارجية الفرنسي "روفي" (Rouvier) في 16 ديسمبر 1905 أمام غرفة النواب[4]، قائلا: ***"... نستحضر أيضا أمام المؤتمر مصالحنا التي تحتل المرتبة الأولى بين المصالح الأوروبية، إن تطور تجارتنا وعدد مواطنينا وشركاتنا وعدد رؤوس الأموال الفرنسية المستثمرة في المغرب يبرر هذا التأكيد، وكذا المنافسة الحرة تبين مدى الإلتزام بمعاهدات مع بريطانيا واسبانيا وتسويات في 08 جويلية و 28 سبتمبر 1905 مع ألمانيا، إننا نرغب في نظام ليبرالي يضمن المساواة الكاملة في المعاملة لجميع المؤسسات التجارية والصناعية"***.[5]

1- E.Rouard, Op-Cit, p 410.

2- محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا ...، ص ص 21-22.

3- علال الخديمي، التدخل الأجنبي المقاومة بالمغرب 1894-1910، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط2، إفريقيا الشرق، الدّار البيضاء، 1994، ص74.

4- Protocoles et comptes rendus De la conférence d'Algésiras, p 01.

5- Ibid, p 04.

أما مندوب المغرب لم تكن له أي فاعلية في المؤتمر وتجاهله المؤتمرون عند اتخاذ القرار مع أنه هو المخاطب المباشر، كما أن الوفد المغربي كان يجهل اللغة الفرنسية (لغة المؤتمر) ولم يكن يعرف ما يجري إلا عن طريق مترجم وقد صرح المقري في الأيام الأولى لعقد المؤتمر ما يلي: ***"نحن جالسون هنا على مقاعدنا مثل التماثيل لا نقول شيئا ولا نفهم ما يقال عنّا"***.

لقد خرجت فرنسا منتصرة فقد أبعدت الأطماع الإيطالية وكسبت بريطانيا وإسبانيا وكسبت تأييد روسيا عن طريق منحها قرضا ضخما مقابل تأييد موقفها في المؤتمر ضد ألمانيا.[1]

وقد اختتم المؤتمر دون أن يوقع المندوب المغربي بدعوى أنه لا يملك هذه الصلاحية التي هي من اختصاص السلطان، وفعلا أرجيء التوقيع عليها إلى السلطان الذي وقعها في 18 جوان 1906، وكانت بنود الاتفاقية كلها في صالح الدول الاجنبية وخاصة فرنسا وإسبانيا[2] اللتان فُتحت أمامهما أبواب المغرب وبضمان دولي، وبهذا وتحت ذرائع متعددة مارست الدولتان عدوانا واحتلالا لبعض المناطق المغربية (وجدة، الشاوية، الدار البيضاء، القصر الكبير، العرائش) منذ عام 1907.[3]

6- التدخل العسكري الفرنسي في الدار البيضاء والشاوية 1907:

كان مخطط التوسع الاستعماري يعلن بشتى الوسائل بأن التدخل الأوروبي يعتبر ضرورة حضارية وتمدينية، مقابل نشر لفكرة "التوحش" و"التعصب" وكراهية الأجانب كوصف للمغرب، زيادة على وصفه بالفوضى والتأخر والفقر وهذه الأفكار

1- عمر بوزيان، المرجع السابق، ص 235.

2- المرجع نفسه، ص 236 .

3- محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا...، ص 22.

التبريرية هي المادة الإعلامية التي كان الاستعمار يوجه بها الرأي العام الأوروبي والفرنسي خاصة.[1]

وبهذا استغلت الحكومة الفرنسية حادثة الدار البيضاء في 30 جويلية 1907 لتقرر إرسال بوارج حربية لقنبلة المدينة ومعاقبة المغاربة[2] بعدما حاولت قبائل الشاوية توقيف أشغال الشركة المغربية بمرسى المدينة، فحدث اشتباك مع عمال الورشات أسفر عن مقتل 09 عمال أجانب بينهم ثلاثة فرنسيين حيث قررت الحكومة الفرنسية في 02 أوت 1907 إرسال حملة عسكرية للشاوية بدعوى عقاب المسؤولين عن الحادث، وادعت بأن العملية ستتم في إطار ميثاق الجزيرة وأن أهدافها هي تنظيم البوليس بالدار البيضاء بالاشتراك مع إسبانيا وبالتعاون مع المخزن.[3]

شهدت الدار البيضاء فوضى عارمة بسبب الصراع بين المغاربة والأوروبيين وخاصة بعد محاولة الجنود الفرنسيين دخولها عبر البحر، وبين 05 و 07 أوت 1907 تعرضت المدينة لقصف عنيف من البحرية الفرنسية بقيادة الأميرال "فيليبر" (Philibert) مدعوما بألفين جندي من المشاة والمدفعية والفرسان بقيادة الجنرال "درود" (Drude)، كما شاركت قوات بحرية وبرية إسبانية في الحملة للحفاظ على النظام ومعاقبة الجناة[4]، كما توسعت أعمال القنبلة والإحتلال باتساع المقاومة

1- عمر آفا، "**المغرب في مواجهة التحديات الخارجية" أو التاريخ بين عنف المواجهة ورحاب التواصل**"، البحث التاريخي ***مجلة الجمعية المغربية للبحث التاريخي***، ع2، 2004، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، نشر وزارة الثقافة، دار أبي رقراق للطباعة والنّشر، الرباط، 2004، ص151.

2- عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص333.

3- علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات ...، ص99.

4- Capitaine Grasset, A Travers la chaouia avec le corps de débarquement de Casablanca (1907-1908), Lib Hachette, Paris, pp 22-24.

الشعبية لتشمل كل قبائل الشاوية التي استطاعت الصمود في وجه الجيش الفرنسي من أوت 1907 حتى أوت 1908.[1]

لقد ارتكب الفرنسيون جرائم بقصفهم الدار البيضاء ومذابح باحتلالهم المدينة حيث ذكر ابن زيدان ذلك في الإتحاف متهما المغاربة خاصة الشاوية بعدم المسؤولية وعدم التفكير في العواقب كما ذكر عدة جرائم من بينها مجزرة السور الجديدة بقوله: ***"ومن ذلك واقعة الدار البيضاء التي هي من أعظم الوقائع الشنيعة المفتتة للكبد القاضية على قوى المغرب المادية والأدبية بالوهن والانقضاء، تلك الواقعة ... قام بحمل أعباء طامتها الكبرى جهال رعاع الرعية وأخلاط الأوباش وسفهاء الأحلام من سخفاء عقول قبيلة الشاوية الذين لا يتدبرون العواقب ..."*** [2]

ومن الواضح أن الضباط الفرنسيين استمروا في ارتكاب الجرائم في محاولتهم السيطرة على منطقة الشاوية مثل الجنرال "دامادا" (D'Amande) الذي أقدم على حرق المزارع ومصادره المتاع والماشية ومن هنا اتضح أن حملة الشاوية التي كانت تُقدم للرأي العام الدولي كعملية بوليسية، الهدف منها نشر الأمن وتنظيم البوليس بالدار البيضاء تحولت بالفعل إلى حرب استعمارية مكشوفة.[3]

كما تأكد ضعف وتخاذل السلطان عندما عبر على استعداده للتعاون مع السلطات الفرنسية حيث قبل المطالب الفرنسية الواردة في مذكرة الوزير الفرنسي المفوض بطنجة "دي سانت أولير" (De Saint Salaire)[4]، إذ أمر السلطان بتشكيل لجنة لتحديد الخسائر وتقدير التعويضات وعين أعضاء من الوطنيين والأجانب من

1- علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات...، ص99.

2- ابن زيدان، إتحاف ...، ج1، ص487 وما بعدها.

3- علال الخديمي، "مقاومة الشاوية للاحتلال الفرنسي، 1907-1908"، المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، ج2، الجامعة الصيفية، المحمدية، 1987، ص317.

4- عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص334.

ألمانيا وإسبانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وقد كانت التعويضات التي حكمت بها اللجنة الدولية باهضة جدا.[1]

لقد أدّى تخاذل السلطان عبد العزيز إلى استياء شعبي ضد ضعف المخزن وتمت مبايعة عبد الحفيظ سلطانا للجهاد وقد بايعته العديد من القبائل وأهم المدن وخاصة مدينة فاس، فقد انتصر عبد الحفيظ على أخيه اعتمادا على مؤازرة القبائل المناهضة للتدخل الأجنبي وسياسة السلطان عبد العزيز، إلّا أنه لم يصمد طويلا أمام الصعوبات المالية وخاصة استمرار الاحتلال الفرنسي والضغوطات الخارجية، حيث رفضت الدول الأوروبية الاعتراف به دون التزامه بتحقيق شروطها وعلى إثر ذلك وافق السلطان عبد الحفيظ على معظم المطالب الأوروبية وتم الاعتراف به من خلال مذكرة سلمت له في 06 جانفي 1909.[2]

أثارت شرعية حكم المولى عبد الحفيظ جدلا دوليا واسعا واشتد الخلاف الفرنسي الألماني حول الاعتراف بالمولى عبد الحفيظ، الذي حصل على دعم قوي من الألمان في مواجهة الرفض الفرنسي لبيعته، إلّا أنه بعد مفاوضات اشترطت فرنسا على المخزن تحمل نفقات أحداث الدار البيضاء ووجدة، وألحت عليه الالتزام بحق الأجانب في استغلال وامتلاك رؤوس الأموال، وأدت القرارات التي أقدم عليها عبد الحفيظ إلى تراجع شعبيته، فلم يتقيد بشروط البيعة التي أوصلته إلى الحكم، مما جعل الألمان يرفضون أي اتفاق بين البلدين (فرنسا والمغرب) ما دامت فرنسا تبدي رغبتها في القيام بنشاط أكبر في المغرب مما عجّل باندلاع أزمة أغادير 1911.[3]

1- ابن زيدان، إتحاف....،ج1، ص ص497-498.

2- عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص334.

3- محمد أبيهي، الأطماع الاستعمارية ...، ص ص177-178.

كما أن فرنسا ربطت السلطان بقرض مالي سمح لها بالإشراف على معظم موارد البلاد الأساسية، ودفعته إلى خطوات تؤدي إلى وضع يدها على الجيش المغربي (البعثة العسكرية) بالتعاون مع إسبانيا وكان لذلك أثره في حوادث فاس 1911.[1]

من خلال ما ورد في هذا الفصل يمكننا استخلاص و استنتاج مايلي:

لقد كان تاريخ الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في البلدين تاريخ حماية واستعمار لما كان لها من انعكاسات وتأثيرات خطيرة عليهما على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كان لتلك الامتيازات انعكاسات وخيمة على تونس والمغرب الأقصى فقد تدهورت أوضاعهما الاجتماعية الدّاخلية، واضطرب النّسيج الاجتماعي جرّاء الفقر وتراجعت الزراعة وانحصرت التجارة وكثرت الجوائح؛ إضافة إلى محاولة الحكومتين تعويض النقص الحاصل في المداخيل المالية وذلك برفع الضرائب من أجل تسديد الديون الفرنسية، هذا ما نتج عنه رفض شعبي واسع لتلك الإجراءات القاسية، مما تسبب في اضطرابات أمنية كالثورات الشعبية التي كلفت الدولتين خسائر مالية كبيرة وأضعفت السلطة السياسية فيهما.

هذا الضعف الذي انتاب السلط الحاكمة في البلدين جعل القناصل الفرنسيين يستخدمون نفوذهم السياسي مدعومين برأسمالية شرهة للحصول على المزيد من الامتيازات والمشاريع، حيث استغل هؤلاء تلك الأموال والمشاريع لدفع الباي في تونس لإصدار عهد الأمان لحماية رعاياهم القائمين على تلك المشاريع، ودفع السلطان والمخزن في المغرب لقبول الحماية القنصلية لرعاياهم ومحمييهم من الأهالي مما ضرب مصداقية السلطة لدى الرعية.

كما أن الإصلاحات التي عرضت من طرف فرنسا على حكام تونس والمغرب الأقصى والذين قبلوا بها تحت الإغراء أو الضغط، جعلتهم يلجؤون لطلب قروض مالية من فرنسا لتنفيذها إلا أن هذه الإصلاحات فشلت ،ووقع البَلدان في أزمات

1- محمد علي داهش، المغرب في مواجهة إسبانيا ...، ص ص22-23.

مالية بسبب الدّيون وفوائدها مما عجّل بوقوع مالية ومداخيل الدّولة بيد اللجنة المالية الدّولية في تونس وكذا لجنة مراقبة الدين في المغرب.

استغلت فرنسا هذا الوضع لترسيخ أقدامها في تونس فأثرت في القرار السياسي للحكام المتعاقبين، حتّى استطاعت تملك العقارات الواسعة والأراضي الخصبة والمشاريع الكبرى والتي كانت سببا وممهدا في الاختراق الأخير للسيادة التونسية لدرجة أنّ فرنسا اعتبرتها مبرّرا لمنحها الشرعية لتواجدها في تونس وتحججت بها أمام الرّأي العام الأوروبي وخاصة المعارض لها، وقد كان الانعكاس السلبي الأخطر هو سعيها لفرض الحماية الفرنسية على تونس، فسكّة الحديد المنجزة جاهزة لنقل جنودها من الجزائر منتظرة المبرر الأخير لذلك التّدخل.

إن الأزمة المالية والثورات الشعبية، والتمردات ضد السلطان في المغرب وأزمة العرش، وكذا اتهام السلطان ببيع الأرض أو التنازل عنها بقبوله مخرجات مؤتمر الجزيرة؛ قد أفقدت السلطان سيادته وعرضت أجزاء من أراضيه للإحتلال الفرنسي، فكل هذا التراكم الكبير للأزمات والتدخلات الفرنسية جعل إمكانية الحل والنفاذ من الاحتلال أمرا مستحيلا، فالمغرب مكبل بمعاهدات وديون وإرث ثقيل من الأزمات لم يستطيع أي سلطان حلّها أو تحملها. إذن فبحكم الواقع أصبح وقوع المغرب تحت الحماية أمرا حتميا لا مفر منه.

لقد دفعت الامتيازات الاقتصادية فرنسا والأوروبيين لعقد مؤتمرات فيما بينها من أجل حماية مصالحها التجارية والاقتصادية ذات الأطماع الاستعمارية وتقرير مصير البلدين، فمُنحت فرنسا الموافقة الأوروبية في مؤتمر برلين سنة 1878 للسيطرة على تونس، وما كانت تحصل على هذه الموافقة واعتبار هذا البلد من توابعها الاستعمارية المكملة للجزائر المستعمرة، إلّا لمعرفة الأوروبيين حجم التّوغل الاقتصادي والتّجاري للشركات والبنوك الفرنسية هناك.

كما حصلت فرنسا على الاعتراف بأولويتها للسيطرة على المغرب بحجة وجودها في الجزائر وأن هذا امتداد طبيعي لمستعمراتها، مقابل ترضيات واتفاقيات سرية في

بداية القرن العشرين، ولعل مؤتمر الجزيرة في 1906 كان المحطة الأخيرة في تاريخ المغرب "المستقل" فقرّر الأوروبيون بدون تردد وفي جوّ من التّآمر، وفي إطار التّنافس على المستعمرات الاعترافَ بحق فرنسا في السيطرة على المغرب، مقابل اعترافها لهم باستعمار مناطق أخرى في إفريقيا.

الفصل الرابع

الفصل الرابع:

فرض الحماية الفرنسية على البلدين وردود الفعل الأولية

أولا: فرض الحماية على تونس والمغرب الأقصى.

1- فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881.

2- فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى1912.

ثانيا: ردود الفعل الأولية من فرض الحماية الفرنسية على تونس والمغرب الأقصى.

1- ردود الفعل الأولية من فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881.

2- ردود الفعل الأولية من فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى 1912.

أولا- فرض الحماية على تونس والمغرب الاقصى.

هيئت الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية، وكذا الأوضاع الدولية في حوض المتوسط الظروف في البلدين لإتمام المشروع الاستعماري الفرنسي لفرض الحماية عليهما خاصة وأن فرنسا قد استبعدت كل منافسيها على المنطقة.

1- فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881:

إنّ الموقع الجغرافي لتونس بمحاذاة الجزائر المستعمرة كان دائما دافعا قويا بالنسبة لفرنسا لتوسيع مستعمراتها والإدّعاء بحفظ أمنها ولم يكن ذلك إلّا بسبب المخاوف من التّدخل الإيطالي قبل فرنسا، فتفقد مكانتها بين الدّول الأوروبية كقوّة استعمارية، إلّا أنّ مؤتمر برلين 1878 سهّل لها ذلك خاصة وأنّ تواجدها الاقتصادي المالي كان بتلك القوّة التي تتحجج بها على معارضيها ولم يبقى لها إلّا الذريعة المباشرة لفرض الحماية على الإيالة.

1-1- حشد التّأييد السياسي والمالي الفرنسي لدعم الحملة على تونس:

كانت النية الفرنسية واضحة جدّا للاحتلال ومصرحا بها دائما بين أصحاب القرار الفرنسيين ففي رسالة من وزير الخارجية وادينغتون إلى روسطان بتاريخ 19 جويلية 1878 يطلب رأيه في مجموعة من النقاط قائلا: ***"قد يطلب من فرنسا قريبا تأكيد حمايتها على الإيالة التونسية، وقبل البدء في أي مفاوضات أودّ الحصول على رأيك حول النقاط التالية: هل يمكن جعل الباي في تحالف وثيق مع فرنسا والاعتراف بحمايتنا الحصرية، مع احتلال بعض النقاط مثل بنزرت وحلق الوادي وغيرهما؟ وكذا الحق في إنشاء مؤسسات عسكرية هناك؟ وما هي الشروط لعقد اتّفاق بين الطرفين؟ إلّا أنّه في الفترة الحالية ليس هدفنا تولّي مسؤولية إدارة البلاد، بقدر ما نريد إبعاد أي منافس محتمل والسيطرة على النقاط ذات الأهمية الاستراتيجية، أمّا وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق فما هي المقاومة التي يمكن للباي القيام بها؟ وما هي القوات اللازمة للانتصار عليه؟ فموافقة إنجلترا وألمانيا أمر مفروغ منه، لكن***

عليك أن تأخذ استياء إيطاليا بمحمل الجدّ، وهل ترون أي خطر في انتصاب إيطاليا بطرابلس..." [1]

لقد رفض الباي الموافقة على مشاريع الحماية المقدّمة إليه وترددت الحكومة الفرنسية في استخدام القوّة لإجباره على ذلك بسبب معارضة غامبيتا في البرلمان الفرنسي لهذا المشروع لأنّه أراد التّقارب الفرنسي الإيطالي. [2]

إلّا أنّ أنصار الحملة الفرنسية في باريس استطاعوا إقناع غامبيتا وتغيير موقفه الرافض فرض الحماية على تونس، ومن هنا لم يصبح أي شخص في فرنسا يفكّر في معارضة فكرة الحماية. [3]

كما أنّ الشركات المالية التي دفعت بفرنسا إلى احتلال تونس قصد تصدير جزء من أموالها وبضائعها المكدّسة في الأسواق الداخلية، وقد كانت في أمسّ الحاجة إلى أسواق جديدة، وكانت هذه الشركات ترى أنّ هذا الاحتلال سيمكّنها من الحفاظ على الامتيازات التي تحصلت عليها في الإيالة، ومن تطويع هذه البلاد لخدمة مصالح مؤسساتها دون سواها وهي تملك إمكانيات ضخمة تؤهلها للتّأثير على حكومة الجمهورية. [4]

وبسبب التحوّل الكبير في موقف رئيس مجلس النواب الفرنسي غامبيتا والمجهودات التي بذلها "ماشيو" القنصل الإيطالي لتعزيز مصالح بلاده على حساب فرنسا، اندفع رئيس الحكومة الفرنسية "جول فيري" (Jules Ferry) إلى التدخل

1- Jean-François Martin, Histoire de La Tunisie Contemporaine : De Ferry à Bourguiba, 1881-1956, Ed Le Harmattan, 2009, p36.

2- Martin, Op-Cit, p37.

3- Ibid, p48.

4- علي المحجوبي، المرجع السابق، ص37.

مباشرة في شؤون الإيالة، حيث كان يعتقد بأنّ مصالح فرنسا تتطابق ومصالح أبنائها من أصحاب رؤوس الأموال وقد عزم على احتلال الإيالة التونسية[1]، كما أنّ فيري كان يمثل الطبقة البرجوازية التي تحمست لسياسة التّوسع الاستعماري على أسس جديدة بهدف التّوسع في الاستغلال الاقتصادي، ومن ثمّ أصبحت السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة شبيهة بالإمبريالية البريطانية.[2]

1-2- خيانة الوزير مصطفى بن سماعيل:

كان الوزير مصطفى بن سماعيل من المعارضين البارزين للفرنسيين خاصة في قضية هنشير سيدي ثابت وهنشير النفيضة، وطالب باستبدال القنصل الفرنسي روسطان بشخص آخر، إلّا أنّ الضغط الفرنسي كان قويا وتسبب في خوف هذا الوزير من تحرّكات روسطان وخشي أن يُعزل من منصبه، إلّا أنّه على العكس من ذلك فإنّ فرنسا كانت تسعى إلى اغتنام فرصة تواجد الوزير في السلطة فربما يوفر لها الذريعة الكافية للتّدخل مباشرة في تونس، وقد سعت إليه حتى غيرت توجهاته ومواقفه المعارضة لها، حتى طمع في ولاية العهد بعد الوالي الصادق باي إذا ما أتمّ وساعد في إدخال تونس تحت الحماية، فحمل سرّا لائحة إلى الباي لكي يوافق على الحماية، إلّا أنّ هذا الأخير رفض هذه الشروط ورفض التّوقيع عليها.[3]

ولمّا لم تنجح مساعي فرنسا في الحصول على ذرائع لفرض حمايتها سعى الوزير إلى تطبيق مؤامرة أخرى وهي التّشويش على الوجود الإيطالي في البلاد ربما يجعلهم يقومون بعمل عدائي يمكن لفرنسا أن تستغله للتّدخل، كما عمل روسطان مع الوزير سرّا على التّظاهر بأن هذا الأخير يستخف بقنصل فرنسا ويعمل على تعطيل

1- علي المحجوبي، المرجع السابق، ص39.

2- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر-تونس-المغرب الأقصى)، ط6، ن مكتبة الأنجلو مصرية، 1993، ص183.

3- محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص763.

الامتيازات الفرنسية في تونس، ممّا جعل الرّعايا الفرنسيين يقومون بكتابة التقارير والشكاوى من ضياع حقوقهم وطلب دولتهم للتّدخل لإنصافهم.[1]

1-3- قبائل خمير وأحداث الحدود الغربية لتونس:

لقد جهّز روسطان مخطّطا للتّدخل، وكان يرى أن الحوادث على الحدود بين تونس والجزائر أحسن وسيلة لتبرير فرنسا تحركاتها المسلحة والتّدخل بحجة معاقبة القبائل الحدودية التي تنهب التراب الجزائري وكان لروسطان عاملان تونسيان بمدينتي القالة وعنابة هما "بناريلو" (Panariello)، و"أليغرو" (Allegro) لهما القدرة على إثارة الحوادث على الحدود إذا لزم الأمر.[2]

ولم يدم الأمر طويلا حتى توغلت يوم 16 فيفري 1881 مجموعة من قبائل خمير في التراب الجزائري لينتقموا لأحد أفرادهم، وعليه قدم روسطان احتجاج حكومته لدى الباي -بإيعاز من الوزير بن سماعيل- محملا مسؤولية الحوادث لسوء نية الحكومة التونسية وعجزها عن السيطرة على قبائل الحدود، لقد خان الوزير بلاده وخان الباي، وسعى لتدخل فرنسا وإنفاذ أمرها.[3]

وبتاريخ 30-31 مارس 1881 حدث اشتباك بين القوّات الفرنسية والقبائل التونسية كان قد خطّط له الضباط الفرنسيون بالجزائر وهو الاشتباك الذي أعطى الحجّة لفرنسا للتّدخل وقد قام جول فيري باستغلال الوضع فأعلم البرلمان الفرنسي بالحادث يوم 04 أفريل 1881 وتحصل على الاعتمادات المطلوبة لردع القبائل وللقيام بعملية عسكرية على الحدود التونسية، وعندما أخبر الباي بالحادث أمر بالقيام بتحقيق، مقترحا معاقبة الجناة بإرسال فيلق من الجيش تعداده 5000 رجل، غير أنّ الحكومة الفرنسية قد رفضت ذلك، ومن جهة أخرى فإنّ الباي أعلم السلطان

1- محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص764.

2- عبد الرحمان تشايجي، المرجع السابق، ص ص 65-66.

3- البشير بن الحاج، المرجع السابق، ص11.

بمجريات الأحداث وطلب منه تعليماته، كما أعلم قناصل الدّول المعتمدة بتونس على التّدخل الفرنسي، وهذا ما أثار مسألة حقوق السلطان التاريخية في الولاية.[1]

حاولت الدّولة العثمانية معالجة القضية والبحث في الأزمة بين فرنسا وتونس فكلفت سفيرها في فرنسا بذلك، إلّا أنّ وزير خارجية فرنسا آنذاك "بارتيليمي سانت هيلار" (Barthelemy Saint Hilaire) رفض أي محادثة رسمية معه بحجّة أنّ فرنسا ترى الباي التونسي أميرا مستقل عن الدّولة العثمانية، وأنّه من غير المجدي في الظروف الحالية فتح أي نقاش حول الإيالة.[2]

1-4- توجيه الحملة الفرنسية على تونس 1881:

إنّ المناوشات على الحدود بين القبائل التّونسية والجزائرية لم تكن وليدة شهر مارس 1881 بل تعود إلى زمن بعيد حيث سجلت السلطات الاستعمارية في الجزائر ما لا يقل عن 2380 حادثة فيما بين سنة 1870 وسنة 1881 أي بمعدّل 200 حادثة في السّنة، وهكذا يتبيّن أنّ حكومة الجمهورية الفرنسية لم تعر أي اهتمام إلّا عندما أقرّت العزم على بسط حمايتها على البلاد التونسية.[3]

وفي 20 أفريل 1881 تمركز على الحدود الجزائرية التونسية فيلق من واحد وثلاثين ألف جندي تحت قيادة الجنرال "فورجيمول دي بوسكينار" (Forgemol de Bosquenard) ينقسم إلى طابورين، الأوّل نحو شمال تونس باتجاه قبائل الخمير،

1- عبد الرحمان تشايجي، المرجع السابق، ص ص 66-67.

2- Ministère Des Affaires Etrangères, Documents Diplomatiques -Affaires De Tunisie- Supplément (Avril-Mai 1881), Imp Nationale, Paris, 1881, p01.
هذا الرفض الفرنسي للنقاش مع العثمانيين ذكره وزير خارجية فرنسا بارتيليمي في رسالة بتاريخ 18 أفريل 1881 إلى "تيسو" (Tissot) السفير الفرنسي لدى الدّولة العثمانية حيث يبرر له رفضه للمناقشات مع الجانب العثماني ليطرحها أمام السلطة العثمانية في حالة المساءلة عن رفض النقاش، ويشرح في سرد تاريخي استقلالية تونس عن الباب العالي مثلما كانت الجزائر سابقا).

3- علي المحجوبي، المرجع السابق، ص40.

والطابور الثاني بقيادة الجنرال "لوجيرو" (Logerot) تمركز بسوق أهراس متجها نحو مدينة الكاف.[1]

وفي 24 أفريل 1881 اجتازت القوات الفرنسية حدود تونس فتواجهت بداية مع قبائل الخمير التي أبدت مقاومة لهذه القوّات، أمّا من جهة الكاف كان تقدّم الفرنسيين أسرع لعدم وجود مقاومة مثل التي أبداها الخمير، وقد انسحب الأمير علي باي على أثر مقابلة تمّت بينه وبين الجنرال الفرنسي، وترك أعمال المقاومة للقبائل غير المنظمة بالقدر الذي تملكه[2]، وبهذا احتل لوجيرو مدينة الكاف في 26 أفريل، كما هاجمت القوات الفرنسية ميناء بنزرت ونزلت فيه في أوّل ماي ورفعت على الحصن العلم الفرنسي بجانب العلم التونسي، في 03 ماي وصل الجنرال "بريار" (Bréart) إلى بنزرت يقود 8000 جندي[3] واتضح أنّ الحملة تقصد مدينة تونس لإملاء شروطها على الباي وفي 11 ماي وصلت هذه القوات أمام قصر الباي في باردو، وقد حضر القنصل روسطان والجنرال بريار يحمل معه نص المعاهدة التي وضعها جول فيري لتنظيم العلاقات بين تونس وفرنسا تحت الاحتلال.[4]

وفي 12 ماي 1881 على الساعة الرابعة مساء قدّم بريار نسختين من المعاهدة وأمهله خمس ساعات ليقبلها أو يرفضها، وبعد ساعتين خرج الباي وقد وقع على المعاهدة التي عرفت باسم معاهدة باردو وبهذا قضت فرنسا على استقلال تونس.[5]

لقد عارض الكثير من الوطنيين موقف الباي من التوقيع قبل ذلك بيوم واحد ومنهم مستشاري الباي، خاصة اللواء العربي زروق[1]، رئيس البلدية الذي أشار بعدم

1- Guellouz et autres, Op-Cit, pp 437-438.

2- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص189.

3- Guellouz et autres, Ibid, p438.

4-صلاح العقاد، المرجع نفسه، ص189.

5-الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956، ط2، دار المعارف للطباعة والنّشر، سوسة، تونس، ص25.

الاستسلام وطالب بإعلان المقاومة وأغلظ في القول للباي ومؤيديه، ممّا جعل الباي يفض الاجتماع ويوقع على المعاهدة وأصدر أمره بعزل العربي زروق من جميع وظائفه، وبهذا آثر زروق الهرب بعد أن أشعل بموقفه شرارة المقاومة.[2]

لقد كانت خيانة مصطفى بن سماعيل واضحة في توقيع المعاهدة وكذلك تواطؤ الباي من قبل التوقيع عليها، وممّا يؤكّد تواطؤ الصادق باي أنّه طلب من ممثلي فرنسا إمهاله وقتا كافيا للتّأمل في شروط المعاهدة، أجابه القنصل الفرنسي بأنّه لا داعي إلى ذلك حيث أنّ الشروط عند وزيرك منذ مدّة وتأملتها أنت ولم يبق إلّا الإمضاء عليها[3].

بالرغم من فرض الهيمنة على البلاد، فقد تابع جيش الاحتلال عملياته العسكرية فاحتلّ ماطر يوم 18 ماي 1881 واحتلّ الجنرال لوجيرو في 20 ماي 1881 مدينة باجة واحتلال مدينة صفاقس يوم 16 جويلية من نفس السنة ومدينة قابس في 24 جويلية ...، وهكذا صار جيش الاحتلال يهيمن على أهمّ مناطق الإيالة في نهاية سنة 1881.[4]

1-5- معاهدة الحماية 12 ماي 1881:

من منوبة أرسل الجنرال "بريار" (Bréart)رسالة إلى وزير الحربية الجنرال "فار" (Farre) بنفس يوم المعاهدة يخبره بأنّ الباي وقّع نسختين من المعاهدة، وأنّ الباي

1- العربي زروق: ضابط من أصل عربي، تخرّج من المدرسة الحربية بباردو، وعمل مدير للمدرسة الصادقية ثم رئيسا للمجلس البلدي أجبر بعد الاتفاقية على الإقامة بمنزله ثم التجأ إلى الإسكندرية ومنها إلى تركيا. ينظر: الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق، ص213.

2- الطاهرعبد الله، المرجع السابق، ص26.

3- محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص785.

4- علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 44-45.

أعرب عن رغبته في أن تبتعد القوات الفرنسية عن تونس إلّا أنّ بريار رفض التّراجع حتّى يراسل الحكومة الفرنسية في ذلك.[1]

لقد طلب الباي إكراما له إبعاد الجيوش الفرنسية مصرحا للجنرال: "***ستنقذون بذلك شرفي وستسمحون لي بإخضاع مواطني، حيث لم يبق لي أي نفوذ عليهم***"، وعندما راجع روسطان وزير الخارجية الفرنسي في هذا الأمر لاحظ الوزير أنّ الباي أصبح حليفا وأنّه يجب أن يعامل بعناية وإكرام مضاعفين، وقد أعطى أمرا بسحب الجيوش من تونس العاصمة.[2]

وقد حضر جلسة إمضاء المعاهدة في قصر السعيد بباردو من الجانب التونسي:

1-محمد الصادق باي، 2-مصطفى بن سماعيل، 3-محمد خزندار، 4-محمد العزيز بوعتّو وزير المال القلم كاتب، 5-سليم وزير الحرب، 6-أحمد زروق وزير البحر، 7-محمد البكوش مستشار الخارجية، 8-إلياس مصلي مستشار الخارجية الثاني، 9-محمد بن تركية قائد عساكر التريس، 10-محمد العربي زروق رئيس المجلس البلدي، 11-محمود بوخريص كاهية الباش كاتب، 12-مصطفى رضوان رئيس قسم العمل، 13-يوسف جعيط رئيس القسم الثاني بالوزارة، 14-محمد بوسن رئيس القسم الرابع بالوزارة، 15-محمد البشير بن الخوجة رئيس القسم الأول (كاتب الجلسة).[3]

وبهذا لم يخبر الصادق باي الباب العالي بإمضائه المعاهدة، ولمّا سئل عن ذلك، أجاب بأنّه فعل ما فعله تحت الضغط والتهديد، ومن ذلك التّاريخ صار الصادق باي

1- Affaires De Tunisie, Documents …, p42.

2- عبد الرحمان تشايجي، المرجع السابق، ص130.

3- البشير بن الحاج، المرجع السابق، ص28.

كلّما ورد عليه شيء من الباب العالي سلّمه لقنصل فرنسا باعتبار أنّ شروط المعاهدة تحتّم ذلك.[1]

وبهذا وقعت الاتفاقية وهي تحتوي عشرة بنود حيث نصت في البند الخامس منها على أن يعين لدى الباي في تونس وزير مقيم فرنسي يمثل الحكومة الفرنسية، يسهر على تنفيذ بنود المعاهدة ويكون هو الوسيط بين الحكومة الفرنسية والسلطات التونسية في جميع القضايا المشتركة التي تهم الطّرفين[2] وقد كان أوّل مقيم عام في عهد الحماية هو "بول كامبون" (Paul Cambon) بداية من 18 نوفمبر 1882.[3]

اتضح بأنّ المعاهدات والامتيازات الاقتصادية والتجارية الفرنسية في تونس كانت دائما تكتسي الأهمية الكبرى في العلاقات بين البلدين فقد أوردها الفرنسيون في أوّل بند من معاهدة باردو، والذي يقضى بـ "إنّ معاهدات السلم والصداقة والتجارة، وجميع المعاهدات الأخرى القائمة حاليا بين الجمهورية الفرنسية وسموّ باي تونس قد تمّ تأكيدها وتحديدها"[4]

لاشكّ أنّ سقوط الإيالة التونسية اجتمعت عليه عدّة أسباب وفرضته عدّة عوامل منها المشاكل الدّاخلية للإيالة من ثورات، وضعف اقتصادي، وإفلاس مالي، وتوغل رأس المال الأجنبي والامتيازات التي حصل عليها الأوروبيون، خاصة التسرب الفرنسي والذي استخدم لتحقيق أهداف الاحتلال، كما أنّ خيانة الوزير مصطفى بن سماعيل لعبت دورا محوريا في ذلك، وكذلك ضُعف الباي الذي سهّل الاحتلال، أو يمكن القول خيانة الباي أيضا نظرا لما كان له من مواقف ضربت استقلال البلاد.

1- البشير بن الحاج، المرجع السابق، ص29.

2- Faucon, Op-Cit, T2, p453.

3- عبد الكريم عزيّز، نضال شعب أبيّ (تونس 1881-1956)، مركز النّشر الجامعي، تونس، 2001، ص50.

4- Faucon, Ibid, p 452.

إضافة إلى ذلك قد كان للظروف الخارجية دور في وقوع الإيالة: كالتنافس الفرنسي الأوروبي عليها، والقوّة الاقتصادية والمالية الإمبريالية المدعومة بالقوّة السياسية والعسكرية والتي شجعت هذه الدّول مثل فرنسا للتوسع أكثر، خاصّة وأنّها تحتلّ الجزائر المجاورة والتي كانت قاعدة انطلاق الجيوش الفرنسية إلى تونس بعدما اتخذت فرنسا مشكلة حدودية لها كذريعة لحملتها، إضافة إلى التّآمر الأوروبي على تونس في مؤتمر برلين 1878 ... كلّها ظروف عجلت بسقوط الإيالة، هذا السقوط الذي استدعى ردود فعل محلية ودولية واسعة ومتباينة يمكن ذكرها لاحقا.

2- فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى1912:

لقد كان التواجد العسكري الفرنسي في المغرب الأقصى سابقا للحماية الفرنسية وذلك منذ احتلال وجدة والشاوية ولم يبقى إلا توقيع معاهدة الحماية وتوسيع الاحتلال.

2-1- احتلال فاس 1911 وتوسع الاستعمار الفرنسي- الإسباني بالمغرب:

ابتداء من صيف 1911 بدأت الأخبار تروج عن ثروة القبائل بأحواز فاس والرباط بسبب الرسوم العالية المراد جبايتها، كما تحدثت الاخبار عن رغبة القبائل في مساندة المولى عبد العزيز بالعودة إلى العرش، كما قامت قبائل مكناس وأعلنت المولى الزين أخو عبد الحفيظ سلطانا.[1]

كما ثارت قبائل بن مطير وكروان وزعير وبني حسن والشرارة وذلك لتخاذل السلطان أمام الأطماع الأوروبية الأجنبية، والفرنسية والإسبانية خاصة[2]، ولم تعد تعتبره "سلطان الجهاد" بل لقبته "سلطان الفرنسيين".[1]

1- محمد بن هاشم، المرجع السابق، ص242.

2- محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا ...، ص23.

فقد عبد الحفيظ هيبته مثل سلفه وتحول أنصاره القدامى عنه، وبات منساقا في تيار الاعتماد على الفرنسيين لمواجهة تلك الثورات.[2]

ومن أهم أسباب اندلاع الثورات في 1911 تسريح عدد كبير من جند المخزن بحجة عدم صلاحيتهم لنظام الجندية الحديث. ولكن بقصد توفير النفقات أيضا لدفع مرتبات البعثة الفرنسية، فانطلق هؤلاء الجند بين القبائل يذيعون بأن السلطان قد باع بلادهم.[3]

لقد هددت الثورة العاصمة فاس حيث حوصرت من طرف القبائل الثائرة في 15 أفريل 1911 ولم تستطيع القوات المخزنية مواجهة هذا الهجوم الواسع، مما جعل القائد الفرنسي"مانجان" (Mangin) يستدعي محلة القائد الفرنسي الآخر"بريموند" (Bremond) لحماية الجاليات الأوروبية والسلطان من الانقلاب عليه، حيث استطاعت القوات الفرنسية من صد هجمات القبائل في 26 أفريل 1911، إلّا أن الهجمات تواصلت في الأيام الموالية لدرجة أن السلطان فكر في الفرار من المدينة متنكرا ولم يكن سقوط المدينة سوى مسألة أيام فقط، إلّا أنه في 21 و22 ماي 1911 تم رفع الحصار عن المدينة بسبب تدخل القوات الفرنسية.[4]

لقد اتخذت فرنسا ذريعة حماية الجالية الأوروبية من القبائل الثائرة وبدعوى استغاثة المولى عبد الحفيظ بها من أجل حمايته وفك الحصار المضروب على فاس

1- محمد علي الدّاهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص40.

2- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص243.

3- المرجع نفسه، ص244.

4- Pierre Khorat, En Colonne Au Maroc, Rabat, Fès, Méquinez, Impression d'un Témoin, Lib Académique, Editeurs Perrin et cei, Paris, 1913, pp245-246.

فاحتلت قواتها المدينة في 21 ماي 1911، إلا أن بعض المؤرخين المغاربة مثل ينفون استغاثة السلطان بالجيوش الفرنسية.[1]

هكذا كان المغرب يمر بأخطر المراحل في تاريخه المعاصر حيث تميزت الأوضاع الداخلية التي عجلت بسقوطه في أحضان الاستعمار بثلاث عوامل رئيسية وهي: سياسة المخزن المالية التي وقعت في أزمات القروض المالية وتضخم الديون وفراغ الخزينة، وثانيا سياسة رئيس الوزراء الكلاوي التعسفية إزاء القياد والقبائل مما ساهم في إذكاء روح النقمة لديها ضد المخزن، وثالثا سيطرة البعثة العسكرية الفرنسية على الجيش المغربي فكانت القبائل تنظر إلى هذه البعثة كنواة للاحتلال الأجنبي.[2]

استمر التوسع الفرنسي حيث استطاع الجنرال "موانيي" (Monier) في 08 جوان 1911 من احتلال مكناس واستسلم المولى الزين للجنرال[3]، وهكذا سقطت ثاني عاصمة بيد المستعمر بعد فاس، حتى أن السلطان عبد الحفيظ أعلن الأفراح بالسيطرة عليها وبإلقاء القبض على المولى الزين[4]، كما تدخل الفرنسيون في قبائل زمور وزعير وأسسوا مراكز عسكرية بالقبيلتين بهدف ربط الاتصال بين القوات الفرنسية في الشاوية والقوات المحتلة لفاس وفي هذا الإطار احتلت كذلك مدينة الرباط في 09 جوان 1911.[5]

تدرك فرنسا أن جهودها من أجل ضم المغرب تواجه إلى جانب ألمانيا خصما آخر هو إسبانيا التي أصبحت متخوفة على مصالحها وعلى الامتيازات التي حصلت

1- محمد البكراوي، "**مقاومة مكناس للتدخل العسكري الفرنسي**"، ***مجلّة المقاومة وجيش التحرير***، ع23، مارس 1990، إصدار المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 1990، ص18.

2- المرجع نفسه، ص ص17-18.

3- Khorat, Op-Cit, p258.

4- محمد البكراوي، المرجع نفسه، ص20.

5- علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات ...، ص122.

عليها بعد اتفاق 1904 في خضم التحولات الجديدة، إذ بعد أسبوعين من احتلال فاس،[1] قامت إسبانيا باحتلال العرائش والقصر الكبير في 08 و 10 جوان 1911 مستندة إلى الفصل الثالث من الاتفاقية السرية لعام 1904.[2]

ويجدر بالذكر أن الإسبان كانوا يتأهبون لاحتلال المنطقة الشمالية بقيادة الجنرال "سلفستر" (Silvestre)، وقد نزلوا بالعرائش بمساعدة وموافقة الريسوني الذي انتظر أن يساعدوه في مواجهة الفرنسيين المتواجدين بالقرب من القصر الكبير[3]، ولما علم أن الفرنسيين لا يطمعون بالمنطقة الشمالية التزم الحياد معهم ورغم أن فرنسا شريك إسبانيا في احتلال المغرب فقد أدانت العمل الإسباني واعتبرته سابقة يمكن أن تسترشد فيها ألمانيا من أجل تقسيم المغرب.[4]

2-2- أزمة أغادير عام 1911:

بالفعل كانت التوقعات الفرنسية صحيحة بخصوص المنافسة الألمانية حيث أن ألمانيا أدركت أن المغرب سيسقط في يد فرنسا لا محالة، ولذا كانت تنتظر الفرصة المناسبة للتدخل لا لمنع فرنسا من مواصلة عملياتها في المغرب ولكن لإقرار هذه الأعمال مقابل تعويضات مناسبة لها، وبمجرد احتلال فرنسا فاس والمناطق المجاورة لها والتوسع في مكناس، قامت ألمانيا في 01 جويلية 1911 بإرسال البارجة " بانثر" (Panther) إلى ميناء أكادير بحجة حماية رعاياها وممتلكاتهم من خطر ثورات القبائل في تلك المنطقة.[5]

1- محمد بن هاشم، المرجع السابق، ص242.

2- محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا ...، ص23.

3- أمين الريحاني، ج2، المصدر السابق، ص ص 373-375.

4- محمد بن هاشم، المرجع نفسه، ص243.

5- مرفت أسعد عطا الله، "**التسابق في التسليح البحري بين بريطانيا وألمانيا وانعكاساته على المسألة المغربية (1897-1914)**"، ***مجلة التاريخ العربي***، ع 55، تصدرها جمعية المؤرخين المغاربة – الرباط- المملكة المغربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدّار البيضاء، 2011، ص ص45-46.

لقد أثارت هذه الأزمة ردود فعل واسعة ومختلفة داخل فرنسا وتساءل الجميع عما إذا كانت ستنجم عنها حرب مع ألمانيا، فقد أصبحت المسألة المغربية قضية رأي عام فرنسي داخلي رسمي وشعبي وانفتحت لتصبح قضية دولية وبدت من أكثر المواقف حرجا في العلاقات الفرنسية الألمانية.[1]

وحاولت فرنسا الاعتماد على بريطانيا وروسيا في الضغط على ألمانيا لسحب سفينتها من أغادير، ولكن بريطانيا رفضت هذا الاقتراح، فأدى هذا التراجع الأوروبي عن الصدام مع ألمانيا إلى قبول فرنسا التفاوض والتفاهم معها بشأن المسألة المغربية، وبهذا بدأت المباحثات بين البلدين رسميا في 09 جويلية 1911، حيث صرح الألمان بالتخلي عن معارضة النفوذ الفرنسي في المغرب مقابل الحصول على ترضية مناسبة.[2]

في 08 أكتوبر 1911 توصل الطرفان إلى اتفاق انتزعت فرنسا بموجبه اعتراف ألمانيا بالنفود الفرنسي في المغرب، كما تم الاتفاق الأخير في 04 نوفمبر 1911 حيث تنازلت فرنسا لألمانيا عن مساحة قدرها 278000 كيلومترا من الكونغو الفرنسي، وبهذا انتهت الأزمة واعتبرت فرنسا بأن هذا الاتفاق الأخير نصرا هاما لسياستها الخارجية حيث تخطت به آخر عقبة في سبيل تحقيق أطماعها في المغرب مما مكنها من إعلان الحماية عليه في 1912.[3]

2-3-إجبار السلطان على توقيع معاهدة الحماية بفاس 30 مارس 1912:

أمام هذا الوضع اقتنع السلطان عبد الحفيظ بالرغبة الأكيدة لفرنسا في احتلال المغرب إذ أصبح مصير البلاد محتوما، مع عدم قدره المغرب على المواجهة

1- Jean-Claude Allain, Agadir 1911 une Crise Impérialiste en Europe pour la conquête du Maroc, Préface par Jean-Baptiste Duroselle, pub de la Sorbonne, Université de paris 1 pantléon-Sorbonne (IHRIC), Paris, 1976, p427.

2 - أسعد عطا الله، المرجع السابق، ص 47.

3- المرجع نفسه، ص ص 48-49.

وبدأ يفكر في التنازل عن العرش فقدم في 17 أكتوبر 1911 مذكرة للحكومة الفرنسية يستفسر عن مستقبله إذا ظل سلطانا ومدى سلطته، ومستقبل خلفه على العرش إن هو تنازل عنه مطالبا بضمانات خاصه لهذه الأمور، ولحريته إذا استقال للبقاء في المغرب أو الاقامة خارجه وضمان أملاكه وكانت النتيجة أن فرنسا رفضت مذكرة السلطان لأنها تعاكس خططها للاستيلاء على المغرب.[1]

لقد كان فرض الحماية على المغرب نسخة مشابهة من فرض الحماية على تونس سابقا فقد تم دراسة مشروع نص أعدته لجنة وزارية تابعة لحكومة "بوانكاريه" (Poincaré) اعتمادا على الاتفاق السابق في 04 نوفمبر 1911 بين برلين وباريس والاتفاقيتين الفرنسيتين التونسيتين في باردو 12 ماي 1881، ومعاهدة المرسى 08 جوان 1883، حيث اعتمد نص المعاهدة من قبل البرلمان الفرنسي وتم تسليمه إلى السفير "رينيو" (E.Regnault) المندوب الفرنسي في طنجة من أجل الضغط على السلطان عبد الحفيظ للمصادقة عليه والموافقة على فرض الحماية على المغرب.[2]

كان السلطان قبل مجيء رينيو قد تملكته ثورة هيجان عارمة إلّا أنه في الجلسة العلنية الأولى التي احتضنتها قبة بوجلود غلب عليها البرود ومع بداية المفاوضات وبفضل دبلوماسية الوفد الفرنسي فقط سارت المحادثات سيرا مرنا[3]، لكن عودة الضغط الفرنسي أعادت السلطان لفكرة التنازل على العرش حيث صرح: ***"... أفضل أن أتنازل عن العرش على أن أوقع على استسلامي لكم، ولا أتحمل مسؤولية ضم مملكتي لفرنسا ..."***، لكن فرنسا رفضت التنازل واستخدم رينيو أسلوب الوعيد والتهديد وبهذا

1- عبد الخالق كموني، "**حيثيات فرض الحماية الفرنسية على المغرب والموقف الرسمي منها**"، ***مجلة مدارات التاريخية***، مج2، ع5، مارس 2020، ص183.

2- Benzakour, Op-Cit, p87.

3- فردريك وايسجربر، على عتبة المغرب الحديث، تر عبد الحليم حزل، ط2، منشورات دار الأمان، مطبعة الأمنية، الرباط، 2011، ص237.

نجح في مهمته[1]، حيث أرغم السلطان على توقيع معاهدة الحماية بقصر البطحاء بفاس[2] في 30 مارس 1912، وبهذا حقق الفرنسيون ما كانوا يرغبون فيه بإضفاء الشرعية على تدخلهم العسكري الشامل في المغرب.[3]

وقعت المعاهدة بين السفير الفرنسي رينيو والسلطان عبد الحفيظ حيث تشكلت من تسعة فصول من أجل تأسيس نظام مضبوط مبني على السكينة الداخلية والراحة العمومية يسوغ به إدخال الإصلاحات وإثبات النشر الاقتصادي للمغرب، هذا حسب ما ورد في ديباجة المعاهدة.[4]

نصت المعاهدة على أن تلتزم فرنسا بحمايه شخص السلطان وعرشه ومن يخلفه وبإدخال الإصلاحات الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي تتفق وحاجات البلاد، وبتكليف السلك السياسي والقنصلي الفرنسي بتمثيل المغرب في الخارج، وفي مقابل ذلك يسمح السلطان بأن تحتل القوات العسكرية الفرنسية الأراضي المغربية التي ترى حكومة فرنسا أنها ضرورية لتأمين المعاملات التجارية في البلاد، وأن تمارس كل الأعمال البوليسية في المياه والأراضي المغربية[5]، ويلاحظ أهمية الجانب المالي والاقتصادي في هذه المعاهدة حيث ورد في الفصل السابع منها على أن

1- Rom Londau, Maroccan Drama 1900-1955, First Published, the American Academy of Asian studies, 1956, p91.

2- عبو امحمد، "مؤتمر الجزيرة الخضراء وانعكاساته على الأوضاع المغربية"، السلطان مولاي عبد الحفيظ، جامعة مولاي على الشريف الخريفية (أعمال الدورة التاسعة)، مركز الدراسات والبحوث العلوية -الريصاني، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، مطبعة دار المناهل، 2001، ص70.

3- عبد الإله الفاسي، "مساعي الاحتلال الأجنبي للمغرب وردود الفعل المغربية في عهد مولاي عبد الحفيظ"، السلطان مولاي عبد الحفيظ، المرجع نفسه، ص131.

4- محمد القبلي وآخرون، كرونولوجيا تاريخ المغرب من عصور ما قبل التاريخ إلى نهاية القرن العشرين، إشراف وتقديم محمد القبلي، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، عكاظ الجديدة، 2012، ص167.

5- محمود الشرقاوي، المغرب الأقصى، مراكش، ن مكتبة الأنجلو المصرية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ص27.

الحكومة المغربية والحكومة الفرنسية تتفقان على تأسيس نظام مالي يسمح بضمان تعهدات الخزينة العمومية وجباية مداخيل المملكة بانتظام واحترام حقوق حاملي سندات الديون المغربية العمومية وبهذا وقع ما تبقى من مالية المملكة والتي هي أصلا فارغة أو في أزمة بيد الدائنين والحكومة الفرنسية.[1]

نصَّ الفصل الثامن على منع السلطان من عقد أي اتفاق بصفته الشخصية أو بواسطة، ومُنع من عقد أي قرض عمومي أو خاص أو منح أي امتياز دون موافقة الدولة الفرنسية.[2]

كما مُنع السلطان من عقد أي اتفاق بصبغة دولية، وتنص المعاهدة أيضا على أن يصدر السلطان القوانين التي تقترحها فرنسا، وأن يمثل فرنسا لدى السلطان مندوب مقيم للإشراف على تنفيذ المعاهدة ورعاية شؤون الأجانب في المغرب الأقصى[3]، وبهذا نزل الجنرال ليوطي في 13 ماي 1912 بمرسى الدار البيضاء مقيما عاما لفرنسا بالمغرب ثم في 24 ماي من نفس السنة التحق بالعاصمة فاس[4] ومنحت له صلاحيات واسعة استنادا لما ورد في الفصل الخامس من المعاهدة حيث يكون المقيم العام هو الوسيط الوحيد بين السلطان وممثلي الدول الأجنبية وهو الوسيط في كل المعاملات المالية لهؤلاء الممثلين مع المخزن ومكلفا في كل المسائل المتعلقة بالأجانب كما يصادق بإسم الدولة الفرنسية على جميع القوانين الصادرة عن السلطان، الذي أصبحت مكانته صورية فقط.[5]

وبهذا كانت نهاية فترة من تاريخ المغرب وبداية مرحلة جديدة تحت الحماية الفرنسية فالسلطان عبد الحفيظ استقال من منصبه في 09 أوت 1912 وغادر

1- ابن زيدان، العلائق....، ص341.

2- المصدر نفسه، ص341.

3- محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص27.

4- محمد القبلي وآخرون، كرونولوجيا تاريخ المغرب...، ص170.

5- ابن زيدان، العلائق ...، ص340.

المغرب إلى فرنسا في 12 أوت، وبذلك خلفه أخوه السلطان يوسف بن الحسن الأول بمدينة الرباط.[1]

تضمنت معاهدة فاس الاعتراف بشكل علني بمصالح إسبانيا في الشمال المغربي مع مراعاة وضع خاص بمدينة طنجة، وفي 27 نوفمبر 1912 أبرمت فرنسا مع إسبانيا اتفاقية لتحديد مناطق نفوذ كل منهما بموجب اتفاق عام 1904 وهذا بدون إشراك الحكومة المغربية حيث اعترفت فرنسا باستلاء إسبانيا على الشمال المغربي وإطلاق يدها في شؤونه وبذلك سيطرت إسبانيا على عُشر مساحه المغرب.[2]

من خلال ما ذكر سابقا اتضح بأن سقوط المغرب تحت الحماية المزدوجة ساهمت فيه عدة عوامل كانت مشابهة إلى حد بعيد لما حدث في تونس خلال القرن التاسع عشر إلّا أن الفرق هو تأخر وقوع المغرب تحت الاحتلال، وترجع أسباب ذلك إلى عوامل منها: المنافسة الأوروبية لفرنسا خاصة ظهور قوى استعمارية جديدة دخلت مضمار التنافس على مناطق النفوذ، كألمانيا وإيطاليا فقد تعرقل التوغل الفرنسي للبلد إلى حين.

كان للمشاكل الداخليه للمغرب دور هام في ذلك ومنها الهزائم العسكرية التي مُني بها الجيش المغربي في القرن التاسع عشر فاتحة لعهد الضعف فقد أصبح الجيش المغربي مؤسسة عتيقة ضعيفة لا تقوى حتى على حفظ الأمن الداخلي للبلاد، فقد تأثر المغرب كثيرا بالثورات الداخلية بداية القرن العشرين، كما أن نظام الحمايات القنصلية أفقد البلد سيادته، وأصبح البلد يبحث عن مخرج منها ليُجر إلى عقد مؤتمرات دولية في طنجة ومدريد زادت من توطيد هذا النظام ومنحه الصفة القانونية فكان وجود الفرنسيين خطرا، حيث منحوا بلادهم الأسبقية في المغرب بما حصلوا عليه من امتيازات اقتصادية والتي استغلتها للتوغل أكثر في البلد الذي

1- محمد القبلي وآخرن، كرونولوجيا تاريخ المغرب...، ص170.

2- محمد علي داهش، المغرب في مواجهة إسبانيا ...، ص ص24-25.

عطلت جبايته وسيطرت على مداخيل الجمارك فأفرغت خزينة الدولة، وأصبح السلاطين معطلين عن تحقيق مصالح بلدهم. كما لعبت أزمة العرش دورا في إضعاف البلاد وفتحت المجال للتدخل الخارجي.

إضافة إلى الظروف الخارجية، فالتنافس الفرنسي الأوروبي على المغرب قد أخّر الاحتلال لكنه أضعف الدولة، وكذلك القوة الاقتصادية والمادية لفرنسا المدعومة عسكريا وبأنصار الاستعمار من السياسيين الذين وفروا الغطاء القانوني والسياسي والمالي لاستكمال المشروع الاستعماري في شمال إفريقيا ليكون مصير المغرب كمصير تونس سابقا، كما أن التآمر الأوروبي قد أطلق يدها في المغرب، مما عجل بسقوط المغرب، هذا السقوط لاقى ردود فعل أولية داخلية وخارجية اختلفت وتباينت حسب مصلحة كل طرف.

ثانيا: ردود الفعل الأولية من فرض الحماية الفرنسية على تونس والمغرب الأقصى:

تم تقرير مصير البلدين المغاربيين في أوروبا بين فرنسا ومنافسيها الأوروبيين في غياب تونس والمغرب الأقصى فقد تم تسوية قضية احتلال تونس في مؤتمر برلين 1878 وبصفة سرية خارج الاجتماعات الرسمية للمؤتمر كما تم تسوية قضية احتلال المغرب في اتفاقيات سرية بين فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وإسبانيا وتحييد المعارضة الأوروبية في مؤتمر الجزيرة 1906 وتسوية نوفمبر 1911 مع ألمانيا كما أن فرنسا استخدمت نفس الأسلوب لفرض الحماية على البلدين، ففي تونس تدخلت عسكريا بحجة الأمن على الحدود ثم فرضت الحماية بالقوة ووقعها الباي، كما تدخلت عسكريا في المغرب باختراق قواتها الحدود في وجدة، بحجة حماية رعاياها بالمغرب وفرضت الحماية تحت التهديد، إلّا أن هذا الحدث المشترك في البلدين ألا وهو فرض الحماية كانت له تداعيات وردود فعل أولية داخليا وخارجيا.

1- ردود الفعل الأولية من فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881:

ما إن انتشرت الأنباء وعلم الشعب التونسي بإمضاء الصادق باي بمعاهدة الحماية حتى أعلنها ثورة شعبية ضد خيانة الباي وجهادا عاما ضد الغزاة شملت مختلف الأعراش والقبائل[1] ، بينما كانت المواقف وردود الفعل الدولية مختلفة من فرض الحماية على تونس.

1-1- ردود الفعل الداخلية من فرض الحماية في 1881:

1-1-1- الموقف الرسمي من فرض الحماية:

ما إن دخلت الجيوش الفرنسية في 24 أفريل 1881 الحدود التونسية حتى بدأت وحدات الجيش التونسي تتراجع من أمامه دون قتال، والغريب في الأمر أن جيش الباي قد تلقى تعليمات تدعوه إلى التزام الحياد التام بين الرعايا التونسيين وجيش الاحتلال والانسحاب كلما تقدم ذلك الجيش في الاتجاهات التي حددتها قيادة الوحدات الفرنسية لدرجة أن الجيش التونسي منع الكثير من رجال المقاومة من أهالي خمير في الهجوم على الجيش الفرنسي الذي احتل برج رمل السوق وفي 30 أفريل 1881 انسحب باي لمحال علي باي أمام الجيوش الفرنسية وبقي يشاهد تقتيل رعاياه دون أن يحرك ساكنا.[2]

وبعد احتلال مدينة الكاف دون قتال عبر السكان عن غضبهم من انحياز الباي إلى الجانب الفرنسي خاصة بعد احتجازهم لرسالة موجهة إلى علي باي من شقيقه الصادق باي يأذن فيها لأخيه بالانسحاب أمام الجيوش الفرنسية والتزام الحياد التام إزائها، وانتشر الخبر في جميع أرجاء البلاد بأن الباي قد باع البلاد للفرنسيين وثبتت

1- البشير بن الحاج، المرجع السابق، ص31.

2- صالح المثلوثي، "موقف الباي تجاه الاحتلال الفرنسي"، ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881، تع حمادي الساحلي، بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية 29-30-31 ماي 1981، البرنامج القومي للبحوث حول تاريخ الحركة الوطنية التونسية، سيدي بوسعيد، تونس، 1981، ص ص273-274.

خيانته، وبالرغم أن هذا الباي احتج على دخول الجيوش الفرنسية لبنزرت ولكنه أمر أيضا بعدم معارضتها بالقوة، فقد أظهر دوما نفوره من أي عمل مسلح[1]، وأرسل عددا كبيرا من البرقيات إلى الباب العالي حيث طلب مساعدة عاجلة وفعالة، ومن جهة أخرى وجه نداء إلى الدول الكبرى[2] التي علق عليها أمالا عريضة في معارضة التدخل الفرنسي.[3]

كما أن الوزير مصطفى بن سماعيل بعد إمضاء المعاهدة بدأت أطماعه تتحرك فتوجه إلى باريس على متن سفينة حربية يعرب لحكومتها عن تأييده ومعلنا لها بأنه سيصدق في خدمتها أزيد مما كان عليه سابقا إلّا أنه لم يحقق أطماعه ولم يلبث بضعة أشهر حتى عُزل من منصبه بأمر من فرنسا[4]، إلّا أن هناك من رجال الدولة من رفض التوقيع على معاهدة باردو ومنهم رئيس المجلس البلدي السيد محمد العربي زروق أحد أعضاء مجلس الشورى الذي أصر على عدم الموافقة على إمضاء الشروط وألحّ على الوالي بذلك وعورض في ذلك وعزل من جميع وظائفه وأصبح تحت الرقابة في بيته، ولما تحقق أنه سيلحقه الأذى احتمى بقنصلية بريطانيا ثم هاجر إلى الأستانة.[5]

وعليه يمكننا الإشارة إلى أنّ المواقف الرسمية قد حسمت أمرها من قضية الحماية فقد كان التواطؤ والخيانة من الوزراء والباي واضحين لا لبس فيهما، وتعود أسباب ذلك إما للأطماع الشخصية في السلطة ولو على حساب البلد وحريته، أو بسبب الضعف في الشخصية الحاكمة وحب التشبث بالسلطة وعدم المجازفة بالمقاومة أو حتى الرفض وكان التحجج بتوقيع معاهدة الحماية بأنها كانت تحت

1- صالح المثلوثي، المرجع السابق، ص275-276.
2- عبد الرحمان تشايجي، المرجع السابق، ص127.
3- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص187.
4- محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ص786.
5- المصدر نفسه، ص785.

التهديد والضغط، لكن هذا الموقف الرسمي ربما اختلف كثيرا عن المواقف الشعبية والتي كان الأغلبية منها رافضا إلّا بعض الاستثناءات.

1-1-2- موقف الشعب التونسي من فرض الحماية:

بدأت مقاومة القبائل بالوسط قبل إبرام معاهدة باردو حيث كانت الدعوة التي وجهها الباي إلى قوات القبائل حوالي 15 أفريل 1881 بمثابة التعبئة العامة الحقيقية ذلك أن قبائل جلاص وماجر والفراشيش وبني يزيد وأولاد غيار ونفّات والهمّامة قد نسيت آنذاك جميع خلافاتها التقليدية، واتحدت ضد العدو المشترك وأخذت تتشاور فيما بينها[1] وقد برز علي بن خليفة[2] قايد نفّات بمظهر الزعيم الحقيقي فاتصل بالأتراك في طرابلس ونصب مقر قيادته العامة في منتصف شهر جوان بالقرب من صفاقس والتحقت برجال قبيلة نفات قوات جلاص، والمثاليث وأوعزيز من قبيلة همامة وقوات الثائرين من بني يزيد.[3]

كما أن خطوط التلغراف وأعمدتها قطعت وأتلفت في كثير من المناطق مثل المهدية وقابس، فكانت هذه العمليات المختلفة خاصة البعيدة عن مراكز العمليات

1- أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تع حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص ص24-25.

2- علي بن خليفة النفّات: ولد سنة 1804 تولى قيادة عرش نفات لمدة 24 سنة بداية من سنة (1857-1881)، وتعتبر عائلة ابن خليفة من أهم العائلات المخزنية، كانت له علاقات متينة بالباي والبلاط، اشتهر بمقاومته لجيوش الاحتلال في سنة 1881، ينظر: عبد المجيد كريم، "علي بن خليفة النفّاتي قبل سنة 1881"، ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881، بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية 29-30-31 ماي 1981، المرجع السابق، ص115 وما بعدها.

3- أحمد القصاب، المرجع السابق، ص25.

العسكرية الفرنسية دليل حول عداء سكان الجنوب للاحتلال الفرنسي حسب تقرير مدير البريد والتلغراف "ريبيشون" (Rubichon) في 17 جوان 1881.[1]

امتدت الاضطرابات من صفاقس إلى القيروان وأصبحت هاتان المدينتان مركز المقاومة ومنذ 28 جوان 1881 قطعت المواصلات التلغرافية مع صفاقس، التي قامت القوات الفرنسية بالتوجه إليها وقصفتها بالمدفعية في 02 جويلية كما أن قابس وجربة وجرجيس أعلنت الانتفاضة.[2]

استعد صالح بن خليفة وهو أخو علي بن خليفة صحبة المقاومين من بني يزيد للدفاع عن قابس بداية من 19 جويلية 1881[3]، وفي هذا الوقت كانت المدن تسقط الواحدة تلوى الأخرى، فدخلت القوات الفرنسية العاصمة في 10 أكتوبر[4]، والقيروان في 26 أكتوبر دون مقاومة[5] وقفصة في 20 نوفمبر[6]، ثم استسلمت قابس بعد القصف من البحر بالمدفعية وإنزال القوات الفرنسية من البحر، ودخولها المدينة في 24 نوفمبر 1881 حيث أن الفارق كان واضحا في القوة والتسليح والعدد بين القوات المحتلة والجموع المقاومة[7]، غير أن المقاومة التي اندلعت بالساحل والتي نشطت في أربعة مراكز كبرى هي جمّال والقلعة الكبرى وبنان وقصور الساف والتي كانت على اتصال بعلي بن خليفة النفاتي قد عطلت تقدم جيش الاحتلال وأزعجت

1- عدنان المنصر، عميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة في تونس، ج1 (1881-1939)، ط2، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، ع2، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2005، ص53.

2- عبد الرحمان تشايجي، المرجع السابق، ص ص156-157.

3- بلقاسم بن محمد بن جراد، قابس عبر التاريخ، مطبعة الخدمات السريعة، قابس، 2001، ص232.

4- عبد الرحمان تشايجي، المرجع نفسه، ص158.

5- عدنان المنصر، عميرة علية الصغير، المرجع نفسه، ص19.

6- حفيظ طبابي، "**الاحتلال الفرنسي لمنطقة قفصة والهمامة من المقاومة إلى الاستسلام (1881-1885)**"، ***روافد***، ع5، 1999-2000، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، منوبة، 2010، ص121.

7- بلقاسم بن محمد بن جراد، المرجع السابق، ص232 وما بعدها.

السلطات الفرنسية، فقررت القضاء عليها انطلاقا من مدينة سوسة التي احتلتها في سبتمبر 1881 مما سهل للجيش الفرنسي التوجه للوسط والجنوب للسيطرة عليه وكان ذلك في القيروان وجنوبها.[1]

في خريف 1881 سيطر الجيش الفرنسي البالغ خمسين ألف جندي على كل القبائل تقريبا خاصة بعد السيطرة على القيروان وقفصة وقابس ليجوب ويحتل باقي الوسط والجنوب ما عدا قبيلة ورغمة الحربية الكبيرة التي أظهرت مقاومتها للهيمنة الفرنسية، كما أن تهدئه البلاد الكاملة لم تتم إلّا في السنوات التي تلت ذلك خصوصا بعد الاحتلال الدائم لمنطقة البلاد الشمالية وللتنظيم العسكري الذي تحقق مرحلة بعد أخرى.[2]

وقد كشفت المقاومة عن الشروخ التي تشق المجتمع التونسي، إذ كانت عناصرها من الفئات الاجتماعية المحرومة والفقيرة، وأكثرها ينتمي إلى البوادي أما النخب الاجتماعية والطبقات الميسورة وبعض أعيان المدن فقد وقفوا موقف اللامبالاة أو الاستسلام بعد تأمينهم على أرواحهم من قبل الفرنسيين لذلك تخاذلت المدن وصمدت الأرياف.[3]

1- كمال جرفال، "**الطرق والزوايا بسوسة وموقفها من انتصاب الحماية الفرنسية بتونس من خلال تقارير ضباط جيش البر الفرنسي**"، ***روافد***، ع2، 1996، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1996، ص44.

2- عبد الرحمان تشايجي، المرجع السابق، ص ص 159-160.

3- نور الدين الدقي، تونس من الإيالة...، ص65.

حتى أن طرق الصوفية والتي كان منتظرا منها استنفار السكان وإعلان التعبئة العامة وتنظيم الجهاد اتضح أن الكثير من مشايخها كانوا متواطئين مع المستعمر مثل الزاوية القادرية بالكاف التي سهلت استيلاء الغزاة للمدينة.[1]

أما اتباع الطريقة الشابية تعاونوا بطريقة مباشرة مع المحتل فقد بذلوا جهودا لاستتباب الأمن بالجريد وجلبوا المناوئين وسلموهم للفرنسيين، ونفس العمل قام به مقدم الطريقة السلامية الذي أرجع العربان الفارين في طرابلس الغرب إلى تونس زمن الاحتلال وكذلك شيخ الزاوية التيجانية فقد استقبل الجيش الفرنسي وأوصى القبائل بملازمة الهدوء والامتثال للنفوذ الفرنسي.[2]

إلّا أنّ بعض الطرق تميزت بمواقفها برفض التعامل أو التواطؤ مع الاستعمار إلّا أنها لم تتمكن من عرقلة قوات الاستعمار ومن ذلك علي بن عيسى شيخ الزاوية الرحمانية بالكاف الذي شجع الأهالي على الوقوف في وجه القوات الفرنسية.[3]

يمكن إرجاع أسباب فشل هذه المقاومات إلى: الوهن الاقتصادي والديمغرافي من تفشي المجاعات والأوبئة والجفاف قبل انتصاب الحماية، وضعف الإمكانيات المادية مقارنة بالإمكانيات الاستعمارية، وكذلك تشتت المقاومة جغرافيا وفساد النظام الممثل في الباي وحاشيته ودور مشايخ الطرق الصوفية في تسهيل عملية الاحتلال، وصغر المجال التونسي مكّن للفرنسيين السيطرة عليه وإضعاف المقاومة.[4]

1- التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، مج2، سلسلة: التاريخ، منشورات كلية الآداب بمنوبة، 1992، ص115.

2- المرجع نفسه، ص ص 118-119.

3- المرجع نفسه، ص ص 120-121.

4- محمد سريج، "**موقف التونسيين من فرض نظام الحماية الفرنسية 1881-1912م**"، ***مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية***، مج9، ع1، جوان 2023، ص670.

وبتراجع المد الرافض للتواجد الفرنسي سعت فرنسا إلى إحكام السيطرة الكاملة على البلاد فتدخل بول كامبون المقيم العام بتونس لتغيير ما جاءت به بنود معاهدة الحماية وحمل الصادق باي على إمضاء معاهدة ثانية بضاحية حلق الوادي فوضت لفرنسا حق التصرف المطلق على تونس، ولم يعمر الصادق باي بعد ذلك طويلا حيث توفي في 28 أكتوبر 1882 ولما استقر الأمر لخلفه علي بن حسين باي عرض عليه المقيم نفس المعاهدة من جديد فأمضاها في 30 أكتوبر 1882[1]، ثم جاءت اتفاقية المرسى الموقعة في 08 جوان 1883 لتعطي صلاحيات إدارية وعدلية ومالية واسعة، واعتبرت مكملة لمعاهدة 12 ماي 1881[2]، وبذلك أصبح المقيم العام هو الحاكم الفعلي لتونس.[3]

1-2- ردود الفعل الخارجية من فرض الحماية في 1881:

تباينت ردود الافعال الخارجية بين مؤيد ورافض للحماية حتى في داخل فرنسا.

1-2-1- الموقف الفرنسي:

حدثت مساجلات طويلة في مجلس النواب الفرنسي من فرض الحماية إلّا أنه حين أصبح الأمر يتعلق بتقرير مصير الإيالة التونسية فقد وجد المجلس نفسه محتارا دون الوصول إلى أية نتيجة، وفي هذه الأثناء استعمل النائب قمبطا كل ما له من نفوذ ليخرج مجلس النواب من الالتباس الذي وقع فيه ويطرح فكرة دعم الحماية، وبهذا وافق أغلبية الأعضاء على لائحته إذ صادق عليها 335 نائبا ولم يعارضها سوى 68 نائبا بينما امتنع 12 منهم.[4]

1- البشير بن الحاج، المرجع السابق، ص43.

2- الحبيب ثامر، هذه تونس، مكتب المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص ص117-118.

3- نور الدين الدقي، المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، سراس للنشر، تونس، 1997، ص17.

4- علي المحجوبي، المرجع السابق، ص66.

احتج المعارضون للحماية أمثال النائب الريديكالي "كاميل بلاتان" (Camille Pelletan) والنائب البونابرتي "ديلافوس" (Delafosse) بأن تطبيق معاهدة باردو يمكن أن يعرض أمن فرنسا وعلاقتها مع القوى الأوروبية للخطر، لأن المعاهدة تخلق عقبات أمام فرنسا لأنها تسمح فعلا بالإبقاء على نظام الامتيازات وعلى اللجنة المالية الدولية.[1]

1-2-2- الموقف العثماني:

بعد استغاثة والي تونس بالباب العالي ونداءاته المتكررة ودخول الجيش الفرنسي للتراب التونسي أرسل الباي بتاريخ 27 أفريل 1881 نداء إلى الدول الموقعة على معاهدة برلين يحتج فيها باسمه واسم السلطان ضد الاحتلال غير أن هذا النداء المؤثر لم يلق أي صدى لدى هذه الدول باستثناء إيطاليا، وللعثور على مخرج للقضية اقترح عاصم باشا (الصدر الأعظم) الاتفاق مع فرنسا أو تحكيم الدول الاوروبية[2]، ولما رفضت فرنسا التفاوض وفشلت كل مساعي الدولة العثمانية لدى القوى الأوروبية قرر الباب العالي إرسال سفينتين إلى المياه التونسية بغرض الضغط على فرنسا للتفاوض إلّا أن وصول الأنباء بتوقيع معاهدة الحماية ألغى إقلاع السفينتين.[3]

بالرغم من احتجاج الباب العالي والمطالبة بحقوقه التاريخية في تونس ففرنسا لم تأبه كثيرا بمعارضته لها بل على العكس راحت تنتقد السلطات العثمانية في ولاية طرابلس مدعية أنها تقدم الدعم للثوار التونسيين الفارين لها، وفي سنة 1888 قبلت

1- علي المحجوبي، المرجع السابق، ص68.

2- عبد الرحمان تشايجي، المرجع السابق، ص ص83-84.

3- المرجع نفسه، ص ص121-123.

مفاوضة فرنسا بشأن الحدود بين تونس وطرابلس وكان هذا اعترافا ضمنيا منها بالحماية الفرنسية على تونس.[1]

1-2-3- الموقف الإيطالي:

ثارت إيطاليا حينما سمعت بالحملة الفرنسية على تونس وانزعجت الوزارة الإيطالية ووجهت الاتهامات للحكومة بقصر النظر وهاجمت الصحافة هذه الحكومة وطالبت بسقوطها، وتزايد شعور الإيطاليين بخديعة فرنسا لهم بعد ما جاءت الأخبار بالتوقيع على المعاهدة وصرح "غاري بالدي" (Garibaldi) بأنّ كورسيكا ونيس ليس لهما أية صلة بفرنسا، وظل الرأي العام متوترا ورفض قبول تعويض في طرابلس وشعرت إيطاليا بالغبن حينما أصبحت فرنسا جارة جنوبية لها وفي موقع يهدد صيقلية، ورفض القنصل الإيطالي معاملة روسطان بصفته مقيما عاما، واستقال السفير الإيطالي في باريس ووصل الأمر إلى وقوع صدام بين العمال الإيطاليين والفرنسيين في مارسيليا وقامت المظاهرات في نابولي وميلانو وميسينا إلّا أنّها في الأخير وجهت أنظارها إلى شرق إفريقيا وطرابلس.[2]

1-2-4- الموقف الألماني:

كانت ألمانيا هي أول دولة اعترفت بسلطة فرنسا في تونس ووقفت معها بشكل جعلها لا تأبه بنقد ومعارضة إيطاليا وإسبانيا[3]، فالسياسة الألمانية بقيادة بسمارك تعمل على عزل فرنسا على الساحة الأوروبية.[4]

1- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ص 201-202.

2- جلال يحي، المدخل إلى تاريخ العالم الغربي الحديث، دار المعارف بمصر، مطبعة المصري، 1965، ص ص307-308.

3- المرجع نفسه، ص309.

4- علي المحجوبي، المرجع السابق، ص75.

1-2-5- الموقف الإسباني:

عارضت إسبانيا الحماية في البداية إلّا أنها أخذت تتجه إلى المغرب الأقصى وشعرت بأن سير فرنسا على هذه السياسة سيجعلها تؤثر على مستقبل هذا الإقليم الذي يهم إسبانيا، وأكّدت أنها لن تعمل هناك قبل أن تحصل على موافقة بريطانيا.[1]

1-2-6- الموقف البريطاني:

كانت بريطانيا هي الخصم الأول في موضوع المستعمرات فقد كانت لها مطامع أبعد من تونس، فكانت تريد أن تسد الطريق على روسيا حتى لا تتسرب إلى الشرق الأوسط وإلى طريق الهند، ولهذا احتلت قبرص رغم معارضة الدولة العثمانية لها وكانت ترغب في احتلال مصر سنة 1882، وتُؤمن جانب فرنسا التي اتضحت مطامعها منذ عهد نابليون، ولذلك وافقت على احتلال فرنسا لتونس.[2]

وبهذا ثبتت فرنسا وجودها في تونس حيث فرضت الحماية كمرحلة أولية ثم انتقلت للسيطرة التامة على مقاليد الحكم في البلاد لتطبق مشروعها بتشكيل بنى إدارية استعمارية جديدة تلغي بها كيان الدولة السابقة، ولم تكن ردود الفعل الداخلية من ثورات لتعرقل مشروعها بسبب الخيانات الداخلية لرجال السلطة والمواقف المؤيدة أو المتخاذلة التي سهلت انتصاب الاحتلال في البلاد أما المواقف الدولية فقد كانت أغلبها متواطئة كما أنها شاركت في تسوية المسألة التونسية في مؤتمرات بأوروبا (برلين 1878) قررت فيها مصير الإيالة في غيابها.

2- ردود الفعل الأولية من فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى 1912 :

كان التواجد الفرنسي الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري حاضرا في المغرب قبل 1912 بسنوات طويلة، خاصة أن الفرنسيين احتلوا وجدة والدار البيضاء قبل

1- جلال يحيى، المرجع السابق، ص309.

2- عبد الكريم غلّاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج 3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص99.

فرض الحماية، وهذا جعل الرأي العام المغربي عموما ينظر إلى هذا الوجود بمنظر التهديد والكراهية للأجنبي الذي اخترق المغرب منذ القرن 19 بفعل امتيازاته والحماية القنصلية، كما أن الدول الأوروبية كانت تراقب التحرك الفرنسي في المغرب، وما إن وُقعت معاهدة الحماية حتى خرجت الأخبار للعلن حيث استدعت ردود فعل مختلفة.

2-1- ردود الفعل الداخلية من فرض الحماية الفرنسية في 1912:

2-1-1- الموقف الرسمي من فرض الحماية:

بعدما أجبر السلطان عبد الحفيظ على توقيع معاهدة الحماية أدرك أنه فقد الشرعية الشعبية وطلب من الفرنسيين بقاء الاتفاق سرّا لبضعة أيام ريثما يستعد للرحيل إلى الرباط حيث ينوي التنازل عن العرش[1]، لكن سرعان ما تسرب الخبر إلى الصحافة الفرنسية وبين أهالي مدينة فاس[2]، التي اشتعلت الثورة بها فقامت قيامة صحف فرنسا على السلطان تطلب إلزامة بالبقاء حتى تسكن الفتنة، لأن تنازله يزيد القلاقل الداخلية حيث اتهموه بأن له يدا مع أهل فاس في الثورة، وبقي السلطان داخل بيته يطالب بالتنازل عن الملك، وقد ضغط عليه الفرنسيون من أجل تهدئة القبائل لكنه رفض وألّح بالسفر إلى الرباط، وبهذا تدخل ليوطي وطلب من قاضي الرباط وفاس وأعيانها وأعلمهم بأن عبد الحفيظ تنازل عن الملك وأمرهم أن يكونوا واسطة بينه وبين العامة لإقناعهم بالقرار وقد أطلع المقري القضاء والعلماء والأعيان على أن التنازل لسبب طبي، وعين مكانه أخوه المولى يوسف فوافق الجميع.[3]

خلال الأيام التي تلت التوقيع على المعاهدة تم رصد التغيرات التي طرأت على حاشية السلطان، فالمسؤولون المخزنيون أصبحوا وعلى نحو ملحوظ أكثر مشاكسة

1- Benzakour, Op-Cit, p93.

2- إدموند بورك، المرجع السابق، ص299.

3- محمد المكي الناصري، إظهار الحقيقة وعلاج الخليقة (من مناهضة الطرقية إلى مقاومة الاحتلال)، دراسة وإعداد إدريس كرم، تخريج وتح محمد برعيش الصفريوي، ط1، منشورات السبيل 12، طوب بريس، الرباط، 2010، ص ص33-34.

في تعاملهم مع الفرنسي، حينما امتنع الصدر الأعظم الطيب المقري فترة عن التعبير عن شعوره بالمرارة أمام العموم، غير أنه لم يخف رأيه الحقيقي حين التقى بالقنصل البريطاني "ماكلويد" (Macleod)، أما السلطان فقد تفادى الإدلاء بتصريح عمومي حول المعاهدة ولم يعطي تعليمات واضحة في هذا الشأن، ولم يتزعم سير الأحداث التي وقعت في فاس[1] ويذكر وايسجربر بأن السلطان عبد الحفيظ قد خصه بلقاء وقد سأله عن الشائعات التي تقول بأنه يؤجج حركة العداء للفرنسيين فكان جوابه: ***"لا يمكن أن يكون لرحيلي أي أثر سيء، فمنذ أن جاء الجنرال موانيي إلى فاس وأهالي القبائل يعرفون أنني على وفاق مع فرنسا، وإذا كانوا ينشرون الشائعات المغرضة فأنا وأنتم عدونا واحد، إنّ أعداءنا هم أولئك الذين يجدون مصلحتهم في إفساد ما بيننا..."*** [2]

بهذا يمكن أن يتضح الموقف الرسمي من هذا التصريح، إلّا أن رجال الجيش المغربي الذين كانوا قد تلقوا تدريبا عسكريا على يد البعثه الفرنسية بقيادة "مانجان" (Mangin) المكلفة بالتكوين والتدريب، وزيادة على هذا الدور كانت مكلفة بجمع كل المعلومات السياسية، والطوبوغرافية والإحصائية وإرسال التقارير إلى فرنسا شهريا[3]، قد رفضوا بعض الإصلاحات التي قدمها الفرنسيون لتطبق على الجيش المخزني واتسمت بالشدة فقد أثار هذا القرار في 17 أفريل 1912 تمردا بين عساكر المخزن المقيمين بفاس مما أدى إلى انتفاض الطبقات الشعبية ضد الفرنسيين.[4]

لم يكن تمرد الجيش المغربي سببه المباشر هو فرض الحماية ولكن الظروف المتوترة التي خلقتها هذه الحماية وتصرفات الجيش الفرنسي جعلت فتيل الثورة

1- إدموند بورك، المرجع السابق، ص300.

2- وايسجربر، المصدر السابق، ص239.

3- عبد الحفيظ حمان، "**البعثة العسكرية الفرنسية دورها في تركيز النفوذ الفرنسي بالمغرب 1877-1912 دراسة من خلال وثائق الحربية الفرنسية**"، ***مجلة دار النيابة***، ع22، السنة السادسة، 1989، ص ص33-34.

4- إدموند بورك، المرجع نفسه، ص301.

يشتعل لأدنى سبب كان، فما بالك بإصلاحات عسكرية مرفوضة تماما في أوساط الجند المخزني.

2-1-2- موقف الشعب المغربي من فرض الحماية:

بمجرد انتشار خبر توقيع المعاهدة في فاس حتى ساد الذعر والغضب بين سكان المدينة واعتبروا المعاهدة بمثابة بيع من قبل السلطان لأراضي المسلمين مما أثار مشاعر العداء للفرنسيين[1]، خاصة وأن سلوك المدربين الفرنسيين المتعجرف لم يقتصر على إهانة المجندين المغاربة الواقعين تحت إمرتهم فحسب، بل تعداه إلى إهانة سكان المدينة برمتهم.[2]

بدأت الهجمات من طرف الطوابير العسكرية المخزنة على المدربين الفرنسيين وأعضاء البعثة العسكرية في 17 أفريل 1912 في قصبة الشراردة وانتشر الثائرون في المدينة بحثا عن الضباط الفرنسيين[3]، وفي حالة الهيجان والفوضى وجد سكان المدينة أنفسهم محشورين في هذه الحركة[4] ولمدة ثلاثة أيام 17-18-19 أفريل استمرت المواجهات، ففي اليوم الأول فقط قتل من الفرنسيين اثني عشر ضابطا وخمسة ضباط صف وعريف وجندي وتسعة مدنيين من بينهم إمرأتان ليرتفع القتلى إلى ثمانين في اليومين التاليين[5]، كما شرعت الجماهير الغاضبة في نهب المحلات والمؤسسات التجارية التي يملكها الأوروبيين، إذ شكلت الشركة المغربية والقرض العقاري الجزائري والبريد البريطاني أهدافا خاصة لدى الثائرين.[6]

1- Benzakour, Op-Cit, p96.

2- إدموند بورك، المرجع السابق، ص303.

3- وايسجربر، المصدر السابق، ص246-247.

4- إدموند بورك، المرجع نفسه، ص305.

5- Hubert Jacques, Les journées Sanglantes de Fez 17-18-19 Avril 1912, 7e Ed, Lib Chapelot, Paris, 1913, p10.

6- إدموند بورك، المرجع نفسه، ص306.

وشملت الهجمات المغاربة الذين اتهموا بالتعاون مع جيوش الاحتلال فقتل منهم ثمانية وستين ضابطا مغربيا كانوا يحملون أعلى الرتب في الجيش الفرنسي، وقد انتشر ما يقرب من ألفي جندي مغربي في صفوف القبائل الثائرة مزودين بأسلحتهم الجيدة، وأصبحوا في كل مجموعة من مجموعات الثوار بمثابة نواة لقوة نظامية مدربة ومسلحة ونجح الثوار في عزل فاس عن بقية المغرب[1]، واندفع الثائرون إلى حي الملاّح (حي اليهود) الذي تعرض للنهب والحرق الجزئي، فقد سلبت المحلات التجارية والبيوت من طرف الثائرين[2]، واستقروا فيه لمنع وصول الإمدادات إلى حي الدوح واتخذوا من سطوح المباني مكانا لتصويب بنادقهم نحو مختلف الفرق العسكرية التي كانت تحاول الهرب من الأزقة السفلية في اتجاه المدينة العتيقة.[3]

عرفت هذه الأيام الصعبة بأيام فاس الدامية، حيث وصف الجنرال موانيي فاس بأنها "***مدينة إجرامية***"[4]، هذا التحامل والنعت غير اللائق للمدينة كان قد أظهره المراسل الحربي الصحفي جاك هوبير في كتابه "أيام فاس الدامية" حيث أهدى كتابه إلى ضحايا فاس الفرنسيين، وسمى فاس بالمدينة الإجرامية كما وصف سكان المغرب عموما وسكان فاس خاصة بكل الأوصاف الجارحة والمزدرية[5].

1- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، 1977، ص ص339-340.

2- Hubert, Op-Cit, p 67.

3- محمد القبلي، تاريخ المغرب ...، ص530.

4- André de peretti, Op-Cit, p128.

5- Hubert, Ibid, p2.

-(ذكر هوبير هذه الأوصاف الجارحة في حق سكان المغرب وفاس في مواطن عديدة من كتابه)، كما حاول الصحفي تبرئة نفسه من الأحداث في فاس في كتابه، لكن عندما تمّ طرح مسألة أحداث فاس للنقاش في مجلس النواب كان هوبير جاك بالفعل متورطا بشكل مباشر لأن سبقه الصحفي كان له دور في إشعال نار الفتنة والبارود، وكان من المفترض أن ينشر أعماله لذكر الحقيقة، ولكن حمّل الجميع المسؤولية ما عدا هو. ينظر: Benzakour, Op-Cit, p108.

إلّا أن الرد الفرنسي كان إجراميا بحق، فقد وصل الجنرال موانيي من مكناس على رأس إمدادات عسكرية للقضاء على الانتفاضة تخوفا من أن تتخذ بعدا وطنيا، وبدأ الجيش الفرنسي بقصف المدينة العتيقة بالمدفعية فدمرها ونشر الذعر عن طريق الإعدام دون محاكمة وتجريد السكان من السلاح وإلزامهم بغرامات حربية ضخمة قدرت بـ 1.500.000 بسيطة حسنية، وسحب كل الامتيازات الأجنبية من أصحابها أما بالنسبة لسكان المدينة المسلمين والثائرين فقد خلف ذلك القمع فيهم أكثر من ألف قتيل، أما اليهود الذين قضوا بسبب القصف بلغ عددهم 51 قتيلا و72 جريحا.[1]

استمرت الانتفاضة حيث أن القبائل المجاورة للمدينة، اقتربت منها بقيادة الثائر الحجامي، وسرعان ما انضم إليه الهيبة بن ماء العينين وانضم الفارون بأسلحتهم وحاصروا فاس بعشرين ألف رجل، ولكن رد الجنرال موانيي على النار بالمدفعية لإبعادهم عن العاصمة، التي كادوا أن يسيطروا عليها إلّا أن التعزيزات العسكرية التي جلبها ليوطي منعت ذلك وهزم الحجامي على بعد كيلومترات من فاس وعلى هذا قرر ليوطي نقل العاصمة إلى الرباط.[2]

انتشرت الثورة إلى القبائل القاطنة جنوب مكناس، وفي الجنوب بسوس ثار الهيبة ورجاله وزحفوا نحو مراكش واستولى عليها في 18 اوت 1912، وبدأوا يستعدون للزحف إلى الشاوية، كما تمكن أحد أتباع الهيبة من احتلال أغادير إلّا أن الهيبة انهزم أمام الجيش الفرنسي في 07 سبتمبر 1912، ودخل الفرنسيون مراكش[3]

1- محمد القبلي، تاريخ المغرب ...، ص ص530-531.

2- Lugan, Op-Cit, pp243-244.

3- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص341.

وبنواحي خنيفرة تكبد الجيش الفرنسي يوم 13 نوفمبر 1914 هزيمة كبيرة في معركة الهري[1]، وتحولت المقاومة في الأطلس الأوسط بقيادة موحا أوحمو إلى حرب عصابات عنيفة.[2]

وعن هذه المعركة قال ليوطي بأن فرنسا لم يسبق لها في تاريخها العسكري أن منيت بهذا التدمير في قواتها.[3]

كما أن للطرق الصوفية نصيبها من مقاومة أو موالاة الحماية الفرنسية مثل الكثير من الزعامات في الطريقة الدرقاوية التي تبنت المقاومة والجهاد ضد الفرنسيين إلّا أن بعض هذه الزعامات مثل الشيخ عبد الرحمن الدرقاوي دعم سلطات الحماية الفرنسية منذ البداية وبشكل واضح مباشرة بعد معاهدة الحماية.[4]

كما أن زعيم التيجانية قد أيد الحماية ودعا إلى دعم فرنسا باعتبار أن الفرنسيين يقدمون المساعدات المادية والمالية لأنصارهم حيث أن "لاندو" (Landau) يفسر تأييد بعض المشايخ للاستعمار بأن هؤلاء انتهازيون ومتعطشون للمال والسلطة وقد نجحوا في إقناع الفقراء والأتباع بأن يحذوا حذوهم.[5]

لقد أضرّ المتعاونون مع الفرنسيين حركات المقاومة مثل كبار القواد أمثال المدني الكلاوي، والتهامي الكلاوي، والطيب الكندافي، وعبد الملك المتوكي، والقايد

1- عبد الله رشد، المغرب والجلادون صفحات من تاريخ الاستبداد، مر حبيبة التيوتي، ط1، المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 2012، ص126.

2- محمد بن لحسن، معركة الهري (13 نوفمبر 1914)، صفحات من الجهاد الوطني، ط1، مطبعة آنغوبرانت، فاس، 2001، ص47.

3- محمد حواس، "**ثورة الأمير عبد المالك الجزائري 1915-1924**"، ***مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع التاريخ***، مج19، ع خاص، فيفري 2024، ص254.

4- قاسم الحادك، جوانب من مواقف الزوايا الدرقاوية من الاحتلال الفرنسي (1881م-1932م)، ط1، ن المندوبية السامية لقدماء وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة النشر، 2014، ص186.

5- Landou, Op-Cit, p115.

العيادي، والقايد أنفلوس وغيرهم فقد دعموا الهيبة ماء العينين بالمال والهدايا وكانوا يبلغون أخباره وتحركاته إلى الجيش الفرنسي، وحينما انهزم جيشه في سيدي بوعثمان هجموا على من بقي معه وقتلوا أنصاره واعتقلوا خليفته عبد السلام البربوشي وبصعوبة تمكن الهيبة من الوصول إلى تارودانت.[1]

وفي منطقة الحماية الإسبانية فقد كانت مقاومة محمد أمزيان متواصلة ضدهم من سنة 1909، فقد حارب الإسبان وألحق بهم هزائم متكررة إلى أن سقط صريعا في 15 ماي 1912 أمام جنود ريفيين متعاونين مع الإسبان.[2]

أما الريسوني الذي كان فيما سبق متعاونا مع الإسبان فقد ساءت علاقاته معهم بعد الحماية بمدة، والتجأ في مارس 1913 إلى قبيلته الأصلية بني عروس في أعالي الجبال وصالح القبائل الطامحة للمقاومة لاسترجاع نفوذه في المنطقة[3]، وفي 03 ماي 1913 أعلن الحرب على إسبانيا في منطقة جبالة واستمرت المقاومة حتى سنة 1921.[4]

2-2- ردود الفعل الخارجية من فرض الحماية الفرنسية في 1912:

من خلال الاتفاقيات السرية التي أبرمتها فرنسا مع الدول الأوروبية في بداية القرن العشرين حول المغرب كانت ردود الفعل متوقعة من هذه الدول حول الحماية الفرنسية على المغرب.

1- عبد الله رشد، المرجع السابق، ص126.

2- جرمان عياش، أصول ...، ص144.

3- المرجع نفسه، ص ص265-266.

4- محمد علي داهش، المغرب في مواجهة إسبانيا...، ص56 وما بعدها.

2-2-1- موقف الرأي العام الفرنسي:

خلال توقيع معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب اتفق الطرفان على إبقائها سرية لبضعة أيام حيث طلب من رينو إبلاغ الحكومة الفرنسية بأسباب ذلك، وعلى الرغم من السرية، قام الصحفي المعتمد لدى القوات الفرنسية في المغرب جاك هوبير بإرسال الأخبار إلى صحيفة "لوماتان" (Le Matin) دون علم رينو، هذا ما أحدث امتعاضا في الأوساط السياسية الفرنسية، ففي الجلسة المنعقدة في 21 جوان 1912 احتج البرلمان الفرنسي على هذا التصرف الطائش والمؤسف، حيث أن الخبر الذي أذيع فجأة في المغرب دون أي ترتيبات واحتياطات يمكن أن تخططها الحكومة، قد أدى إلى تفجير الوضع في فاس مما نجم عنه ما يعرف بأيام فاس الدامية 17-18-19 أبريل 1912، وهذا الغضب فجرته قوات مخزنية تدربت على أيدي الفرنسيين.[1]

كانت أمام فرنسا في شمال إفريقيا تجربتان - تجربة الإدارة المباشرة (الضم) كما تمثلت في الجزائر، وتجربة الإدارة غير المباشرة والحماية كما تمثلت في تونس- وقد خرجت فرنسا من هذه التجارب بأن نظام الحماية هو الأنسب وهذا لعدة أسباب خاصة بالبلدين[2]، إلّا أن فرنسيي الجزائر عملوا من أجل الغزو والدفع بإلحاق المغرب مثل ما حدث في الجزائر، إلّا أن ليوطي كان في موقع قوة في المغرب وفرنسا وتميز بقدرته على التخطيط، ويبدو أنه مرر فكرة الحماية التي كانت تحبها الحكومة الفرنسية.[3]

1- André De peretti, Op-Cit, pp126-127.

2- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص ص329-330.

3- André De peretti, Ibid, p128.

كما أن "جوريس" (Jaurès) البرلماني الإشتراكي عارض الحماية كثيرا، ففي 28 جوان 1912 ألقى خطابا في المجلس قدم فيه الأسباب التي على أساسها سيصوت هو ونواب حزبه ضد المصادقة عليها إذ قال في البداية: ***"أولا، أسالكم بأي حق سنأخذ المغرب؟ أين هي مستنداتنا؟"*** ثم أضاف: ***"قارنوا أيها السادة حالة الأمن العام التي كان يحظى بها في المغرب منذ عدة أجيال، مع حالة انعدام الأمن العامة التي نتجت عن تدخل متسرع متلهف ومتطفل وعنيف"***.[1]

لم يؤيد الشعب الفرنسي سياسة المغامرة، ولا عملية السطو الاستعماري فلقد أغضبته التضحيات البشرية والمالية التي أصبح مطالبا بها وتجسدت معارضته في النقابات والاجتماعات الجماهيرية الواسعة والصحافة حيث كانت النقاشات حادة.[2]

ومع ذلك تمت المصادقة يوم 01 جويلية 1912 على معاهدة الحماية ب 460 صوتا ضد 79، رغم أن غالبية البلاد كانت مناهضة لها.[3]

2-2-2- الموقف الإسباني:

لقد اعترفت معاهدة فاس بمصالح إسبانيا في الشمال ،وبعد مضي شهور على فرض الحماية ،وفي 27 نوفمبر 1912 تم الاعتراف الرسمي بالسيطرة الإسبانية على الشمال المغربي (48 ألف كم^2) وأصبحت تطوان عاصمة الشمال[4]، وقد عين فيها الإسبان خليفة للسلطان المغربي، وتشكل حكومة على غرار الحكومة المركزية يكون كل وزرائها مغاربة باستثناء وزارة الخارجية حيث يقوم بشؤونها المندوب السامي الإسباني في المنطقة. وتبعث إسبانيا بمندوب سام إسباني إلى تطوان لتمثيلها لدى

1- ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر عبد القادر الشاوي – نورالدين سعودي، مر-تق إدريس بن سعيد وعبد الأحد السبتي، سلسلة معرفة الممارسة، ط1، دار الخطابي للطباعة، 1985، ص60.

2- المرجع نفسه، ص59.

3- المرجع نفسه، ص61.

4- محمد علي داهش، المغرب العربي ...، ص ص 40-41.

خليفة السلطان يكون الوسيط بين الحكومة الخليفية والأجانب[1]، وبهذا استغلت إسبانيا توقيع معاهدة الحماية لتوسيع نفوذها وكانت هي المستفيد الثاني بعد فرنسا في المغرب.

2-2-3- الموقف البريطاني:

لم يكن البريطانيون معارضين كثيرا للحماية الفرنسية، لأن البَلَدان كان لهما اتفاق ودي منذ سنة 1904 حول مصير المغرب، كما أن لها أهداف استراتيجية[2] متمثلة في المحافظة على وضع طنجة منطقة دولية محايدة باعتبار وجودها في جبل طارق، حتى أنها في 1911 بعد احتلال فرنسا لمراكش أرسلت بريطانيا مذكرة للحكومة الفرنسية تؤكد فيها على ضرورة الاتفاق على وضع خاص لطنجه وميناءها.[3]

كما أن فرنسا لم تكن مهتمه أو متخوفه من المصالح البريطانية في المغرب حتى وإن سحبت بريطانيا امتيازاتها من هذا البلد، لأنها كفّت عمليا عن إظهار أي نشاط اقتصادي فيه منذ أن فرضت الحماية عليها.[4]

2-2-4- الموقف الإيطالي:

بالرغم من أن فرنسا اعترفت لإيطاليا بأحقيتها في طرابلس الغرب منذ سنة 1902 ظلت إيطاليا تعتبر أن المصنع الملكي للأسلحة بفاس[5] والمعروف بدار السلاح والذي أنشئ في عهد السلطان الحسن على يد الإيطاليين وقد اشتمل على ثلاثة معامل: الأول لصنع البنادق والثاني لصناعة الذخيرة (القرطاس) والثالث معمل ضرب السكة المغربية والذي وظف طلبة البعثة المتخرجة من مدارس فرنسا وبلجيكا

1- محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا ...، ص25.
2- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص222.
3- المرجع نفسه، ص275.
4- المرجع نفسه، ص278.
5- بهيجة سيمو، العلاقات ...، ص690.

وبإشراف إيطالي[1] كأكبر معلمة موجودة في المغرب وهو يعتبر أيضا أكبر المصالح الاقتصادية الإيطالية وللاستفادة ماديا طلبت إيطاليا من فرنسا في حالة رغبتها في تصفية المصنع تعويضها عن المؤخَرات من الأداء وعلى العمل بالمصنع إلى سنة 1920[2]

وبهذا استغلت إيطاليا الحماية مقابل سياستها الإمبريالية في ليبيا وانخرطت فعليا في الاستعمار الإفريقي.[3]

2-2-5- الموقف الألماني:

انتهت المنافسة الألمانية الفرنسية على المغرب قبل أشهر قليلة فقط من فرض الحماية وكان ذلك بتوقيع اتفاقية 04 نوفمبر 1911، بعدما كانت ألمانيا أكبر معارضي فرنسا على المغرب[4]، فقط أرسلت سفينتها الحربية إلى أكادير كرد فعل على احتلال فرنسا لفاس سنة 1911[5]، كما دعمت الثائرين على فرنسا مثل أحمد الهيبة الذي تلقى دعما سريا، رغبة منها في إثارة سوس ضد الفرنسيين.[6]

إلا أن اتفاق 04 نوفمبر 1911 ضمن المصالح الألمانية الاقتصادية بالمغرب، وعوضها مساحة شاسعة في الكونغو، في مقابل تعهد ألمانيا بعدم عرقلة الإحتلال الفرنسي فصادقت على توطيد الحماية الفرنسية على المغرب.[7]

1- محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، ط1، منشورات وزارة الأوقاف الشؤون الاسلامية والثقافية، مطبعة الأمنية، الرباط، 1973، ص ص71-72.

2- بهيجة سيمو، العلاقات ...، ص691.

3- المرجع نفسه، ص697.

4- جرمان عياش، أصول ...، ص55.

5- لوتسكي، المرجع السابق، ص330.

6- محمد أبيهي، الأطماع الاستعمارية ....، ص202.

7- لوتسكي، المرجع نفسه، ص331.

وهكذا كان الاتفاق مع ألمانيا بالنسبة لفرنسا بمثابة تخطيها أكبر عقبة تعترضها لإعلان الحماية[1]، إلّا أن الموقف الألماني تغير بعد الحماية بسبب توتر العلاقات الدولية في أوروبا نتيجة الصراع الشديد على المستعمرات، فقد نددت الأوساط الاستعمارية الألمانية بالحماية وصارت النخب الألمانية تعمل في اتجاه دعم الحرب ضد فرنسا[2]، ولم تلبث الحرب العالمية أن قامت فألغت فرنسا القيود التي تعهدت بها لألمانيا.[3]

2-2-6- الموقف العثماني:

كان العثمانيون يراقبون ما يحدث في المغرب منذ أن كان الصراع قائما بين السلطان عبد الحفيظ وأخيه. وبعد الإعتراف بالمولى عبد الحفيظ دوليا استدعى بعثة عسكرية عثمانية منذ نوفمبر 1909 لتدريب الجيش المغربي[4]، فاحتجت فرنسا على ذلك مما دفع السلطان بالتخلي عن البعثة التركية، إلّا أن الكثير من أعضائها بقوا في المغرب ينشطون في إطار حركة الجامعة الإسلامية التي تسعى إلى دعم الثورات في بلدان المغرب العربي ضد الاستعمار الأوروبي، ومن هؤلاء الضباط عارف طاهر الذي كان عضوا في جمعية إسلامية سرية تسمى الاتحاد المغاربي، ومنذ إعلان الحماية الفرنسية على المغرب وتنازل السلطان عبد الحفيظ في 1912 حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ظل عارف طاهر على اتصال بالأوساط التركية وكذلك مع ألمانيا، حيث سعى هؤلاء إلى تحقيق مشروع أثارة المغرب كله ضد الاحتلال الفرنسي.

1- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص329.

2- محمد أبيهي، الأطماع الاستعمارية ...، ص198.

3- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص249.

4- علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات ...، ص153.

وبالرغم من موقف الأتراك الداعم للسياسة الألمانية في المغرب إلّا أنهم كانوا يعملون على تجنب كل ما من شأنه أن يثير غضب الجانب الفرنسي وحليفه البريطاني.[1]

في ختام هذا الفصل يمكن استخلاص مايلي:

لقد واجه المغرب القوى الاستعمارية الأوروبية منفردا خاصة القوى الاستعمارية الفرنسية، والتي لم تدخر جهدا اقتصاديا أو دبلوماسيا أو سياسيا أو عسكريا أو ماليا في فرض حمايتها على المغرب، الذي أجبر سلطانه بحكم الأمر الواقع على التعامل مع الفرنسيين وتوقيع معاهدة الحماية تحت التهديد.

لم يرقَ رد الفعل الرسمي على الحماية إلى ذلك المستوى الذي يعرقل السيطرة الفرنسية بل سقط في بداية الجولات الأولى من مراحل الحماية، إلّا أن رد الفعل الشعبي خاصة المعارض منه قد كلف سلطات الحماية الكثير من الوقت والمال والخسائر البشرية بإعلانه ثورات شملت كامل المغرب، لكنها لم تكن موحدة ومنظمة بل كانت كلها عفوية واستمرت حتى بعد الحرب العالمية الأولى.

والملاحظ في ردود الأفعال الدولية أنّها قد قضيت ودبرت قبل فرض الحماية بسنوات فما تبقى منها إلّا الاعتراف بالحماية، وإقرار حجم التآمر الأوروبي الكبير بداية من الاتفاقيات السرية حتى مؤتمر الجزيرة الذي كان القاعدة الصلبة لفرض فرنسا حمايتها مستقبلا أما الدول المعارضة لم تكن بتلك القوة والحماس لإيقاف السيطرة على المغرب خاصة وأنها قد حصلت على تعويضات استعمارية عوضا عن المغرب.

1- علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات ...، ص ص154-156.

ويمكننا الإشارة إلى أن الدول المعارضة أو المؤيدة للحماية كانت تعارض خوفا على مصالحها وامتيازاتها الاقتصادية والمالية، أو تؤيد الحماية رغبة في المحافظة على علاقات جيدة مع فرنسا للإبقاء على امتيازاتها الاقتصادية وتطويرها مستقبلا، فكان انعكاس الامتيازات الاقتصادية واضحا في استدعاء تلك المواقف الأوروبية من فرض الحماية الفرنسية على المغرب.

الـخــاتـمــة

لقد اختلفت الظروف السياسية والاقتصادية في تونس و المغرب الأقصى أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م مما جعل الظروف المتوسطية والسياسية الفرنسية تؤثر عليهما بطرق مختلفة، فقد شهدت الأوضاع الداخلية لتونس في هذه المرحلة استقرارا سياسيا وأمنيا جعل فرنسا توظفه لاستغلال بعض المشاريع الاقتصادية، كما أن السلطة في الإيالة التونسية سعت للاستقلالية عن الباب العالي وهو ما كانت تسعى إليه فرنسا، مما جعل المسؤولين في البلدين يتقاربون سياسيا فانعكس ذلك على الميدان الاقتصادي فحصل الفرنسيون على كثير من الامتيازات كانت مهيئة للتطور خلال القرن 19م، بينما حدث العكس في المغرب الأقصى فتدهور الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية في هذه الفترة من صراع على السلطة في الأسرة الحاكمة والتمردات والثورات، جعل السلطان الذي تولى الحكم يدخل المغرب في مرحلة انعزالية وانغلاق على الخارج، وتراجعت المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأوروبية في هذا العهد، وما زاد هذا الانغلاق الأزمات الاجتماعية من طاعون وجفاف وتأخر البنى الاقتصادية العتيقة والمتخوفة من عدم قدرتها على مسايرة المدنية الصناعية الأوروبية وخاصة فرنسا.

تغيرت هذه العلاقات بين البلدين وفرنسا مع بداية القرن 19 فالحاكم القوي في تونس حمودة باشا والذي كان يسعى لتحقيق الاستقلالية والحفاظ على مصالح بلاده قد توفي وخلفه آخرون لم يكونوا بنفس النّدية مع الخارج، كما أن السلطان سليمان في المغرب الأقصى الذي عزل المغرب عن الخارج قد توفي وخلفه سلاطين تأثروا كثيرا بتغير موازين القوى بين الضفتين، ومن هنا بدأ الباب يفتح بصورة متسارعة أمام رأس المال الفرنسي وامتيازاته في البلدين.

إن الصدمة الكبرى التي تلقاها العالم الإسلامي والبلدان المغاربية وهي الاحتلال الفرنسي للجزائر قد كانت مرحلة مفصلية في تاريخ هذه البلدان، فقد فتح سقوط الجزائر سنة 1830 الباب على مصراعيه للأطماع الاستعمارية الأوروبية وخاصة

الفرنسية التي أزاحت القوة المغاربية الأكبر، وسعت جاهدة على استكمال مشروعها الاستعماري في المنطقة دون تكرار أخطائها وخسائرها التي واجهتها في الجزائر.

حاول الاستعمار الفرنسي التوغل في تونس والمغرب الأقصى بطرق مغايرة تماما عن الاحتلال العسكري الذي وقع في الجزائر، فاستخدام الطرق الاقتصادية كان أسرع وأقل تكلفة من ذلك، وبهذا بدأ الإختراق الاقتصادي والمالي للبلدين يتقوى بعد 1830 بصورة متسارعة، مستغلة فرنسا موقعها في الجزائر.

كانت الامتيازات التاريخية مع الدولة العثمانية 1535 مرجعا لفرنسا لتثبيت جاليتها في تونس والحصول على امتيازات اقتصادية هامة، وهذا ما حدث مع المغرب الذي كان جزءا من العالم الإسلامي في أقصى الغرب، فتأثر بما حدث في الشرق وبدأ في منح الامتيازات للأجانب، كما أن تأثير الظرفية المتوسطية من صعود أوروبي وتراجع إسلامي جعل فرنسا تحصل على امتيازات هامة خاصة وأن المغرب انهزم عسكريا سنة 1844 أمام فرنسا مما جعلها تملي شروطها، وأنذر هذا ببداية سقوط المغرب، وأصبح السقوط مسألة وقت بالنسبة للبلدين.

دخلت تونس تحت المظلة الاقتصادية الفرنسية بسبب الوهن الذي ضرب البلاد وما زاد من الأطماع الاستعمارية الفرنسية فيها، هو عقد اتفاقيات غير متكافئة ومنح امتيازات اقتصادية في ظروف كانت خزينة الدولة تعاني العجز، كما استغلت فرنسا محاولات الإصلاح والتحديث فيها أواسط القرن 19، بإدخال شركاتها ومنح القروض المالية لها بشروط تعجيزية، فتوغل أصحاب رؤوس الأموال والشركات والقناصل الفرنسيين في دواليب الاقتصاد وحتى التأثير على السلطة الحاكمة.

إن الهزائم العسكرية المغربية أمام الفرنسيين والإسبان، وعقد اتفاقيات غير متكافئة كاتفاقية بيكلار 1863، والتي ورطت المغرب في فتحه مجاله الجغرافي والاقتصادي أمام الامتيازات الفرنسية، وكذلك الحماية القنصلية التي ضربت سيادة

الدولة ومكانة السلطان أمام الرعية والخارج؛ قد سهلت توغل رأس المال الفرنسي إلى دواخل البلاد، كما أن الإصلاحات التي تبناها المغرب بضغط من الخارج جعل فرنسا توسع امتيازاتها الاقتصادية والمالية محاولة ربطها بالجزائر المجاورة لها.

لقد وقع البَلَدان في أزمة مالية خانقة استدعت طلب القروض من فرنسا ودول أوربية، ولدفع هذه الديون طلبت قروضا أخرى حتى أفلست الخزينة في البلدين مما جعل الدول المانحة للقروض تسيطر على مداخيل البلدين وتسيرها، فأنشئت في تونس"اللجنة المالية"، وأنشئت في المغرب "لجنة مراقبة الدين". لمراقبة المالية وتسيرها، وقد كان لفرنسا الأفضلية في تسيير اللجنتين، حيث كانت انعكاسات هذه الديون خطيرة على البلدين؛ فقد أرسى ذلك قاعدة للتواجد المالي والتجاري والصناعي فيهما خلال القرن 19م.

ساهمت عوامل أخرى في التوغل والتسرب الفرنسي ومن أبرزها: ضعف الحكام وتراجع الأداء السياسي، وتخلف البُنى الاقتصادية ومعاناة القاعدة الاجتماعية وغياب تصورات اقتصادية وأمنية لدى النخب الحاكمة، وفشل الإصلاحات وفساد رجال السلطة، وعدم الإستقرار السياسي، وكذلك تأثيرات الثورات الشعبية في استنزاف القوة المالية والعسكرية للبلدين مثل ثورة بن غذاهم في تونس، وثورة بوحمارة في المغرب، كما كان للصعود الصناعي والتجاري الفرنسي وتدخل القناصل الفرنسيين في السياسة الداخلية دور في اختراقهما والتأثير على قراراتهما لصالح النفوذ الفرنسي على حساب الدول الأوروبية.

هذه الدول الأوروبية كانت المنافس القوي لفرنسا خاصة بريطانيا وإيطاليا في تونس حيث كان أصحاب رؤوس الأموال والشركات والبنوك الأوروبيين يسعون بكل الوسائل للحصول على امتيازات في تونس، إلا أن الرأسمالية الفرنسية المدعومة سياسيا من السلطة الفرنسية كانت أقوى وأفضل موقعا من غيرها لعدة اعتبارات

منها التواجد الفرنسي في الجزائر، ونزعتها الاستعمارية في التوسع على شمال إفريقيا كما أن الدول الأوروبية المنافسة لم تكن لها أطماع توسعية على تونس، ما عدا إيطاليا التي سعت بكل قوتها للسيطرة على تونس. إلا أن ضعفها الاقتصادي وتأخرها في وحدتها السياسية، وعدم دعم الأوروبيين لها رجح كفة فرنسا، خاصة وأن بريطانيا لم تكن تؤيد سيطرة إيطاليا على المعبر البحري شمالا في صقلية وجنوبا في تونس، وألمانيا التي دعمت فرنسا لصرف أنظارها ومطالبها في أوروبا.

أما التنافس الأوروبي مع فرنسا على المغرب كان أقوى وأعنف وأطول مما حدث في تونس، وهذا ما جعل المغرب يخرج من القرن 19م دون الوقوع تحت السيطرة الاستعمارية. إلا أنه وبداية من القرن 20م كانت قوة التنافس أكثر حدة، فبريطانيا بحكم موقعها في جبل طارق سعت لعدم سقوط المغرب تحت السيطرة الفرنسية وكانت امتيازاتها القوية عائقا أمام فرنسا. أما الإسبان المتواجدون في شمال المغرب وبالرغم من عدم قدرتهم على المنافسة الاقتصادية، كانوا كل مرة يستخدمون القوة العسكرية للحصول على مكاسب اقتصادية وجغرافية، أما ألمانيا فكانت أكبر تهديد للوجود الفرنسي في المغرب فحاولت استخدام قوتها ونفوذها في أوروبا لعرقلة المصالح الفرنسية في المنطقة.

إن حجم الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في البلدين جعل الأوضاع تتوجه نحو التأزم فقد كانت لها انعكاسات خطيرة على الأوضاع الداخلية لهما بصورة مباشرة أوغير مباشرة، فقد استدعت تلك الامتيازات والمعاهدات غير المتكافئة والتي كانت كلها في صالح الفرنسيين ردودَ أفعال ونتائج على الوضع الاجتماعي والسياسي والأمني والاقتصادي، لدرجة أنها أفقدت البلدين سيادتهما واستقلالهما.

فالمشاريع الفرنسية لم تلق ذلك الترحاب في أوساط المجتمع فقد كان التونسيون والمغاربة ينظرون إليها بكثير من الحذر والريبة وحتى الرفض، خاصة وأن

هذه المشاريع والقروض كلفت خسائر كبيرة لمالية الدولتين فكانت السلطتان تسعيان إلى تعويض تلك الخسائر بزيادة فرض الضرائب على الرعية، فاستدعى ذلك قيام حركات اجتماعية شعبية ضد السلطة بثورات شعبية مثل ثورة بن غذاهم في تونس والثورات المتكررة في المغرب منها ثورة بوحمارة وثورة الريسوني...، مما هدد الأمن فانعكس ذلك سلبا على الدولة التي صرفت أموالا وجهدا ووقتا طويلا للقضاء على هذه الثورات، وسببت عجزا للخزينة، وقد ثقلت الضرائب على الرعية مما دفع أصحاب الأرض يتراجعون عن كل عمل منتج من شأنه أن يزيد مداخيل الدولة.

جعلت الامتيازات التجارية الفرنسية السلع الفرنسية تغزو أسواق البلدين مما أثر على السلع المحلية وعلى فوائدها وجعل الكثير من الصناع الحرفيين يتخلون عن إنتاج ما كانوا يقدمونه سابقا للأسواق فأصاب الفلاح والحرفي والصانع المحلي الخسائر الكبيرة ومنها تضرر الاقتصاد وكسدت التجارة وتراجع حجم الضرائب.

للحفاظ على امتيازاتها ضغطت فرنسا على الحكام لاستصدار قوانين تخدم الفرنسيين في البلدين وتحميهم وتحمي الرعايا المتعاملين معهم فأصدرت تونس عهد الأمان والدستور الذي جاءت الكثير من فصوله تحث على حماية الأجانب، كما استصدر الفرنسيون في المغرب القوانين ومنها الحماية القنصلية للأجانب والرعايا المغاربة المتعاملين معهم والذين تم إعفائهم من الضرائب، وبهذا خسرت خزينة الدولة موردا هاما من الأموال، وضُربت سيادة الدولة بطريقة يصعب الفكاك منها، كما أن المشاريع الكبرى في البلدين كالمناجم والسكك الحديدية والموانئ والتلغراف والمصانع كلفت خسائر كبيرة في الأموال، وسخرت لخدمة المصالح الفرنسية فالسكك الحديدية والتلغراف ربطت البلدين بفرنسا في مستعمرتها بالجزائر، وفتحت الموانئ المغربية والتونسية أمام التجارة الخارجية لدرجة أن الدولتين فقدتا السيطرة على المداخيل الجمركية بسبب الديون التي على عاتقها، حيث أخذت فرنسا مهمة مراقبة الجمارك واللجان المالية.

اتخذت فرنسا هذه الامتيازات ذريعة لحماية مصالحها خاصة وأن الجالية الفرنسية تملكت العقارات الواسعة في البلدين وهذا أخطر ما جلبته هذه الامتيازات حيث أصبح للفرنسيين أملاك غير منقولة، مما يبرر بقائهم والتحجج لدى الحكومتين بحماية مصالحهم داخل البلدين.

ضغطت فرنسا على حكام البلدين بإجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية وعسكرية، كلها تحتاج إلى أموال وخبرة ولا يمكن أن تتم إلا بتكليف شركاتها وخبرائها للقيام بكل هذه الاصلاحات، والتي لم تصلح شيئا بل كلفت البلدين خسائر مالية كبيرة أدخلتهما في أزمة لم يخرجا منها حتى فرضت عليهما الحماية.

كما أن التنافس المحموم على الامتيازات جعل الأوروبيين وللحفاظ على مصالحهم يعقدون مؤتمرات واتفاقيات دولية وتسويات وترضيات كانت في الواقع مؤامرات على البلدين وكان لفرنسا النصيب الأكبر فيها، حيث كانت أغلب البنود التي تحدثت عنها تلك المؤتمرات هي الحصول على امتيازات اقتصادية في البلدين فطرحت القضية التونسية في مؤتمر برلين 1878، والذي تحصلت فيه فرنسا على الموافقة الأوروبية لفرض الحماية على تونس، كما أن فرنسا عالجت المسألة المغربية في مؤتمرات اتضح فيها أفضليتها على باقي منافسيها، وخاصة أنه تم تسوية ما عرف بالحماية القنصلية والامتيازات الاقتصادية في مؤتمري طنجة ومدريد أواخر القرن19م، وأبرمت فرنسا اتفاقيات سرية تحسم مصير المغرب، فاتفقت مع الأوروبيون على دعم نفوذها في المغرب وقد كان أخطر مؤتمر فوض لفرنسا السيطرة على البلد ألا وهو مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906، والذي عالج المصالح الأوروبية والامتيازات الاقتصادية في المغرب وكيفية تسييرها، وبهذا فقد المغرب سيادته في انتظار توقيع الحماية.

وبهذا كانت نهاية السيادة للبلدين، فتعرضت تونس في 1881 لهجوم عسكري ومن جرائه فرضت الحماية الفرنسية، وألحق بها المغرب الذي فرضت عليه الحماية في 1912، وكل هذا بحجة حماية المصالح والامتيازات، حيث استدعى هذا ردود فعل تباينت بين مؤيد ومعارض إلا أنها لا تعدو أن تكون مواقف سياسية لا تغير من الأمر شيئا، أما ردود الفعل الشعبية التي كانت عنيفة في محاولة منها طرد المستعمر أوحتى تبرئة الذمة بأنها قدمت ما عليها للدفاع عن بلدها.

وبهذا فإن مجال البحث مازال خصبا ومفتوحا للباحثين ، علما وأنّ المصادر والأرشيفات في البلدان المعنية كثيرة جدا خاصة فرنسا باعتبارها الممتلك الأكبر من الوثائق والأرشيفات الاقتصادية والإدارية والدبلوماسية ... الهامّة، والتي تخدم الموضوع لاستخلاص نتائج تاريخية قد تستخدم في دراسات سياسية واستشرافية وأخذ العبرة والحذر من هكذا معاهدات وامتيازات يمكن أن تكون سلبية على سيادة أي بلد حتى وإن لم تكن بنفس الطرق ولا تستخدم نفس الوسائل لكنها ستؤدي حتما إلى نفس النتائج إن توفرت لها نفس الظروف. وهذا بالفعل ما تتعرض إليه الكثير من البلدان التي تستقطب استثمارات اقتصادية من الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات.

هذا ما جعل الجزائر كنموذج يسعى لعدم الوقوع في هذه الأخطاء التي قد تكلف الدولة سيادتها، فسعت إلى وضع قوانين استثمارية لحماية الاقتصاد و موارد الدولة باعتماد القاعدة الاستثمارية 51 بالمائة للدولة الجزائرية في مقابل 49 بالمائة للشريك الأجنبي. والقاعدة الاقتصادية مع المستثمر الأجنبي (رابح رابح) دون الإضرار بمصالح أي طرف، كما تسعى الجزائر إلى تعزيز موقعها الإقتصادي والمالي وعدم اللجوء إلى الإستدانة من دول أخرى أو من المؤسسات المالية الدولية والتي يعرف الجميع خطرها على اقتصاديات وسيادة البلدان التي تقع تحت طائلة ديونها.

المـــلاحـق

الملحق رقم:01

بعض بنود الاتفاقية التونسية الفرنسية سنة 1828 تمنح المهندس بينوا امتياز استغلال منجم الرصاص بحمام الأنف.

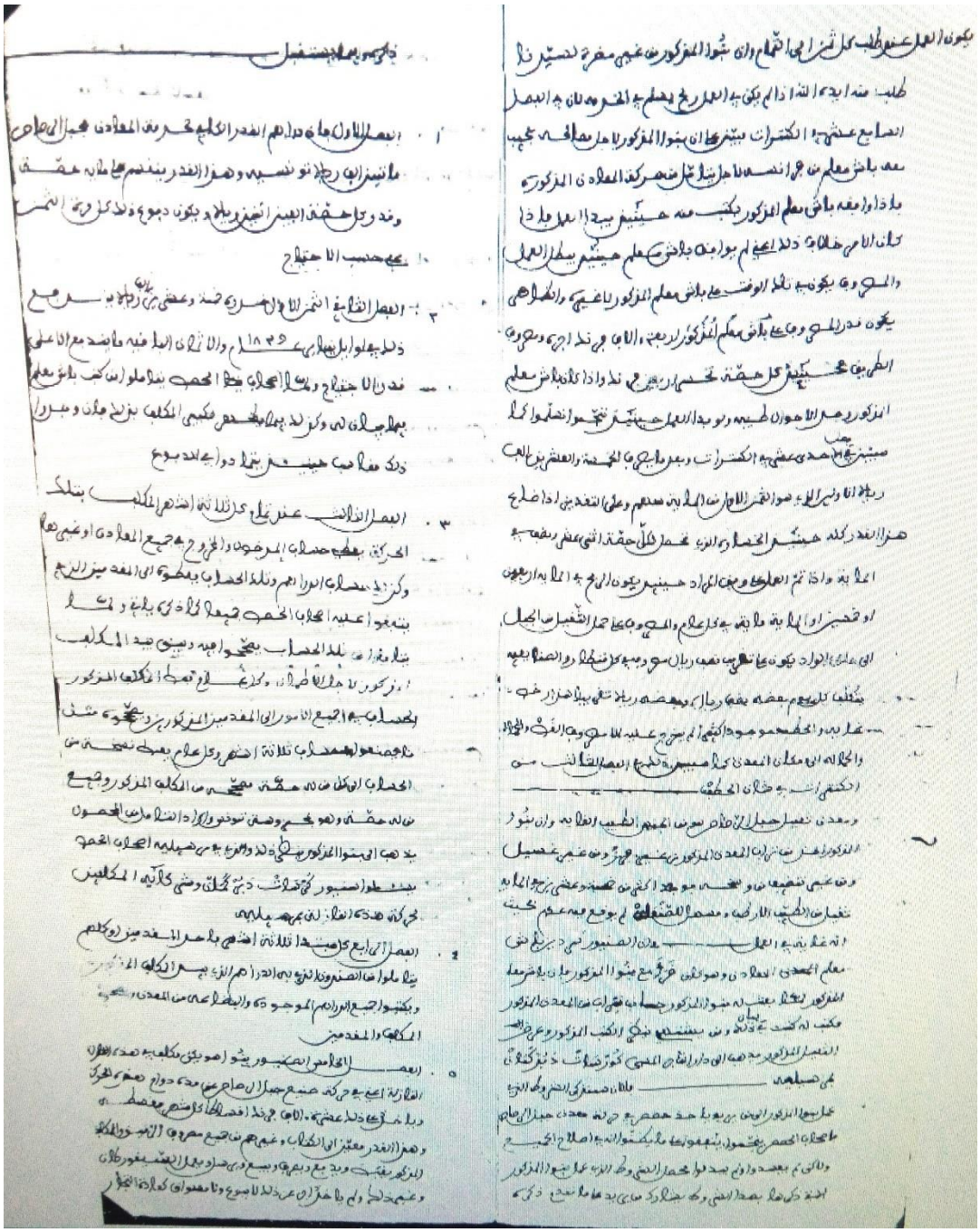

المصدر: أ.و.ت ، السلسلة التاريخية ، الصندوق 239، الملف 575.

الملحق رقم : 02

مراسلة القنصل الفرنسي دي بوفال تبين كيفية إنجاز خط تلغراف يربط تونس بأوربا والجزائر حسب الاتفاق التلغرافي سنة 1861

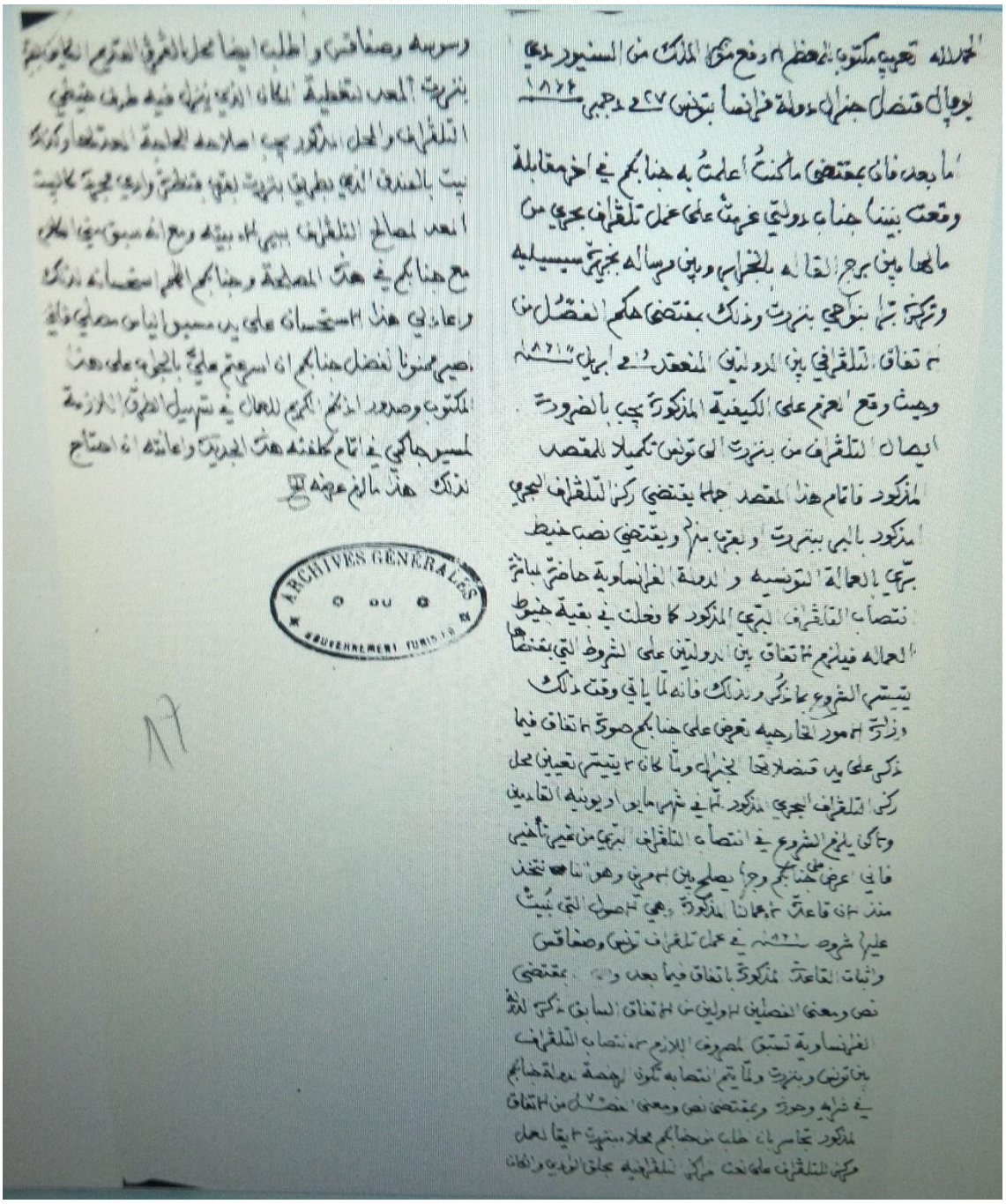

المصدر: أ.و.ت ، السلسلة التاريخية ، الصندوق 235، الملف 485، و 17.

الملحق رقم :03

رسالة قنصل فرنسا إلى مصطفى الوزير الأكبر يعلمه بقرب انتهاء الأشغال في التلغراف.

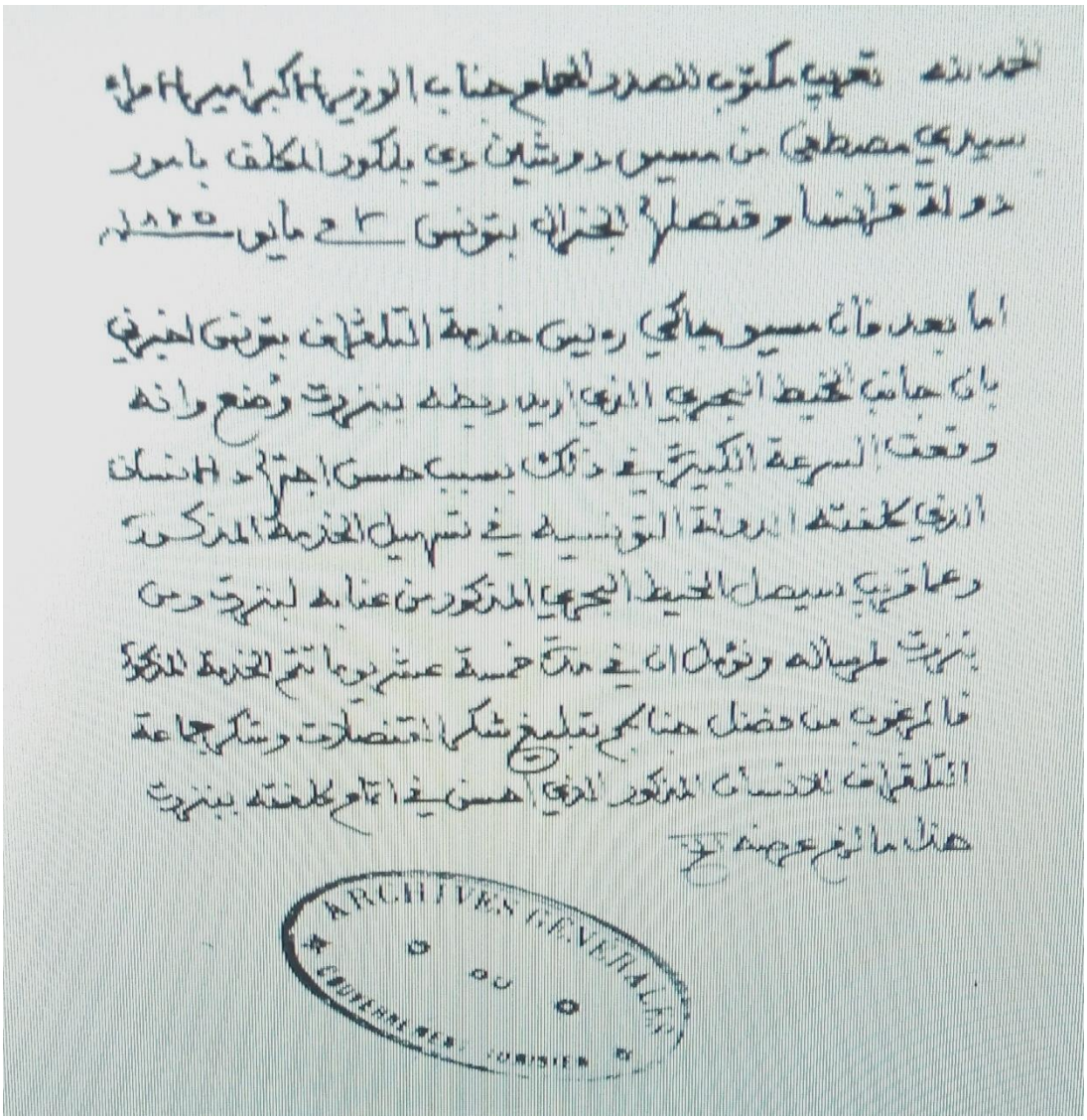

المصدر: أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق 235، الملف 485، و 13.

الملحق رقم : 04

نسخة من اتفاقية تونسية فرنسية سنة 1864 تمنح فرنسا امتياز صناعة فرقاطة بخارية لتونس.

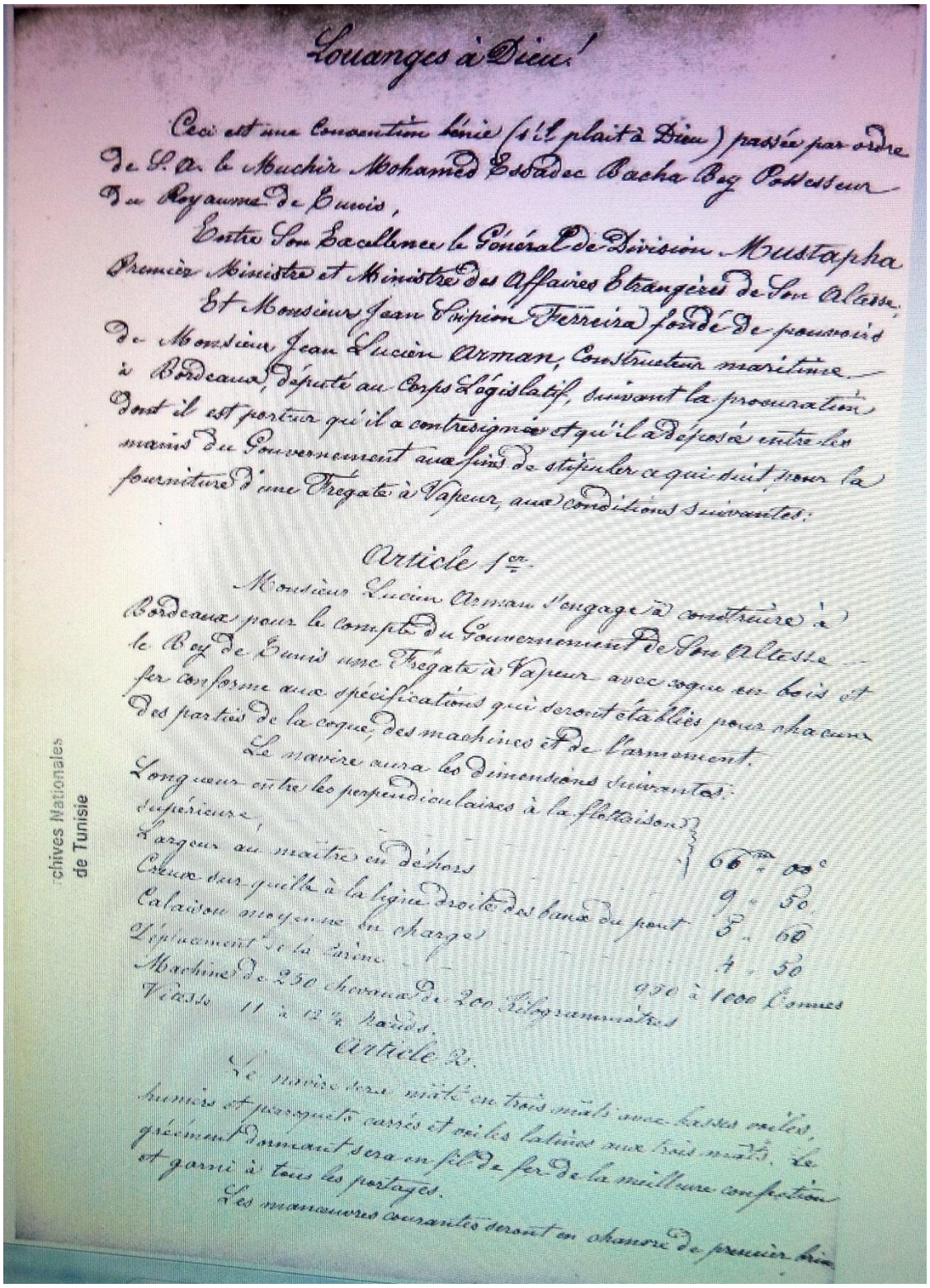

Louanges à Dieu!

Ceci est une Convention bénie (s'il plaît à Dieu) passée par ordre de S.A. le Muchir Mohamed Essadec Bacha Bey Possesseur du Royaume de Tunis,

Entre Son Excellence le Général de Division Mustapha Premier Ministre et Ministre des Affaires Etrangères de Son Altesse,

Et Monsieur Jean Crispin Ferreira fondé de pouvoirs de Monsieur Jean Lucien Arman, Constructeur maritime à Bordeaux, Député au Corps Législatif, suivant la procuration dont il est porteur qu'il a contresignée et qu'il a déposée entre les mains du Gouvernement aux fins de stipuler ce qui suit pour la fourniture d'une Frégate à Vapeur, aux conditions suivantes.

Article 1er.

Monsieur Lucien Arman s'engage à construire à Bordeaux pour le compte du Gouvernement de Son Altesse le Bey de Tunis une Frégate à Vapeur avec coque en bois et fer conforme aux spécifications qui seront établies pour chacune des parties de la coque, des machines et de l'armement.

Le navire aura les dimensions suivantes:

Longueur entre les perpendiculaires à la flottaison supérieure 66m 00c

Largeur au maître en dehors 9 m 50

Creux sous quille à la ligne droite des bans du pont 5 m 60

Calaison moyenne en charge 4 m 50

Déplacement sur la dite 970 à 1000 Tonnes

Machine de 250 chevaux de 200 kilogrammètres

Vitesse 11 à 12 nœuds.

Article 2.

Le navire sera muté en trois mâts avec hunes mâts, hunier et perroquets carrés et voiles latines aux trois mâts. Le grément dormant sera en fil de fer de la meilleure confection et garni à tous les poulies.

Ses manœuvres courantes seront en chanvre de premier lin

Archives Nationales de Tunisie

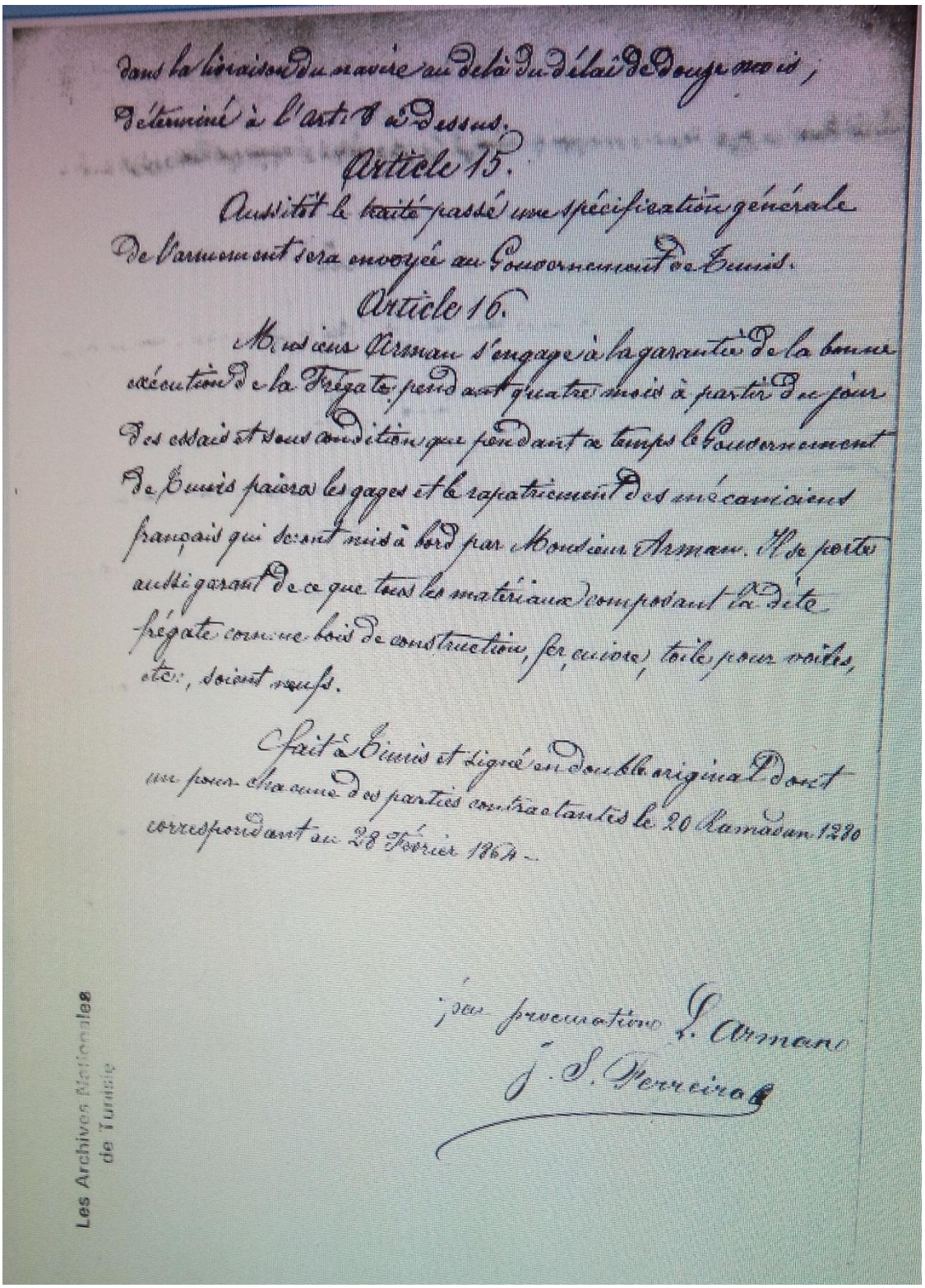

dans la livraison du navire au delà du délai de douze mois,
déterminé à l'article 2 dessus.

Article 15.

Aussitôt le traité passé une spécification générale
de l'armement sera envoyée au Gouvernement de Tunis.

Article 16.

Monsieur Arman s'engage à la garantie de la bonne
exécution de la Frégate pendant quatre mois à partir de ce jour
des essais et sous conditions que pendant ce temps le Gouvernement
de Tunis paiera les gages et le rapatriement des mécaniciens
français qui seront mis à bord par Monsieur Arman. Il se porte
aussi garant de ce que tous les matériaux composant la dite
frégate comme bois de construction, fer, cuivre, toile pour voiles,
etc., soient neufs.

Fait à Tunis et signé en double original dont
une pour chacune des parties contractantes le 20 Ramadan 1280
correspondant au 28 Février 1864.

Par procuration J. Arman
J. S. Ferreira

Les Archives Nationales de Tunisie

المصدر: أ.و.ت ، السلسلة التاريخية ، الصندوق 187، الملف 1080.

الملحق رقم : 05

اعتراض قنصل بريطانيا وود في تونس على تضرر مصالح الرعايا الإنجليز بعد توقيع برتوكول 1871 بين تونس و فرنسا.

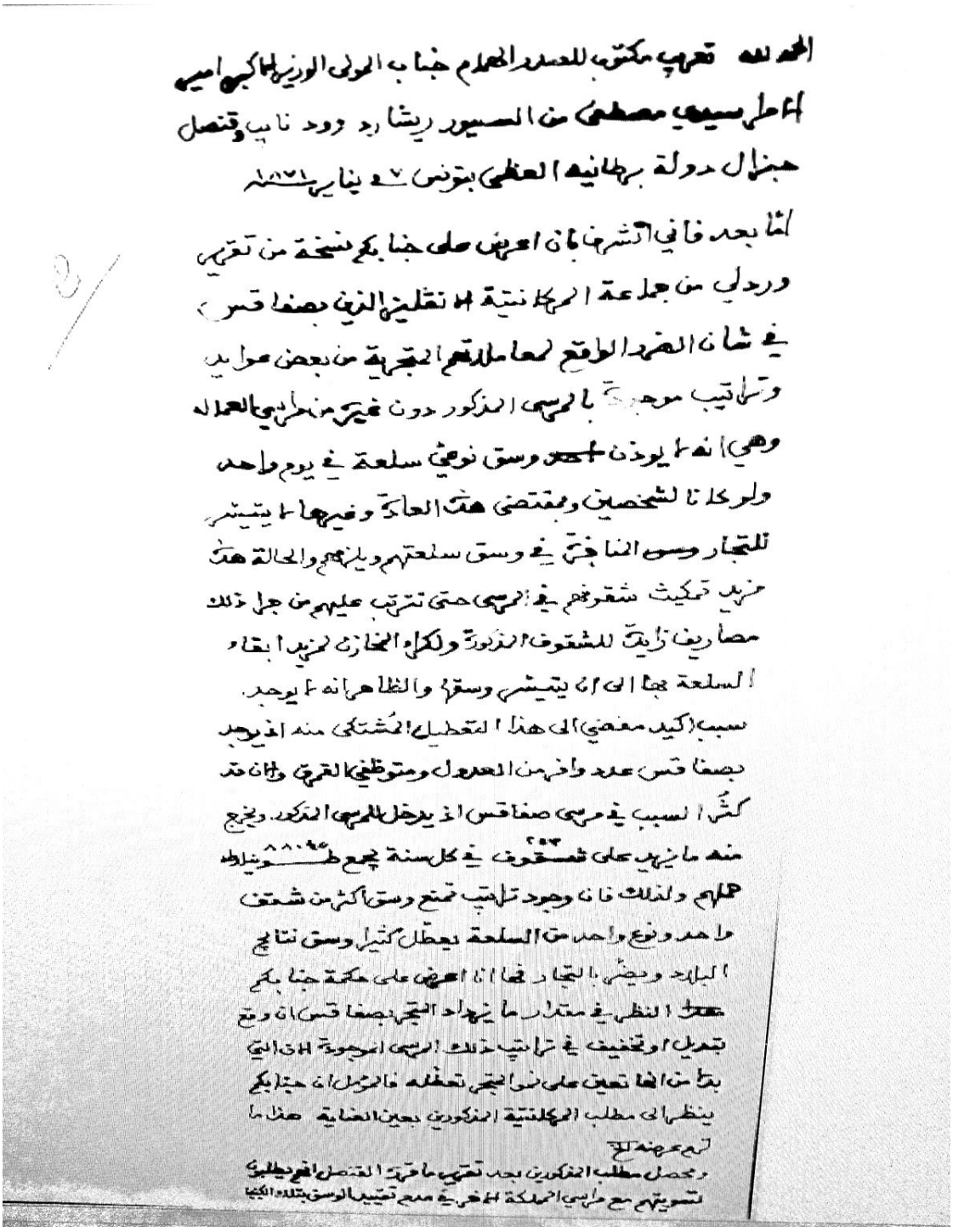

الحمد لله تقرير مكتوب للعبد الخادم جنابه المولى الوزير الأكبر أميره
الأعلى سيدي مصطفى من المسيو ريشارد وود نائب وقنصل
جنرال دولة بريطانيه العظمى بتونس ٢٠ يناير ١٨٧١
أما بعد فإني أشرف بأن أعرض على جنابكم نسخة من تقرير
وردلي من جماعة المحكمة المختلطين الذين بصفاقس
في شأن الضرر الواقع لهم من المعاملة التجارية من بعض موانين
وتراتيب موجودة بالمرسى المذكور دون غيره من مراسي المملكة
وهي أنه لا يؤذن لأحد وسق نوعين سلعة في يوم واحد
ولو كانا لشخصين ومقتضى هذه العادة وغيرها لا يتيسر
للتجار وسق البضائع في وسق سلعتهم ويلزمهم والحالة هذه
مزيد تمكيث شغلهم في المرسى حتى تترتب عليهم من جراء ذلك
مصاريف زائدة للشغوف المذكورة ولكراء المخازن لمزيد إبقاء
السلعة بها الى أن يتيسر وسقها والظاهر أنه لا يوجد
سبب أكيد مقتضي الى هذا التعطيل المشتكى منه اذ يوجد
بصفاقس عدد وافر من العملة ومتوظفي الجمرك وإن قد
كثر السبب في مرسى صفاقس اذ يدخل المرسى المذكور ويخرج
منه ما يزيد على ثمانمائة في كل سنة بجمع طـــــ ونيلاطه
عليهم ولذلك فان وجود تراتيب تمنع وسق أكثر من شحنة
واحد ونوع واحد من السلعة يعطل كثيرا وسق نتائج
البلاد ويضر بالتجار فحاصل ما أعرض على حكمة جنابكم
عطف النظر في مقدار ما يزاد التجار بصفاقس ان وقع
تبديل او تخفيف في تراتيب ذلك المرسى الموجودة الآن التي
يظن انها تعيق على ذوي التجر تعطله فالمؤمل ان جنابكم
ينظر الى مطلب المحكمة المذكورين بعين العناية هذا ما
لزم عرضه الخ
ومحصل مطلب المذكورين بعد تقرير ما قرره القنصل المقر ديطلوي
تسويتهم مع مراسي المملكة الأخرى مع تبييض الوسق ببلده الكبير

المصدر: أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق 228، الملف 413.

الملحق رقم : 06

رسالة في 1860من دائنين فرنسيين يطالبون القنصل الفرنسي في تونس إعانتهم لدى باي تونس من أجل التعجيل باسترجاع أموالهم بفوائدها الربوية.

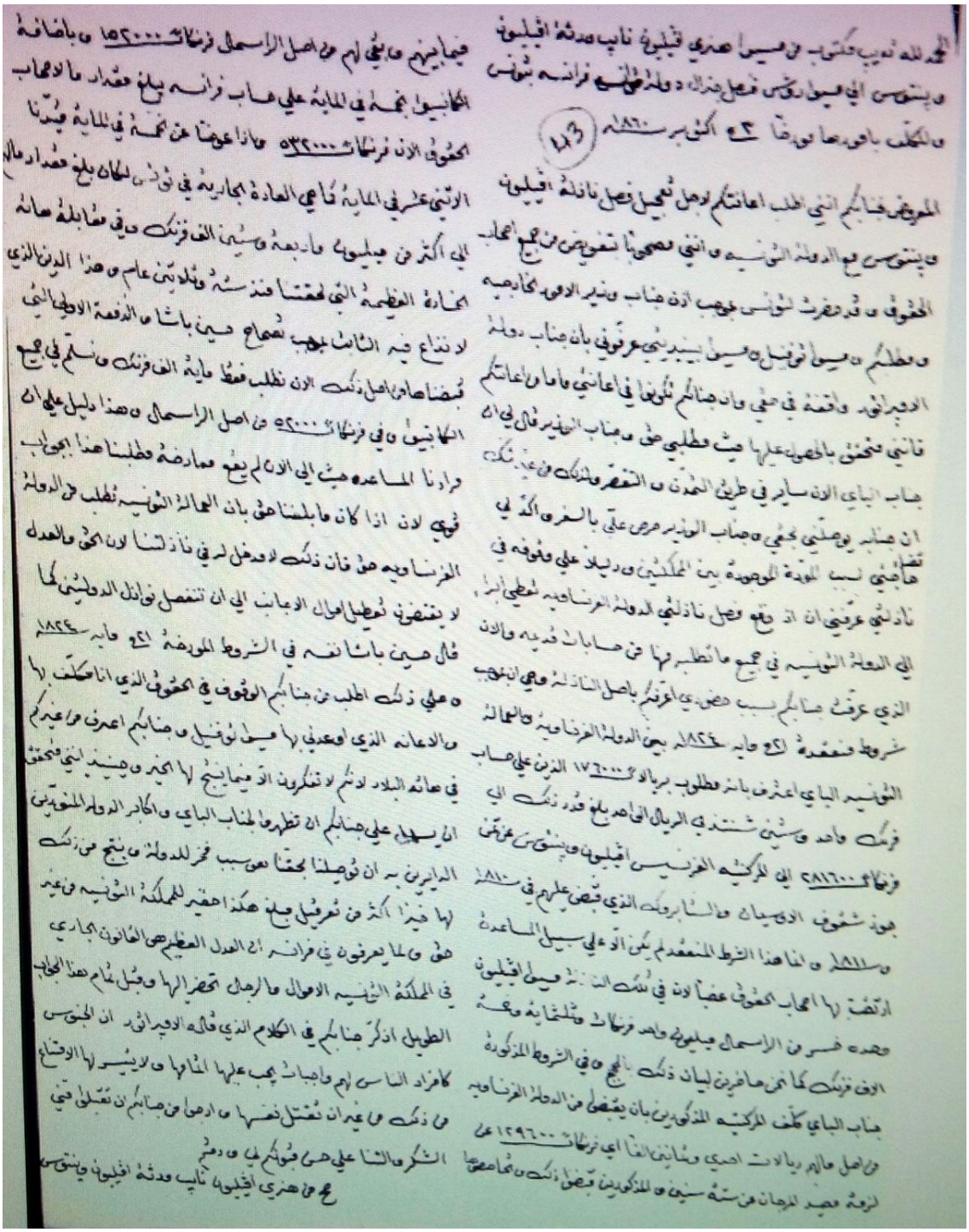

المصدر: أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق 219، الملف 335، و 43.

الملحق رقم : 07

نسخة من اتفاقية بين فرنسا و تونس لصيد المرجان

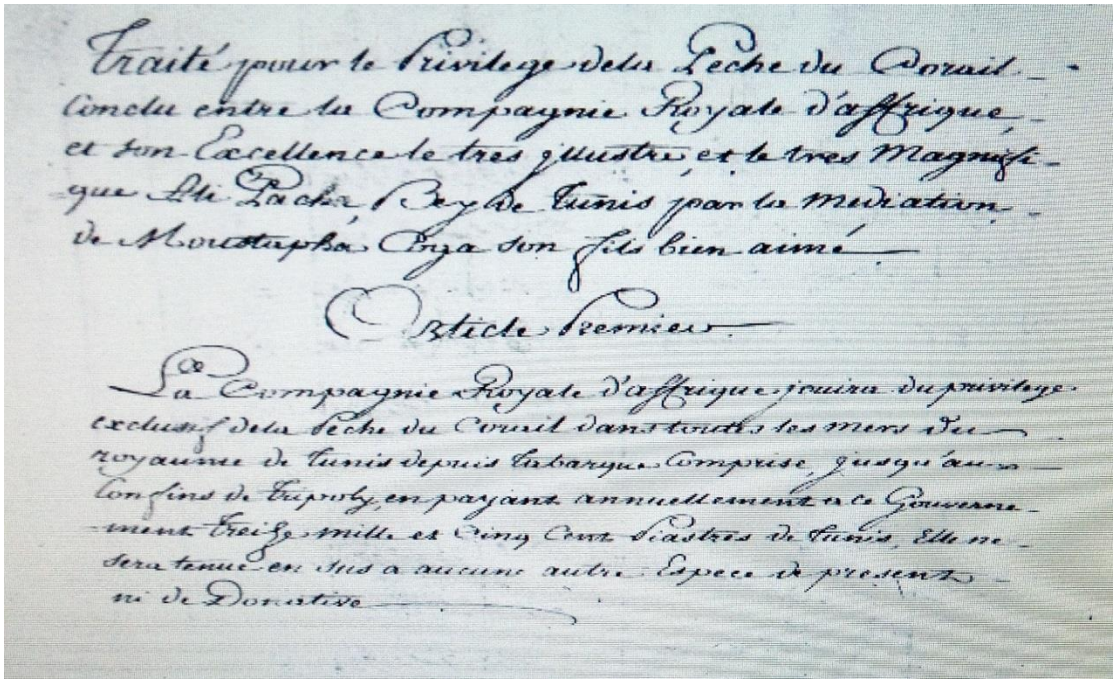

Traité pour le Privilege de la Peche du Corail
Conclu entre la Compagnie Royale d'Affrique
et son Excellence le très illustre et le très Magnifique Ali Pacha Bey de Tunis par la Mediation
de Mr Estaphan Inza son fils bien aimé

Article Premier

La Compagnie Royale d'Affrique jouira du privilege exclusif de la Peche du Corail dans tous les Ports du royaume de Tunis depuis Tabarque compris jusqu'aux confins de Tripoly en payant annuellement à ce Gouvernement treize mille et cinq Cent Piastres de Tunis. Elle ne sera tenue en sus a aucune autre Espece de present ni de Donative

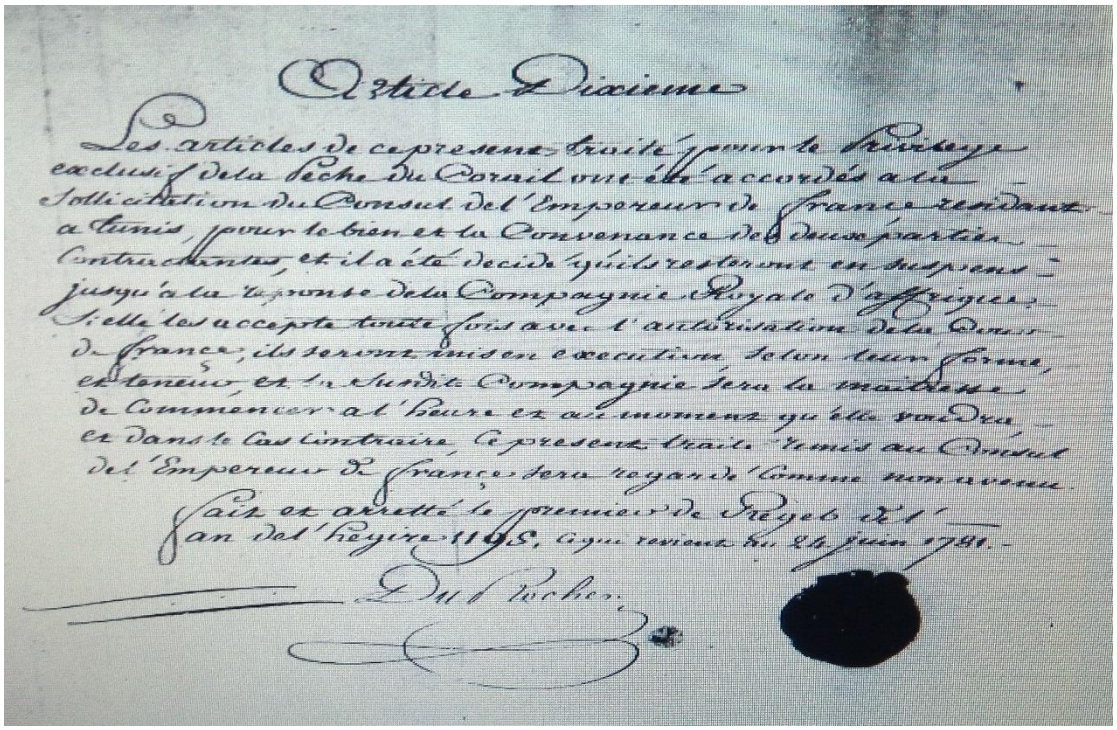

Article Dixieme

Les articles de ce present traité pour le Privilege exclusif de la Peche du Corail ont été accordés a la Sollicitation du Consul de l'Empereur de France residant a Tunis, pour le bien et la Convenance de Deux parties Contractantes, et il a été decidé qu'ils resteront en suspens jusqu'a la Reponse de la Compagnie Royale d'Affrique; Si elle les accepte toutefois avec l'autorisation de la Cour de France, ils seront mis en execution, selon leur forme, et teneur et la Susdite Compagnie sera la maitresse de Commencer a l'heure et au moment qu'elle voudra et dans le Cas Contraire, ce present traité remis au Drogal de l'Empereur de France sera regardé comme non avenu

Fait et arrêté le premier de Regeb de l'an de l'hegire 1165, ce qui revient au 24 juin 1781.

Le Mal Vacher.

المصدر: أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق 238، الملف 550.

الملحق رقم : 08

موقع هنشير سيدي ثابت، و هنشير النفيضة في تونس محل النزاع بين الشركة المرسيلية و الحكومة التونسية.

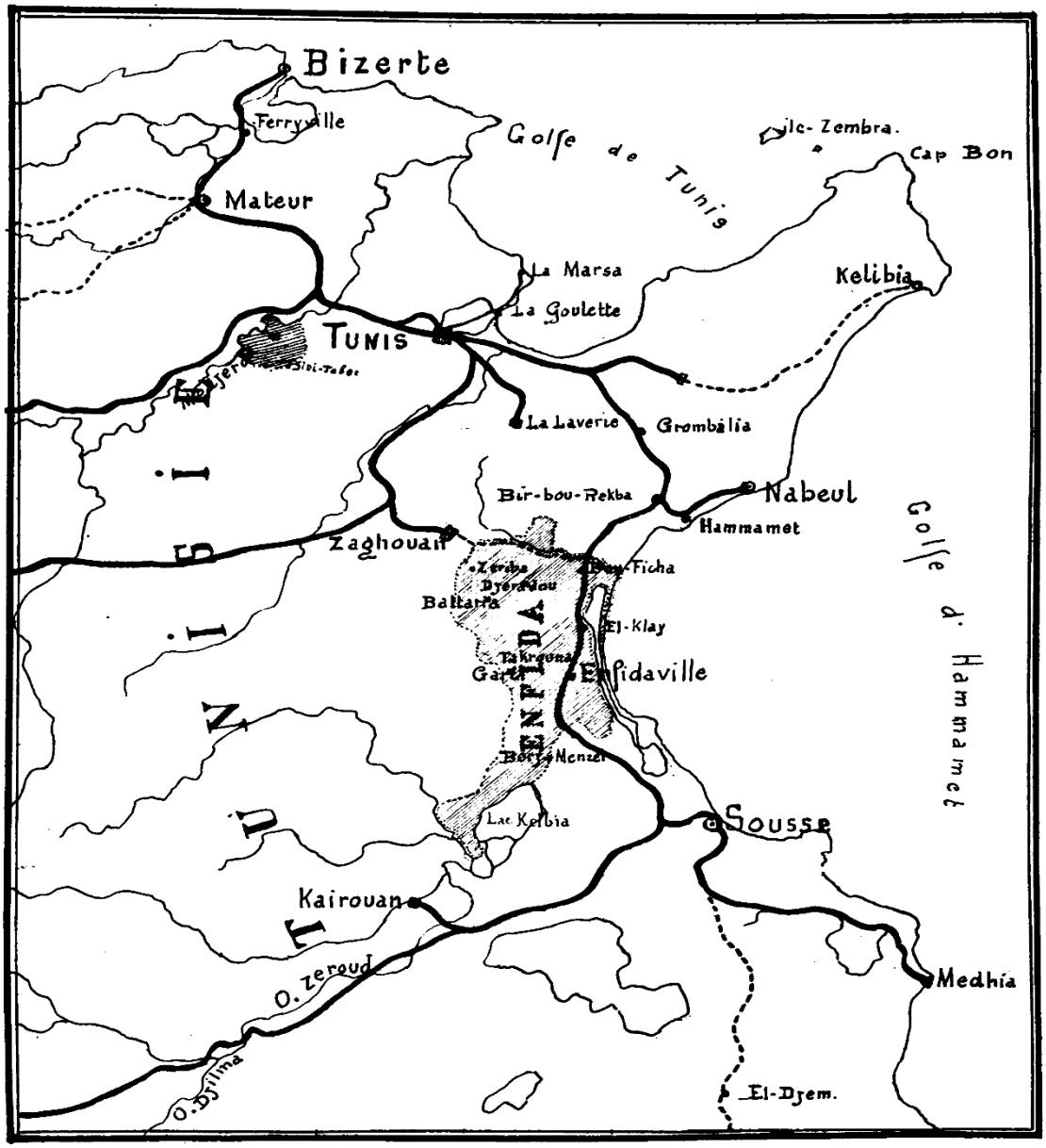

المصدر:

-Gaston Loth, L’enfida et Sidi-Tabet : La grande colonisation Française en Tunisie, p78.

الملحق رقم : 09

نسخة من بنود مؤتمر مدريد 1880.

CONVENTION

BIBLIOTHÈQUE NATIONALE R.F.

SA MAJESTÉ L'EMPEREUR D'ALLEMAGNE, ROI DE PRUSSE; SA MAJESTÉ L'EMPEREUR D'AUTRICHE, ROI DE HONGRIE; SA MAJESTÉ LE ROI DES BELGES; SA MAJESTÉ LE ROI DE DANEMARK; SA MAJESTÉ LE ROI D'ESPAGNE; SON EXCELLENCE LE PRÉSIDENT DES ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE; SON EXCELLENCE LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE; SA MAJESTÉ LA REINE DU ROYAUME UNI DE LA GRANDE BRETAGNE ET D'IRLANDE; SA MAJESTÉ LE ROI D'ITALIE; SA MAJESTÉ LE SULTAN DU MAROC; SA MAJESTÉ LE ROI DES PAYS-BAS; SA MAJESTÉ LE ROI DE PORTUGAL ET DES ALGARVES; SA MAJESTÉ LE ROI DE SUÈDE ET DE NORVÉGE;

Ayant reconnu la nécessité d'établir sur des bases fixes et uniformes l'exercice du droit de protection au Maroc, et de régler certaines questions qui s'y rattachent, ont nommé pour leurs Plénipotentiaires à la Conférence qui s'est réunie à cet effet à Madrid, savoir:

SA MAJESTÉ L'EMPEREUR D'ALLEMAGNE, ROI DE PRUSSE, Monsieur le Comte EBERHARDT DE SOLMS-SONNEWALDE, Commandeur de première classe de son Ordre de l'Aigle Rouge avec feuilles de chêne, Chevalier de la Croix de Fer, etc., etc., son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté Catholique;

SA MAJESTÉ L'EMPEREUR D'AUTRICHE, ROI DE HONGRIE, Monsieur le Comte EMMANUEL LUDOLF, son Conseiller intime et actuel, Grand-Croix de l'Ordre impérial de Léopold, Chevalier de première classe de l'Ordre de la Couronne de Fer, etc., etc., son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté Catholique;

SA MAJESTÉ LE ROI DES BELGES, Monsieur EDOUARD ANSPACH, Officier de son Ordre de Léopold, etc., etc., son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté Catholique;

SA MAJESTÉ LE ROI D'ESPAGNE, Don ANTONIO CÁNOVAS DEL CASTILLO, Chevalier de l'Ordre insigne de la Toison d'Or, etc., etc., Président de son Conseil des Ministres;

SON EXCELLENCE LE PRÉSIDENT DES ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE, Monsieur le Général LUCIUS FAIRCHILD, Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire des États-Unis près Sa Majesté Catholique;

SON EXCELLENCE LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE, Monsieur le Vice-amiral JAURÈS, Sénateur, Commandeur de la Légion d'Honneur, etc., etc., Ambassadeur de la République Française près Sa Majesté Catholique;

SA MAJESTÉ LA REINE DU ROYAUME UNI DE LA GRANDE BRETAGNE ET D'IRLANDE, l'Honorable LIONEL SACKVILLE SACKVILLE WEST, son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté Catholique; lequel est également autorisé à représenter SA MAJESTÉ LE ROI DE DANEMARK;

SA MAJESTÉ LE ROI D'ITALIE, Monsieur le Comte JOSEPH GREPPI, Grand-Officier de l'Ordre des S. S. Maurice et Lazare, de celui de la Couronne d'Italie, etc., etc., son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté Catholique;

SA MAJESTÉ LE SULTAN DU MAROC, le Taleb SID MOHAMMED VARGAS, son Ministre des Affaires Étrangères et Ambassadeur Extraordinaire;

SA MAJESTÉ LE ROI DES PAYS-BAS, Monsieur le Jonkheer MAURICE DE HELDEWIER, Commandeur de l'Ordre Royal du Lion Néerlandais, Chevalier de l'Ordre de la Couronne de Chêne de Luxembourg, etc., etc., son Ministre Résident près Sa Majesté Catholique;

SA MAJESTÉ LE ROI DE PORTUGAL ET DES ALGARVES, Monsieur le Comte de CASAL RIBEIRO, Pair du Royaume, Grand-Croix de l'Ordre du Christ, etc., etc., son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté Catholique;

SA MAJESTÉ LE ROI DE SUÈDE ET DE NORVÉGE, Monsieur HENRI AKERMAN, Commandeur de première classe de l'Ordre de Wasa, etc., etc., son Ministre Résident près Sa Majesté Catholique;

Lesquels, en vertu de leurs pleins pouvoirs, reconnus en bonne et due forme, ont arrêté les dispositions suivantes:

ARTICLE PREMIER.

Les conditions dans lesquelles la protection peut être accordée sont celles qui sont stipulées dans les Traités britannique et espagnol avec le Gouvernement marocain et dans la Convention survenue entre ce Gouvernement, la France et d'autres Puissances en 1863, sauf les modifications qui y sont apportées par la présente Convention.

ART. 2.

Les Représentants étrangers Chefs de Mission, pourront choisir leurs interprètes et employés parmi les sujets marocains ou autres.

Ces protégés ne seront soumis à aucun droit, impôt ou taxe quelconque, en dehors de ce qui est stipulé aux articles 12 et 13.

ART. 3.

Les Consuls, Vice-Consuls ou Agents consulaires Chefs de poste qui résident dans les États du Sultan du Maroc, ne pourront choisir qu'un interprète, un soldat et deux domestiques parmi les sujets du Sultan, à moins qu'ils n'aient besoin d'un secrétaire indigène.

Ces protégés ne seront soumis non plus à aucun droit, impôt ou taxe quelconque, en dehors de ce qui est stipulé aux articles 12 et 13.

ART. 4.

Si un Représentant nomme un sujet du Sultan à un poste d'Agent consulaire dans une ville de la côte, cet Agent sera respecté et honoré, ainsi que sa famille habitant sous le même toit, laquelle, comme lui-même, ne sera soumise à aucun droit, impôt ou taxe quelconque en dehors de ce qui est stipulé aux articles 12 et 13; mais il n'aura pas le droit de protéger d'autres sujets du Sultan en dehors de sa famille.

Il pourra, toutefois, pour l'exercice de ses fonctions, avoir un soldat protégé.

Les Gérants des Vice-Consulats, sujets du Sultan, jouiront, pendant l'exercice de leurs fonctions, des mêmes droits que les Agents consulaires sujets du Sultan.

ART. 5.

Le Gouvernement marocain reconnaît aux Ministres, Chargés d'Affaires et autres Représentants le droit, qui leur est accordé par les Traités, de choisir les personnes qu'ils emploient, soit à leur service personnel, soit à celui de leurs Gouvernements, à

moins toutefois que ce ne soient des Cheiks ou autres employés du Gouvernement marocain, tels que les soldats de ligne ou de cavalerie, en dehors des Maghaznias préposés à leur garde. De même ils ne pourront employer aucun sujet marocain sous le coup de poursuites.

Il reste entendu que les procès civils engagés avant la protection se termineront devant les Tribunaux qui en auront entamé la procédure. L'exécution de la sentence ne rencontrera pas d'empêchement. Toutefois, l'Autorité locale marocaine aura soin de communiquer immédiatement la sentence rendue à la Légation, Consulat ou Agence consulaire dont relève le protégé.

Quant aux ex-protégés qui auraient un procès commencé avant que la protection eût cessée pour eux, leur affaire sera jugée par le Tribunal qui en était saisi.

Le droit de protection ne pourra être exercé à l'égard des personnes poursuivies pour un délit ou un crime avant qu'elles n'aient été jugées par les Autorités du pays, et qu'elles n'aient, s'il y a lieu, accompli leur peine.

ART. 6.

La protection s'étend sur la famille du protégé. Sa demeure est respectée.

Il est entendu que la famille ne se compose que de la femme, des enfants et des parents mineurs qui habitent sous le même toit.

La protection n'est pas héréditaire. Une seule exception, déjà établie par la Convention de 1863, et qui ne saurait créer un précédent, est maintenue en faveur de la famille Benchimol.

Cependant, si le Sultan du Maroc accordait une autre exception, chacune des Puissances contractantes aurait le droit de réclamer une concession semblable.

ART. 7.

Les Représentants étrangers informeront par écrit le Ministre des Affaires Étrangères du Sultan du choix qu'ils auront fait d'un employé.

Ils communiqueront chaque année au dit Ministre une liste nominative des personnes qu'ils protègent ou qui sont protégés par leurs Agents dans les États du Sultan du Maroc.

Cette liste sera transmise aux Autorités locales, qui ne considèreront comme protégés que ceux qui y sont inscrits.

ART. 8.

Les Agents consulaires remettront chaque année à l'Autorité du pays qu'ils habitent une liste, revêtue de leur sceau, des personnes qu'ils protègent. Cette Autorité la transmettra au Ministre des Affaires Étrangères, afin que, si elle n'est pas conforme aux Règlements, les Représentants à Tanger en soient informés.

L'Officier consulaire sera tenu d'annoncer immédiatement les changements survenus dans le personnel protégé de son Consulat.

ART. 9.

Les domestiques, fermiers et autres employés indigènes des secrétaires et interprètes indigènes ne jouissent pas de la protection. Il en est de même pour les employés ou domestiques marocains des sujets étrangers.

Toutefois, les Autorités locales ne pourront arrêter un employé ou domestique d'un fonctionnaire indigène au service d'une Légation ou d'un Consulat, ou d'un sujet ou protégé étranger, sans en avoir prévenu l'Autorité dont il dépend.

Si un sujet marocain au service d'un sujet étranger venait à tuer quelqu'un, à le blesser ou à violer son domicile, il serait immédiatement arrêté, mais l'Autorité diplomatique ou consulaire sous laquelle il est placé serait avertie sans retard.

ART. 10.

Il n'est rien changé à la situation des censaux telle qu'elle a été établie par les Traités et par la Convention de 1863, sauf ce qui est stipulé, relativement aux impôts, dans les articles suivants.

ART. 11.

Le droit de propriété au Maroc est reconnu pour tous les étrangers.

L'achat de propriétés devra être effectué avec le consentement préalable du Gouvernement, et les titres de ces propriétés seront soumis aux formes prescrites par les lois du pays.

Toute question qui pourrait surgir sur ce droit sera décidée d'après ces mêmes lois, avec l'appel au Ministre des Affaires Étrangères stipulé dans les Traités.

ART. 12.

Les étrangers et les protégés propriétaires ou locataires de terrains cultivés, ainsi que les censaux adonnés à l'agriculture, paieront l'impôt agricole. Ils remettront chaque année à leur Consul la note exacte de ce qu'ils possèdent, en acquittant entre ses mains le montant de l'impôt.

Celui qui fera une fausse déclaration paiera, à titre d'amende, le double de l'impôt qu'il aurait dû régulièrement verser pour les biens non déclarés. En cas de récidive cette amende sera doublée.

La nature, le mode, la date et la quotité de cet impôt seront l'objet d'un Règlement spécial entre les Représentants des Puissances et le Ministre des Affaires Étrangères de Sa Majesté Shérifienne.

ART. 13.

Les étrangers, les protégés et les censaux propriétaires de bêtes de somme paieront la taxe dite des portes. La quotité et le mode de perception de cette taxe, commune aux étrangers et aux indigènes, seront également l'objet d'un Règlement spécial entre les Représentants des Puissances et le Ministre des Affaires Étrangères de Sa Majesté Shériffienne.

La dite taxe ne pourra être augmentée sans un nouvel accord avec les Représentants des Puissances.

ART 14.

La médiation des interprètes, secrétaires indigènes ou soldats des différentes Légations ou Consulats, lorsqu'il s'agira de personnes non placées sous la protection de la Légation ou du Consulat, ne sera admise qu'autant qu'ils seront porteurs d'un document signé par le Chef de Mission ou par l'Autorité consulaire.

ART. 15.

Tout sujet marocain naturalisé à l'étranger, qui reviendra ua Maroc, devra, après un temps de séjour égal à celui qui lui aura été régulièrement nécessaire pour obtenir la naturalisation, opter entre sa soumission entière aux lois de l'Empire et l'obligation de quitter le Maroc, à moins qu'il ne soit constaté que la naturalisation étrangère a été obtenue avec l'assentiment du Gouvernement marocain.

La naturalisation étrangère acquise jusqu'à ce jour par des sujets marocains suivant les règles établies par les lois de chaque pays, leur est maintenue, pour tous ses effets, sans restriction aucune.

ART. 16.

Aucune protection irrégulière ni officieuse ne pourra être accordée à l'avenir. Les Autorités marocaines ne reconnaîtront jamais d'autres protections, quelle que soit leur nature, que celles qui sont expressément arrêtées dans cette Convention.

Cependant, l'exercice du droit consuétudinaire de protection sera réservé aux seuls cas où il s'agirait de récompenser des services signalés rendus par un marocain à une Puissance étrangère, ou pour d'autres motifs tout-à-fait exceptionnels. La nature des services et l'intention de les récompenser par la protection seront préalablement notifiées au Ministre des Affaires Etrangères à Tanger, afin qu'il puisse au besoin présenter ses observations; la résolution définitive restera néanmoins réservée au Gouvernement auquel le service aura été rendu. Le nombre de ces protégés ne pourra dépasser celui de douze par Puissance, qui reste fixé comme maximum, à moins d'obtenir l'assentiment du Sultan.

La situation des protégés qui ont obtenu la protection en vertu de la coutume désormais réglée par la présente disposition sera, sans limitation du nombre pour les protégés actuels de cette catégorie, identique pour eux et pour leurs familles, à celle qui est établie pour les autres protégés.

ART. 17.

Le droit au traitement de la Nation la plus favorisée est reconnu par le Maroc à toutes les Puissances représentées à la Conférence de Madrid.

ART. 18.

La présente Convention sera ratifiée. Les ratifications seront échangées à Tanger dans le plus bref délai possible.

Par consentement exceptionnel des Hautes Parties contractantes, les dispositions de la présente Convention entreront en vigueur à partir du jour de la signature à Madrid.

En foi de quoi les Plénipotentiaires respectifs ont signé la présente Convention, et y ont apposé le sceau de leurs armes.

Fait à Madrid, en treize exemplaires, le trois Juillet mil huit cent quatre-vingt.

(L. S.) *Signé:* GR. E. SOLMS.
(L. S.) E. LUDOLF.
(L. S.) ANSPACH.
(L. S.) A. CÁNOVAS DEL CASTILLO.
(L. S.) LUCIUS FAIRCHILD.
(L. S.) JAURÈS.
(L. S.) L. S. SACKVILLE WEST.
(L. S.) G. GREPPI.
(L. S.) MOHAMMED VARGAS.
(L. S.) HELDEWIER.
(L. S.) CASAL RIBEIRO.
(L. S.) AKERMAN.

المصدر:

-Documents Diplomatiques, Conférences de Madrid- 19 Mai – 03 Juillet- 1880 (Droit de protection, ETC, Au Maroc), pp 5-18

الملحق رقم : 10

جدول يبين العلاقات التجارية الأوربية مع المغرب ما بين 1901-1905

	1901	1902	1903	1904	1905	Millions
France et Algérie	38	33	35	30	36	»
Angleterre	36	43	45	39	23	»
Allemagne.....	7	9	10	11	7	»
Espagne.....	8	9	8	7	3	»
Divers	11	9	11	10	9	»
TOTAL... ...	100	103	109	97	78	Millions

On peut répartir ainsi le pourcentage.

	1901	1902	1903	1904	1905	°/₀
France et Algérie	38	31.1	31.7	30	46.3	°/₀
Angleterre	36.2	41.6	41.1	40.1	29.5	°/₀
Allemagne.....	7.3	9.01	9.6	11.1	9.9	°/₀
Espagne.....	8.3	8.4	7.2	7.7	4.02	°/
Divers	10.2	9.89	10.4	11.1	10.28	°/₀
TOTAL.....	100	100	100	100	100	°/

المصدر:

- Charles Peyreigne, Les Influences Européennes au Maroc avant la conférence d'Algésiras, p 131.

الملحق رقم: 11

مقتطف من نسخة عقد القرض المالي الفرنسي للمغرب الأقصى سنة 1904 الذي منح امتيازات واسعة للبنوك الفرنسية

II. — *Contrat.*

LOUANGE À DIEU!

ENTRE LES SOUSSIGNÉS :

. . . . . .

Il a été dit et arrêté ce qui suit :

Le Gouvernement Impérial du Maroc a décidé la création d'un emprunt du Gouvernement Impérial du Maroc, gagé sur le produit des droits de douanes de tous les ports de l'Empire, existants ou à créer. Ces droits comprennent toutes les taxes à payer, à l'entrée ou à la sortie de toutes valeurs ou marchandises.

Les Banques, de seconde part, s'engagent, dans les proportions qui seront ci-après indiquées, à prendre ledit Emprunt aux conditions suivantes :

ARTICLE PREMIER. Le montant nominal de l'Emprunt est fixé à 62,500,000 francs (soixante-deux millions cinq cent mille francs).

Cet Emprunt constitue un engagement direct du Trésor du Gouvernement Impérial du Maroc.

Il recevra la dénomination de :

Emprunt 5 p. 0/0 19 04 gagé par le produit des Douanes des ports de l'Empire du Maroc.

ART. 2. Cet Emprunt sera représenté par 125,000 obligations au porteur de 500,000 fr. chacune.

ART. 3. Ces obligations recevront un intérêt annuel de 5 p. o/o du montant nominal (500 fr.), payable en deux parties égales contre des coupons semestriels aux échéances des 1er janvier, 1er juillet de chaque année.

L'échéance du premier coupon est fixée au 1er janvier 1905.

Chaque coupon est payable à raison de 12 fr. 50 à Paris, aux caisses des Banques contractantes.

ART. 4. L'amortissement de cet Emprunt se fera en 35 années, lesquelles commenceront à courir à partir du 1er juillet 1906, pour prendre fin le 1er juillet 1941; il y sera procédé par tirages au sort semestriels suivant un tableau imprimé au verso des titres, qui comportera 70 semestrialités égales, comprenant l'intérêt et l'amortissement.

ART. 24. Aux conditions ci-dessus, les Banques contractantes de seconde part s'engagent à prendre ferme 62,500,000 francs (soixante-deux millions cinq cent mille francs) nominal du présent Emprunt, soit 125,000 (cent vingt cinq mille) obligations de 500 francs (cinq cents francs) au prix de 80 p. o/o (quatre-vingts pour cent), soit pour la somme totale de 50,000,000 de francs (cinquante millions de francs).

Cet engagement est pris par les banques de seconde part dans les proportions suivantes, savoir :

Banque de Paris et des Pays-Bas	12,80 p. o/o
Comptoir National d'Escompte de Paris	12,80
Société Générale pour favoriser le développement du commerce et de l'industrie en France	12,80
Société Marseillaise de Crédit industriel et commercial et de dépôts	14,10
Société Générale de Crédit industriel et commercial	6,40
Banque Française pour le commerce et l'industrie	9,60
Banque Impériale Ottomane	5,10
Crédit Algérien	6,40
Banque J. Allard et Cie	9,60
Banque de l'Indo-Chine	6,40
Banque de l'Union parisienne	4,00
	100,00

ART. 25. Le produit effectif de cette prise ferme sera affecté :

1° A rembourser les trois emprunts français, anglais et espagnol y compris les intérêts dus à la date de ce remboursement, lesdits emprunts s'élevant en principal à 22,500,000 francs (vingt-deux millions cinq cent mille francs).

2° A constituer une réserve de 2,000,000 francs (deux millions de francs) dont l'affectation et l'emploi sont déterminés par l'article 21.

Le solde sera porté au crédit d'un compte qui sera ouvert au nom du Gouvernement impérial du Maroc, chez la Banque de Paris et des Pays-Bas, à Paris, sans bonification d'intérêts.

ART. 26. Il est entendu que sur ladite somme de 50,000,000 francs (cinquante millions de francs), une première partie de 40,000,000 francs (quarante millions de francs), ne deviendra disponible aux fins des affectations indiquées à l'article 25 que dix jours après que la Banque de Paris et des Pays-Bas aura fait savoir au Gouvernement Impérial du Maroc, par l'entremise de la Légation de France à Tanger, que le contrat est devenu définitif, conformément aux prescriptions de l'article 35.

Quant au solde de 10,000,000 de francs (dix millions de francs), le Gouvernement Impérial du Maroc n'en disposera qu'après que le contrat sera devenu définitif, comme cela est indiqué ci-dessus, et de la façon suivante :

Cette somme sera divisée en quatre parties, chacune de 2,500,000 francs (deux millions

cinq cent mille francs), la première partie sera tirée deux mois après que les 40,000,000 de francs deviendront disponibles et les autres parties chacune avec un intervalle de deux mois entre chaque prélèvement.

Impérial du Maroc, par l'entremise du Ministre de France à Tanger. Le Gouvernement Impérial du Maroc donnera acte de cette notification.

Mention de ce qui précède sera imprimée sur les titres et sur les prospectus d'émission.

Toutes les notifications que le représentant des porteurs de titre aura à faire au Gouvernement Impérial du Maroc devront être faites par l'entremise de la Légation de France à Tanger.

ART. 38. Le présent contrat est fait en quatre exemplaires, en français et en arabe, sans frais ni droits d'aucune sorte.

Fait dans la capitale de FEZ, le 12 juin 1904, correspondant au 27 Rabeï-Oue 1322.

Signé :

SI MOHAMMED ETTAZI,

Ministre des Finances de S. M. Chérifienne.

SI ABDELKERIM BEN SLIMAN,

Ministre des Affaires Étrangères de S. M. Chérifienne.

G. ZANGARUSSIANO,

Fondé de Pouvoirs de la Banque de Paris.

المصدر: -Affaires du Maroc 1901-1905, pp143-152.

الملحق رقم: 12

المشروع الفرنسي المقترح في جلسات مؤتمرة الجزيرة 1906 من أجل إنشاء بنك الدولة المغربي بغرض منح قروض للحكومة المغربية

ANNEXE N° 2 AU COMPTE RENDU DE LA SEPTIÈME SÉANCE DE COMITÉ DU 20 FÉVRIER 1906.

PROJET

DE CRÉATION DE LA BANQUE IMPÉRIALE DU MAROC DÉPOSÉ PAR LA DÉLÉGATION FRANÇAISE.

Une Banque d'État sera instituée au Maroc avec privilège de trente-cinq années.

La Banque établira des succursales et agences dans les principales villes du Maroc et dans tout endroit où elle le jugera utile.

La Banque d'État, dont l'objet social comprendra toutes les opérations rentrant dans les attributions d'une banque, sera l'agent financier du Gouvernement marocain; elle sera chargée de toutes les opérations de caisse et de trésorerie, ainsi que des opérations monétaires qu'elle effectuera pour le compte et au bénéfice du Gouvernement.

La Banque fera au Gouvernement des avances en compte-courant pour le service de trésorerie et des avances successives pour les dépenses d'intérêt général reconnu, sans que le total des avances ainsi effectuées puisse excéder le montant de son capital; le taux des avances ne dépassera pas 7 p. 100, commission de banque comprise..

La Banque aura le privilège de l'émission de billets au porteur, remboursables à présentation, ayant force libératoire dans les Caisses publiques de l'Empire marocain; son pouvoir d'émission sera limité au triple de son encaisse métallique.

Le Gouvernement marocain nommera auprès de la Banque un Haut-Commissaire, résidant à Tanger, chargé de surveiller l'exercice du privilège de l'émission des billets de banque et les relations de la Banque avec le Trésor Impérial.

Le capital social, fixé à 15 millions de francs, sera divisé en 15 parts, réparties de la manière suivante :

La souscription de 11 parts sera réservée aux groupes financiers constitués par l'Allemagne, l'Angleterre, l'Autriche-Hongrie, la Belgique, l'Espagne, les États-Unis, la France, l'Italie, les Pays-Bas, le Portugal, la Russie et la Suède, sans que le même groupe ait le droit de souscrire plus d'une part. Dans le cas où les 11 parts n'auraient pas été toutes souscrites, la ou les parts disponibles seront réparties entre tous les groupes financiers ayant pris part à la souscription et ce, proportionnellement à leur souscription initiale.

La souscription des 4 autres parts sera attribuée aux Établissements contractants de l'Emprunt Marocain 1904 contre abandon, en faveur de la Banque Impériale du Maroc, de leurs droits de préférence pour les emprunts et opérations monétaires stipulés par l'article 33 du Contrat d'Emprunt du 12 juin 1904.

Les augmentations ultérieures de capital auront lieu sur décision de l'Assemblée générale des actionnaires et, à l'exception de la partie que le Conseil d'administration jugera utile de réserver dans l'intérêt de la société, la souscription en sera attribuée sans distinction de nationalité aux porteurs d'actions proportionnellement aux titres possédés par chacun d'eux.

Le Conseil d'administration élu par l'Assemblée générale des actionnaires sera composé de 15 membres désignés, à raison d'un administrateur par part entière, choisi dans la nationalité de chaque groupe souscripteur. Dans le cas où une ou plusieurs parts auraient fait l'objet de répartition entre différents groupes souscripteurs, ainsi qu'il est prévu ci-dessus, le choix de ou des Administrateurs correspondant à ces parts serait fait par l'Assemblée des actionnaires directement et sans distinction de nationalité.

Les statuts stipuleront l'obligation pour les actionnaires de maintenir, pendant 10 ans à partir de la constitution de la Société, la représentation par nationalité telle qu'elle vient d'être définie; passé ce délai, l'Assemblée des actionnaires sera maîtresse de choisir tous les Administrateurs sans distinction de nationalité.

Le Conseil d'administration nommera ses Président, Vice-Président, Directeurs et Sous-Directeurs. Il déterminera leurs pouvoirs et attributions ainsi que ceux des comités qu'il jugerait utile de constituer.

Un Comité international d'Escompte, composé de membres choisis parmi les notables commerçants et banquiers de Tanger possédant au moins 25 actions, sera constitué auprès de la Direction de cette ville. Le Comité sera consulté sur les crédits à ouvrir et les conditions générales d'escompte.

Tous les emplois de la Banque seront accessibles à des ressortissants de toute nationalité.

La Banque, constituée sous le régime de la Loi Française, sera placée dans les conditions de juridiction et de compétence fixées au Maroc par les capitulations.

Un Comité constitué par les divers groupes souscripteurs, suivant les règles fixées pour l'élection du Conseil d'administration, arrêtera un projet de statuts qu'il soumettra à l'Assemblée des actionnaires convoquée pour constituer la Société dans un délai de trois mois à dater de la signature du présent protocole.

المصدر:

Protocoles et comptes rendus de la conférence d'Algésiras, pp 117- 118.

الملحق رقم: 13

رسالة إلى وزير الخارجية المغربي بركاش في موضوع إشراك فرنسا في المفاوضات مع ألمانيا لعقد اتفاقية تجارية سنة 1886 (التنافس الفرنسي الأوربي)

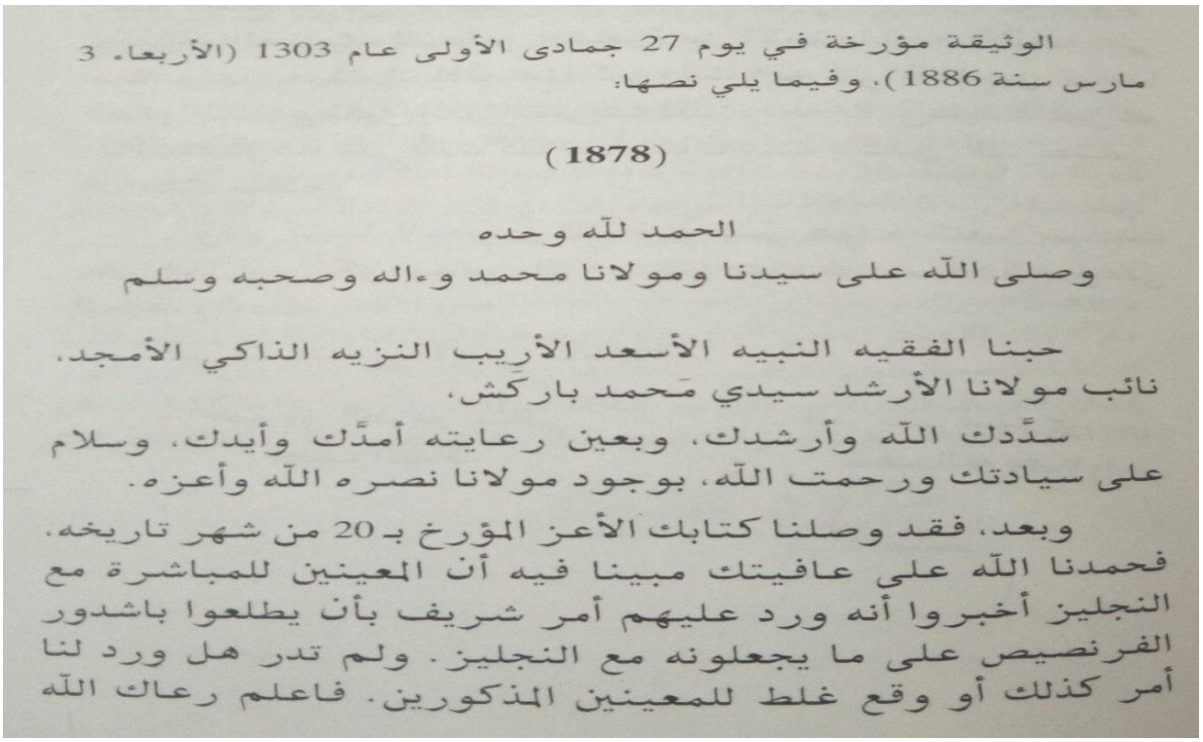

الوثيقة مؤرخة في يوم 27 جمادى الأولى عام 1303 (الأربعاء 3 مارس سنة 1886)، وفيما يلي نصها:

(1878)

الحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه وسلم

حبنا الفقيه النبيه الأسعد الأريب النزيه الذاكي الأمجد، نائب مولانا الأرشد سيدي مَحمد باركَش،

سدَّدك الله وأرشدك، وبعين رعايته أمدَّك وأيدك، وسلام على سيادتك ورحمت الله، بوجود مولانا نصره الله وأعزه.

وبعد، فقد وصلنا كتابك الأعز المؤرخ بـ 20 من شهر تاريخه، فحمدنا الله على عافيتك مبينا فيه أن المعينين للمباشرة مع النجليز أخبروا أنه ورد عليهم أمر شريف بأن يطلعوا باشدور الفرنصيص على ما يجعلونه مع النجليز. ولم تدر هل ورد لنا أمر كذلك أو وقع غلط للمعينين المذكورين. فاعلم رعاك الله

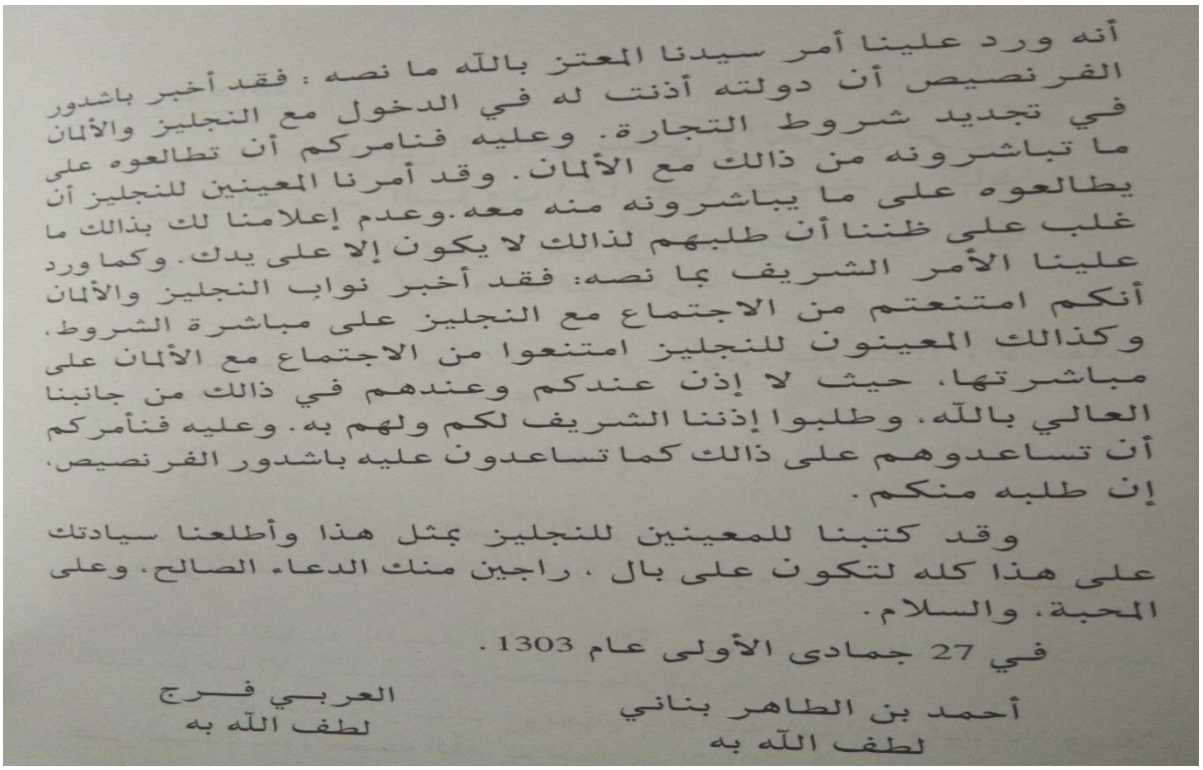

أنه ورد علينا أمر سيدنا المعتز بالله ما نصه : فقد أخبر باشدور الفرنصيص أن دولته أذنت له في الدخول مع النجليز والألمان في تجديد شروط التجارة. وعليه فنامركم أن تطالعوه على ما تباشرونه من ذالك مع الألمان. وقد أمرنا المعينين للنجليز أن يطالعوه على ما يباشرونه منه معه.وعدم إعلامنا لك بذالك ما غلب على ظننا أن طلبهم لذالك لا يكون إلا على يدك. وكما ورد علينا الأمر الشريف بما نصه: فقد أخبر نواب النجليز والألمان أنكم امتنعتم من الاجتماع مع النجليز على مباشرة الشروط، وكذالك المعينون للنجليز امتنعوا من الاجتماع مع الألمان على مباشرتها، حيث لا إذن عندكم وعندهم في ذالك من جانبنا العالي بالله، وطلبوا إذننا الشريف لكم ولهم به. وعليه فنأمركم أن تساعدوهم على ذالك كما تساعدون عليه باشدور الفرنصيص، إن طلبه منكم.

وقد كتبنا للمعينين للنجليز بمثل هذا وأطلعنا سيادتك على هذا كله لتكون على بال ، راجين منك الدعاء الصالح، وعلى المحبة، والسلام.

في 27 جمادى الأولى عام 1303.

أحمد بن الطاهر بناني
لطف الله به

العربي فرج
لطف الله به

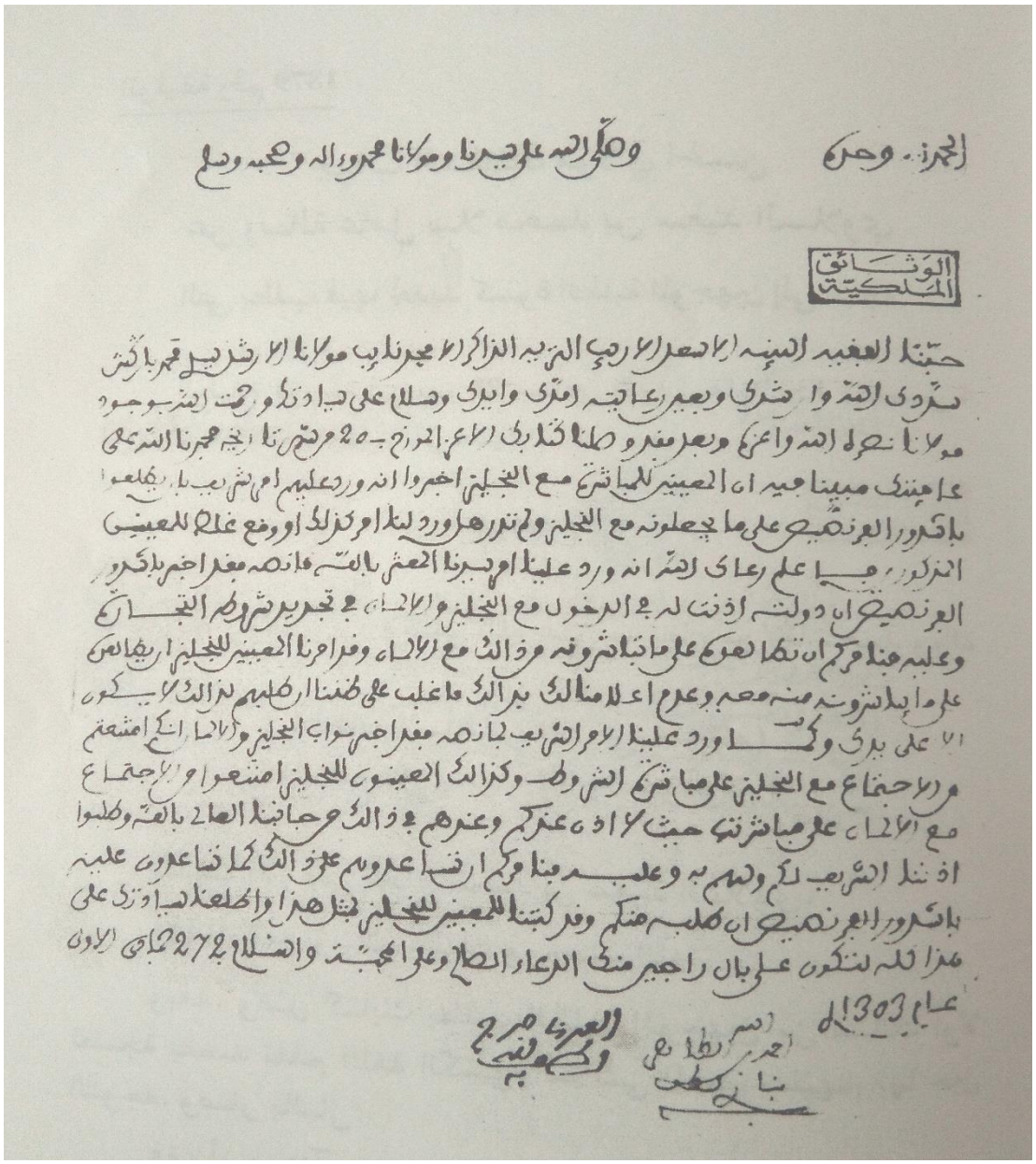

الوثائق الملكية

المصدر:

-الوثائق، المجموعة 16، إعداد مجموعة من الأساتذة، نشر وإصدار مديرية الوثائق الملكية، المطبعة الملكية،2011، ص ص 9-11.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر باللغة العربية:

أ- الأرشيف:

- **الأرشيف الوطني التونسي:** (السلسلة التاريخية)

1- الصندوق 205، الملف 64.

2- الصندوق 219، الملف 335.

3- الصندوق 239، الملف 575.

4- الصندوق 238، الملف 550.

5- الصندوق 235، الملف 485.

6- الصندوق 187، الملف 1080، التّاريخ الأدنى والأقصى (1815-1874)

7- الصندوق 228، الملف 413، الملف الفرعي: 4، التاريخ الأدنى والأقصى، 1874.

8- الصندوق 239، الملف 578، التاريخ الأدنى والأقصى 1867-1874.

ب- المخطوطات:

1- الزياني أبو القاسم، الروضة السليمانية في ذكر ملوك الدّولة الإسماعيلية ومن تقدّمها من الدّول الإسلامية، مخطوط مصور، مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز، الدّار البيضاء.

ت- المصادر المطبوعة:

1- باشا خير الدين، مذكرات خير الدين باشا، تح وتع محمد العربي السنوسي، ط1، المجمع التونسي للعلوم والأداب والفنون "بيت الحكمة"، مطبعة المغرب للنشر، قرطاج-تونس، 2008.

2- بن أبي الضياف أحمد، إتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تح لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدّار العربية للكتاب.

3- بن العنتري صالح ، مجاعات قسنطينة، تح وتق: رابح بونار، ش ن و ت، 1394 هـ-1974م.

4- ـــــــــــــ، تاريخ قسنطينة أو فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، مر و تح: يحيى بوعزيز، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

5- بن خالد الناصري (أبو العباس أحمد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدولة العلوية، القسم الثاني، تح وتعل جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997.

6- بن زيدان عبد الرّحمن، إتحاف أعلام النّاس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج1، ج3، تح علي عمر، ط1، ن مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، 2007.

7- ـــــــــــــ، العز والصولة في معالم نظم الدّولة، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1961.

8- ـــــــــــــ، العلائق السياسية للدولة العلوية، تق وتح: عبد اللطيف الشادلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999.

9- ـــــــــــــ، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1937.

10- بن مصطفى المشرفي (محمد بن محمد) ، الحلل البهية في ملوك الدّولة العلوية وعدّ بعض مفاخرها غير المتناهية، ج1، تح: إدريس بوهليلة،ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة، دار أبي رقراق للطّباعة والنّشر، الرّباط، 2005.

11- بيرم الخامس التونسي (محمد)، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، مج 2، القطر التونسي، تح علي بن الطّاهر الشنوفي- رياض المرزوقي- عبد الحفيظ منصور، ط2، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون- بيت الحكمة، تونس، 1999.

12- حسين الجنرال، حسم الإلداد في نازلة محمود بن عياد، تق وتح الشيباني بن بلغيث وفتحي القاسمي، تونس، 2002.

13- الدولة التونسية، الأمر العلي الصادر عن الصادق باشا باي في 06 ذي القعدة 1286هـ، والمتعلق بـ (شرح وجيز لسكة الحديد المراد انشاؤها من الحاضرة إلى مرسى حلق الوادي ومن باردو المعمور إلى الحاضرة)، بتونس ،والمؤرخ في 06 ذي الحجة 1287هـ.

14- روسو ألفونص، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، تر وتح تق: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس-بنغازي.

15- الريحاني أمين، المغرب الأقصى رحلة في منطقة الحماية الاسبانية، ج2، دار المعارف بمصر، 1952.

16- سيرة مصطفى بن سماعيل، تح رشاد الإمام، المعهد القومي للآثار والفنون، المكتبة التاريخية 2، وزارة الشؤون الثقافية، تونس 1981.

17- الشريف الزهار أحمد، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تح: توفيق المدني، ط2، س و ن ت، الجزائر، 1980.

18- الصيغر اليفرني محمد، روضة التّعريف بمفاخر مولانا اسماعيل بن الشّريف، تح: عبد الوهاب بن منصور، ط2، المطبعة الملكيّة، الرّباط، 1995.

19- الكنسوسي محمد بن أحمد، الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي، ج1، تق وتح وتعل أحمد بن يوسف الكنسوسي.

20- المعروفي هاشم، عبير الزّهور في تاريخ الدار البيضاء وما أضيف إليها من أخبار آنفا والشاوية عبر العصور، ج1، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء، 1987.

21- الناصري محمد المكي، إظهار الحقيقة وعلاج الخليقة (من مناهضة الطرقية إلى مقاومة الاحتلال)، دراسة وإعداد إدريس كرم، تخريج وتح محمد برعيش الصفريوي، ط1، منشورات السبيل 12، طوب بريس، الرباط، 2010.

22- وايسجربر فردريك، على عتبة المغرب الحديث، تر عبد الحليم حزل، ط2، منشورات دار الأمان، مطبعة الأمنية، الرباط، 2011.

23- الوثائق، المجموعة التاسعة، إصدار مديرية الوثائق الملكية، انتقاء عبد الوهاب بنمنصور، تق و تع خالد بن الصغير وجامع بيضا وعبد الله العلوي بريول.
24- الوثائق، المجموعة 16، إعداد مجموعة من الأساتذة، نشر وإصدار مديرية الوثائق الملكية، المطبعة الملكية،2011.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أبكير مصطفى، التمثيل القنصلي الأجنبي في المغرب خلال القرن التاسع عشر، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2016.
2- ابن المليح عبدالله، التّاريخ السياسي للمغرب إبان الاستعمار-البنيات السياسية، تر محمد النّاجي، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء. المغرب، 2014.
3- أبو حمدان سمير، خير الدين التّونسي، موسوعة عصر النّهضة، الشركة العالمية للكتاب، بيروت-لبنان، 1993.
4- أبيهي محمد، الأطماع الاستعمارية الألمانية في المغرب 1871-1918، تق آسية بنعدادة، منشورات الزمن، مطبعة بني ازناسن سلا – المغرب، 2017.
5- الأرقش دلندة وآخرون، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النّشر الجامعي، ميدياكوم، تونس، 2003.
6- أرنو لويس، زمن "لمحلات" السلطانية الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860 و1912م، تر محمد ناجي بن عمر، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء-المغرب، 2002.
7- الأزهر الغربي محمد، تونس رغم الاستعمار، ط1، مخبر دراسات مغاربية، المغاربية لطباعة إشهار الكتب، تونس، 2013.
8- اسماعيل راشد أحمد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا)، دار النهضة العربية.

9- آفا عمر، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات والتحولات 1830-1912، ط1، مطبعة الكرامة، الناشر مكتبة دار الأمان، الرباط-المغرب، 2006.

10- ـــــــــــ، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر(سوس 1822- 1906)، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988.

11- ـــــــــــ، النقود المغربية في القرن الثامن عشر أنظمتها وأوزانها في منطقة سوس، ط1، ن كلية الآداب بالرباط، صفيحة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، 1993.

12- اكنينح العربي، دراسات في تاريخ المغرب، ط1، مطبعة أميمة، 2008.

13- أمين أحمد، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت.

14- أولاد الفاضل العثماني، دار النيابة السلطانية بطنجة والتّدخل الأجنبي في المغرب "النائب محمد بن العربي الطريس نموذجا"، سلسلة شرفات، ع78، أكتوبر 2016، منشورات الزمن، توزيع سبريس، مطبعة بني ازناسن سلا، المغرب، 2016.

15- بالهادي عبد المجيد، الوعي بالمسألة الاقتصادية في فكر النخبة التونسية (1860-1956)، مركز النشر الجامعي، 2011.

16- برّادة ثريا، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997.

17- برحاب عكاشة، السلطان والثائر الفتان، صراع السلطة في شمال شرق المغرب 1902-1907، ط1، دار القلم، الرباط، 2018.

18- بلهادي عبد المجيد، تونس والهيمنة زمن الاستعمار، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر جامعة منوبة، السانباكت، تونس، 2016.

19- بن أحمد بن عبود (امحمد) ، مركز الأجانب في المغرب، دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله، ط3، منشورات عكاظ.

20- بن الصغير خالد، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ط2، سلسلة رسائل وأطروحات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997.

21- ـــــــــــ، بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب 1886-1904، ط2، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2011.

22- ـــــــــــ، المغرب في الأرشيف البريطاني مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن (1846-1886)، ط2، دار أبي رقراق للطّباعة والنّشر، الرباط 2009.

23- بن بوسلهام خديجة، المخزن والمجتمع في النصف الأول من القرن التاسع عشر. عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام 1822م-1859م، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2013.

24- بن جمعة بلقاسم ابراهيم ، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التّونسية من "1861م إلى 1864م"، سلسلة التّاريخ، مج XXXV، كلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة تونس، الشّركة العامة للطباعة، تونس، 2002.

25- بن رجب رضا، يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية (1685-1857)، تق عبد الحميد الأرقش، ط1، دار المدار الإسلامي، 2010.

26- بن لحسن محمد، معركة الهري (13 نوفمبر 1914)، صفحات من الجهاد الوطني، ط1، مطبعة آنفوبرانت، فاس، 2001.

27- بن محمد بن جراد بلقاسم، قابس عبر التاريخ، مطبعة الخدمات السريعة، قابس، 2001.

28- بن منصور عبد الوهاب، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1405 هـ -1948م.

29- بن هاشم محمد، العلاقات المغربية الأمريكية، دراسة في التمثيل الدبلوماسي الأمريكي بالمغرب (1786-1912)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009.

30- بنبلغيث الشيباني، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)، تق عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (متبعم) وكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة صفاقس، زغوان-صفاقس، نوفمبر، 1995.

31- بهي الدين بركات بك (محمد) ، كلمة عن منشأ الامتيازات الأجنبية وبعض تطوراتها، المطبعة الرحمانية، مصر، 1936.

32- بورك إدموند، الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)، تر محمد أعفيف، ط1، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، رقم 17، نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2013.

33- بوزيان عمر، علاقة المغرب مع فرنسا من خلال الاتفاقيات المبرمة بينهما بين 1845-1912، ج1، جامعة الحسن الثاني -عين الشق- الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005.

34- بوشعراء مصطفى، الاستيطان والحماية بالمغرب 1280-1311/1863-1894، ج2 (مدن الشمال)، تق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1987.

35- بولعراس الحبيب، تاريخ تونس أهم التواريخ من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة، تر الصادق بن مهنّي، سراس للنشر، فنزي معامل الطباعة، تونس، 2015.

36- بياض الطيب، المخزن والضريبة والاستعمار، ضريبة الترتيب 1880- 1915، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011.

37- التازي عبد الهادي، رسائل مخزنية 1875-1904، القسم الأول، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكدال، الرباط- المغرب.

38- تانضافت أحمد، التسرب الأوروبي بالسواحل الأطلسية الجنوبية للمغرب (1836م – 1895م)، ن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2014.

39- تشايجي عبد الرحمان، المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881-1913، ط1، تع وتعل عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973.
40- التيمومي الهادي، تونس والتحديث (1831-1877)، أوّل دستور في العالم الإسلامي، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2010.
41- ثامر الحبيب، هذه تونس، مكتب المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948.
42- الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، 1977.
43- جوليان شارل أندري، تاريخ افريقيا الشّمالية، تونس-الجزائر-المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830م، ج2، ط2، تح محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التّونسية للنشر، تونس، 1983.
44- چتين أتيلا، خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة، تر مصطفى الستيتي، مر- تق أكمل الدّين إحسان أوغلي، مر التاريخية خليفة الشاطر، مر النصية عبد الوهاب الدخلي، ط1، ن وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس، 2005.
45- الحادك قاسم، جوانب من مواقف الزوايا الدرقاوية من الاحتلال الفرنسي (1881م-1932م)، ط1، ن المندوبية السامية لقدماء وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة النشر، 2014.
46- حركات ابراهيم، المغرب عبر التّاريخ، ج3 (من نشأة الدّولة العلوية إلى اقرار الحماية)، ط2، نشر وتوزيع دار الرّشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994.
47- حَسَني علي، التحول المعاق الدولة والمجتمع بالمغرب الحديث مساهمة في تاريخ المؤسسات والتحولات الاجتماعية 1830-1912، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000.

48- الخديمي علال، التدخل الأجنبي المقاومة بالمغرب 1894-1910، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط2، إفريقيا الشرق، الدّار البيضاء، 1994.

49- ـــــــــــ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947، دراسات في تاريخ العلاقات الدّولية، إفريقيا الشرق، المغرب، 2006.

50- الخلوفي محمد الصغير، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر، المغرب الشرقي والريف من 1900 إلى 1909، دراسة ووثائق، دار نشر المعرفة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993.

51- داهش محمد علي، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014.

52- ـــــــــــ، المغرب في مواجهة اسبانيا صفحات من الكفاح الوطني ضدّ الاستعمار (1903-1927)، ط1، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان، 2011.

53- داود محمد، مختصر تاريخ تطوان، ط2، المطبعة المهدية، تطوان-المغرب، 1955.

54- الدّقي نورالدين، المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، سراس للنشر، تونس، 1997.

55- ـــــــــــ، تونس من الإيالة إلى الجمهورية 1814-2014، ط1، المنشورات الجامعية بمنوبة، منوبة، 2016.

56- رائسي إدريس، القبائل الحدودية التونسية-الجزائرية بين الإجارة والإغارة (1830-1881)، ط1، الدار التونسية للنشر، أريانة، تونس.

57- رشد عبد الله، المغرب والجلادون صفحات من تاريخ الاستبداد، مر حبيبة التيوتي، ط1، المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 2012.

58- روجرز (ب.ج)، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900، تر وتعل دكتور يونان لبيب رزق، ط1، الشركة الجديدة دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1981.

59- روس (إ. ان)، المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي، المواجهة المغربية للأمبريالية الفرنسية 1881-1912، تر أحمد بوحسن، مر عبد الأحد السبتي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2006.

60- الزمرلي الصادق، أعلام تونسيون، تق وتعل حمادي الساجلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986.

61- سهيل طقوش (محمد)، تاريخ العثمانيين من قيام الدّولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2013.

62- السوري صلاح الدين حسن وآخرون، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي منذ أقدم العصور حتى سنة 1911م، ج1، ط1، ن المركز الوطني للمحفوظات والدّراسات التاريخية، طرابلس-ليبيا، 2011.

63- سوسة نسيم، التّعليل التّأريخي لمنشأ الامتيازات الأجنبية الخاصة في الامبراطورية العثمانية، مطبعة الجمعية الخيرية، بغداد.

64- سيمو بهيجة، العلاقات المغربية الإيطالية 1869-1912، ط1، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، رسائل وأطروحات رقم 2، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، 2003.

65- ـــــــــــ، الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844-1912، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، المطبعة الملكية، الرباط، 2000.

66- الشابي مصطفى، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة فضالة-المحمدية، 1995.

67- الشاطر خليفة وآخرون، تونس عبر التّاريخ، ج2، من العهد العربي الإسلامي إلى حركات الإصلاح، إشراف خليفة الشاطر، مركز الدّراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة سنباكت، تونس، أفريل 2007.

68- الشاطر خليفة، التبعية وتحوّلات ما قبل الاستعمار إيالة تونس - من سنة 1815 إلى سنة 1857، تر: براهيم بلقاسم، مر: أحمد الخصخوصي، ط1، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2015.

69- شاكر محمود، التاريخ الإسلامي -14- التاريخ المعاصر- بلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، 1996.

70- الشرقاوي محمود، المغرب الأقصى، مراكش، ن مكتبة الأنجلو المصرية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة.

71- الشريف البشير بن الحاج عثمان، أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881-1924، ط1، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1981.

72- الصادق الزّمرلي، أعلام تونسيون، تق وتع حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

73- الطويلي أحمد، بناة الدولة التونسية الحديثة حمودة باشا وأحمد باي وخير الدين، ط1، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس، 2019.

74- الطيبي عبد الرحمان، الريف قبل الحماية قبائل ساحل الريف الأوسط 1860-1912، ط1، نشر ثيفرازن عاريف، مطبعة النجاح الجديدة-البيضاء، 2008.

75- عامر محمود (علي) وخير فارس(محمد)، تاريخ المغرب العربي الحديث "المغرب الأقصى-ليبية"، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1999-2000.

76- عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي، ط1، دار الألمعية للنشر، الجزائر، 2013.

77- عبد الله الطاهر، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956، ط2، دار المعارف للطباعة والنّشر، سوسة، تونس.

78- عبد المولى محمود، المدرسة الحربية بباردو، ط1، تونس، 2003.

79- العجيلي التليلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، مج2، سلسلة: التاريخ، منشورات كلية الآداب بمنوبة، 1992.

80- عزيّز عبد الكريم، نضال شعب أبيّ (تونس 1881-1956)، مركز النّشر الجامعي، تونس، 2001.

81- عطا الله الجمل شوقي، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)، ط1، نشر مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1977.

82- العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر-تونس-المغرب الأقصى)، ط6، ن مكتبة الأنجلو مصرية، 1993.

83- العلوي مصطفى، المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية. مولاي حفيظ سلطان الجهاد، ج3، ط1، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء، 1989.

84- عياش ألبير، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر عبد القادر الشاوي – نورالدين سعودي، مر-تق إدريس بن سعيد وعبد الأحد السبتي، سلسلة معرفة الممارسة، ط1، دار الخطابي للطباعة، 1985.

85- عياش جرمان، أصول حرب الريف، تر محمد أمين البزاز، عبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدّار البيضاء، 1992.

86- غانياج جان، ثورة علي بن غذاهم1864، تر لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس ، 1965.

87- غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج 3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

88- ـــــــــــ، قصة المواجهة بين المغرب والغرب، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2003.

89- الفاسي علال، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، نص محاضرة ألقاها بمكتب المغرب العربي، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة 1948.

90- فخار خالد، السياسية الجبائية عند السلطان الحسن الأوّل (1873م-1894م)، ع11، السلسلة المغربية للعلوم والتقنيات الضريبية، مطبعة الأمنية، الرباط، 2016.

91- فروة محمود، التجارة والتجار في تونس (1881-1956)، كلية العلم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس، 2009.

92- ڤانياج جان، أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861-1881)، تر عادل بن يوسف ومحمد محسن البواب، مر أحمد خالد، تق محمد عامر غديرة، برق للنشر والتوزيع، مطابع سنباكت، تونس، 2012.

93- القبلي محمد، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011.

94- القبلي محمد وآخرون، كرونولوجيا تاريخ المغرب من عصور ما قبل التاريخ إلى نهاية القرن العشرين، إشراف وتقديم محمد القبلي، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، عكاظ الجديدة، 2012.

95- القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تع حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.

96- كافي أحمد، موجز تاريخ المغرب، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2005.

97- ـــــــــــ، مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2013.

98- كريدية ابراهيم ، الحماية القنصلية أصلها وتطوراتها حتى مؤتمر مدريد سنة 1880، شركة الطبع والنشر زاوية زنقتي فوزيي وبوزانسي، الدار البيضاء.

99- ـــــــــــ، ثورة بوحمارة 1902-1909، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، 1986.

100-كنبيب محمد، المحميون، ط1، ن كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، منشورات باب أنفا، دار أبي رقراق للطباعة والنّشر، الرباط، 2011.

101-لطفي بك عمر، الامتيازات الأجنبية، مطبعة الشعب، مصر، 1322ه.

102- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط8، ن دار الغرابي، بيروت-لبنان، 1985

103- لوطورنو روجي، فاس قبل الحماية، ج1، تر محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الاسلامي، بيروت-لبنان، 1992.

104- الماجري عبد الكريم، "التّدخل الأجنبي بأقطار المغرب العربي وتباين ردود الفعل: تخاذل أصحاب القرار السياسي ومقاومة الأهالي (1830-1934)"، دراسات حول الدّولة والثقافة والمجتمع والمجال العربي الإسلامي، جمع وتق إبراهيم محمد السعداوي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 2013.

105- المحجوبي علي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع عمر بن ضو- حليمة قرقوري- علي المحجوبي، سراس للنشر، تونس، 1986.

106- محمود السروجي محمد، العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، مطبعة المصري، الناشر المكتبة الوطنية، بنغازي.

107- مرتين ميكل، الاستعمار الاسباني في المغرب (1860-1956)، تر: عبد العزيز الوديي، ط1، منشورات التل، الرباط، 1988.

108- المرزوقي محمد، صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية، تونس.

109- مزيان أحمد، المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر (1845-1912)، ج2، ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المملكة المغربية، دار أبي رقراق، الرباط، 2007.

110- معريش محمد العربي، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأوّل (1873-1894م/1290-1311ه)، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، 1989.

111- مقلاتي عبد الله ، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2014.

112- المنصر عدنان، علية الصغير عميرة، المقاومة المسلحة في تونس، ج1 (1881-1939)، ط2، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، ع2، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2005.

113- المنصور محمد، المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدّولة والدّين1792-1822، تر محمد حبيدة، ط1، ن المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، 2006.

114- المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، ط1، منشورات وزارة الأوقاف الشؤون الاسلامية والثقافية، مطبعة الأمنية، الرباط، 1973.

115- الناجي محمد، التّوسع الأوروبي والتغير الاجتماعي في المغرب (ما بين القرن 16 والقرن 19)، تر: عبد الرحيم حزل، ط1، ن جذور للنشر، الرباط، 2004.

116- الهادي الشريف محمد، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع محمد الشاوش – محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993.

117- هنية عبد الحميد، تونس العثمانية بناء الدّولة والمجال، ط1، أوتار تبر الزّمان، تونس، 2016.

118- يحيى جلال، المدخل إلى تاريخ العالم الغربي الحديث، دار المعارف بمصر، مطبعة المصري، 1965.

ب- المقالات المنشورة:

1- أبيهي محمد، "**صفحات من التاريخ الاقتصادي: المعاهدة التجارية المغربية الألمانية لسنة 1890م نموذجا**"، ***مجلة ليكسوس في التاريخ والعلوم الإنسانية***، العدد 7، نوفمبر 2016، ص ص 28-32.

2- أسعد عطا الله مرفت، "**التسابق في التسليح البحري بين بريطانيا وألمانيا وانعكاساته على المسألة المغربية (1897-1914)**"، ***مجلة التاريخ العربي***، ع 55، تصدرها جمعية المؤرخين المغاربة – الرباط- المملكة المغربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدّار البيضاء، 2011، ص ص 21- 54.

3- آفا عمر ، "**المغرب في مواجهة التحديات الخارجية" أو التاريخ بين عنف المواجهة ورحاب التواصل**"، البحث التاريخي، ***مجلة الجمعية المغربية للبحث التاريخي***، ع2، 2004، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، نشر وزارة الثقافة، دار أبي رقراق للطباعة والنّشر، الرباط، 2004، ص ص149- 154.

4- الباهي المبروك، "**محاولة إنجليزية للانتصاب المالي في تونس في منتصف القرن 19: الظرفية والدلالات**"، ***منشورات مؤسسة التّميمي للبحث العلمي والمعلومات***، ج2، إعداد وتق عبد الجليل التّميمي، ط1، افترسي-زغوان، جويلية 1966،ص ص53-63

5- بان أمّ الخير، عقيب محمد السعيد، "**الإيطاليون في تونس 1830-1920م وتأثيراتهم**"، ***مجلّة المواقف للبحوث والدّراسات في المجتمع والتّاريخ***، مج 17، ع1، جويلية 2021، ص ص 809- 838.

6- بطراوي مصطفى، **"الإمتيازات الأوروبية في المغرب الأقصى- ظهورها وتطوّرها خلال القرنيين 18 و 19"**، ***مجلّة الحكمة للدّراسات التّاريخيّة***، مج 5، ع 12، ديسمبر 2017، ص ص 129-143.

7- البكراوي محمد، "**مقاومة مكناس للتدخل العسكري الفرنسي**"، ***مجلّة المقاومة وجيش التحرير***، ع23، مارس 1910، إصدار المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 1910، ص ص 17-20.

8- بلعربي نور الدين، "**معركة إيسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير**"، ***مجلة الحكمة للدراسات التاريخية***، مج5، ع12، 02 ديسمبر2017، ص ص 181-208.

9- بليل محمد، شرف عبدالحق، "**العلاقات التونسية مع العالم الخارجي خلال القرن التاسع عشر**"، ***مجلة العبر للدراسات التاريخية الأثرية في شمال إفريقيا***، مج1، ع2، سبتمبر 2018، ص ص 282-292.

10- بن الأصفر محمد، "**المخزن" والنتائج الاجتماعية والنفسية لمؤسسة "حرس جبائي" تونسية، فساد نظام مخزن اللزامين بالبلاد التونسية في أواسط القرن 19م**"، ***الاتحاف مجلة ثقافية جامعية***، ع154، سليانة، السنة 21 فيفري 2005، ص ص 06-20.

11- بن الصغير خالد، "**موقف بريطانيا العظمى من الأطماع الاسبانية شمال المغرب خلال سنة 1859**"، ***مجلة دار النيابة***، المطابع المغربية والدّولية، طنجة، 1983، ص ص 34-43.

12- بن حميمد فتيحة، "**دور المستشرق والجاسوس الفرنسي ليون روش في توطيد أركان الاستعمار الفرنسي بالجزائر**"، ***المجلة التاريخية الجزائرية***، مج5،ع2، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، 2021، ص ص 672-683.

13- بورزمي لبنى، "**الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية: مقاربة تاريخية قانونية**" ***مجلة البحثية***، ع1، النصف الأول 2013، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدّراسات والأبحاث، 2013، ص ص 92- 111.

14- بياض الطيب، "**مؤتمر مدريد تكريس الواقع**"، ***مجلة زمان***، ع 17-21، ماي 2015، ص ص 72-73.

15- التّكريتي هاشم صالح، "**التّغلغل الاقتصادي الأوروبي في المغرب 1894-1912**"، ***مجلة المجمع العلمي***، ج1، مج45، بغداد، 1998، ص ص 237-258.

16- التمسماني خلوق عبد العزيز، "**اتفاقية 05 مارس بين المغرب وإسبانيا**" ***مجلة دار النيابة***، ع 24/23، السنة 6، صيف/خريف 1989، المصلاة - طنجة، 1989، ص ص 60-62.

17- جرفال كمال، "**الطرق والزوايا بسوسة وموقفها من انتصاب الحماية الفرنسية بتونس من خلال تقارير ضباط جيش البر الفرنسي**"، روافد، ع2، 1996، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1996، ص ص 39- 51.

18- الحبيب عزيزي محمد، "**مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني بالإيالة التونسية**"، ***مجلّة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية***، جامعة الجزائر 2، مج 5، ع1، الجزائر، 2005، ص ص 149-170.

19- حمان عبد الحفيظ، "**البعثة العسكرية الفرنسية دورها في تركيز النفوذ الفرنسي بالمغرب 1877-1912 دراسة من خلال وثائق الحربية الفرنسية**"، ***مجلة دار النيابة*** ع22، السنة السادسة، 1989، ص ص 54-59.

20- حواس محمد، "**ثورة الأمير عبد المالك الجزائري 1915-1924**"، ***مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع التاريخ***، مج19، ع خاص، فيفري 2024، ص ص 237-268.

21- الخطيب عبد اللطيف، "**شارل جاجير شميد وعلاقات المغرب بفرنسا واسبانيا أواسط القرن التاسع عشر**"، ***مجلة الأبحاث المغربية الأندلسية***،ع 7، 1962، دار كريماديس للطباعة، تطوان،1962، ص ص 49-56.

22- سريج محمد، "**موقف التونسيين من فرض نظام الحماية الفرنسية 1881-1912م**)"، ***مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية***، مج9، ع1، جوان 2023، ص ص 661-682.

23- الشافعي درويش، "**العلاقات التّونسية الفرنسيّة ما بين 1577 و 1685 (التّميز والتّنوع)**"، ***مجلّة روافد للدّراسات والأبحاث العلميّة في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة***، مج4، 02 ديسمبر 2020، ص ص 344-362.

24- ــــــــــــ، "**علي باي الحسيني التونسي 1759-1782 مواقف من سياسته**"، ***مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية***، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، ع3، جانفي 2021، ص ص 706-723.

25- شرشالي زكية، "**الأبعاد الدولية لمؤتمر برلين وكواليسه 1878م**"، ***مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ***، مج16، ع03، سبتمبر 2020، ص ص 162-191.

26- شقرون إكرام، "**الطاعون الكبير بالمغرب (1798-1800) دراسة ديمغرافية**"، ***مجلة عصور الجديدة***، مج 10، ع4، ديسمبر 1442هـ/2020م، ص ص 272-284.

27- الصنهاجي أنس، "**ألمانيا تؤجل احتلال المغرب**"، ***مجلة زمان***، ع 38، ديسمبر 2016، ص ص 60-63.

28- طبابي حفيظ، "**الاحتلال الفرنسي لمنطقة قفصة والهمامة من المقاومة إلى الاستسلام (1881-1885)**"، ***روافد***، ع5، 1999-2000، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، منوبة، 2010، ص ص 97-126.

29- علي رابع الثقفي (يوسف)، "**معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 941 هـ-1535م**"، ***مجلة كلية الشريعة والدّراسات الإسلامية***، جامعة أم القرى، الرياض، ص ص 145-177.

30- عياش جرمان، "**حول الإصلاح بالمغرب في القرن التاسع عشر**"، ***مجلّة دار النيابة***، السّنة الأولى، العدد الأول، يناير 1984، طنجة-المغرب، 1984، ص ص 13-19.

31- غيلاني السّبتي، "**قراءة في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية(1516-1912)**"، ***مجلة الإحياء***، مج12، ع1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة(الجزائر)، 2010/12/01، ص ص 511-522.

32- كموني عبد الخالق، "**حيثيات فرض الحماية الفرنسية على المغرب والموقف الرسمي منها**"، ***مجلة مدارات التاريخية***، مج2، ع5، مارس 2020. ص ص 180-195.

33- محمدي رزيقة، "**الاصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس في عهد حمودة باشا (1782- 1814)**"، ***مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية***، ع 30، كانون أول، ديسمبر 2016، ص ص 87-100.

34- مداح محمد و بليل محمد، **"رأس المال الفرنسي وامتيازاته في تونس قبل1881"**، ***مجلّة عصور الجديدة***، مج10، ديسمبر2020، ص ص 327-343.

35- الميزوري العروسي، "**الجالية الإيطالية بتونس في دائرة السلطة الحسينية قبل انتصاب الحماية الفرنسية**"، ***المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية***، ع 9-10أوت 1994، منشورات مركز الدّراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات (سيرمدي)، زغوان، 1994، ص ص 353-361.

ت- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- الإمام رشاد، سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814، أطروحة دكتوراه مرقونة، مقدّمة إلى دائرة التاريخ، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1971.

2- الجمل عبد المجيد، بريطانيا العظمى والمغرب العربي، التنافس الإنجليزي الفرنسي بتونس والمغرب الأقصى 1881-1939، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف محي الدين الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى للآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس، 2006-2007.

3- دهان سليمان، "الشركات الأجنبية بتونس خلال الحماية الفرنسية- بين الهيمنة الاستعمارية والاستثمار الاقتصادي، (1881-1956)"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، إشراف نويصر مصطفى، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2019-2020.

4- الضويوي عبد الله، الامتيازات الاقتصادية الاجنبية بالبلاد التونسية (1744-1914) من خلال وثائق السلسلة التاريخية بالأرشيف الوطني التونسي، إشراف المنصف الفخفاخ، رسالة علوم التوثيق والمكتبات والأرشيف، المعهد الأعلى للتوثيق، جامعة الآداب العلوم الإنسانية، تونس 1992- 1993.

ث- أعمال الملتقيات والندوات:

1- أبو طالب محمد، "مواقف بريطانية من مغرب القرن التاسع عشر"، الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر . أيام دراسية 20-23 أفريل 1983، جامعة محمد الخامس الرباط، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 1986.

2- الأزرق رشيد، "المغرب في سياق العلاقات الدولية من سنة 1904 إلى سنة 1912"، المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، ج1، الجامعة الصيفية، المحمدية، 1987.

3- امحمد عبو، "مؤتمر الجزيرة الخضراء وانعكاساته على الأوضاع المغربية"، السلطان مولاي عبد الحفيظ، جامعة مولاي على الشريف الخريفية (أعمال الدورة التاسعة)، مركز الدراسات والبحوث العلوية -الريصاني، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، مطبعة دار المناهل،2001.

4- الخديمي علال، "مقاومة الشاوية للاحتلال الفرنسي، 1907-1908"، المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912، ج2، الجامعة الصيفية، المحمدية، 1987.

5- دادي مارية، "بدايات وأشكال التغلغل الاستعماري بالبوادي المغربية -بوادي مدينة وجدة نموذجا-"، تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين، تنسيق المحفوظ أسمهر، مر علي بن طالب، مركز الدراسات التاريخية والبيئية، ن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2010.

6- عاطف جمال، "ملاحظات حول العلاقات المغربية الإسبانية قبيل حرب تطوان"، أعمال ندوة تطوان قبل الحماية (1860-1912)، أيام 12، 13، 14 نوفمبر 1992، مطبعة الهداية، تطوان، 1994.

7- عبد اللّطيف حسني، "جوانب من الأوضاع السّياسية والاجتماعيّة بالمغرب خلال عهد السلطان مولاي سليمان"، أعمال الدّورة الرّابعة جامعة مولاي الشريف الخريفية، مطبعة الأمنية، الرّباط، 1992.

8- العربي محمد، "محطات في تاريخ العلاقات المغربية الإنجليزية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين"، ندوة فكرية، المغرب في الكتابات الأنجلوساكسونية، بين العلاقات التاريخية والغيرية الثقافية، تنظيم المندوبية

السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وجامعة الأخوين، منشورات الحلبي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2015.

9- الفاسي عبد الإله، "مساعي الاحتلال الأجنبي للمغرب وردود الفعل المغربية في عهد مولاي عبد الحفيظ"، السلطان مولاي عبد الحفيظ، جامعة مولاي على الشريف الخريفية (أعمال الدورة التاسعة)، مركز الدراسات والبحوث العلوية - الريصاني، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، مطبعة دار المناهل،2001.

10- كريم عبد المجيد، "علي بن خليفة النفاتي قبل سنة 1881"، ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881، بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية 29-30-31 ماي 1981، البرنامج القومي للبحوث حول تاريخ الحركة الوطنية التونسية، سيدي بوسعيد، تونس، 1981.

11- المثلوثي صالح، "موقف الباي تجاه الاحتلال الفرنسي"، ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881، تع حمادي الساحلي، بحوث الندوة الأولى لتاريخ الحركة الوطنية 29-30-31 ماي 1981، البرنامج القومي للبحوث حول تاريخ الحركة الوطنية التونسية، سيدي بوسعيد، تونس، 1981.

12- المودن عبد الرحمن، "بعض المواقف المغربية من المستحدثات التقنية الغربية في القرن التاسع عشر"، الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، أيام دراسية من 6 إلى 9 رجب 1404 الموافق لـ 23/20 أفريل 1983، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،أكتوبر1986.

ج- القواميس:

1- معلمة المغرب، انتاج الجمعية المغربية للتّأليف والترجمة النّشر، مطابع سلا، الرباط.

ثالثا: المصادر باللغة الأجنبية:

أ- أرشيف وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية (نسخ منه في منوبة بتونس)

1- A.M.R.E, Bn 298, Série : correspondance politique, Dossier n° 1, A.n° 27 – Dates (1866/03-1866/09), titre dossier: la crise Financière Tunisienne – L'emprisonnement de Ben R'dahoum, (F 1-au F 326).

ب- الوثائق المنشورة:

1- Documents Diplomatiques, Conférences de Madrid- 19 Mai – 03 Juillet- 1880 (Droit de protection, ETC, Au Maroc), Imprenta Nacional, Madrid, 1880.

2- M.A.E ,Documents Diplomatiques, Affaires du Maroc V 1908-1910, Imp Nationale, paris, 1910.

3- M.A.E, Documents Diplomatiques 1906, Affaires Du Maroc 2, protocoles et comptes Rendus De la conférence D'Algésiras, Imp Nationale, paris 1906.

4- M.A.E, Documents Diplomatiques -Affaires De Tunisie- Supplément (Avril-Mai 1881), Imp Nationale, Paris, 1881.

5- M.A.E, Documents Diplomatiques, Affaires Du Maroc, 1901-1905, Imp Nationale, Paris, 1905.

ت- المصادر المطبوعة:

1- André Leblanc, La politique Européenne Au Maroc A l'époque Contemporaine, A. pendone Editeur, Paris, 1906.

2- Benoit Brunswik, Le Traité de Berlin, E.plon et Cie Imprimeurs-Editeurs, Paris, 1878.

3- Capitaine Grasset, A Travers la chaouia avec le corps de débarquement de Casablanca (1907-1908), Lib Hachette, Paris.

4- Cirilli Gustave , Un Ancien Diplomate, Le régime des Capitulations son Histoire -son Application- Ses Modifications, Librairie plon, Paris, 1898.

5- Edmond Desfossés, Affaires D'orient, La Question Tunisienne et l'Afrique Septentrionale. Angleterre – France – Italie, Challamel Ainé Ed, Paris, 1881.

6- Estournelles de Constant, Paul Henri Benjamin, La politique française en Tunisie : La protectorat et ses origines (1854-1891), LIB, E.plan, Nourrit, Paris, 1891.

7- Eugène Aubin, Le Maroc d'aujourd'hui, Lib Armond colin, Paris, 1904.

8- Henry Pontet de Fonvent, La Tunisie : son passé, son avenir et la question financière, Gisors. Bardel, imprineur-libraire, Imp O.petit, 1872.

9- Hubert Jacques, Les journées Sanglantes de Fez 17-18-19 Avril 1912, 7e Ed, Lib Chapelot, Paris, 1913.

10- Ludovic de Campou, La Tunisie Française, Charles Bayle editeur, Paris, 1887.

11- Marcel (J.J.), Histoire de Tunis, précédée d'une description de cette régence par le Dr Louis Frank, Firnin Didot Frères, Editeurs, Paris, 1851.

12- Narcisse Faucon, La Tunisie Avant et Depuis L'occupation Française Histoire et Colonisation, T1 Gographie-Histoire, Editeur Augstin Challamel, 1893

13- Pellissier Edmond (de Reynaud), Mémoire sur le consulat général de France à Tunisie(1792-1848), établi et compléter par Mohamed Larbi Snoussi, Edition SAHAR-Tunisie, Juin 2016.

14- Peyreigne Charles, Les Influences Européennes au Maroc avant la conférence d'Algésiras, Ch. Dirion libraire-Editeur, Imp du Rapide, Toulouse, 1908.

15- Pierre Khorat, En Colonne Au Maroc, Rabat, Fès, Méquinez, Impression d'un Témoin, Lib Académique, Editeurs Perrin et cei, Paris, 1913.

16- Projet A l'usage des conférenciers, conférence sur le Maroc, Pub Du comité Du Maroc, Paris, Juillet 1904.

17- Société Marseillaise de crédit Industriel et commercial et de Dépots , Mémoire sur L'affaire de L'Enfida, propriété Acquise de S.A Khérédine Pacha (Tunisie),Imprimerie Centrale Des Chemin De Fer, A.Chaix, Paris, 1881.

18- Victor Bérard, L'affaire Marocaine, (Le Maroc- La France et Le Maroc, L'Accord Franco-Espagnol, Le Désaccord Franco-Allemand, Les Réformes), Lib Armand Colin, Paris, 1906.

ث- المقالات المنشورة

1- de Grammont (H.D), "***Correspondance Des Consuls d'Alger***",In ***R.A***, N° 31, 1887, pp 436-477.

2- Féraud (L.Charles), "***Les Harar seigneur, Des Hanencha, Etude Historiques sur La province de Constantine"***, In ***R.A***.V18, par société Historique Algérienne, Alger, 1874, pp 322-396.

ج- الجرائد:

1- Les Affaires Marocaines, ***La Signature De L'Accord Franco-marocain, L'Opinion en Allemagne***, L'Echo d'Oran Journal Quotidien Du Matin, Soixante-sixième Année, Lundi 07 Mars 1910.

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية:

أ-الكتب:

1- André de Peretti, Deux Tiers de siècle de relations Franco-Marocaines de 1880 à 1946, Edité par le Haut-Commissariat aux anciens résistants et anciens membres de l'armée de Libération, Imp. Alkarama, 2007.

2- Bernard Lugan, Histoire Du Maroc Des Origines à nos jour, Ed ellipses, Editeur Aymeric chauprade, paris, 2011.

3- Brigon Jean et Autres, Histoire du Maroc, Librairie Nationale, Casablanca, Imp Tardy Quercy S.A. Bourges, 1982.

4- E. Rauard De Card, Traités De la France avec les pays de l'Afrique Du Nord (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc), A. Pedone, Editeur, Paris, 1906.

5- E.Ashmead-Bartlett, The passing of The Shereefian Empire, printed By Willam Black wood and sons

6- Felix Pichon-Vendeuil, La Question chevaline en Tunisie, Editeur militaire Henri Charles-Lavauzelle, Paris, 1902.

7- Gaston Loth, L'enfida et Sidi-Tabet : La grande colonisation Française en Tunisie, Imp Rapide, Tunis,1910.

8- Guellouz. A. et Autres, Histoire générale de la Tunisie, T3, Les Temps Modernes (941-1247 H/ 1534-1881), 2ème ED, Sud Edition, Tunis, 2015.

9- Guenane Djamal, Les relations Franco-Allemandes et les Affaires Marocaines de 1901 à 1911, Bibliothèque Nationale, Sned, Alger, 1975.

10- Jean-Claude Allain, Agadir 1911 une Crise Impérialiste en Europe pour la conquête du Maroc, Préface par Jean-Baptiste Duroselle, pub de la Sorbonne, Université de paris 1 pantléon-Sorbonne (IHRIC), Paris, 1976.

11- Jean-François Martin, Histoire de La Tunisie Contemporaine: De Ferry à Bourguiba, 1881-1956, Ed Le Harmattan, 2009.

12- Lakhssassi Mohamed, Le Maroc Face La France, Pendant La Conquête et L'Occupation De L'Algérie (1830-1851), Les Incidences Déstabilisatrices Du Voisinage Colonial, Edité Par Le Haut Commissariat aux Anciens Résistants et Anciens Membres De L'armée De Libération, 1ED, Editions et Impressions Bouregreg, Rabat, 2009.

13- Lucien Boilley, La Tunisie Agricole, Besançon Imp Millot frères, 1913.

14- Masson Paul, Histoire des Etablissements et du Commerce Français Dans L'Afrique Barbaresque (1560-1793) (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc), Imp Lithographie Barlatier Marseille, Librairie Hachette, Paris.

15- Mohamed Benzakour, Le Traité De protectorat Fes Le 30 Mars 1912, présentation: El Mostafa Elktiri, préface: Abdelouahab Tazi-Saoud, collection: Haj Driss Benzakour raconte Fès, Editeur Le Haut-commissariat aux anciens résistants, et anciens membres de l'Armée de libération, Imp et ED Bouregreg, Rabat, 2014.

16- Paul Gaffarel, Notre Expansion coloniale en Afrique de 1870 à nos jours, LIB Félix Alcan, Paris, 1918.

17- Roger Coindreau et Charles Penz, Le Maroc, Maroc Français, Maroc Espagnol, Tanger, Collection Terres Lointaines, Société D'Editions Géographiques, Maritimes et Coloniales, Paris, 1949.

18- Rom Londau, Maroccan Drama 1900-1955, First Published, the American Academy of Asian studies, 1956.

19- Salahdine Mohamed, Maroc: Tribus, Makhzen et Colons, essai d'Histoire Economique et Sociale, ED le Harmattan, Imprimer Par Corlet, Condé-sur Noireau , 1986.

ب-المقالات المنشورة:

1- Adda Leïla, "***Le Statut des Italiens de Tunisie, cent ans de tergiversations***", les relations Tuniso-italiennes dans le contexte du protectorat, Tunis, Les 12 et 13 Mars 1999, ***colloques internationaux, institut supérieur d'Histoire Mouvement National***, Imp Officielle de la République Tunisienne, Tunis, Avril 2000, pp 31-44

2- Henri De Montety, "***Les Italiens en Tunisie***", In : ***politique étrangères***, N°5, 1937-2e année , pp 409-425

3- Jean Ganiage, "***une affaire tunisiènne, L'affaire de l'enfida (1880-1882)"***, In ***R.A***, V99, 100ème année, Bulltin trimestriel, pub par S.H.A, Alger, 1955, pp 341-378.

4- Marcel Emerit, "***Les crises des Finances Tunisienne et les origines du protéctorat***", In ***R.A***, V93, 94ème Année, Bulletin trimestriel pub par S.H.A, Alger, 1949, pp 249-276.

5- Marcel Emerit, "***La Pénétration Industrielle et Commerciale en Tunisie et Les Origines du Protéctorat",*** In ***R.A***, V96, 97ème Année, Bulletin trimestriel pub par S.H.A, Alger, 1952, pp 196-219.

ت-المواقع الإلكترونية:

1- Ministère Des Armées, Chemins de mémoire, Hubert Lyautey (1854-1934).

Lien : https://www.cheminsdememoire.gouv.Fr/Fr/hubert-lyautey

2- (British Banking History Society)

Lien: https://Banking-history.org.uk/record/london-county-bank-limted/

فهرس المحتويـات

فهرس المحتويات

كلمة شكر.

إهـــــداء .

قائمة المختصرات.

مقدمة:.....أ

الفصل التمهيدي: الأوضاع العامّة في تونس والمغرب الأقصى نهاية القرن 18م..... 16

أوّلا- الأوضاع العامّة في تونس نهاية القرن 18م:.....17

1- الأوضاع الداخلية في تونس أواخر القرن 18م:.....18

1-1- الأوضاع السياسية والإدارية:.....18

1-2- الأوضاع العسكرية:.....21

1-3- الأوضاع الاقتصادية:.....23

1-4- الأوضاع الاجتماعية:.....30

2- السياسة الخارجية لتونس أواخر القرن 18م:.....**31**

2-1-حرب البندقية (1784-1792):.....32

2-2-علاقات تونس بالدولة العثمانية:.....33

2-3-العلاقات التونسية الجزائرية:.....34

2-4- العلاقات التونسية الفرنسية:.....36

ثانيا: الأوضاع العامّة في المغرب الأقصى أواخر القرن 18م:.....38

1- الأوضاع السّياسية الدّاخلية في المغرب الأقصى أواخر القرن 18م:.....39

1-1- الاضطرابات والفوضى في عهد المولى سليمان:.....39

2- الأوضاع العسكريّة:.....40

2-1- تعداد الجيش وتنظيمه أواخر القرن 18م:.....41

3- الأوضاع الإقتصاديّة:.....42

3-1- السّياسة الماليّة:.....43

3-2- الزّراعة:.....44

3-3- الصّنـاعـة:.....45
3-4- التّجـارة:.....46
4- الأوضاع الاجتـماعيّــة:.....48
4-1- الطّـاعون الكبيــر 1799-1800:.....49
5- السياسة الخارجية للمغرب الأقصى أواخر القرن 18م:.....50
5-1- العلاقات المغربية الفرنسية:.....51
5-2- العلاقات المغربية البريطانية:.....52
5-3- العلاقـات المغربيّة الإسبانيّة:.....54
5-4- العلاقات المغربيّة الجزائريّة:.....55
ثالثا: الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس والمغرب الأقصى أواخر القرن 18م:.....57
1- مفهوم الامتيازات الأجنبية ونشأتها:.....57
2- الإمتيازات الإقتصاديّة الفرنسيّة في تونس أواخر القرن 18م:.....60
3- الإمتيازات الاقتصادية الفرنسيّة في المغرب الأقصى أواخر القرن 18م:.....**63**
3-1- معاهدة السّلم والصّداقة الفرنسيّة المغربية 28 ماي 1767:.....63
3-2- سياسة الإنغلاق وأثرها على التّجارة الخارجيّة أواخر القرن 18م:.....64
الفصل الأول: الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في البلدين خلال القرن 19م وبداية القرن 20م..... 68
أوّلا: الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس خلال القرن 19م:.....69
1- التغلغل الفرنسي بواسطة الامتيازات والمعاهدات غير المتكافئة في تونس:.....**69**
1-1- امتياز استغلال منجم الرصاص بجبل الرصاص بحمام الأنف 1828:.....71
1-2- امتياز صيد المرجان بالسواحل التونسية 1832:.....72
1-3- مصنع الملف بطبربة 1844:.....72
1-4- مشروع ماء زغوان 1859:.....74
1-5- مشروع التّلغراف:.....76
1-6- امتياز مشروع السكك الحديدية 1876:.....77
1-7- اتفاقيات صناعة السفن والمراكب البحرية:.....79
2- تسرّب رأس المال الفرنسي في تونس:.....79

2-1- إصلاحات أحمد باي وبداية الأزمة المالية:.....80
2-2- الفساد المالي والإداري:.....82
2-3- البنوك والقروض الفرنسية في تونس:.....83
2-4- القرض الفرنسي لتونس سنة 1863:.....84
2-5- مضاعفة الضرائب:.....86
2-6- القرض الفرنسي لتونس سنة1865:.....89
ثانيا- الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في المغرب الأقصى خلال القرن 19م وبداية القرن 20م:.....93
1- تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية للمغرب في النصف الأول من القرن 19م:**.....93**
2- التغلغل الفرنسي بواسطة الامتيازات والمعاهدات غير المتكافئة في المغرب الأقصى:**.....94**
2-1- الاتفاقية الفرنسية المغربية 1823:.....94
2-2- التّوغل التجاري الفرنسي في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن 19:.....95
2-3- الاتفاقية الفرنسية المغربية سنة 1863:.....98
2-4- امتياز سك العملة المغربية في فرنسا 1881-1891-1903:.....102
2-5- مشروع الإتصالات البريدية التلغرافية والهاتفية 1892:.....106
3- القروض الفرنسية للمغرب الأقصى بداية القرن 20م:.....107
3-1- القرض الفرنسي 1902:.....109
3-2- القرض الفرنسي الأوروبي 1903:.....110
3-3- القرض الفرنسي 1904: 111
3-4- القرض الفرنسي سنة 1910:.....113
3-5- فشل الترتيب الجبائي:.....115
ثالثا- العوامل المساعدة على التغلغل الاقتصادي الفرنسي في البلدين:.....117
1- عقم الإصلاحات المتبعة في البلدين خلال القرن 19م:.....117
2- ضعف السلطة المركزية وتراجع الأداء السياسي:.....120
3- الفساد والإفلاس المالي في البلدين:.....125
الفصل الثاني: التّنافس الفرنسي الأوروبي على الامتيازات الاقتصادية في تونس والمغرب الأقصى.....133
أوّلا- التّنافس الفرنسي الأوروبي على الامتيازات الاقتصادية في تونس.....134

1- التنافس الفرنسي البريطاني على الامتيازات في تونس:.....**135**

1-1- مشروع البنك الإنجليزي – التونسي 1858:.....137

1-2- المعاهدة البريطانية التونسية 1863:.....139

1-3- مشروع السكة الحديدية 1871:.....140

1-4- مشروع إنشاء مصنع الغاز 1872:.....141

1-5- مشاريع استغلال الحلفاء والتنقيب على المعادن:.....141

1-6- بنك لندن بتونس 1873:.....142

2- التّنافس الفرنسي الإيطالي على الامتيازات في تونس:.....143

2-1- المعاهدة الإيطالية التونسية 1868:.....144

2-2- امتياز استغلال منجم الرّصاص 1868:.....146

2-3- المعاهدة الإيطالية التّونسية 1871:.....147

2-4- التنافس التّجاري الفرنسي الإيطالي في تونس:.....147

2-5-التنافس الفرنسي الإيطالي لشراء سكّة الحديد البريطانية1880:.....**148**

3- مشاريع بعض الدّول الأوروبية في تونس خلال القرن 19م:.....149

3-1- اسبانيا واستغلال منجم الرصاص 1866:.....150

3-3- الامتياز النمساوي لاستغلال منجم جبل الكحل 1867:.....151

ثانيا- التّنافس الفرنسي الأوروبي على الامتيازات الاقتصادية في المغرب الأقصى..... 152

1- التنافس الفرنسي البريطاني على الامتيازات في المغرب الأقصى:.....152

1-1- المعاهدة البريطانية المغربية للتجارة والسلم 1856:.....153

1-2- القرض البريطاني للمغرب 1862:.....155

1-3- المصنع البريطاني لصناعة السكر في مراكش 1862:.....157

1-4- الضغوط البريطانية لتنفيذ برامج إصلاحية في المغرب:.....158

1-5- مشروع التلغراف البريطاني في المغرب 1887:.....160

1-6- المطالب البريطانية بإصلاح الموانئ:.....163

2- التّنافس الفرنسي الاسباني على الامتيازات في المغرب الأقصى:.....166

2-1- اتفاقية تطوان 24 أوت 1859:.....166

2-2- الحرب الاسبانية المغربية 1859-1860 وانعكاساتها على الاقتصاد المغربي:.....167
2-3- الإتفاقية التجارية 20 نوفمبر 1861:.....168
2-4- الحرب الاسبانية المغربية 1893 وضخامة التّعويضات:.....169
2-5- اتفاقية السلم 05 مارس 1894:.....170
2-6- الثائر بوحمارة يمنح مشاريع استغلال المناجم لإسبانيا 1909:.....171
3- التنافس الفرنسي الألماني على الامتيازات في المغرب الأقصى:.....172
3-1- المعاهدة التجارية الألمانية المغربية سنة 1890:.....173
3-2- التنافس الفرنسي الألماني على الأشغال العمومية في المغرب:.....175
3-3- التّنافس الفرنسي الألماني على استغلال المعادن في المغرب الأقصى:.....176
3-4- التنافس الفرنسي الألماني حول بيع السلاح للمغرب الأقصى:.....178
3-5- التنافس الفرنسي الألماني حول منح القروض للمغرب الأقصى:.....179
4- التنافس الفرنسي الإيطالي على الامتيازات في المغرب الأقصى.:.....180
4-1- إنشاء مصنع السلاح الإيطالي في فاس1893:.....181
4-2- البنك المغربي الإيطالي بفاس 1890 :.....183
4-3- سكّ العملة المغربية بفاس:.....184

الفصل الثالث: انعكاسات الامتيازات الاقتصادية الفرنسية على البلدين في النصف الثاني من القرن 19م وبداية القرن 20م.....187

أولا: انعكاسات الامتيازات الاقتصادية الفرنسية على تونس:.....188
1- اللجنة المالية الدولية (الكومسيون المالي) 1869 والسيطرة على مالية الدّولة:.....**188**
2- الإفلاس المالي والانهيار السياسي لتونس بعد 1877:..... 191
3- المسألة التونسية في مؤتمر برلين 1878:.....193
4- تَملُّك الرعايا والشركات الفرنسية للأراضي الزراعية الخصبة في تونس:.....**197**
4-1- تملّك الفرنسيين لهنشير سيدي ثابت:.....198
4-2- أزمة هنشير النفيضة:.....201
ثانيا: انعكاسات الامتيازات الاقتصادية الفرنسية على المغرب الأقصى:.....206
1- تأثير الامتيازات في استفحال نظام الحماية القنصلية:.....207

2- المؤتمرات الدّولية ومسالة الحماية القنصلية:.....209
2-1- مؤتمر طنجة 1877 ومسألة الحماية القنصلية:.....209
2-2- مؤتمر مدريد 1880 وطرح مشكلة الحماية القنصلية:.....210
2-3- موقف فرنسا في المؤتمر:.....212
3- تملك الرعايا الفرنسيين للأراضي والعقارات في المغرب الأقصى:.....219
4- الاتفاقيات الثنائية الفرنسية الأوروبية ما بين 1900 و 1905:.....224
1-6- الأزمة السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية بالمغرب بعد 1906:.....224
1-4- الاتفاق الفرنسي الإيطالي حول المغرب وليبيا سنة 1900:.....227
2-4- الاتفاق الفرنسي البريطاني حول المغرب ومصر 1904:.....227
3-4- الاتفاق الفرنسي الإسباني حول المغرب 1904:.....230
5- الموقف الألماني من اتفاق فرنسا وبريطانيا وانعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906:.....**231**
1-5- الموقف الألماني من الاتفاق الفرنسي البريطاني (08 أفريل 1904):.....231
2-5- مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906:.....232
6- التدخل العسكري الفرنسي في الدار البيضاء والشاوية 1907:.....235
الفصل الرابع: فرض الحماية الفرنسية على البلدين وردود الفعل الأولية.....**243**
أولا- فرض الحماية على تونس والمغرب الاقصى:.....244
1-فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881:..... 244
1-1- حشد التّأييد السياسي والمالي الفرنسي لدعم الحملة على تونس:.....244
1-2- خيانة الوزير مصطفى بن سماعيل:.....246
1-3- قبائل خمير وأحداث الحدود الغربية لتونس:.....247
1-4- توجيه الحملة الفرنسية على تونس 1881:.....248
1-5- معاهدة الحماية 12 ماي 1881:.....250
2- فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى1912:.....253
2-1- احتلال فاس 1911 وتوسع الاستعمار الفرنسي- الإسباني بالمغرب:.....253
2-2- أزمة أغادير عام 1911:.....256
2-3-إجبار السلطان على توقيع معاهدة الحماية بفاس 30 مارس 1912:.....257

ثانيا: ردود الفعل الأولية من فرض الحماية الفرنسية على تونس والمغرب الأقصى:.....262

1- ردود الفعل الأولية من فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881:.....263

1-1- ردود الفعل الداخلية من فرض الحماية في 1881:.....263

1-2- ردود الفعل الخارجية من فرض الحماية في 1881:.....269

2- ردود الفعل الأولية من فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى 1912 :.....**272**

2-1- ردود الفعل الداخلية من فرض الحماية الفرنسية في 1912:.....273

2-2- ردود الفعل الخارجية من فرض الحماية الفرنسية في 1912:.....279

الـخــاتـمــة:.....**213**

المــلاحـق:.....**298**

قائمة المصادر والمراجع:.....**319**

فهرس المحتويات.....**348**

الملخص:

تعالج هذه الأطروحة موضوع الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس والمغرب الأقصى وانعكاساتها على البلدين خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تلك الامتيازات المتمثلة في مشاريع كاستغلال المناجم والسكك الحديدية والتلغراف والبنوك ومنح القروض... والتي تجلت خطورتها في كون فرنسا قد استغلتها للتغلغل في البلدين مما انعكس بطريقة سلبية عليهما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فقد تأثرت الأوضاع السياسية بسبب التدخلات والضغوط الفرنسية على الحكام الذين فشلت كل إصلاحاتهم الداخلية فتأزمت الأوضاع المالية بسبب الديون الضخمة والفساد وفقد البَلَدان السيطرة على المداخيل والإيرادات المالية بسبب تعيين لجان مالية لمراقبة الدين من طرف الدائنين، كما تدهورت الأوضاع الاجتماعية وارتفعت الضرائب وانهار اقتصاد البلدين، وبرزت الأطماع الاستعمارية التي استدعت المنافسة الأوربية لفرنسا من أجل الحصول على الامتيازات أو حتى السيطرة عليهما؛ حيث عقدت الدول الأوروبية العديد من المؤتمرات الدولية من أجل تحديد مصالحها وتقرير مصير البلدين والذي انتهى بفقدان السيادة وفرض الحماية الفرنسية على تونس في 1881 وعلى المغرب الأقصى في 1912.

الكلمات المفتاحية:

الامتيازات الاقتصادية؛ تونس؛ المغرب الأقصى؛ المعاهدات؛ التنافس الأوربي؛ الحماية الفرنسية.

Summary:

This thesis examines the economic privileges held by France in Tunisia and Morocco and their repercussions on both countries during the nineteenth and early twentieth centuries. These privileges included projects such as the exploitation of mines, railways, telegraphs, banks, and the granting of loans. The danger was evident, as France utilized these privileges to deepen its influence in both nations, which had a negative impact-both directly, and indirectly. French interventions and pressures on the local rulers affected the political landscape, and their attempts at internal reforms largely failed. Consequently, the financial situation deteriorated due to mounting debts and corruption, leading both countries to lose control over their income and financial revenues. This loss of control was exacerbated by creditor's appointment of financial committees to oversee debt management. Social conditions also worsened, characterized by rising taxes and the collapse of the economies of Tunisia and Morocco. Colonial ambitions began to emerge, prompting competition among European nations for privileges and potential control over these territories. As a result, several international conferences were held to delineate interests and determine the fate of Tunisia and Morocco, ultimately culminating in the loss of sovereignty and the imposition of French protectorates-Tunisia in 1881 and Morocco in 1912.

Keywords:

Economic Privileges ; Tunisia ; Morocco ; Treaties ; European competition ; French Potectorate.